

GC(65)/6

٣٠ تموز/يوليه ٢٠٢١

## المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الخامسة والستون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

الوثيقة GC(65)/1 وإضافتها (Add.1)

### تعيين مراجع الحسابات الخارجي

#### ملخص

- ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي – وهو مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا – عند استكمال عملية مراجعة البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠٢١. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية المقبلة، أن يعيّن مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.
- وكانت الدول الأعضاء قد دُعيت – في مذكرة الأمانة 2020/Note 79، المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ (الملحق ١) – إلى تسمية مرشحين لكي ينظر المؤتمر العام في الترشيحات أثناء دورته العادية لعام ٢٠٢١. وأوضحت المذكرة أنّ الترشيحات ينبغي أن تشمل ما يلي: السيرة الذاتية للمرشح؛ وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام في الدولة العضو التي تتقدم بالترشيح؛ وتوضيح نطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها وتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛ وعرض نهج مراجعة الحسابات؛ وعدد الموظفين المُزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛ وعرض أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصّص لمراجعة البيانات المالية للوكالة عن الأعوام من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.
- وبالإضافة إلى ما سبق، أصدرت الأمانة مذكرتها 2021/Note 1، المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير (الملحق ٢)، لإبلاغ الدول الأعضاء بشأن الترشيحات الثمانية التي وردت إليها، على النحو التالي: الجهاز المركزي للحسابات في جمهورية مصر العربية (الملحق ٣)، والمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات (الملحق ٤)، والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند (الملحق ٥)، والمجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا (الملحق ٦)، ولجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين (الملحق ٧)، وغرفة الحسابات للاتحاد الروسي (الملحق ٨)، وديوان المحاسبة التركي (الملحق ٩)، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة (الملحق ١٠). ولم تقدّم إلى الأمانة أيّ ترشيحات أخرى. ويقدم الملحق ١١ ملخصاً عن تفاصيل الترشيحات.

- وقد نظر مجلس المحافظين في هذه المسألة خلال اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٢١. ولم يقدم المجلس أيّ توصية للمؤتمر العام بشأن هذه المسألة.

#### الإجراء الموصى به

- يُرجى من المؤتمر العام تعيين مراجع حسابات خارجي وفقاً للقاعدة ١٢-١ من اللائحة المالية للوكالة، ليتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة عن السنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

## مذكرة من الأمانة

### تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي (أي مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا) سوف تنتهي باستكمال مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٢١. ومن ثمّ فسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية الخامسة والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أن يعيّن مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للسنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

وفي هذه الصدد، نذكّر الدول الأعضاء بالوثيقة GC(61)/DEC/14 المعنونة "مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي"، والتي قرّر فيها المؤتمر العام "أن يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة من خلال عملية اختيار تنافسية لولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد ابتداء من تاريخ الشروع في مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٢٢، مع جواز تعيينه مرّة أخرى فقط وذلك بعد انقضاء مدّة لا تقلّ عن مدة ولاية واحدة".

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين توّد من المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والستين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم عمليات مراجعة البيانات المالية للوكالة.

وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

(أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصّصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛

(ب) عرض لنهج المراجعة، وعدد الموظفين المُزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛

(ج) وأتعاب المراجعة المقترحة (معبراً عنها باليورو)، وتقدير للعدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين التي ستخصّص لمراجعة البيانات المالية عن السنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر، ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه. كما يتعيّن أن تغطي تكاليف السفر

الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أن ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام في أقرب وقت ممكن، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لإجراء استفسارات إضافية ثم إحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وسوف يسرُّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدم ما عساه أن يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠



المرفق

إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة

المادة الثانية عشرة - المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١-١٢

يُعَيَّن المؤتمر العام، لمدّة يحدّدها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظّفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ٢-١٢

إذا توقف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ٣-١٢

رهنأ بأيّ توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تُجرى كلّ مراجعة للحسابات يُطلب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ٤-١٢

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً ومسؤوليةً كاملةً عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ٥-١٢

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم التسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ٦-١٢

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ٧-١٢

كأما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات أيّ مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ٨-١٢

يُحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ١١-٣. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أيّ جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

## الاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يجري المراجع الخارجي مراجعة لحسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثنائية والصناديق الخاصة، على النحو الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

(أ) بأن البيانات المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛

(ب) وبأن المعاملات المالية المسجلة في البيانات المالية قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والمخصّصات المرصودة من الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛

(ج) وبأن الأوراق المالية والأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة قد تمّ التحقق منها، إمّا بشهادة أتت مباشرة من الجهات الودّعة لأموال الوكالة أو عن طريق العدّ الفعلي.

٢- رهناً بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحَكَم الوحيد فيما يخصّ القبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن جميع السجلات المالية، بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد الخاصة بالوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يتأكد من موثوقية المراجعة الداخلية عن طريق إخضاعها للاختبار. وله في هذا الشأن أن يعدّ ما يراه ضرورياً من تقارير تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، عند الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدّي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القَسَم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يحقّ له أن يطّلع بحرية، في كل الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة لإجراء المراجعة. أمّا المعلومات السرية المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، فتتاح له إذا وجّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أيّ أمر تتّسم الوثائق المتعلقة به كلّها أو بعضها بالسرية، فعليه أن يتجنب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية المترتبة على الممارسات الإدارية.

## اللائحة المالية

٦- ومع ذلك، لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضَمِّن تقريره عن مراجعة الحسابات أيَّ انتقاد إلا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لتفسير الموضوع محل الملاحظة. ويبلغ المدير العام أو مدير شعبة الميزانية والمالية على الفور بالاعتراضات التي يثيرها المراجع بشأن أيِّ بند أثناء تدقيق الحسابات.

٧- يعدُّ المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمن ما يلي:

(أ) مدى وطبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أي تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق، بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛

(ب) والأمور التي تؤثر في اكتمال الحسابات أو دقَّتها، مثل:

١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛

٢' وأيِّ مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجَّل في الحساب؛

٣' والمصروفات غير المدعَّمة بوثائق كافية لتبريرها.

(ج) والأمور الأخرى التي ينبغي إحاطة المجلس، وعند الاقتضاء، المؤتمر العام علماً بها، مثل:

١' حالات الاحتيال أو الاحتيال المفترض؛

٢' وتبيد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أنَّ المعاملات قد تكون سليمة من الناحية الإحصائية)؛

٣' والنفقات التي يُرجَّح أن تُلزم الوكالة بتحمُّل مزيد من التكاليف على نطاق كبير؛

٤' وأيِّ عيب في النظام العام أو في اللوائح التفصيلية التي تنظِّم الرقابة على الإيرادات والنفقات، أو على اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛

٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المأذون بها حسب الأصول بين أبواب الميزانية؛

٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المأذون بها حسب الأصول بين أبواب الميزانية؛



## اللائحة المالية

٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.

- (د) ودقة السجلات أو عدم دقتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات وتدقيق السجلات الكمية المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد الخاصة بالوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- (هـ) والمعاملات الواردة في حسابات سنة مالية سابقة التي توفّر مزيد من المعلومات بشأنها، أو أيّ معاملة من المقرر إجراؤها في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التبكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.

٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسمّيهم من الموظفين، رأيه في البيانات المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:

- تحديد البيانات المالية التي خضعت للتدقيق؛
- وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛

وأن يتناول هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:

- (أ) ما إذا كانت البيانات المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛
- (ب) وما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛
- (ج) وما إذا كانت المبادئ المحاسبية قد طُبقت على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛
- (د) وما إذا كانت المعاملات قد أُجريت وفقاً لللائحة المالية والتفويض التشريعي.

٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام، كي يتخذ الإجراءات المناسبة، إلى أيّ معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها.



2021/Note 1

## مذكرة من الأمانة

### تعيين مراجع الحسابات الخارجي

إلحاقاً بمذكرة الأمانة 79/2020، التي دُعيت فيها الدول الأعضاء إلى تسمية المرشحين الذين توّد من المؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والستين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة يتولى مراجعة البيانات المالية عن السنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧، توّد الأمانة أن تبلغ الدول الأعضاء بأنّ الترشيحات التي وردت إليها حتى انقضاء الموعد المحدّد لذلك، أي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، هي الترشيحات الثمانية التالية:

- الجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية
- المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات
- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند
- المجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا
- لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين
- غرفة الحسابات للاتحاد الروسي
- ديوان المحاسبة التركي
- المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة

وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٢١، ستُقدّم التفاصيل الكاملة للترشيحات، بالصيغة التي وردت بها، إلى لجنة البرنامج والميزانية لكي تنظر فيها، بجميع اللغات الرسمية لمجلس المحافظين.

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١



إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة



البعثة الدائمة  
جمهورية مصر العربية  
في فيينا

إلى  
أمانة  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
إدارة الشؤون الإدارية

نسخة إلى: مكتب المدير العام للوكالة [abdulrazak@iaea.org](mailto:abdulrazak@iaea.org)

٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١  
UN/ 004 /21

#### مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة). وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة 79/Note 2020، بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، بدءاً من مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٢٢، بتقديم ترشيح الجهاز المركزي للمحاسبات، الجهاز الأعلى للرقابة المالية بجمهورية مصر العربية، لهذا المنصب.

وتجدون طيبه وثائق الترشيح التي تشمل ما يلي:

- ١- السيرة الذاتية للمرشح وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام.
  - ٢- عرض لنهج المراجع.
  - ٣- أتعاب المراجعة المقترحة، وتقدير للعدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة البيانات المالية عن الأعوام ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.
- وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية هذه الفرصة كي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إدارة الشؤون الإدارية، عن فائق تقديرها.

[الختم] [التوقيع]





الجهاز المركزي للمحاسبات



جمهورية مصر العربية

القاهرة في .....  
المرجع: ٢٠٢٠/٧٩

معالي السيد / Rafael Moriano Grossi

مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تحية طيبة وبعد ؛

بناءً على مذكرة سيادتكم رقم ٢٠٢٠/٧٩ بشأن دعوة الدول الأعضاء في الوكالة لترشيح الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بها للقيام بمهمة المراجع الخارجي للوكالة عن الفترة من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٧.

يشرفني أن أقدم هذا العرض المقترح من الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية (الجهاز المركزي للمحاسبات) بغرض القيام بهذه المهمة من أجل المساهمة في الحفاظ على الأداء المتميز للوكالة، إن اعتقادنا الراسخ بأن الجهاز المركزي للمحاسبات في وضع مؤهل خصيصاً لأداء هذه المهمة وذلك للأسباب التالية:

- الجهاز المركزي للمحاسبات هو أحد المراجعين الرواد في مجال مراجعة المؤسسات العامة.
  - الجهاز المركزي للمحاسبات لديه استيعاب شامل وعميق لطبيعة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
  - بصفته مؤسسة مهنية محترفة، فإن الجهاز المركزي للمحاسبات لديه القدرة والكفاءة لتلبية متطلباتكم بمرونة كافية وبطريقة موثوقة وفي الوقت المحدد.
  - من خلال خبرتنا الواسعة والهائلة في الآثار والمصادقية ذات السمعة الطيبة في مجال المراجعة المالية وفي تطبيق منهجية المراجعة المالية الدولية، يضمن الجهاز المركزي للمحاسبات تقديم عمل عالي الجودة ومتسق بشكل استثنائي يحقق الأهداف المطلوبة.
  - فريق الجهاز المركزي للمحاسبات مدربون جيداً في تقديم الدعم للعمل بشكل تعاوني على أطر عمل مثل هذه المهمة المحددة المطلوبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
  - ستجدون في العرض المرفق التفاصيل المميزة لإنجازات الجهاز المركزي للمحاسبات فيما يتعلق بقضايا الاستدامة العالمية.
  - سيكون من دواعي سرور فريق الجهاز المركزي للمحاسبات بأكمله العمل مع فريقك لتحقيق مهمتكم الموقرة.
- هذا العرض صالح لمدة عامين من تاريخ هذا الخطاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

المستشار / هشام بدوي







جمهورية مصر العربية  
الجهاز المركزي للمحاسبات

**عرض للتعيين مراجع الحسابات الخارجي  
للكوالة الدولية للطاقة الذرية  
عن السنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧  
Ref: 2020/ Note 79**





## قائمة المحتويات

٣	الفصل الأول: عرض ملف الجهاز المركزي للمحاسبات .....
٣	أ- الملف العام.....
٤	ب- الهيكل التنظيمي .....
٥	ت- السيرة الذاتية لرئيس الجهاز .....
٦	ث- الموارد البشرية .....
٧	ج- استقلالية الجهاز .....
٨	ح- خبرات الجهاز في مراجعة المجالات المرتبطة (مؤسسات طاقة نووية) .....
٨	خ- خبرات الجهاز الإقليمية والدولية في المراجعة .....
٩	د- عضويات ومشاركات الجهاز الإقليمية والدولية .....
١١	الفصل الثاني: منهجية المراجعة .....
١١	منهج المراجعة .....
١١	أ- فهم بيئة الوكالة والتخطيط .....
١٣	ب- العمل الميداني .....
١٦	ت- التقرير .....
١٦	ث- رقابة وضمن الجودة .....
١٨	ج- المتابعة .....
٢٠	الفصل الثالث: أتعاب المراجعة .....





## الفصل الأول: عرض ملف الجهاز المركزي للمحاسبات

### أ- الملف العام

#### • المقدمة والرؤية والرسالة:

- الجهاز المركزي للمحاسبات ASA - هو الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية ، وقد تأسس عام 1942.

- الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس جمهورية مصر العربية تهدف أساساً إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في قانونه. كما تعاون مجلس النواب في القيام بمهامه في هذه الرقابة.

الرؤية: الجهاز هو أحد الهيئات الرائدة في مجال الرقابة المالية على مؤسسات القطاع العام ومثال يحتذى به من حيث الاستقلالية والنزاهة والشفافية على المستوى العالمي.

الرسالة: مساعدة الحكومة المصرية والهيئات العامة والخاصة والجهات الدولية على تحسين الأداء وتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية وحماية الأموال العامة من خلال تقديم ضمانات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية.

القيم الأساسية: المسؤولية والموضوعية والشفافية والنزاهة والتميز المهني وسرية العمل والمساءلة.

#### • مصدر السلطة (الدستور والقوانين)

- دستور جمهورية مصر العربية.

- القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات • اختصاصات الجهاز

### ١. يمارس الجهاز أنواع الرقابة التالية:

- الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني (وتشمل رقابة الالتزام- والرقابة على تكنولوجيا المعلومات)
- الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.
- الرقابة القانونية على القرارات الصادرة بشأن المخالفات المالية.

### ٢. يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات التالية:

- الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي.
- الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها في الأنشطة المختلفة بكافة مستوياتها وفقا للقوانين الخاصة بكل منها.
- الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها.
- النقابات والاتحادات المهنية والعمالية.
- الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية.
- الجهات التي تنص قوانينها على خضوعها لرقابة الجهاز.
- أي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو تضمن لها حدا أدنى من الربح، أو ينص القانون على أن أموالها مملوكة للدولة.

### ب- الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للجهاز من رئيس ونائبين والوكلاء ورؤساء الإدارات المركزية ومديري إدارات مراقبة الحسابات والأعضاء الفنيين الرقابيين وغيرهم (الذين يشغلون مناصب متخصصة أو تنظيمية أو إدارية... الخ) ويعاون رئيس الجهاز هيئة مكتب للجهاز وله مكتب فني يرأسه وكيل جهاز ومجموعة مستشارين.

### ت- السيرة الذاتية لرئيس الجهاز



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات



### المستشار / هشام بدوي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

- تولى السيد المستشار/ هشام عبد السلام حسن بدوي منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في 7 أغسطس 2016 ولمدة أربع سنوات وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم 353 لسنة 2016، وتم تجديد تعيينه لذات المنصب لمدة مماثلة بموجب القرار الجمهوري رقم 456 لسنة 2020 اعتباراً من 7 أغسطس 2020.
- تخرج سيادته في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1980.
- بدأ سيادته العمل عام 1981 في سلك القضاء بوظيفة معاون نيابة، ثم تدرج في المناصب القضائية حتى شغل منصب المحامي العام الأول لنيابات أمن الدولة العليا منذ عام 2000 وحتى عام 2012.
- عُين قاضياً بمحكمة استئناف القاهرة خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2015.
- شغل وظيفة مساعد وزير العدل لشئون مكافحة الفساد عام 2015.
- عُين نائباً لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 451 لسنة 2015 الصادر في 7 ديسمبر 2015.
- عضو لجنة التعاون الدولي لمكافحة الفساد بوزارة العدل خلال الفترة من 1998 حتى 2012.
- عضو اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة من 2005 حتى 2012، وكذلك اللجنة القانونية لغسل الأموال في بوحدة غسل الأموال بالبنك المركزي خلال ذات الفترة.
- منذ تعيينه رئيساً للجهاز، تولى رئاسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي التي كانت حق للجهاز خلال الفترة 2014-2017. وتولى منصب النائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة وحتى انعقاد الجمعية العامة الخامسة عشرة.
- حصل على لقب الرئيس الفخري الثاني لمنظمة الأفروساي منذ عام 2017 وطوال فترة توليه منصب رئيس الجهاز.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

- رئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- عضو في اللجنة الوزارية لتعزيز النزاهة والشفافية المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 3009 لسنة 2016 منذ 17 نوفمبر 2016 .
- عمل محاضراً بالمركز القومي للدراسات القضائية التابع لوزارة العدل، والمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، وهيئة الرقابة الإدارية، ومعهد إعداد قادة الشرطة وأكاديمية الشرطة.
- شارك في العديد من المؤتمرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وجرائم غسل الأموال.
- شارك في لجنيتين لتعديل قانون العقوبات المصري وقانون الإرهاب.

### ث- الموارد البشرية

#### قدرات مراجعي الجهاز:

يتميز الجهاز بوجود عدد كبير من الأعضاء الفنيين (5740 مراجع) يتلقون تدريباً شاملاً بمجرد تعيينهم وبشكل مستمر خلال مهامهم في مركز التدريب التابع للجهاز لتلبية متطلبات التعليم المهني المستمر (CPE) وفقاً لمنهجية منظمة الانتوساي INTOSAI. يوفر الجهاز الفرصة لأعضائه للحصول على شهادات مهنية محلية ودولية والمساهمة في تطوير مهنة التدقيق الدولي في القطاع العام. هناك العديد من الأعضاء المؤهلين، على النحو التالي :

#### الدرجات العلمية العليا:

- درجة دكتوراه.
- درجة الماجستير .
- دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة والمراجعة وتكنولوجيا المعلومات والقانون.

#### العضويات المهنية والشهادات:

- عضوية وزمالة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ESAA (ممثل مصر في IFAC وعضو مؤسس لاتحاد المحاسبين المعتمدين في منطقة البحر الأبيض المتوسط).
- محاسب عام معتمد (CPA).
- مدقق نظم معلومات معتمد CISA.
- مدقق داخلي معتمد CIA.
- شهادة دبلومة معايير الإبلاغ المالي، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .
- مدربون معتمدون طبقاً لمنهجية مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI).

#### بناء القدرات والتدريب:

إيماناً بأهمية تطوير العمل الرقابي ورفع الكفاءات المهنية، يسعى الجهاز المركزي للمحاسبات بصفته الجهاز الأعلى للرقابة في مصر للإرتقاء بالأداء المهني لمراقبي حسابات الجهاز وبكافة العاملين به فضلاً عن مواكبة التطورات في بيئة المحاسبة، والمراجعة، وذلك من خلال الاهتمام بمنظومة التدريب والوقوف على منهجية متكاملة لتطوير الأداء بالجهاز والإلمام بكافة المتغيرات المحيطة والقوانين ذات الصلة. والجدير بالذكر أن





## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

برنامج تطوير الجودة مطبق بالجهاز .  
أولاً: تقوم الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر بوضع تصور للرؤية المستقبلية للخطة التدريبية سنويا على أن يتم مراجعتها بصفة مستمرة لإضافة برامج وورش عمل تماشيا مع أحدث مستجدات المهنة. وذلك من خلال استهداف تنفيذ عدد 146 دورة تدريبية وورشة عمل سنويا تشمل دورات المراجعة باستخدام الحاسب الآلي ومراجعة أنظمة تخطيط الموارد المتكاملة بالمؤسسات ERP .  
ثانياً: تقوم الإدارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات بتنظيم مشاركة الجهاز واستضافته المؤتمرات والاجتماعات المهنية وورش العمل واللقاءات العلمية والتدريبية الخارجية ودراسة نتائجها وذلك بهدف تحقيق الاستفادة القصوى منها بنقل وتبادل الخبرات لأعضاء الجهاز وملاحقة وتطبيق أحدث المستجدات في مجال المحاسبة والمراجعة إقليميا ودوليا.

### ج- استقلالية الجهاز

الجهاز هيئة مستقلة عن المؤسسات الحكومية الأخرى.  
- طبقا لدستور جمهورية مصر العربية الجهاز هيئة مستقلة.  
- طبقا للقانون رقم 144 لسنة 1988 الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية" بصفته رئيس الدولة وليس رئيس السلطة التنفيذية ويعاون البرلمان في القيام بمهامه في الرقابة.

### للجهاز موازنة مستقلة

- للجهاز موازنة مستقلة تدرج كرقم واحد في موازنة الدولة. يحدد مكتب رئيس الجهاز قواعد تنظيم حسابات الجهاز، ونظام الصرف والجرد المادي، والشؤون المالية والإدارية الأخرى.  
- للجهاز حرية التصرف في الاعتمادات المالية المخصصة له في الموازنة العامة للدولة، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لإعلان ليما الذي يوصي بأن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بسلطة استخدام الموازنة المخصصة له بحرية.

### للجهاز الحرية في تحديد نطاق العمل

- طبقا للقانون رقم 144 لسنة 1988 لأعضاء الجهاز الحق في الوصول إلى المعلومات والمستندات التي تمكنهم من أداء أعمال الرقابة بجودة عالية وتوثيق نتائجها.  
- لا يتم عزل أعضاء الجهاز من مناصبهم دون أمر من المحكمة.  
- يتمتع أعضاء الجهاز بسلطة الضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات المتعلقة بالعمل الذي يقومون به أثناء قيامهم بوظائفهم الرقابية.

يلتزم الجهاز بالموضوعية والنزاهة في أداء واجباته ومسؤولياته



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

- يلتزم أعضاء الجهاز بالمعايير المهنية وقواعد وأخلاقيات السلوك المهني وأفضل الممارسات ودليل ضمان الجودة.
  - يخضع عملهم - في جميع مراحلهم - للمراجعة الفنية والتفتيش للتأكد من جودته.
  - يأخذ الجهاز في الاعتبار عدم تكليف أي مراجع لديه تضارب في المصالح مع الجهة الخاضعة للتدقيق.
  - يمنع الجهاز أعضائه من الانضمام إلى أي من الأحزاب السياسية.
  - يلتزم أعضاء الجهاز بالتصريح بما إذا كان لديهم أقارب من الدرجة الثالثة يخدمون في الجهة الخاضعة للرقابة.
  - يراعي الجهاز ألا يستمر تكليف أي مراجع بتدقيق نفس الجهة لفترة تزيد عن 3 سنوات.
- شروط تعيين رئيس وأعضاء الجهاز:**
- يُعين رئيس الجهاز بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة. لا يجوز إعفاء سيادته من منصبه وتقبل استقالته بقرار من رئيس الجمهورية.
  - لرئيس الجهاز الصلاحيات المخولة للوزير ووزير المالية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المتعلقة باستخدام مخصصات الجهاز في الموازنة وتنظيم إدارتها وأعمالها.
  - كما أن له الصلاحيات المخولة للوزير المعني بالتنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لأي عمل يتعلق بالهيئة وموظفيها.
  - يتم تعيين أعضاء الجهاز من خلال مسابقة عامة وفقاً للقانون، مع مراعاة توفر المؤهلات الأكاديمية المناسبة واجتياز الاختبارات اللازمة.

### ح-خبرات الجهاز في مراجعة المجالات المرتبطة (مؤسسات طاقة نووية)

- يباشر الجهاز أعمال مسؤولياته ومباشرة أعمال المراجعة على وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة ومشروعاتها والهيئات التابعة لها ومنها هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وهي هيئة عامة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تم انشاؤها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته وهيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية التي أنشئت بموجب المادة (١١) من قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية الصادر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تابعة لرئيس مجلس الوزراء.

### خ-خبرات الجهاز الإقليمية والدولية في المراجعة

#### الاتحاد الأفريقي:

- الجهاز عضو دائم في مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي (BoEA) الذي عينه المجلس التنفيذي لمراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي. ويبيد رأي المراجعة في بياناتها المالية وخطاب الإدارة.
- تتم مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- تعد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

### السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا):

- الجهاز عضو في مجلس المراجعين الخارجيين للكوبيا COBEA خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ وترأس المجلس للعام المالي ٢٠١٨. وهذا المجلس هو المسئول عن المراجعة الخارجية لأمانة الكوميسا ووكالاتها ومدة العضوية فيه ٣ سنوات وفقاً لميثاق COBEA.
- تتم مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- تُعد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية.

### د- عضويات ومشاركات الجهاز الإقليمية والدولية

#### الجهاز على مستوى الإنتوساي، هو:

1. يترأس الجهاز مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML) منذ عام 2008. وبناءً على إجماع أعضاء مجموعة العمل الذين وصلوا الآن إلى 35 جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة، قامت مجموعة العمل بتطوير إرشادات كدليل للمراجعين وتوفير مواد فنية للعديد من الدورات التدريبية في مجال المراجعة على مستوى الإنتوساي، إلى جانب المشاركة في العديد من المنتديات والاجتماعات المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال على المستوى الدولي.
2. عضو اللجنة التوجيهية للجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) على خلفية رئاسته لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.
3. عضو مجموعة عمل الإنتوساي للرقابة البيئية.
4. عضو مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالدين العام.
5. عضو مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على تقنية المعلومات.
6. عضو مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على مجال الصناعات الاستخراجية.
7. عضو اللجنة الفرعية المعنية بمعايير الرقابة الداخلية المنبثقة عن لجنة الإنتوساي للمعايير المهنية.
8. عضو فريق العمل المعني بمهنية مدققي الإنتوساي ممثلاً عن الأرابوساي.
9. ترأس الجهاز المجلس التنفيذي للإنتوساي خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨.
10. سيستضيف الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر الإنكوساي ٢٥ عام ٢٠٢٥ ممثلاً عن إقليم الأفروساي.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

### الجهاز على مستوى الأفروساي هو:

1. عضو دائم في المجلس التنفيذي للأفروساي كونه رئيس هيئة تحرير المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة.
2. رئيس اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي للأفروساي.
3. عضو مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية ولجنتها التوجيهية برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا، حيث أن الجهاز هو أحد مؤسسي مجموعة العمل.
4. عضو اللجنتين الفنيين للأفروساي: لجنة بناء القدرات برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال ولجنة إدارة وتقاسم المعرفة برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا.
5. ترأس المجلس التنفيذي للأفروساي مرتين؛ خلال (1990-1993) و (2014-2017) بعد استضافة الجمعيتين العامتين الخامسة (١٩٩٠) والثالثة عشرة (٢٠١٤).

### الجهاز على مستوى الأرابوساي هو:

1. نائب رئيس لجنة الأرابوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
2. عضو لجنة المعايير المهنية والرقابية للأرابوساي.
3. عضو لجنة المخطط الاستراتيجي للأرابوساي.
4. عضو لجنة تنمية القدرات المؤسسية للأرابوساي.
5. عضو اللجنة الفنية الدائمة لشؤون مجلة الرقابة المالية للأرابوساي.
6. ترأس الجهاز المركزي للمحاسبات المجلس التنفيذي للأرابوساي خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١.

## الفصل الثاني: منهجية المراجعة



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

### منهج المراجعة

حددنا هنا كيف سنعمل معكم على مدار هذا العقد وكيف سندير ونسلم مهام المراجعة. سيعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مصر استراتيجية مراجعة قائمة على المخاطر بما يتوافق مع المعايير التالية ذات الصلة:

■ معايير المراجعة الدولية (ISA)

■ إطار الإنتوساي للإصدارات والتوجيهات المهنية (IFPP).

وفقاً لما يقضي به معيار ISA 315، يتم تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبيئتها، حيث تتبنى فرق المراجعة نهجاً قائماً على المخاطر في عمليات المراجعة. وبقيامنا بذلك، فإننا نجري تقييمات للمخاطر للأخطاء الجوهرية على مستوى البيانات المالية والتأكد، بناءً على الفهم المناسب للوكالة وبيئتها، بما في ذلك الضوابط الداخلية. يجب أن نكون على دراية بالتأكدات التي تقدمها الإدارة، كما هو موضح في معيار المراجعة 500؛ أدلة المراجعة.

يتطلب هذا النهج من فرقنا تحديد مخاطر التخصيص الرئيسية التي تواجهها الوكالة، والنظر في التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه المخاطر على البيانات المالية، ثم التخطيط لإجراءات المراجعة الخاصة بنا وفقاً لذلك.

في هذا القسم والأقسام التالية، نناقش كل جانب من هذه الجوانب من نهجنا بمزيد من التفصيل، ونوضح كيف ستسمح لنا بتقديم عمل عالي الجودة يلبي متطلباتك.

يتكون منهجنا في تسليم المهام من خمسة عناصر:

■ فهم بيئة الوكالة والتخطيط.

■ العمل الميداني.

■ التقرير.

■ رقابة وضمان الجودة.

■ المتابعة.

### أ- فهم بيئة الوكالة والتخطيط

لقد أنشأنا عددًا من فرق المراجعة لعملائنا ضمن هذا الإطار. جميعهم لديهم خبرة قوية في المراجعة المالية في مؤسسات القطاع العام / الدولي. يضمن هذا النهج أنه سيكون لدينا القدرة الكافية للاستجابة بسرعة ومرونة لمتطلباتك، وأنا سنحافظ على استمرارية التوظيف في عملنا بموجب هذا الإطار.

سيتم إسناد أعمال المراجعة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى فريق كافٍ، سيراعي تنوع الخبرة والمؤهلات المطلوبة بطريقة تضمن استمرارية العمل لمهمة المراجعة.

سوف نأخذ في الاعتبار اللوائح المالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بمهام المراجعة. عند الضرورة، سنقوم بتطوير الوثائق المناسبة - مثل قوائم المراجعة وبرامج المراجعة.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

لقد أنشأنا أيضًا فريق دعم فني، والذي سيقدم المشورة والدعم لفريق المراجعة لدينا بشأن المسائل القانونية إذا لزم الأمر .

بالإضافة إلى المهارات المتخصصة لفريق الدعم الفني لدينا، يتقن جميع أعضاء فرق المراجعة لدينا استخدام الأساليب الإحصائية وأخذ العينات لأغراض التدقيق، بما في ذلك استخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر بالإضافة إلى إجادة اللغة الإنجليزية. سيتيح لهم ذلك العمل بفعالية مع كميات كبيرة من البيانات واستخدام تقنيات أخذ العينات الإحصائية لزيادة كفاءة عملنا عند الاقتضاء.

عندما نبدأ في إجراء مهمة مراجعة، سنقوم بعد ذلك بتحديد الفريق الأفضل للقيام بهذه المهمة، مع الأخذ في الاعتبار مهاراتهم وخبراتهم وقدراتهم. سيقود كل مهمة كبير مراجعين، ويحتمل أن يعمل مع مراجع واحد أو أكثر، حسب الاقتضاء.

سنناقش كل مهمة مع فريقك لفهم أي قضايا بارزة وللاتفاق على جداول زمنية للتسليم وإعداد التقارير. سيتصل كبير المراجعين للمهمة بالجهة الخاضعة للمراجعة في غضون خمسة أيام من مناقشتنا لإجراء المراجعة، والاتفاق على تاريخ ووقت وموقع للعمل الميداني في الموقع. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه لا يمكن تقييم مدة كل مراجعة إلا بمجرد بدء المراجعة، بناءً على ما تم العثور عليه أثناء المراجعة.

سيكون الهدف من المراجعة هو تقييم ما إذا كان:

- الأحداث الاقتصادية سجلت بشكل صحيح للسجلات.
  - لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحكم في بيانات الاستخدام.
  - يظل الهيكل التنظيمي "كما هو مسجل" أو يتم احتساب أي تغييرات رئيسية / أحداث خاصة.
  - تحديد المناطق عالية الخطورة من دقة البيانات / الأمن وإدارتها بشكل مناسب.
- ستحدد خطة المراجعة هذه:

■ أهداف مراجعتنا.

■ العمل الذي سنقوم به ، بما في ذلك أي اختبار مراجعة محدد.

■ المعلومات والوثائق التي سنطلبها من الجهة الخاضعة للمراجعة.

■ كيف سنبلغ النتائج التي توصلنا إليها.

■ الجداول الزمنية لإنجاز عملنا.

■ أعضاء فريق المراجعة وبيانات الاتصال الخاصة بهم.

زودتنا هذه الممارسة أيضًا بقاعدة أدلة أولية قيمة لتقييم مستوى الاختبار الذي يتعين إجراؤه في عمليات المراجعة اللاحقة، ويعمل على توجيه نهج المراجعة القائم على المخاطر الذي نسعى إلى اعتماده في تخطيط مواردنا واستهدافها بشكل أكثر فعالية. بموافقتك، نقترح مشاركة خطة المراجعة هذه مع الجهة الخاضعة



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

للمراجعة. سيسمح لنا ذلك بتوضيح عملنا، ولضمان أن المعلومات التي نطلبها متاحة لنا، ولإكمال عملنا في الموقع بكفاءة وبأقل قدر من الإزعاج للمراجع.

### ترتيبات التسليم:

سوف نتواصل مع مراجعي الحسابات الحاليين لديك إذا لزم الأمر، وننظر في تقارير المراجعة الخاصة بهم وأي نتائج أخرى قد يكون لها تأثير مستمر. عند الانتهاء من الموعد، سنضمن أيضاً التسليم الفعال لمن يخلفنا.

### ب- العمل الميداني:

سنبدأ عملنا الميداني لكل تدقيق باجتماع استهلاكي، نقدم فيه أنفسنا، ونلتقي بالأفراد الرئيسيين داخل المنظمة التي يتم مراجعتها، ونحدد عملنا ونتعامل مع أي اهتمامات قد تكون لدى الخاضع للمراجعة. سنقوم بعملنا الميداني للمراجعة بما يتماشى مع منهجية المراجعة المُصممة لك، في ضوء معالجة أهداف المراجعة الموضحة أعلاه وتحديد المجالات الهامة لعدم الامتثال. سوف نحصل على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لدعم نتائجنا واستنتاجاتنا، والتي سنحتفظ بها في ملف المراجعة لكل مهمة.

سنقوم بصياغة استنتاج لكل مراجعة يتماشى مع المنهجية المُطبقة، باستخدام التصنيفات التالية:

1. اجتياز.
2. اجتياز مع إجراء التحسين المتفق عليه بين المراجع والجهة الخاضعة للرقابة.
3. الإخفاق وعدم الامتثال.

سننهي عملنا الميداني باجتماع لاستخلاص المعلومات، سنشرح فيه ملاحظتنا واستنتاجاتنا الرئيسية. إذا توصلنا إلى أن إجراءات التحسين مطلوبة، سنسعى للتوصل إلى اتفاق مبدئي مع الجهة الخاضعة للمراجعة حول ماهية هذه الإجراءات. إذا توصلنا إلى أن تصنيف "الفشل" له ما يبرره، فنشرح للجهة الخاضعة للمراجعة تداعيات ذلك ونوضح الخطوات التي سيحتاجون إلى اتخاذها.

### مراجعة تكنولوجيا المعلومات

يود الجهاز أن يشير إلى أن التقرير سيتضمن قسماً لمراجعة نظام المعلومات، والذي يركز على إجراءات الرقابة العامة (ITGC) لأنظمة المعلومات الحالية المستخدمة لإصدار البيانات المالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يلتزم الجهاز بمبادئ المراجعة العامة على النحو المنصوص عليه في إطار الإنتوساي للإصدارات والتوجيهات المهنية (IFPP) وأيضاً أطر تكنولوجيا المعلومات المعترف بها دولياً بما في ذلك إطار عمل ISACA's COBIT ومعايير ISACA لمراجعة IS و معايير ضمان المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO).

#### جمع البيانات والخطة

- اللوائح المُنظمة  
- تقييمات المخاطر المتأصلة

- معرفة الأعمال  
- نتائج مراجعة السنة السابقة  
- أحدث المعلومات المالية



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات



الفئات الرئيسية للضوابط العامة التي سنأخذها في الاعتبار هي:

- الضوابط التنظيمية والإدارية.
- الضوابط التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.
- الضوابط المادية (الوصول والبيئة).
- ضوابط الوصول المنطقية.
- ضوابط اقتناء تكنولوجيا المعلومات.
- ضوابط تغيير البرنامج.
- ضوابط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

### الأنشطة الأساسية

- مقابلة أصحاب العمليات الرئيسية والمستخدمين ودعم تكنولوجيا المعلومات.
- اكتساب فهم لوظائف التطبيق الحالية بالقدر اللازم لفهم العملية والضوابط.
- تحديد ضوابط الأمن الرئيسية داخل التطبيق.





## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

- مراجعة المخاطر المحددة داخل التطبيق. احتمالات الحدوث ومستوى التعرض.
- تحليل الضوابط لتقييم ما إذا كانت الضوابط تعالج بشكل كاف جميع المخاطر وتفي بهدف الرقابة.
- تحديد نقاط الضعف في التحكم، إن وجدت.

### نطاق مراجعة القوائم المالية

1. مراجعة العقود الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
2. مراجعة القوائم المالية.
3. مراجعة المستندات الداعمة التي تم من خلالها إعداد القوائم المالية.
4. تقييم ما إذا كان هناك أي تحريف جوهري أثناء عملية إعداد البيانات المالية.
5. تقييم ما إذا كان هناك أي سوء تطبيق لمبادئ المحاسبة.
6. فحص السجلات لتحديد ما إذا كان أي موظف تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أساء استخدام سلطته لتحقيق مكاسب نقدية أو غير نقدية.
7. إجراء تقييم المخاطر بالتزامن مع الضوابط المالية الداخلية.
8. تطوير قوائم وأدوات لدعم الارتباط.
9. توثيق جميع النتائج.
10. إصدار تقرير مراجعة نهائي.

### مراجعة الأداء

سيضع الجهاز خطة مراجعة لفترة ولايتنا لتغطية ما سيتم تقييمه على أنه مخاطر الأداء الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسائل التشغيلية والاستراتيجية التي تهم الدول الأعضاء. سنغطي المجالات المهمة بحيث يمكننا تحقيق قيمة مضافة وإعطاء رؤيا للأداء.

### التواصل مع المكلفين بالحوكمة

يولي الجهاز قيمة عالية للتواصل بين ممثلينا والمسؤولين عن الحوكمة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية والأطراف المعنية الأخرى لتعزيز الفوائد المثلى لعمل المراجع لدينا. سنحضر الهيئات الرئاسية ولجان المراجعة ذات الصلة، كلما أمكن ذلك، حيث نعتبرها جزءاً أساسياً من كل من إيصال رسائلنا والحصول على المعلومات للتأكد من أن مراجعتنا ملائمة ومركزة على القضايا الرئيسية.

### فريق المراجعة

يضع الجهاز أعمال المراجعة الدولية كأولوية وسيكون هذا العمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الجهاز ومكتب الجهاز، وبالتالي سيتم إسناد مراجعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى فريق كفاء أخذاً في الاعتبار الخبرة والمؤهلات المطلوبة بطريقة تضمن تقديم خدمة مراجعة عالية الجودة مستمرة.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

### ت- التقرير

في نهاية المراجعة، سنصدر تقريراً مفصلاً عن الإنجاز وفقاً لمعايير ISA ، مع تحديد ملاحظات وتوصيات لتعزيز بيئة الرقابة الداخلية للوكالة؛ آراء المراجعة المقترحة لدينا؛ والقضايا الهامة للفت انتباه الإدارة و / أو الهيئات الرئاسية.

سوف يلخص تقرير مراجع الحسابات الخارجي الخاص بنا بإيجاز الملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس، وسيتم مشاركته في الوقت المناسب لإدراج تعليقات الإدارة قبل الانتهاء منه وسيوفر نظرة ثاقبة حول أهم المسائل التي تهم الدول الأعضاء.

سيتم التأكد من أن نتائج المراجعة متوازنة وعادلة ودقيقة ولها توصيات بناءة وقابلة للتنفيذ. مخرجات المراجعة الرئيسية ستكون:

- تقرير المراجعة المستندية.

- خطابات الإدارة.

- نموذج تقرير موجز (رأي مراجعة في البيانات المالية السنوية)

سيتم تحديد الجداول الزمنية لتقديم تقارير المراجعة بعد مناقشتها مع إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيتم رصدها في مقر الجهاز لمنع حدوث أي أخطاء.

### ث-رقابة وضمن الجودة

لقد طورنا ترتيبات قوية لضمان الجودة، مصممة لضمان أن جميع الأعمال التي نقوم بها وجميع المخرجات التي ننتجها واضحة وثاقبة ومدعومة بالأدلة المناسبة.

وضعا المزيد من التفاصيل حول ترتيبات ضمان الجودة لدينا على النحو التالي:

- باعتباره أحد أجهزة الإنتوساي الرائدة، يتمتع الجهاز المركزي للمحاسبات ASA بسمعة ومكانة في الإنتوساي لتقديم مستوى عالٍ من الخدمة باستمرار.

- تلخص رؤيتنا التزامنا بتقديم خدمات عالية الجودة لكل مهمة.

- "هدفنا هو أن نكون إحدى الهيئات الرائدة في مجال الرقابة المالية على مؤسسات القطاع العام ومثال يحتذى به من حيث الاستقلالية والنزاهة والشفافية على المستوى العالمي".

- يوفر هذا البيان الأساس الذي تقوم عليه جميع خدماتنا. تم دمجها في استراتيجية المنظمة ودعمها من خلال قيمنا.



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

- نحن نركز باستمرار على تقديم خدمة عالية الجودة. وهذا يعني بناء إجراءات صارمة لمراقبة الجودة في عملياتنا وإجراءاتنا الأساسية بدلاً من تثبيتها في النهاية. يجب أن تستند الجودة إلى أسس جودة عالية للموظفين المدربين تدريباً جيداً ومنهجية قوية.
- من الناحية العملية، تؤدي عملياتنا الصارمة لضمان الجودة ومراجعة الأداء المستمرة والنهج الاستباقي لنقل المعرفة إلى "حلقة تعلم"، حيث تتحسن المنهجيات والكفاءة والأداء باستمرار.



يلخص الرسم البياني منهجنا ونحدث بالتفصيل عن كل مستوى أدناه.

- نقوم بتعيين أفضل الموظفين من خلال معايير الاختيار والتقييم الصارمة الخاصة بنا. بالإضافة إلى ذلك، نتوقع تطوير المواهب المستقبلية من خلال تطبيقنا لدعم التدريب الداخلي والخارجي الأكثر فعالية.
- تحدد منهجيتنا أننا نستخدم نهجاً موحداً وأوراق عمل. لدينا أيضاً معايير للأدلة وأوراق العمل، بما في ذلك متطلبات الاحتفاظ بأوراق العمل.
- في الفترات الرئيسية لعملائنا، نقوم بإجراء مراجعة للعمل المنجز.

علاوة على ذلك، قمنا بتطوير سلسلة من الإجراءات التي سيتم تنفيذها في بداية عملنا ضمن إطار العمل، لضمان أننا ننفذ منهجيتك بحزم وثبات. خاصة:



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات

■ بالنسبة للمراجعة الأولى لكل كبير مراجعين، سيتم مراجعة ملف المراجعة والتقارير من قبل كبير مراجعين آخر قبل المراجعة من قبل مدير المراجعة.

سوف نستخدم نتائج مراجعات ضمان الجودة الخاصة بنا لتحديد أي مجالات قد تتطلب مزيداً من المعلومات أو التوضيح، وسوف نتأكد من أننا نتخذ الإجراء المناسب للتعامل معها. يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، ملاحظات إرشادية محددة حول القضايا الرئيسية أو تدريب تنشيطي على جوانب معينة من منهجية المراجعة.

### برنامج التحسين المستمر

الجودة هي جوهر كل ما نقوم به في الجهاز المركزي للمحاسبات . يجب أن يكون: اسمنا الجيد والقيمة التي يجلبها هذا إلى مهمتنا التي تعد أثمن ما لدينا. لذلك طور الجهاز عملية مراجعة صارمة لضمان التغلب على التحديات التي تواجه عملنا على أساس النزاهة والموضوعية. تتم مراجعة هذا باستمرار لتحديد طرق جديدة لتحسين مناهجنا ومنهجياتنا. تشمل هذه العملية داخل الوكالة:

- جلسات منتظمة حيث يتم تبادل المعرفة حول الارتباطات الأخيرة مع التركيز بشكل خاص على ما نجح بشكل جيد وغير جيد.
- التأكد من أن جميع الأعضاء الفنيين مؤهلين مهنيًا ويحضرون تدريبًا مستمرًا ومنتظمًا على المسائل الفنية والصناعية والمهارية.
- ضمان إشراك المتخصصين في جوانب المخاطر الرئيسية في التعاقدات.
- الالتزام بمجموعة عالمية من قيم الإنتوساي التي تؤكد على النزاهة والاستقلالية. نحن نهتم للغاية بشأن اكتساب فهم شامل للمهام.

### ج- المتابعة

قد تبدأ عملية المتابعة بطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول على تحديث بشأن حالة الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصيات من عمليات مراجعة حسابات السنوات السابقة. قد يتضمن الطلب الأسئلة التالية:

- ما هي الخطوات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق التحسينات المطلوبة؟
- ما مدى تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تلك الجهود؟
- يمكن أن يكون هناك خمس مواقف / وجهات نظر مراجعة مختلفة في التقييم النهائي لإجراء المتابعة.
- لا يوجد تقدم أو تقدم ضئيل: قد نصنف رأينا على أنه "لا تقدم" أو "تقدم ضئيل".
- مرحلة التخطيط: هنا نلاحظ أنه تم وضع الخطط الرسمية لتغييرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والموافقة عليها ، بالموارد المناسبة والجدول الزمني المعقول. في تقرير المتابعة قد نستنتج أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أحرزت بعض التقدم الأولي في مفهوم معالجة التوصيات السابقة.



- **التنفيذ الجوهري:** في هذا المقياس ، يلاحظ فريق المراجعة أن الهيكل والعمليات التمكينية موجودة ومتكاملة في بعض أقسام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تم تحديد بعض النتائج المحققة. يشير هذا إلى "التقدم الجوهري" في تنفيذ التوصيات.
- **التنفيذ الكامل:** يمثل هذا المقياس حالة "أفضل إنجاز". نستنتج في التقرير أن الهياكل والعمليات التمكينية تعمل على النحو المنشود وتنفذ بالكامل في جميع المجالات المقصودة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- **لم تعد التوصية قابلة للتطبيق:** هنا نشير إلى عدم قابلية التطبيق عندما تكون التوصية قديمة بسبب انقضاء الوقت والسياسات الجديدة وما إلى ذلك. يجب تمييز هذا المقياس بعناية عن المقياس الأول، والذي يُسمى "لا تقدم" أو تقدم ضئيل".

## الفصل الثالث: أتعاب المراجعة

سوف نفرض رسوم مراجعة سنوية قدرها 235000 يورو لكل من البيانات المالية للسنوات المالية من 2022 إلى 2027.

تستند رسوم المراجعة الخاصة بنا إلى الاسترداد الكامل للتكاليف المتكبدة في المراجعة. يعتمد الرسم السنوي على إجمالي متطلبات الموارد التي تساوي حوالي 25 شهرًا من المراجعين لكل سنة مالية.

وسيعطي الرسم المرتبات المتعلقة بالمراجعة وتكاليف السكرتارية وتكاليف الدعم الأخرى وجميع تكاليف السفر ونفقات المعيشة للمراجع الخارجي وموظفيه (بدون الانتقالات الداخلية التي سوف تتحملها الجهة محل المراجعة).

وسيتم تحديد الرسم ولن يتم زيادته إلا في ظروف استثنائية، مثل حالة التكاليف بمهام مراجعة إضافية يطلبها المؤتمر العام أو المجلس بموجب المادة 12.05. في ظل هذه الظروف، سنناقش الوضع مع موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسبقًا بشأن أي تغيير في الرسوم.

وفقًا للمادة 12.06، نتوقع توفير أماكن مجانية للمكاتب والانتقالات الداخلية ومرافق الهاتف / الإنترنت في مباني الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو المطلوب لأداء المراجعة.



الرقم المرجعي.: Pol-10-467.43 ERP

المذكرة رقم.: 39 / 2020

### مذكرة شفوية

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالإشارة إلى المذكرة رقم 79/Note 2020، المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ الصادرة عن الوكالة، يشرفها أن تقدّم ترشيح مؤسسة Bundesrechnungshof، المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات، لمنصب مراجع الحسابات الخارجي للوكالة للسنوات من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

وفي هذا الصدد، تُقدّم البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية إلى المدير العام للوكالة الرسالة المرفقة الواردة من رئيس المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات، والتي تتضمن اقتراحاً بإجراء مراجعة للحسابات فيما يخصّ البيانات المالية للوكالة للسنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧. وعلاوة على ذلك، ترد مرفقة طيه أيضاً رسالة داعمة من مكتب وزارة الخارجية الألمانية والوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة في ألمانيا.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

فيينا، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

أمانة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

Wagramer Str. 5

1400 Vienna







رافائيل ماريانو غروسي  
المدير العام  
للكالة الدولية للطاقة الذرية  
مركز فيينا الدولي  
PO Box 100  
1400 Wien  
AUSTRIA

بون، كانون الأول/ديسمبر

سعادة السيد غروسي،

فيما يتعلق بمذكرة الأمانة (Note 2020 / 79) الصادرة عن الكالة الدولية للطاقة الذرية، أقدم بموجب هذه الرسالة ترشيح مؤسسة Bundesrechnungshof (المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات) لمنصب مراجع الحسابات الخارجي للكالة للسنوات من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

ولقد سبق للمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات تولي هذا المنصب من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١. وخلال تلك الفترة، رافقنا أيضاً الكالة وقدمنا لها الدعم في تنفيذ معايير إيبساس.

وبوصفنا عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٢، تضطلع مؤسستنا حالياً بولاية دولية رئيسية في مجال مراجعة الحسابات ضمن منظومة الأمم المتحدة.

كما أننا نطلع من خلال تقديم ترشحنا هذا إلى الاستفادة من الخبرات الواسعة التي اكتسبناها في إطار عملنا كمراجع حسابات خارجيين لمنظمات دولية أخرى. وإلى جانب ما يتمتع به موظفونا من مهارة وجاهزية، تضع المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات على ذمتكم عدة تخصصات في مجال مراجعة الحسابات من قبيل الاحتفاظ الطويل الأمد بسجلات مراجعة الأداء وهو تخصص من شأنه أن يعود على الكالة بفائدة كبرى. وبالتالي، من شأن الخدمات التي نقدمها في مجال مراجعة الحسابات دعم الكالة في تحقيق مكاسب في الكفاءة بشكل مستدام وذلك من أجل مواصلة تعزيز الأداء فيما يتعلق بالمهام التي تضطلع بها الكالة.

وإن المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات ملتزمة بتقديم خدمات مراجعة للحسابات ذات جودة عالية في حال توليها منصب مراجع الحسابات الخارجي للكالة. وسيكون من دواعي سرورنا لو حظي ترشحنا بالموافقة من جانب الكالة.

وتفضلوا سيدي بقبول خالص تمنياتنا بالسعادة والعافية بمناسبة العام الجديد،

مع فائق التقدير والاحترام،

كاي شيلر





Federal Ministry  
for Economic Affairs  
and Energy



Federal Foreign Office

السيد أندرياس فيشت  
وزير الدولة

STREET ADDRESS Scharnhorststraße 34-37, 10115 Berlin  
MAILING ADDRESS 11019 Berlin  
TEL +49 30 18615 6970  
FAX +49 30 18615 7064  
E-MAIL [buero-st-f@bmwi.bund.de](mailto:buero-st-f@bmwi.bund.de)

السيدة أنتي ليندرته  
وزيرة الدولة في وزارة الخارجية

MAILING ADDRESS  
Auswärtiges Amt, 11013 Berlin, Germany  
ADDRESS  
Werderscher Markt 1  
10117 Berlin  
TEL: +49 (0)30 18-17-2068  
FAX: +49 (0)30 18-17-52067  
EMAIL: [buero.leendertse@diplo.de](mailto:buero.leendertse@diplo.de)  
INTERNET: [www.auswaertiges-amt.de](http://www.auswaertiges-amt.de)

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي  
المدير العام  
للكالة الدولية للطاقة الذرية  
مركز فيينا الدولي - المكتب A2839  
فيينا A1400  
النمسا

سعادة المدير العام،

دعت الوكالة الدول الأعضاء إلى تسمية مرشحين لمنصب مراجع الحسابات الخارجي للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

وإنّ الحكومة الاتحادية الألمانية تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تنفيذ أنشطتها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، كما أشترتم إلى ذلك خلال الاجتماع الأخير لمجلس المحافظين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. فالاضطلاع بمراجعة داخلية مستقلة يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد. وإننا مقتنعون بأن المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات، أي مؤسسة Bundesrechnungshof، تتمتع بالمهارات المناسبة لاضطلاع بهذه المهمة: لذلك نود أن نعرب عن دعم الحكومة الفيديرالية التام ترشيح مؤسسة Bundesrechnungshof لمنصب المراجع الخارجي لحسابات الوكالة. وقد أعدت مؤسسة Bundesrechnungshof للوكالة بكل عناية عرضاً شاملاً ومقنعاً ومهنيّاً وتنافسياً.

واسمحوا لنا بأن نمذك ببعض المعلومات الأساسية عن أنشطة هذه المؤسسة على الصعيدين الوطني والدولي. تعمل مؤسسة Bundesrechnungshof المستقلة في مجال مراجعة الإدارة المالية والتجارية للمؤسسات الاتحادية في ألمانيا. وقد تجاوزت العائدات والنفقات السنوية التي راجعت حساباتها هذه المؤسسة ٧٠٠ مليار يورو. ولدى هذه المؤسسة علاوة على ذلك خبرة موسعة في هذا المجال بصفتها المراجع الخارجي لحسابات مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية.

الصفحة ٢ من ٢ وبصفتها عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لمدة الولاية ٢٠١٦-٢٠٢٢، فإن مؤسسة Bundesrechnungshof تضطلع للمرة الثانية على التوالي بإحدى أهم ولايات المراجعة الخارجية الدولية، وهو ما يجعلها أيضاً مرشحاً متميزاً لتزويد الوكالة بخدمات مراجعة الحسابات. ويمكن لهذه المؤسسة أيضاً الاعتماد على خبراتها الواسعة في مجال المراجعة عن بعد، وهو مجال يكتسي أهمية خاصة خلال الفترة الحالية وفي ظل جائحة كوفيد-١٩. وأخيراً، سبق لمؤسسة Bundesrechnungshof العمل بصفتها مراجع الحسابات الخارجي للوكالة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١ ويمكنها بالتالي الاستفادة من الخبرات المكتسبة في هذا الشأن.

وإننا مقتنعون بأن مؤسسة Bundesrechnungshof ستلتزم التزاماً صارماً بتعزيز كفاءة وفعالية العمل المهم الذي تضطلع به الوكالة وستقدم المساعدة على ضمان الاستفادة على أكمل وجه من الموارد المالية الوطنية والدولية تحت قيادتكم.

وفي الختام، نتمنى لكم ولكافة موظفي الوكالة أعياداً سعيدة وسنة جديدة طيبة.

مع فائق التقدير والاحترام،



-----  
وزارة الخارجية الألمانية



-----  
الوزارة الاتحادية للشؤون  
الاقتصادية والطاقة

مؤسسة Bundesrechnungshof  
المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات

عرض تقديم خدمات بصفة  
مراجع حسابات خارجي

للكالة الدولية للطاقة الذرية

للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧



## موجز المحتويات

ألف- تمهيد.....	٣
باء- السيرة الذاتية للسيد كاي شيلر، رئيس المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات.....	٤
جيم- أنشطة المراجعة الوطنية.....	٥
دال- أنشطة المراجعة الدولية.....	٨
هاء- التعاون الدولي.....	١٠
واو- النهج المتبع في مراجعة حسابات الوكالة.....	١١
زاي- تخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة.....	١٦
حاء- الموظفون المختصون بالمراجعة.....	١٧
طاء- إجمالي عدد شهور عمل المراجعين، وعدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم.....	١٨
ياء- أتعاب المراجعة.....	١٩

## ألف- تمهيد

المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات سلطة اتحادية عليا ومؤسسة لمراجعة الحسابات ذات استقلالية تامة لا تخضع لأي سلطة سوى سلطة القانون.

وتجري مؤسستنا المراجعة المالية، ومراجعة الامتثال، ومراجعة الأداء فيما يتعلق بالإدارة المالية الاتحادية، والإيرادات والنفقات. ونحن ننظر في المسائل المتعلقة بالاقتصاد وبكفاءة الإجراءات الحكومية وفعاليتها.

ونقدّم تقارير بشأن استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة ونقدّم توصيات فيما يتعلق بالتحسين. ونتابع تنفيذ توصياتنا المنبثقة من المراجعة.

كما أننا نقدم للهيئات الحكومية المشورة الاستباقية.

وبما أنه بوسعنا الإداء بدلونا حتى عندما تكون البرامج قيد التنفيذ، بإمكاننا تقديم المساعدة لضمان معالجة أوجه القصور في مرحلة مبكرة. ويمكننا بالإضافة إلى ذلك تقديم المشورة في غضون مهلة زمنية قصيرة جداً.

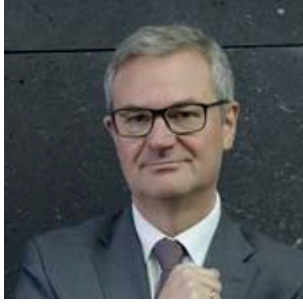
وإننا ملتزمون بتحسين الجودة فيما يتعلق بالمساءلة في القطاع العام، والحوكمة في القطاع العام، والأداء في القطاع العام.

ولقد قدمنا على مر السنين خدماتنا في مجال مراجعة الحسابات لعدد من الهيئات الدولية.

وفيما يتعلق بمذكرة الأمانة (Note 2020 / 79) الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسرنا أيضاً إتاحة خبراتنا للوكالة للسنوات من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.



## باء- السيرة الذاتية للسيد كاي شيلر، رئيس المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات



من مواليد ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ في كيل / ألمانيا

دراسات في القانون أعقبها	١٩٨٦ – ١٩٨١
الامتحان الحكومي الأول والتدريب بصفة محام مرافع مبتدئ	١٩٨٧
الامتحان الحكومي الثاني (التأهل للقضاء والانضمام إلى هيئة المحامين)	١٩٩١
مكتب رئيس وزراء ولاية مكلنبورغ فوربومرن	١٩٩١
الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والشباب	١٩٩٤ – ١٩٩١
الوزارة الاتحادية للتعليم والبحوث	١٩٩٧ – ١٩٩٤
المستشارية الاتحادية	١٩٩٩ – ١٩٩٧
المجموعة البرلمانية للاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي	٢٠١٤ – ١٩٩٩
مدير الشؤون الإدارية للمجموعة البرلمانية للاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي	٢٠١٤ – ٢٠٠٥
رئيس المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات	منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
مهام بحكم المنصب	
مفوض معني بالأداء على الصعيد الاتحادي	
رئيس اللجنة الاتحادية المعنية بشؤون الموظفين	

### مراجع حسابات خارجي

- عضو في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (٢٠١٦ – ٢٠٢٢)
- رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠)
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO، ٢٠١٤ – ٢٠١٨)
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW، ٢٠١٤)
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE، ٢٠١٤ – ٢٠١٥)
- المنظمة الأوروبية لاستغلال السوائل المخصصة للأرصاد الجوية (EUMETSAT، ٢٠١٤ – ٢٠١٧)
- منظمة التجارة العالمية (WTO، ٢٠١٤ – ٢٠٢٠)
- منظمة السياحة العالمية (UNWTO، ٢٠١٤ – ٢٠١٥)

## جيم- أنشطة المراجعة الوطنية

### الوضع القانوني

تتمتع المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات بوضع قانوني مماثل لذلك الذي تتمتع به سلطة اتحادية عليا بما يتفق تماماً مع المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ٥ من المعيار ١ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (إعلان ليما). وهي مؤسسة مستقلة لمراجعة الحسابات الحكومية لا تخضع لأي سلطة سوى سلطة القانون. ويضمن الدستور الألماني الوضع القانوني الذي تتمتع به هذه المؤسسة، واستقلالية أعضائها ووظائفها الرئيسية (القسم ٢ من المادة ١١٤ من القانون الأساسي). والمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات ليست جزءاً من الحكومة الاتحادية وليست خاضعة لأي تعليمات سواء من السلطة التنفيذية أو من السلطة التشريعية.

### الموظفون

يضم طاقم موظفينا حوالي ١١٠٠ شخص. ولدينا ٩ شعب لمراجعة الحسابات تضم ٤٩ وحدة مراجعة، وشعبة واحدة تضطلع بعمل المراجعة الدولية. وتضطلع شعبة الدعم بالوظائف الإدارية. وجميع مراجعينا حاصلون على شهادة البكالوريوس أو شهادة الماجستير. والمؤهلات المهنية التي يتمتع بها موظفونا تتراوح من الإدارة العامة والقانون والاقتصاد وإدارة الأعمال إلى مختلف التخصصات في الهندسة وعلوم الحاسوب. ونحن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز التوازن بين الجنسين في أوساط موظفينا. ويشترك عدد كبير من مراجعينا أيضاً في الأنشطة التي تضطلع بها في مجال المراجعة الدولية.

ويتمتع الموظفون المكلفون بمهام مراجعة حسابات المنظمات الدولية بمعارف وخبرات ممتازة فيما يخص المسائل المتعلقة بالمحاسبة. ويتمتع جميع مراجعينا بسجل حافل من الخبرات العملية اكتسبوها على امتداد عدة سنوات من العمل في واحدة من الإدارات أو الوكالات الحكومية على الأقل، وفي شركات مراجعة الحسابات وفي غيرها من شركات القطاع الخاص.

وتوفر هذه القوى العاملة ذات المهارات العالية للمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات أساساً سليماً فيما يتعلق بمراجعة حسابات المنظمات الدولية.

### ولاية المراجعة الوطنية

تشمل الولاية التي تضطلع بها في مجال مراجعة الحسابات ما يلي:

- الإدارة المالية الاتحادية؛
- الصناديق التجارية الاتحادية؛
- الهيئات العامة التي تُؤسس بموجب القانون الاتحادي؛

مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات مستقلة ومنصوص عليها في الدستور

قراءة ١١٠٠ موظف من الحاصلين على شهادات جامعية في الإدارة العامة، والقانون والاقتصاد، والقانون، والاقتصاد، وعلوم الحاسوب

بعثات مراجعة وطنية متعددة

- مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تُؤسّس بموجب القانون الاتحادي أو بموجب قانون الدولة المحلي، مثل هيئات التأمين الصحي وصناديق المعاشات التقاعدية؛
- وإدارة مساهمات الحكومة الاتحادية في شركات القطاع الخاص.

### التقارير

تقدم تقارير سنوية وتقارير إضافية بشأن المسائل التي تكتسي أهمية خاصة

تقدم مؤسساتنا تقارير سنوية بشأن استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة إلى غرف البرلمان الاتحادي وإلى الحكومة الاتحادية. وبالإضافة إلى التقارير السنوية، نقدّم في أي وقت تقارير بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة.

### الدور الاستشاري

تقدم المشورة للحكومة بشأن القرارات الإدارية

مؤسساتنا مآذون لها إجراء مراجعة للقرارات الإدارية التي لم يترتب عليها بعد أي أثر مالي. ويحق لنا بموجب الولاية الواسعة النطاق التي نتمتع بها إجراء عمليات مراجعة الأداء في الوقت الحقيقي كما أن هذه الولاية تمكننا من التحقق من الإنفاق الحكومي قبل أن تُنفق أي أموال فعلياً. ونحن نستخدم استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة كأساس لإسداء المشورة للإدارات والوكالات الحكومية، وللبرلمان أيضاً، بشأن القرارات التي سيتعين اتخاذها، لا سيما القرارات المتعلقة بالميزنة.

### المراجعة المالية

مراجعة مالية الميزانية الاتحادية، وتقديم شهادات اعتماد للحسابات السنوية الاتحادية

تشمل خدمات المراجعة التي نقدمها الإدارة المالية الاتحادية العامة، بما في ذلك الأموال الخارجة عن الميزانية. وتقع على عاتقنا مسؤولية مراجعة إيرادات ونفقات الميزانية الاتحادية.

ويتمثل دورنا في تقديم توكيدات بشأن انتظام العمليات الحكومية وامتثالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نجري تحقّقاً من العمليات الحكومية وفقاً للوثائق الداعمة، والأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي واللوائح والقواعد المعمول بها في هذا الشأن. وتُعدّ عملية اعتماد الحسابات السنوية الاتحادية جزءاً أساسياً من المراجعة المالية.

### مراجعة الانتظام والامتثال والأداء

إجراء عمليات مراجعة للامتثال والأداء للثبوت من مدى التقيد بأحكام اللوائح

نجري عمليات مراجعة فيما يتعلق بالانتظام والامتثال والأداء. ويهدف نهج المراجعة في الوقت المناسب الذي تتبّعه مؤسساتنا إلى تقديم استنباطات مستخلصة من المراجعة تُساعد في تحسين الإجراءات المستقبلية، عوضاً عن الاكتفاء بانتقاد أوجه القصور ومواطن الضعف السابقة.

وفي إطار ما نجريه من عمليات مراجعة للانتظام والامتثال، ننظر في مدى التقيد بالقوانين المنطبقة، وبأبي لوائح وأحكام وقواعد ذات الصلة.

عمليات مراجعة للأداء  
تسترشد بمعايير الاقتصاد  
والكفاءة والفعالية

ونجري أيضاً عمليات مراجعة للأداء تسترشد بمعايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية من أجل ضمان تحقيق قيمة جيدة مقابل ما يُنفق من مال. ويولي مراجعونا اهتماماً خاصاً بفعالية إدارة القطاع العام والأنشطة المعرضة للاحتيال.

### نطاق عمل المراجعة وعمقه

بصفتها هيئة مستقلة تُعنى بمراجعة الحسابات، يجوز للمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات تحديد أولويات المراجعة والترتيب لعمليات مراجعة لعينات من الحسابات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرمجة المراجعة في تقديم لمحة عامة موثوقة عن الإدارة المالية الاتحادية وفي تفادي حصول أي ثغرات في المراجعة. وتحاول مؤسستنا قدر الإمكان تلبية الطلبات على المراجعة التي ترد من البرلمان أو من لجانها.

برامج مراجعة سنوية من  
أجل تفادي حصول ثغرات  
في المراجعة، وتحليلات  
منهجية للبرامج الحكومية،  
وعمل ميداني

وتضطلع مؤسستنا بعمل ميداني وبتحليلات مكثبة من أجل جمع كافة المعلومات والسجلات وقوائم الصرف ذات الصلة التي نحتاجها لإجراء عمل المراجعة. وعند الاقتضاء، نتشاور مع خبراء من مختلف المجالات من قبيل أولئك العاملين في الجامعات، وشركات مراجعة الحسابات و/أو غيرها من مؤسسات مراجعة الحسابات.

### خبراتنا في مراجعة الحسابات في قطاع الطاقة النووية

تشمل الولاية التي تتمتع بها المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات في مجال الطاقة النووية المرافق النووية والسلطات الرقابية المشرفة على قطاع الطاقة النووية. وفي السنوات الأخيرة، قمنا بمراجعة الحسابات في مجالات منها،

- إخراج مفاعلات البحوث من الخدمة وتفكيكها، بما في ذلك التخطيط والإدارة والرقابة بشكل شامل أثناء عمليات إخراج مرافق التجارب النووية من الخدمة وتفكيكها<sup>١</sup>،
- إخراج مستودع النفايات المشعة الخاص بمنجم (Asse II) من الخدمة<sup>٢</sup>،
- إشراف الوزارة الاتحادية المعنية بالبيئة والأمان النووي على التشييد السريع والفعال من حيث التكلفة للمستودع النهائي Konrad الخاص بالنفايات المشعة المنخفضة والمتوسطة الإشعاع<sup>٣</sup>،
- وأمن تكنولوجيا المعلومات داخل المكتب الاتحادي للوقاية من الإشعاعات<sup>٤</sup>.

مراجعة الحسابات الخاصة  
بالمراقب النووية والسلطات  
الرقابية والإشرافية، على حد  
سواء.

<sup>١</sup> <https://www.bundesrechnungshof.de/de/veroeffentlichungen/produkte/beratungsberichte/bis-2016/2015-bericht-uebergreifende-aspekte-der-planung-steuerung-und-kontrolle-bei-stilllegung-und-rueckbau-nuklearer-versuchsanlagen>

<sup>٢</sup> <https://www.bundesrechnungshof.de/en/veroeffentlichungen/products/beratungsberichte/langfassungen/2019-report-asse-ii-mine-project-pdf/view>

<sup>٣</sup> <https://www.bundesrechnungshof.de/en/veroeffentlichungen/products/annual-reports/dateien/2016-annual-report-volume-ii-abridged-version> (الصفحة ٧، البند ٥)

<sup>٤</sup> <https://www.bundesrechnungshof.de/en/veroeffentlichungen/products/annual-reports/2019/2019-annual-report-on-federal-financial-management-abridged-version> (الصفحة ٣٥، البند ٢١)

## دال- أنشطة المراجعة الدولية

تُعَدُّ أنشطة المراجعة الدولية ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية الدولية التي تتبعها المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات.

خبرات واسعة ومعارف محدّثة في مجال مراجعة حسابات كيانات الأمم المتحدة

### الخبرات المكتسبة في إطار مراجعة حسابات الأمم المتحدة

تُعَدُّ المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات، حالياً وللمرة الثانية منذ الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢، أحد المراجعين الخارجيين الثلاثة المعتمدين لدى الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٢. وتمكّن هذه الولاية المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات من مواصلة توسيع نطاق معارفها وخبراتها في مجال مراجعة حسابات الأمم المتحدة ومنظمتها.

### منظمات ومشاريع الأمم المتحدة التي راجعت المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات حساباتها بصفتها عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (PKO، منذ عام ٢٠١٦)
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR، منذ عام ٢٠١٦)
- شعبة الأمم المتحدة للمشتريات (UNPD، منذ عام ٢٠١٨)
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF، منذ عام ٢٠١٨)
- الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (SHP، منذ عام ٢٠١٦)
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC، منذ عام ٢٠١٦)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD، منذ عام ٢٠١٦)
- مكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG، منذ عام ٢٠١٦)
- شعبة الأمم المتحدة للمشتريات (منذ عام ٢٠١٦)
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR، منذ ٢٠١٦)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP، منذ عام ٢٠١٨)
- وحدة التمويل البيئي العالمي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-GEF، منذ عام ٢٠١٨)
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC، ٢٠١٦ - ٢٠١٨)
- جامعة الأمم المتحدة (UNU، ٢٠١٦ - ٢٠١٨)
- ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR، ٢٠١٦ - ٢٠١٨)

### منظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة راجعت حساباتها المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات:

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA، ٢٠٠٤ - ٢٠١١)
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO، ٢٠١٤ - ٢٠١٨)
- منظمة التجارة العالمية (WTO، ٢٠١٤ - ٢٠١٩)

- ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO، ٢٠١٤ - ٢٠١٥)
- منظمات دولية أخرى راجعت حساباتها المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات:
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE، ٢٠١٤ - ٢٠١٦)
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW، ٢٠١١ - ٢٠١٤)
- المنظمة الأوروبية لاستغلال السواتل المخصصة للأرصاد الجوية (EUMETSAT، ٢٠١٤ - ٢٠١٦)
- اتفاق واسينار (٢٠١٥ - ٢٠١٩)
- معهد لاوا-لانجفين (Laué-Langevin) (منذ عام ٢٠٠٨)
- مؤسسة الشباب الفرنسية-الألمانية (منذ عام ٢٠٠٥)
- مؤسسة الشباب البولندية-الألمانية (منذ عام ١٩٩١)
- الجامعة الفرنسية-الألمانية (منذ عام ١٩٩٧)
- معهد سينت لويس الفرنسي-الألماني للبحوث (ISL) (منذ عام ٢٠٠٦)
- منظمة التعاون في مجال التسليح المشترك (OCCAR) (منذ عام ٢٠٠٥)
- وفيلق الشمال الشرقي المتعدد الجنسيات (Multinational Corps Northeast) (منذ عام ٢٠٢٠)

## هاء- التعاون الدولي

### المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي)

عضو نشط في اللجان  
الفرعية والأفرقة العاملة  
التابعة للإننتوساي

إنّ المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات عضوٌ في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي). وتروّج الإننتوساي لتبادل الأفكار والخبرات على الصعيد العالمي في مجال المراجعة الحكومية. وتضم الإننتوساي حالياً ١٩٥ عضواً كامل العضوية، و٥ أعضاء مشاركين، وعضواً واحداً منتسباً. وحالياً، تشارك المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات في خمس لجان وأفرقة عاملة هي:

- اللجنة الفرعية المعنية بالمراجعة المالية والمحاسبة
- اللجنة الفرعية المعنية بمراجعة الأداء
- اللجنة المعنية ببناء القدرات
- الفريق العامل المعني بتحديث الشؤون المالية والإصلاح الرقابي
- والفريق العامل المعني بتقييم السياسات والبرامج العامة

### المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (اليوروساي)

قائد مشارك في الأنشطة  
المتعلقة بالهدف الاستراتيجي  
١ من أهداف اليوروساي  
عضو نشط في عدة أفرقة  
عاملة

تُعَدُّ المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (اليوروساي) إحدى الأفرقة العاملة الإقليمية التابعة للإننتوساي. وتهدف اليوروساي إلى تعزيز التعاون المهني والتقني والدعم المتبادل وإلى التشجيع على تقاسم المعلومات والخبرات في منطقة أوروبا. وتتألف هيئة أعضاء اليوروساي من ٤٩ مؤسسة أوروبية عليا لمراجعة الحسابات ومن ديوان المراجعين الأوروبي. وتتعاون المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات حالياً مع اليوروساي بصفة:

- شريك في قيادة المجلس غير الحكومي المعني بالهدف الاستراتيجي ١ (التعاون المهني)
- عضو في مجموعة عمل الرقابة البيئية
- عضو في الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات
- وناشر مشارك في النشرة الإخبارية "ابتكارات اليوروساي"

### التعاون التقني

خبرات مهنية في مجال  
التعاون التنموي وبناء  
القدرات

تتيح المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات خبرات مهنية في مجال التعاون التنموي الذي تعنى به الحكومة الاتحادية. ونحن نقدّم بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي المشورة والتدريب لدعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بناء وتنمية قدراتها.

ونعمل عن كثب مع عدد من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ونتقاسم الأفكار والخبرات بوسائل منها على سبيل المثال المراجعات الموازية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل المشتركة، واتصالات المناقشة على مستوى الإدارة العليا وعلى المستوى العملي، وتبادل الموظفين.

## واو- النهج المتبع في مراجعة حسابات الوكالة

سنقوم بمراجعة حسابات الوكالة وفقاً لما يلي:

مراجعة تُجرى وفقاً لللائحة  
المالية للوكالة والمعايير  
الدولية لمراجعة الحسابات  
وإطار الآراء المهنية الخاص  
بالإنتوساي

- المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لعمليات مراجعة البيانات المالية للوكالة
- المعايير الدولية لمراجعة الحسابات
- وإطار الآراء المهنية الخاص بالإنتوساي (IFPP).

### فهمنا للكيان

باعتبارها كياناً أنشئ في عام ١٩٥٧ كمنظمة مستقلة داخل أسرة الأمم المتحدة، تُعدُّ الوكالة المركز الدولي للتعاون في المجال النووي. وتعمل الوكالة مع دولها الأعضاء البالغ عددها ١٧٢ دولة وشركائها الآخرين على الترويج للاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيات النووية.

ويقع مقرها الرئيسي في فيينا بالنمسا، ولها مكاتب في جنيف ونيويورك وطوكيو وتورونتو، وهي تشغّل ما مجموعه ١٩ مختبراً حول العالم. ويعمل حوالي ٢ ٥٠٠ موظفيها على المضي قدماً بستة برامج رئيسية وفقاً لثلاثة أولويات مواضيعية هي:

- الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية
- الأمان والأمن
- وعدم الانتشار

وتُعدُّ الوكالة بياناتها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ السنة المالية ٢٠١١. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠، قدم مراجع الحسابات إلى مجلس المحافظين أحدث البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠١٩ وأبدى رأيه بشأن الحسابات. وعلى غرار السنوات الماضية، أجريت مراجعة البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات وأبدى مراجع الحسابات رأياً غير معدّل بشأنها.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بلغ مجموع المبالغ النقدية والمكافئات النقدية والاستثمارات غير الجارية ٦٨٥ مليون يورو، وهو ما يعادل تقريباً مجموع الالتزامات. وتتضمن هذه الالتزامات بالأساس الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة (مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) والإيرادات المؤجلة. ويتأتى أكثر من ثلث إجمالي إيرادات الوكالة من التبرعات، ويرتبط نصفها بأنشطة التعاون التقني. وتستأثر الرواتب واستحقاقات الموظفين بالقدر الأكبر من النفقات مما يعكس النموذج التشغيلي للوكالة باعتبارها مُقدِّم خدمات مهنية ذا توجه قائم على المعارف. وتشمل التحويلات المنح المقدمة لشركاء التنفيذ ومنح البحوث.

ومن خلال تنفيذها للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، تسعى الوكالة إلى تحقيق ستة أهداف استراتيجية على نطاق كافة برامجها من أجل مواصلة تلبية الاحتياجات والأولويات الحالية والناشئة للدول الأعضاء، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استشرفت الوكالة احتياجاتها إلى التمتع في



موضع يمكنها من اتخاذ إجراءات سريعة لاغتنام الفرص والتقليص من العواقب السلبية المترتبة على التطورات غير المتوقعة.

وقد تجسّد ذلك في كلمة ألقاها مؤخراً المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد رافائيل ماريانو غروسي أمام مجلس المحافظين. وبالنظر إلى الطلب المستمر على خدمات الوكالة وفي ظل القيود المالية المفروضة على الدول الأعضاء جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يجري العمل على إعداد مشروع البرنامج والميزانية المقبل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مع التركيز على إيجاد أوجه كفاءة مستدامة وضمنان فعالية الأنشطة.

## المراجعة المالية

تهدف المراجعة المالية إلى تقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض على نحو نزيه الوضع المالي في نهاية فترة مالية ما، وما إذا كانت تلك البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية ذات الصلة، المطبقة على أساس متنسق مع الأساس المطبق خلال الفترة المالية السابقة.

ونحن نعمل على تخطيط عمليات المراجعة وإجرائها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. كما أننا نتبع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بصيغتها المعدّة للقطاع الخاص وكذلك إطار الآراء المهنية الخاص بالإننتوساي (IFPP). وعقب اتفاق أبرم بين لجنة المعايير المهنية التابعة للإننتوساي، والاتحاد الدولي للمحاسبين وهيئته المستقلة المعنية بوضع المعايير وهي مجلسُ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وضمّانها، اعتمدَ إطارُ الآراء المهنية الخاص بالإننتوساي (IFPP) المعايير الدولية لمراجعة الحسابات كمعايير للمراجعة المالية.

وبما أنه يحدّد مسؤوليات مراجع الحسابات المستقل وأهدافه، يُلزمنا المعيار ٢٠٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية وتخطيط المراجعة وإجرائها بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية. وفيما يتعلق بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، تُحدّد المتطلبات الأخلاقية في المعيار ١٣٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ("مدونة قواعد السلوك") والمعيار ١٤٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ("مراقبة الجودة بالنسبة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات").

وبما أننا نتبع نهج مراجعة قائم على المخاطر، فإننا سنطبق المعيار ٣١٥ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ("تحديد وتقييم المخاطر المترتبة على الأخطاء الجوهرية"). كما أننا سنعمل على تقييم مواطن القوة والضعف الكامنة في ضوابط النظم المالية الخاصة بالمنظمات وذلك بهدف تحديد إمكانية وقوع أخطاء جوهرية. ومن شأن نتائج عملية تقييم المخاطر هذه أن تساعد في تحديد مستوى أدلة المراجعة اللازم لدعم رأينا بشأن الحسابات، وتركيز الجهود على المجالات العالية الخطورة، وتحسين فعالية تكلفة اختبارات المراجعة من حيث التكلفة. وستشمل إجراءات المراجعة

التركيز على مراجعة  
البيانات المالية وفقاً للمعايير  
المقبولة دولياً

تقييم المخاطر كجزء من  
عمل المراجعة الذي نجريه

المستخدمة في مواجهة المخاطر المحددة وللحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- الإجراءات التحليلية (المعيار ٥٢٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات)،
- مراجعة عينات من المعاملات وقوائم الصرف (المعيار ٥٣٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات)،
- والاعتماد على العمل الذي يضطلع به المراجعون الداخليون (المعيار ٦١٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات)

وجميع أعمال المراجعة التي نجريها مدعومة بواسطة برامج تجارية خاصة بالمراجعة. كما أن فريق المراجعة ملم بنظم تخطيط الموارد المؤسسية المعمول بها، بما في ذلك تطبيقات مجموعة برامج أوراكل وتطبيقات نظامي ساب وأوموجا.

وعندما نكون رأينا بصفتنا مراجعي الحسابات، نشير إلى الصيغة المنقحة من المعيار ٧٠٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ("تكوين الآراء وتقديم التقارير بشأن البيانات المالية"). كما أن هذا المعيار يحدّد محتويات تقرير المراجعة الذي نقدمه.

## مراجعة الامتثال

موائمة وثيقة بين مراجعة الامتثال والمراجعة المالية

تقتضي الاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة البيانات المالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية من مراجع الحسابات تقييم ما إذا كانت المعاملات المالية الواردة في البيانات قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية، ومخصصات الميزانية، وغيرها من التوجيهات المنطبقة وإبداء رأي بشأنها.

وإننا سنطبق المعيار ٤٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ("مبادئ مراجعة الامتثال") والمعيار ٤٠٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ("معيار مراجعة الامتثال") وستتخذ إجراءات إضافية للحصول على أدلة مراجعة كافية. وبغية التقليل من عبء المراجعة الذي سينتج عن ذلك، سنعمل بشكل وثيق على موائمة هذه الإجراءات الإضافية مع إجراءات المراجعة المالية. فعلى سبيل المثال، سننظر بمزيد من التفصيل في المعاملات التي تلت بال فعل انتباهنا عوضاً عن انتقاء المزيد من عينات المعاملات لمراجعتها.

## مراجعة الأداء

مراجعة الأداء لضمان تحقيق قيمة جيدة مقابل ما يُنفق من مال

بالإضافة إلى إجراء المراجعة المالية ومراجعة الامتثال، سنستعرض كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وسننظر عموماً في العواقب المالية المترتبة على الممارسات الإدارية. ونحن نجري عمليات مراجعة للأداء تركز على جوانب الاقتصاد والكفاءة والفعالية وفقاً للمعيار ٣٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ("المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء")، والمعيار ٣٠٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ("المبادئ الأساسية لمراجعة الأداء")، والمعيار ٣١٠٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبة ("المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء: المبادئ الرئيسية لضمان تحقيق قيمة جيدة مقابل ما يُنفق من مال").

وتمكننا خبراتنا المكتسبة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال مراجعة الأداء من تغطية مجموعة واسعة من مجالات مراجعة الأداء، كما هو الحال على سبيل المثال فيما يتعلق بالفعالية في

- نظم الرقابة الداخلية،
- إدارة الموارد النقدية والاستثمارات،
- الإجراءات الخاصة بالمشتريات،
- إدارة شؤون شركاء التنفيذ،
- المسائل المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين،
- تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك أمن الفضاء الإلكتروني،
- وتنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويهدف نهج المراجعة في الوقت المناسب الذي تتبعه مؤسستنا إلى تقديم استنتاجات مستخلصة من المراجعة تساعد في تحسين الإجراءات المستقبلية، عوضاً عن الاكتفاء بانتقاد أوجه القصور ومواطن الضعف السابقة. وبالتالي، من شأن المراجعة التي نجريها دعم إدارة الوكالة في إيجاد أوجه كفاءة مستدامة وبلوغها. كما أنه من شأنها مواصلة تمكين المسؤولين عن الحوكمة من تقييم التحسينات المدخلة.

### التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

سيكون من بين الأجزاء الأساسية من النهج الذي نتبعه بشأن المراجعة إرساء علاقات عمل وثيقة مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. ومن أجل تفادي الازدواجية الجهود في هذا الصدد، فإننا نستخدم المعلومات التي يزودنا بها المكتب المذكور ونتبادل مع المكتب المذكور ما نخلص إليه من استنتاجات وما نعده من تقارير. وفيما يتعلق بالمراجعة المالية لبعض الصناديق، لعل المراجع الخارجي ينظر في إمكانية الاعتماد على عمل المراجعة الذي ينجزه مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية.

### استخدام تقنيات المراجعة عن بعد

ستنجز أعمال المراجعة بالأساس في المقر الرئيسي للوكالة وفي مكاتب إقليمية، ومكاتب اتصال، ومختبرات مختارة. ومع ذلك، تظل المراجعة عن بعد تمثل جزءاً لا يتجزأ من نهج المراجعة الذي تتبعه المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات، كما هو الحال منذ عدة سنوات. ولقد تمكنا أثناء جائحة كوفيد-19 من مواصلة توسيع خبراتنا في مجال المراجعة عن بعد.

وتبدل مؤسستنا قصارى جهدها لضمان أن تكون عملية المراجعة في الوكالة سلسلة وكفؤة وفعالة، مع مراعاة احتياجات الوكالة وبيئتها العملية الخاصة. وفي هذا السياق،

علاقة عمل وثيقة مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

المراجعة عن بعد جزء لا يتجزأ من النهج الذي نتبعه بشأن المراجعة

سوف نستخدم تقنيات المراجعة عن بعد في إطار مراجعتنا لحسابات الوكالة، حسب الاقتضاء وبالتنسيق الوثيق مع الوكالة.

### إجراءات تسليم المهام

ضمان تسليم المهام على نحو سلس

كما هو موصى به في دليل الإرشادات INTOSAI GUID 5090 الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، سنعمل على ضمان سلاسة عملية تسليم المهام من مراجع الحسابات الخارجي السابق، وضمان سلاسة عملية تسليمها إلى مراجع الحسابات الخارجي اللاحق. وسنكون ممتنين لو تلقينا من جانبكم جميع الوثائق الصادرة بصفة رسمية التي تسلمها مراجع الحسابات الخارجي السابق، من قبيل ملاحظات المراجعة والرسائل الإدارية. كما أن الوصول إلى ورقات عمل المراجعة الخاصة بمراجع الحسابات الخارجي السابق يمكن أن يُيسّر عملنا ونكون ممتنين لو مكنتمونا من ذلك.

وبطبيعة الحال، سنزود مراجع الحسابات الخارجي السابق بجميع الوثائق الضرورية، بما ذلك ورقات عملنا، طالما أنّ ذلك لا يؤثر في استقلاليتنا و/أو علاقة الثقة التي تربطنا بالوكالة وبالجهة الخاضعة للمراجعة.

### التقارير

تقارير سنوية تُعدّ وفقاً لما هو منصوص عليه في اللائحة المالية

سنقدم بالنسبة إلى كل سنة مالية تقريراً موجزاً (رأينا بصفتنا مراجع الحسابات بشأن البيانات المالية) وتقريراً مفصلاً.

وسنقدم إلى المجلس تقرير المراجعة وفقاً للقاعدة ١٢-٨ من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لعملية المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة. كما أننا سنطبق المعيار ٢٦٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ("التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة").

وبالإضافة إلى ذلك، ستمثل الرسائل الإدارية جزءاً لا يتجزأ من عملية تواصلنا مع الوكالة.

## زاي- تخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة

من شأن تكليف المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات بمراجعة حسابات الوكالة تمكينكم من عدة تخصصات في مجال مراجعة الحسابات قد تعود بالفائدة على الوكالة للأسباب التالية:

مؤسستنا تمكنكم من عدة تخصصات في مجال مراجعة الحسابات قد تعود بالفائدة على الوكالة

- نظراً إلى الدراية الشاملة التي تتمتع بها والموارد الكبيرة المتاحة لها فيما يتعلق بمراجعة حسابات برامج ومنظمات الأمم المتحدة، يمكن للمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات التفاعل بمرونة وسرعة إزاء المواضيع والتطورات الجديدة. وبالتالي، فإننا أيضاً في وضع يسمح لنا بتلبية طلبات الفحص التي ترد علينا من المؤتمر العام ومن مجلس المحافظين، في الوقت المناسب.
- تمكنا خبراتنا المكتسبة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال مراجعة الأداء من تغطية مجموعة واسعة من مجالات مراجعة الأداء، كما ذكر آنفاً، كما أن هذه الخبرات تُساهم في كفاءة وفعالية استخدام موارد الوكالة.
- عند اضطلاعنا بأعمال المراجعة في قطاع الطاقة النووية، يمكننا الاعتماد على خبراتنا في مجال المراجعة الوطنية والخبرات التي اكتسبناها من مراجعة حسابات الوكالة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١.
- يقع المقر الرئيسي للمؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات بالقرب من فيينا مما يتيح لفريق المراجعة التنقل إلى مكاتب الوكالة في غضون فترة وجيزة. وعند الاقتضاء، يمكن لمراجعينا حضور الاجتماعات وما إلى ذلك، خارج دورة المراجعة.
- نظراً لخبراتها كمراجع حسابات خارجي للوكالة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)، ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (٢٠١١ - ٢٠١٤)، ولاتفاق واسينار، فإن المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات معتادة على إجراء المراجعة في مجال نزع السلاح بما تقتضيه هذه العملية من حساسية.
- ومراجعونا، لا سيما أولئك الذين يراجعون حالياً حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معتادون على إجراء عمليات المراجعة حتى في الأماكن التي يتعين فيها مراعاة ظروف خاصة فيما يتعلق بالصحة والسلامة.

## حاء- الموظفون المختصون بالمراجعة

موظفون يتمتعون  
بخبرات دولية  
وبمؤهلات مناسبة

سننتج لكم فريق موظفين يتمتعون بخبرات دولية، وسيكون هذا الفريق من حيث المؤهلات والتكوين مُشكلاً خصيصاً لمراجعة حسابات الوكالة:

- سيضم فريق المراجعة الذي نتوقع إتاحتها للوكالة كبير مديري مراجعة، ومديري مراجعة، ومراجعين أوليين، وجميعهم سيقدمون تقارير إلى مدير مدراء مراجعة من ذوي الخبرة.
- سيضم فريقنا خبراء تقنيين اضطلعوا بأعمال المراجعة ضمن منظومة الأمم المتحدة لعدة سنوات. وسيضم فريقنا مراجعين سبق لهم مراجعة حسابات الوكالة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١، وهم بالتالي على دراية بأنشطة الوكالة.
- ستكون من بين أعضاء فريقنا مجموعة واسعة من ذوي الخبرات النظرية والعملية (في مجالات المحاسبة والقانون والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والهندسة وما إلى ذلك)، وهي خبرات راكموها في إطار بعثات المراجعة السابقة في المقرات الرئيسية لمختلف منظمات الأمم المتحدة وفي إطار البعثات الميدانية في مختلف البلدان بما في ذلك البلدان التي يتعين فيها مراعاة ظروف خاصة فيما يتعلق بالصحة والسلامة.
- سيكون أعضاء فريقنا ملمين بمختلف البيئات الثقافية والاجتماعية.
- ستكون لغة عمل فريقنا الإنكليزية بيد أن بعض أعضاء فريقنا يتحدثون اللغتين الإسبانية والفرنسية بطلاقة.
- سيجسد أعضاء فريق مراجعينا المعارف المتخصصة الواسعة التي تتيحها مؤسستنا في جميع مجالات المراجعة في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، يضم فريقنا بعض المراجعين الذين عملوا في شركات لمراجعة الحسابات من القطاع الخاص.
- خلال مدة ولاية المراجعة، سنحاول قدر الإمكان المحافظة على تكوين فريق مراجعينا.
- وفيما يتعلق بتكوين فريقنا، نحن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق التوازن بين الجنسين.

## طاء- إجمالي عدد شهور عمل المراجعين، وعدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم

إجمالي عدد موظفين  
يقدّر بـ ٥١ شهراً من  
شهور عمل المراجعين  
عن كل سنة مالية

نعرض على الوكالة خدمات المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ وفقاً لمذكرة الأمانة (2020/Note 79).

وقد اضطلعنا بتقييم جهود المراجعة اللازمة لعملية المراجعة في المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمختبرات. وسنراجع حسابات المقر الرئيسي مرتين في السنة (مراجعة مؤقتة خلال فصل الخريف ومراجعة نهائية خلال فصل الربيع)، وستستكمل المراجعة بزيارات ميدانية إلى مواقع أخرى مختارة. وبالإضافة إلى المراجعة في الموقع، فإننا نعتبر المراجعة عن بعد جزءاً من عملية المراجعة، وسنراجع أيضاً عن بعد قدر الإمكان وبالتنسيق مع الوكالة.

بالنسبة لكل سنة مالية، نقيم أن احتياجات التوظيف لمراجعة حسابات الوكالة تقدر بـ ٥١ شهراً من شهور عمل المراجعين بمكافئات العامل المتفرغ.

وفي هذا السياق، نخطط لأن يكون عدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم كالاتي:

- مدير مراجعة خارجية واحد
- كبير مديري مراجعة واحد
- ٤ مديري مراجعة
- ٨ مراجعين أوليين

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتبنا الخلفي سيقدم الدعم لفريق المراجعة.

## باء- أتعاب المراجعة

أتعاب مراجعة قدرها  
٢٣٠,٠٠٠ يورو بالنسبة  
لكل سنة مالية

تبلغ أتعاب المراجعة ٢٣٠,٠٠٠ يورو بالنسبة لكل سنة مالية للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧، أي ما مجموعه ١,٣٨٠,٠٠٠ يورو لكامل فترة تقديم خدمات المراجعة طيلة ست سنوات.

وتشمل أتعاب المراجعة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال الأمانة وأعمال الدعم الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات إعاشة المراجعين. وتشمل تكاليف السفر تكاليف الانتقال من مكتب المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا وإلى المكاتب الأخرى التابعة للوكالة.





٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

الرقم: Vien/Amb/2020/122

١- تهدي البعثة الدائمة للهند في فيينا أطيب تحياتها لمكتب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ويشرفها أن تشير إلى أن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند قد قرر تقديم ترشيحه ليُعيّن مراجعاً خارجياً لحسابات الوكالة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

٢- وفي هذا الصدد، تتشرف هذه السفارة بأن ترفق نسخة من أوراق الترشيح الرسمية التي تشمل ما يلي:

'١' #السيرة الذاتية للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

'٢' وثائق مؤهلات المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند التي تقدم تفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية، بما في ذلك تفاصيل خصوصيات مراجعة الحسابات التي سوف تفيدها الوكالة.

'٣' #نهج المراجعة، وعدد ومستوى الموظفين المشاركين في عملية المراجعة

'٤' الرسوم المقترحة لمراجعة الحسابات وتقدير أشهر عمل مراجعي الحسابات

٣- وتود هذه السفارة أن تسترعي الانتباه إلى ما يمتلكه مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند من خبرة ودراسة واسعتين في مجال مراجعة الحسابات الدولية، وتؤكد أنّ بوسعه أن يُقدم للوكالة خدمات مراجعة خارجية تتسم بالمهنية والجودة وبالفعالية.

٤- وتغتتم البعثة الدائمة للهند في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لمكتب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

مكتب المدير العام  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
مركز فيينا الدولي  
فيينا

(لغاية: سعادة السيد الدكتور رافانيل ماريانو غروسي) #





# مقترح لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

للأعوام المالية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند





## مقدمة بقلم المراقب المالي ومراجع الحسابات للعام للهند

يشرفني أن أقدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) مقترحي الرسمي بشأن المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة للفترة ٢٠٢٢ و ٢٠٢٧.

بالإضافة إلى تقديم جميع المتطلبات المحددة المشار إليها في مذكرة الوكالة 79/Note 2020، المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، فإن مقترحي يشرح كذلك الإطار المهني، والأخلاقي، والهيكل الذي يعمل مكتبي ضمنه، لكي تنتظر فيه الوكالة. وسيُضطلع بمهام المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة ضمن نفس الإطار.

وأعرب عن التزامي وكامل توكيدي تقديم خدمات مهنية عالية الجودة وفعالة التكلفة في مجال مراجعة الحسابات الخارجية. وستشمل خدماتنا إبداء رأي بشأن الكشوف المالية للوكالة، ومراجعة الأداء ومراجعة الإدارة مع التركيز على اقتصادية العمليات وكفاءتها وفعاليتها.

وتتضمن خبرتنا التراكمية في مجال مراجعة الحسابات الدولية لأكثر من ٨٨ عامًا مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩ ومن ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣، ومنظمة الأغذية والزراعة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، وبرنامج الأغذية العالمي من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، ومنظمة الصحة العالمية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، والمنظمة البحرية الدولية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، والمنظمة السياحية العالمية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤، والمنظمة الدولية للهجرة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦ والوكالة الدولية للطاقة الذرية من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦. ومؤخرًا، وقع علينا الاختيار مراجعاً خارجياً للحسابات لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، ومنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، والاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

وموظفونا المهنيون المهرة هم مراجعون ومحاسبون ذوو خبرة. ولدينا كادر كبير من المهنيين المؤهلين في الهندسة والمحاسبة والمالية وإدارة الأعمال والقانون. وقدم مراجعونا المعتمدون المختصون بتكنولوجيا المعلومات تقارير عن النظم الحرجة والمتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل البلد وكذلك في المنظمات الدولية. وتتطوي مؤهلاتنا الفنية المتينة على الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيباس) المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة التي نتولى أعمال المراجعة فيها حالياً. ونحظى بالاعتراف بنا كمؤسسة مراجعة عليا رائدة في استخدام التحليل المحوسب للبيانات في المراجعة العامة.

ويتصدر مكتبنا وضع المعايير الدولية وتقاسم المعارف ونشرها في مجال مراجعة حسابات القطاع العام. وأتولى رئاسة فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، ولجنة تبادل المعارف وخدماتها التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنٹوساي)، فضلاً عن فريقها العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا

المعلومات، واللجنة الفرعية لمراجعة الامتثال، إلى جانب عضويتي في مجلس إدارة الإنتوساي. وتضطلع مؤسستنا أيضا بدور نشط في المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي) وهي عضو في مجلس إدارتها. وقد حصل مكتبنا على جائزة يورغ كاندوتش المرموقة التي تمنحها الإنتوساي، تقديرا لخبرتنا المهنية ومساهماتنا.

وتمشيا مع التزامنا تجاه المنظمات الدولية، لا تسعى مؤسستنا إلى الحصول على أي رسوم مقابل مراجعة حسابات الوكالة، بل نتوخى فقط سداد التكاليف المتكبدة في مراجعة الحسابات.

وإذ أتقدم بهذا المقترح، أعرب عن التزامي وتوكيدي تقديم خدمات مهنية عالية الجودة وفعالة التكلفة في مجال مراجعة الحسابات الخارجية. وسوف تغطي خدماتنا المُستتَجَرَات المذكورة في مذكرة أمانة الوكالة رقم 2020/Note 79 المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

وأعرض هذا المقترح على الوكالة للنظر فيه بعين الإيجاب. وهدفنا هو أن نصبح شريكا استراتيجيا ذا قيمة للوكالة في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في العمليات.

غيريش شاندرامورومو  
المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

# المحتويات



## الجزء ألف

١	١- السيرة الذاتية للسيد غيريش شاندرامورومو
٢	٢- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند
٤	٣- معلومات عامة عن المكتب
٤	٤- أنشطتها على الصعيد الوطني
٥	ألف- بصفته مراجع حسابات لدى مؤسسات القطاع العام الوطنية
٥	باء- عضويته في هيئات وطنية معنية بوضع المعايير
٦	٤- الأنشطة الدولية
٦	ألف- مراجع للحسابات في منظمات دولية
٧	باء- عضويته في هيئات دولية معنية بوضع المعايير
٩	٥- مدى أنشطة المراجعة المتوخاة
٩	ألف- نطاق المراجعة
٩	باء- المراجعة المالية
٩	جيم- مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال
٩	دال- مراجعة الامتثال
١٠	هاء- مراجعة تكنولوجيا المعلومات
١٠	٦- تخصصات المراجعة
١٠	ألف-الإلمام بميدان الطاقة الذرية: الدراية في مجال المراجعة في المؤسسة الهندية العليا
١٠	لمراجعة الحسابات
١٣	باء- مراجعة تكنولوجيا المعلومات، وأنظمة تخطيط الموارد، ومعايير
١٧	إيبساس، وأهداف التنمية المستدامة
١٧	جيم- إنجازات المراجع العام للهند

## الجزء باء

٢٠	١- نهج المراجعة
٢٠	ألف- مقدمة
٢٠	باء- إطار المعايير
٢١	جيم- عملية المراجعة

٢٤	.....	دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإرشافية الداخلية
٢٤	.....	هـ- تقييم الضوابط الرقابي الداخلية
٢٥	.....	واو- ضمان ومراقبة الجودة
٢٦	.....	زاي- الإطار القيمي والمعرفي
٢٨	.....	حاء- الحفاظ على السرية للعملاء
٣٠	.....	٢- عدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة
٣٠	.....	ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات
٣٠	.....	باء- الفريق الأساسي لإدارة المراجعة في الوكالة
٣٠	.....	جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية
٣٤	.....	دال- القدرة على المراجعة في المنظمات الدولية
٣٥	.....	هـ- نظام الاتصالات الذي يستخدمه مكتب المراجع العام في الهند

## الجزء جيم

٣٦	.....	١- المقترح المالي
٣٦	.....	أتعاب المراجعة وأشهر عمل المراجعين
٣٦	.....	ملاحظات توضيحية
٣٧	.....	تحليل تكاليفنا فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح
٣٨	.....	٢- المختصرات المستخدمة في الوثيقة





## الجزء ألف السيرة الذاتية للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند

٤- ويتولى السيد مورمو، بصفته المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند، المسؤولية عن مراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من أنشطة على جميع المستويات الحكومية الثلاثة، أي الاتحادي والولائي والمحلي. ويشمل ذلك الوزارات/الإدارات التابعة لحكومة الهند وحكومات الولايات، والمؤسسات التجارية العامة المملوكة للدولة التي تتبع للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والهيئات والسلطات المستقلة غير التجارية التي تمولها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والهيئات المحلية المسؤولة عن الأنشطة البلدية وما إلى ذلك. وتتمثل مسؤوليته الرئيسية في ضمان المساءلة المالية في عملية الحوكمة وتقديم توصيات لتحسين النظم والإجراءات.

٥- ويشغل السيد مورمو حاليًا منصب رئيس فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. وقد عين مراجعًا خارجيًا لحسابات منظمة الصحة العالمية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، ومنظمة الأغذية والزراعة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، والاتحاد البرلماني الدولي من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢. والسيد مورمو عضوًا في مجلس الإنتوساي، ورئيس لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة التابعة للإنتوساي، وهي إحدى اللجان الرئيسية الأربع التابعة للإنتوساي. كما يترأس فريق الإنتوساي العامل المعني بمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات واللجنة الفرعية المعنية بمراجعة الامتثال. وهو عضو في لجان الإنتوساي الأخرى المعنية بالأهداف، وهي لجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ولجنة السياسات والمالية والإدارة. وهو عضو في اللجنة

### ١- السيرة الذاتية للمراجع العام للهند

- ١- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المراجع العام) في الهند هو رئيس المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات. تولى السيد غريش شاندرامورومو منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند في ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠. وقبل ذلك، كان السيد مورمو أول نائب حاكم لإقليم جامو وكشمير. ويتمتع السيد مورمو بخبرة ثرة ومتنوعة في مجال الخدمات العامة لأكثر من ثلاثة عقود في مناصب عليا في مجالات المالية والإدارة والسياسات العامة. وعمل في مناصب مختلفة في حكومة الهند، مثل أمين إدارة النفقات، وأمين خاص وإضافي في إدارة الخدمات المالية وإدارة الإيرادات، وأمين مشارك في إدارة النفقات. وإلى جانب ذلك، قام السيد مورمو بمهام كبيرة في حكومة ولاية غوجارات. ويتمتع بخبرة واسعة في المجالات الإدارية والاقتصادية ومجالات البنية الأساسية.
- ٢- وتخرج السيد مورمو في قسم العلوم السياسية بجامعة أوتكال. وهو حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرمنغهام.
- ٣- ويتمتع السيد مورمو بخبرة واسعة في الخدمة العامة، ولدية إلمام عميق بإجراءات الحوكمة في القطاع العام. وقد أدى دورًا محوريًا في الترويج للممارسات الابتكارية وتنفيذها في مختلف الإدارات في الحكومة، على المستوى الاتحادي والولائي على السواء.

الفرعية لمراجعة الأداء، واللجنة الفرعية للمراجعة المالية والحسابات، وفي مختلف الأفرقة العاملة التابعة للإنتوساي. وهو أيضا عضو في مجلس إدارة الإنتوساي. وهو يشارك عن كثب في أنشطة منظمة الأسوساي المتعلقة بالتدريب والبحوث والمنشورات في مجال المراجعة العامة كما يشغل رئاسة مجلس تحرير مجلة الأسوساي. ويقوم السيد مورمو، بفضل توليه هذه المناصب الهامة في المحافل الدولية، بدور كبير في وضع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في ميدان المراجعة العامة.

## ٢- معلومات عامة عن المكتب

### إنشاء مكتب المراجع العام

٦- أنشئ مكتب المراجع العام للهند في عام ١٨٦٠ وله سجل ممتد منذ ١٦٠ عاماً. وإنشاء مكتب المراجع العام تجسيد للدستور الهندي، الذي رأى النور في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ بعد أن أصبحت الهند جمهورية مستقلة. ونص الدستور وقانون صادر عن البرلمان على الأحكام المتعلقة بتعيين الموظفين (بما في ذلك فصل الموظفين وعدم أهليتهم لمزيد من التعيينات الحكومية)، والاستقلال الإداري والمالي، والدور والمهام، وتحديد شروط خدمة الموظفين العاملين تحت إمرة المراجع العام، وتقديم تقارير المراجع العام للهيئة التشريعية. وترد أحكام وشروط الخدمة وصلاحيات المراجع العام ومسؤولياته أيضاً في قانون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام لسنة ١٩٧١ (الواجبات والصلاحيات وشروط الخدمة)، المسمى قانون واجبات المراجع العام، وهو أيضاً يخول المراجع العام إصدار اللوائح التنظيمية. وقد قام المراجع العام بوضع اللوائح بموجب هذه الصلاحيات.

## الاستقلالية

٧- يتيح دستور الهند قيام المراجع العام بمراجعة مستقلة وغير منحازة من خلال النص على تعيين المراجع العام من قبل رئيس الهند، والنص على إجراء خاص لإقالة المراجع العام على النحو الذي ينطبق على إقالة قاضي المحكمة العليا، وعدم خضوع راتب ونفقات المراجع العام للتصويت في البرلمان؛ والنص على عدم أهلية المراجع العام لشغل أي منصب حكومي آخر بعد انتهاء مدة ولايته.

## إجراءات تعيين/إقالة المراجع العام

٨- يعين رئيس الهند المراجع العام بموجب أمر صادر تحت توقيعه وختمه. وينص قانون عام ١٩٧١ المتعلق بواجبات المراجع العام وصلاحياته وشروط خدمته على أن يتولى المراجع العام منصبه لمدة ٦ سنوات أو حتى بلوغه سن ٦٥، أيهما أقرب. ووفقاً لدستور الهند، لا يجوز إعفاء المراجع العام من منصبه إلا بطريقة مماثلة، ولأسباب مماثلة، لإعفاء قاضي المحكمة العليا، أي: ولا يجوز إقالته من منصبه إلا بأمر من رئيس الهند يصدر بعد أن يعرض على البرلمان في خطاب تؤيده أغلبية لا تقل عن ثلثي الأعضاء الحاضرين في كلتا غرفتي البرلمان على أن تقدم نتيجة التصويت لرئيس الجمهورية في الدورة نفسها للإعفاء بسبب سوء السلوك أو العجز المثبت.

## الاستقلالية المؤسسية

٩- لا يتبع المراجع العام للهند لأي سلطة، فهو مستقل عن كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وبموجب الدستور، يقدم المراجع العام تقارير مراجعة الحسابات إلى رئيس الهند أو حاكم الولاية، حسب الحالة، الذي يعمل على

عرضها على البرلمان أو الهيئة التشريعية للولاية. ثم تُقدم هذه التقارير لمناقشتها من قبل لجان الهيئة التشريعية، ولا سيما لجنة الحسابات العامة ولجنة المشاريع العامة، المنشأتان لهذا الغرض.

١٠- والمراجع العام غير ملزم بتقاسم تقارير المراجعة الخاصة بالمنظمات الدولية مع البرلمان الوطني أو مع الحكومة، كما أن التزاماته الدولية مستقلة عن التزاماته الوطنية. وهو ما يكفل أيضاً انعدام التضارب في المصالح بين مهامه الدستورية الوطنية ومسؤولياته كمراجع خارجي لحسابات المنظمات الدولية.

#### الاستقلالية المالية

١١- يتمتع فريق المراجع العام في الهند بالاستقلال المالي بموجب المادة ١٤٨(٦) من الدستور، التي تنص على أن النفقات الإدارية لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، بما في ذلك جميع المرتبات والبدلات والمعاشات التقاعدية المستحقة للأشخاص العاملين في ذلك المكتب أو فيما يتعلق بهم، تُدفع من الصندوق الموحد للهند. ولا يخضع الإنفاق الذي يُدفع من الصندوق الموحد للتصويت من جانب البرلمان. ويضمن هذا النص الدستوري الاستقلال المالي لمكتب المراجع العام.

#### إدارة ميزانية المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات

١٢- يعمل مكتب المراجع العام من خلال أكثر من مائة مكتب على المستوى الاتحادي والولائي. وتقوم هذه المكاتب بإعداد ميزانياتها السنوية وخطط مراجعة الحسابات، على أساس نطاق مراجعة الحسابات، وتقييم المخاطر المتعلقة بمراجعة الحسابات، ومدى توافر الموارد.

وتُجمّع احتياجات الميزانية لكل مكتب، ثم تُدرج الاحتياجات الموحدة للميزانية بشكل منفصل في ميزانية حكومة الهند تحت بند رئيسي منفصل ومتميز من بنود الحسابات. ويقوم المراجع العام بإدارة ميزانيته بشكل مستقل بعد أن يوافق البرلمان على ميزانية حكومة الهند.

#### نطاق العمل

١٣- تخول المادة ٢٣ من قانون ١٩٧١ الخاص بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة) المراجع العام وضع لوائح تتعلق بنطاق ومدى مراجعة الحسابات، بما في ذلك المبادئ العامة المتعلقة بمراجعة حسابات الإيرادات والنفقات. ولا يمكن لأي سلطة خارجية أن تُملي نطاق المراجعة ومداهما أو أن تؤثر فيهما بأي شكل من الأشكال. وبموجب القاعدة ١٣ من لوائح المراجعة والحسابات، فإن المراجع العام هو السلطة الوحيدة التي تحدد نطاق ومدى المراجعة التي يجريها هو أو تُجرى بالنيابة عنه. وهذه السلطة لا تقيد أي اعتبارات أخرى سوى اعتبارات الحرص على تحقيق أهداف المراجعة. ويُحدّد نطاق عمليات المراجعة التي يضطلع بها المراجع العام من خلال تقييم دقيق للمخاطر في مجمل مكونات المراجعة.

#### الموضوعية والنزاهة

١٤- يعمل موظفو مراجعة الحسابات تحت مسؤولية المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند في إطار مدروس اختُبر مع مرور الزمن من أجل ضمان الامتثال لأعلى معايير السلوك المهني والشخصي. وتتضمن معايير المراجعة الخاصة بمكتب المراجع العام (٢٠١٧) أحكاماً

لضمان الالتزام بمتطلبات الموضوعية والنزاهة. ويُعتبر جميع موظفي مكتب المراجع العام موظفين في الخدمة المدنية وخاضعين لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية المنصوص عليها في النظام الأساسي لعام ١٩٦٤، التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي في الخدمة العامة. وتتطلب قواعد السلوك من جميع الموظفين الحفاظ على النزاهة المطلقة والإخلاص في أداء واجبه وعدم القيام بأي عمل لا يليق بالموظف الحكومي. ويمكن أن يؤدي انتهاك قواعد السلوك إلى فرض عقوبات طفيفة أو كبيرة مقررّة، بما في ذلك الإغفاء من الخدمة أو الطرد منها. وقواعد السلوك هذه شديدة الشبه بمعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية.

١٥- بالإضافة إلى ذلك، وضع المراجع العام مدونة لقواعد السلوك لموظفيه، أصبحت نافذة منذ عام ٢٠١٢، وهي تنطبق على جميع المراجعين والموظفين وجميع الأفراد العاملين لحساب المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات وبالنيابة عنها، وتشمل رئيس المؤسسة (المراجع العام). وهذه المؤسسة مسؤولة عن التأكد من أن جميع مراجعي الحسابات على علم بالقيم والمبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك وأنهم يعملون وفقاً لها.

### ٣- الأنشطة على الصعيد الوطني

#### ألف- بصفته مراجع حسابات لدى مؤسسات القطاع العام الوطنية

١٦- في السياق الوطني، يتولى المراجع العام المسؤولية عن مراجعة الحسابات على جميع المستويات الحكومية الثلاثة، أي الاتحادية الولائية والمحلية. وفيما يلي وصف إرشادي

للكيانات التي يتولى المراجع العام مراجعة حساباتها:

جميع الإدارات والمكاتب الحكومية الاتحادية والولائية بما في ذلك المشاريع التجارية الإدارية مثل السكك الحديدية الهندية.

أكثر من ١٥٠٠ منشأة تجارية عامة حكومية خاضعة لرقابة الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية.

أكثر من ٣٥٠ هيئة وسلطة مستقلة غير تجارية خاضعة لرقابة الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية.

أكثر من ٤٨٠٠ هيئة وسلطة يمول الشق الأعظم من أنشطتها من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.

أكثر من ٣٠٠٠ هيئة محلية (المستوى الثالث للحكومة) على مستوى البلديات والقرى.

١٧- وقد نص قانون واجبات المراجع العام وصلاحياته وشروط خدمته على مهام المراجع العام فيما يتعلق بمراجعة الحسابات، وتشمل ما يلي:

(١) مراجعة حسابات جميع نفقات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات

(٢) مراجعة حسابات جميع المعاملات التجارية والصناعية، وحساب الربح والخسارة والميزانيات العمومية وغيرها، مما هو محفوظ في أي قسم من إدارة من إدارات الحكومة الاتحادية أو الولايات

(٣) مراجعة حسابات إيرادات ونفقات الأجهزة أو الهيئات الممولة بقدر كبير من إيرادات الحكومة الاتحادية أو الحكومات الولائية.

تضمنت ١٧١٦ توصية، و١٠٤ من المواضيع المتعلقة بمراجعة الأداء (القيمة مقابل المال). بالإضافة إلى ذلك، أجرى المراجع العام مراجعات مالية لحسابات ٩١٢ من الهيئات التابعة للحكومة الاتحادية والحكومات الولائية، والمؤسسات التجارية العامة، والهيئات المستقلة، والمشاريع المتلقية لمعونات خارجية وغيرها.

## باء- عضويته في هيئات وطنية معنية بوضع المعايير

٢٠- يؤدي المراجع العام دوراً حيوياً في الهيئات البارزة التالية المعنية بوضع المعايير في الهند:

### المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين

٢١- الموظف الذي يعينه المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو عضو في المجلس التنفيذي التابع للمعهد الهندي للمحاسبين القانونيين.

### معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند

٢٢- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو أيضاً رئيس معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند. وهذا المعهد مؤسسة فريدة من نوعها مخصصة لدعم قضية المراجعة العامة في الهند، لذلك فهو يعمل على نحو وثيق للغاية مع المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات، أي مع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند.

### المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

٢٣- أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية ([www.gasab.gov.in](http://www.gasab.gov.in)) لتحديد

(٤) مراجعة عائدات الحكومة الاتحادية أو الحكومات الولائية

(٥) مراجعة حسابات المخازن والمستودعات الكائنة في أي مكتب أو إدارة في الحكومة الاتحادية أو الحكومات الولائية

(٦) مراجعة حسابات الشركات والمؤسسات الحكومية

(٧) مراجعة حسابات الهيئات أو الأجهزة التي يقدم رئيس الهند أو حاكم الولاية طلباً وقف شروط وأحكام متفق عليها بين الطرفين.

١٨- كما أسندت المسؤوليات الخاصة التالية إلى المراجع العام:

▪ توفير الإرشادات التقنية والدعم للفروع التابعة للإدارة المعنية بمراجعة حسابات الصناديق المحلية لحكومات الولايات، وهذه الفروع هي الجهات الأساسية المسؤولة عن مراجعة الهيئات المحلية الحضرية والريفية.

▪ وإجراء استعراض لأداء الحكومة الاتحادية من حيث وفائها بالتزاماتها بموجب قانون المسؤولية المالية وإدارة الميزانية لعام ٢٠٠٣، بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٢.

▪ والتصديق على صافي عائدات الضرائب/الرسوم المركزية، التي يمكن مشاركتها مع الولايات

١٩- يقوم المراجع العام في الهند بمراجعة كل من الإيرادات والنفقات. ويشمل نطاق المراجعة مراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة الامتثال. وخلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، أصدر المراجع العام ١١٨ تقرير مراجعة لعرضها على البرلمان والهيئات التشريعية الولائية

- (١) المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، وهي معايير تكيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التراكمية مع المتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" من أجل مساعدة فرق مراجعة الحسابات على إجراء مراجعات مالية للوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها.
- (٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨
- (٣) منظمة الصحة العالمية، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١
- (٤) برنامج الأغذية العالمي، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦
- (٥) اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة - ٢٤ - المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عضو في اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة، التي تُعتبر الهيئة البارزة في الهند المعنية بفحص معايير المحاسبة التي يعدها المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو يشارك حالياً في تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الهندية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- (٦) المنظمة البحرية الدولية، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢
- (٧) منظمة السياحة العالمية، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤
- (٨) المنظمة الدولية للهجرة، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦
- (٩) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧
- (١٠) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦
- (١١) تقييم إدارة المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي في عام ٢٠١١
- (١٢) المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤
- (١٣) منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣
- (١٤) وقد مكّنت هذه المساهمة الطويلة المراجع العام من إنشاء مجموعة متخصصة من الفنيين المحكّكين في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية، لديهم معرفة أساسية بالمعايير
- ٢٥ - يتمتع المراجع العام في الهند بخبرة تراكمية طويلة تزيد على ٨٨ سنة بصفته مراجع حسابات خارجي في الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية. ويعمل المراجع العام حالياً مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، ومنظمة الأغذية والزراعة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، والاتحاد البرلماني الدولي من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢. وفي الماضي، تضمنت حافظة المراجع العام من أعمال المراجعة الدولية ما يلي:

#### ٤ - الأنشطة الدولية

#### ألف - مراجع للحسابات في منظمات دولية

والإجراءات والنظم المالية، وعمليات المنظمات الدولية. وفي الوقت الحالي، تضم مجموعة موظفينا أكثر من ٣٣٠ من مديري/مسؤولي المراجعة الذين يتمتعون بخبرة مباشرة في عمليات المراجعة بالأمم المتحدة. ولديهم خبرة واسعة في مراجعة نظم الإدارة والمحاسبة، واللوائح المالية ولوائح الموظفين، والعمليات والشراء والنقل ونظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة وما شابهها من منظمات. وقد واكبنا كذلك التغيرات والاتجاهات الأخيرة في هذه المجالات بسبب المراجعات المستمرة التي تجريها مؤسستنا وبحكم عضويتنا في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. كما قمنا بتطوير قدرات كافية في مجال مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات لاستعراض نظم وعمليات تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة.

٢٧- وبصفتنا مراجعين خارجيين لحسابات منظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة، والأمم المتحدة، كنا نشترك في مراجعة انتقالها إلى نظام إيبساس وإدماجه في عملياتها التجارية. ولدينا فرق مراجعة حسابات تتمتع بسنوات من الخبرة في مراجعة حسابات نظم تخطيط الموارد، ونظم تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة المشتريات والمشاريع ومراجعة القيمة مقابل المال.

٢٨- وقد أجرينا مؤخرًا مراجعة لنظام أموجا، الذي هو حل تخطيط الموارد المعمول به في الأمم المتحدة. وقد أعدنا بالفعل تقارير مرحلية عن أموجا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا خلال

فترة عضويتنا السابقة في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ونظام أطلس ونظام إدارة الموارد البشرية.

٢٩- وأجرينا أيضاً مراجعة لنظم تخطيط الموارد القائمة على تطبيقات ساب وأوراكل في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة البحرية الدولية. وقد أعرب فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة عن تقديرهم لمراجعتنا لمجال تكنولوجيا المعلومات في منظمة الصحة العالمية، وهي مراجعة شملت عمليات المشاريع، والتأهب لتنفيذ نظام الإدارة العالمي، وتنظيف البيانات وتحويلها في إطار الحزمة الجديدة لتخطيط الموارد، بغية الحصول على تأكيد بشأن عملية تحويل البيانات.

٣٠- كما خدم العديد من موظفينا في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة على سبيل الإعارة، وهم يتمتعون بمعرفة ممتازة بأنظمة كيانات الأمم المتحدة وإجراءاتها.

## باء- عضويته في هيئات دولية معنية بوضع المعايير

٣١- يشغل المراجع العام الهندي رئاسة/عضوية المنظمات الدولية التالية:

(١) فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣٢- ويشغل المراجع العام منصب رئيس فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. وفي السابق أيضاً، شغل المراجع العام منصب

رئيس الفريق في عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٣ ومنصب نائب الرئيس في عام ٢٠١٩. وهو يشارك عن كثب في أنشطته الرامية إلى تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات والتوجيهات في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية. وتتمثل الأهداف الرئيسية للفريق في زيادة التنسيق في عمليات المراجعة التي يتولى أعضاء الفريق المسؤولية عنها، وتبادل المعلومات بشأن أساليب المراجعة واستنتاجاتها.

## (٢) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبية (منظمة الإنتوساي)

٣٣- المراجع العام في الهند عضوٌ في مجلس الإنتوساي، ورئيس لجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة وخدماتها، وهي إحدى لجان الأهداف الرئيسية الأربعة التابعة للإنتوساي. إلى جانب ذلك، يترأس الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات واللجنة الفرعية المعنية بمراجعة الامتثال. وهو عضو في لجان تسيير اللجان الثلاث الأخرى التابعة للإنتوساي المعنية بالأهداف، وهي لجنة المعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ولجنة المالية العامة والإدارة. وهو عضو في اللجنة الفرعية للمراجعة المالية والحسابات، واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء، وفي مختلف الأفرقة العاملة التابعة للإنتوساي. ولذلك، فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل المتصل بوضع المعايير وتنقيحها، ووضع أفضل الممارسات وإعداد الإرشادات الخاصة بمراجعة الحسابات، وهو مكلف بالإشراف على عملية توكيد الجودة لوثائق الإنتوساي المتعلقة بالمعايير والإرشادات. وتولى موظف من مكتب المراجع العام في الهند رئاسة منتدى البيانات المهنية التابع للإنتوساي، وهو الجهاز المنوط به وضع

المعايير في الإنتوساي، في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، ويشغل حالياً موظف من مكتب المراجع العام عضوية هذا المنتدى.

## (٣) المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأسوساي)

٣٤- المراجع العام في الهند عضو مؤسس في الإنتوساي وكذلك عضو بحكم منصبه في مجلس إدارته. وهو رئيس مجلس تحرير مجلة الإنتوساي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة التدريب والبحث والنشر التي يضطلع بها الإنتوساي في مجال المراجعة العامة. وتولى المراجع العام في الهند رئاسة الإنتوساي خلال الفترات ١٩٧٩-١٩٨٣، و ١٩٩٤-١٩٩٧، و ٢٠١٢-٢٠١٥ وأمانته العامة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩.

## (٤) محفل قيادات المراجعة العالمية لمراجعي الحسابات العاميين

٣٥- المراجع العام في الهند عضو في هذا الفريق المختار من المراجعين العاميين الذين يجتمعون لمعالجة قضايا مراجعة الحسابات الراهنة والناشئة المثيرة للقلق والتي ظهرت بسبب تحديات جديدة، مثل العولمة والخصخصة ونمو تكنولوجيا المعلومات، وكذلك لاستكشاف فرص تبادل المعلومات والعمل معاً عن كثب.

## (٥) المحفل العام لمراجعي الحسابات بالكومنولث

٣٦- المراجع العام عضو نشط في هذه المجموعة التي تضم مراجعي الحسابات في الكومنولث. ويعقد مؤتمر المراجعين العاميين في الكومنولث كل ثلاث سنوات لمناقشة المسائل المثيرة للاهتمام والانشغال على الصعيد المهني ولتبادل الخبرات.



## ٥- مدى أنشطة المراجعة المتوخاة

### ألف- نطاق المراجعة

٣٧- إننا ندرك مدى الاهتمام الكبير من جانب المؤتمر العام ومجلس المحافظين والهيئة الإدارية للوكالة بالإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية في الوكالة. وإيماننا قوي بأن المراجعة الخارجية للحسابات إذا كانت جيدة ومنظمة بدقة ومستقلة ستساهم في تحقيق إدارة أفضل وأكثر شفافية للوكالة، فتساهم بالتالي في جعلها اقتصادية وتتسم بالكفاءة والفعالية. وبعد أن وضعنا هذا الهدف الأساسي نصب أعيننا، اقترحنا مراجعة مالية ومراجعة للأداء وللإمتثال.

### باء- المراجعة المالية

٣٨- ويشمل ذلك

- التحقق من البيانات المالية السنوية للوكالة، وفقا للقاعدة ١٢-٣ من المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة للمراجعة الخارجية للحسابات،
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية التي تستخدمها الوكالة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات الواردة في بياناتها المالية، بتقديم رأي في البيانات المالية.

٣٩- ونحن ندرك أن البيانات المالية للوكالة تعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيبساس). ولدينا أكثر من ٨٥٠ من الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات، وهم مدربون في مجال معايير إيبساس، وقد أجرى الكثير منهم مراجعة للقضايا ذات الصلة بهذه المعايير في الأمم المتحدة، والوكالة، وبرنامج

الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة البحرية الدولية. وسيكون رأينا والتقارير الذي نُعدّه مطابقين للمتطلبات المحددة في البنود ذات الصلة الواردة في 'الاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'.

### جيم- مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال

٤٠- سوف يشمل ذلك مراجعة مجالات متنوعة تنطوي على تقييم ما إذا كانت البرامج والمشاريع قد حققت الأهداف المتوخاة بالتكلفة الأمثل، وأن العمليات قد أُجريت مع مراعاة اعتبارات الوفر الاقتصادي والكفاءة وأنها كانت فعالة. وسوف تُختار المجالات التي تخضع لمراجعة الأداء استناداً إلى كمية الموارد المخصصة لها وإلى المخاطر التي يمكن أن تؤثر في كفاءة وفعالية تسيير أعمال الوكالة.

### دال- مراجعة الامتثال

٤١- ينطوي ذلك على إجراء المراجعة قياساً على الاعتمادات وتقييم الامتثال للقواعد واللوائح والسلطة التشريعية السارية. وسندقق في مدى صواب المعاملات ونبلغ عن حالات الإنفاق التبذيري وغير الملائم، إن وُجدت. بيد أن التركيز في المراجعة سينصب على فرض تدابير تصحيحية للحيلولة دون تكرار تلك الحالات والتوصية بإجراء أي تغييرات قد يحتاجها نظام الضوابط الداخلية لضمان ملاءمتها وتنفيذها. وستجري مراجعة الامتثال في المقر الرئيسي وفي المختبرات ومكاتب الضمانات والمواقع الميدانية الأخرى عند الاقتضاء.

## هاء- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

٤٢- تجري المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات ضمن الإطار الواسع للمراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتثال. وهي تغطي مراجعة أنظمة تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك أنظمة تخطيط الموارد (ERP) مثل SAP، وOracle، وPeopleSoft، وJD Edwards، وما إلى ذلك. وستركز أهداف عمليات مراجعتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات على إثبات وجود ضوابط داخلية للحد من مخاطر الأعمال وأنها تعمل كما هو متوقع. ونلاحظ أن نظام المعلومات لدعم البرامج على نطاق الوكالة يهدف إلى توفير قدر أكبر من الرقابة المالية وتحسين القدرة التشغيلية للوكالة. وهذا النظام مهم لتقديم تقارير مالية موثوقة وفعالة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٣- وستركز مراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات في الوكالة على مجالات الإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات التي تتضمن بالأساس تحقيق مواءمة استراتيجية وتوليد القيمة وإدارة المخاطر وإدارة الموارد وقياس الأداء. وستركز أهداف مراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات على التنبؤ من وجود ضوابط داخلية لتقليل مخاطر الأعمال إلى الحد الأدنى ومن أدائها لوظيفتها كما هو متوقع.

٤٤- وسوف نوفر ضمانات فيما يتعلق بسرية المعلومات ومواردها تكنولوجيا المعلومات وسلامتها وموثوقيتها وتوفرها. كما سوف نقيم سلامة نظام تقديم التقارير المالية من خلال تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب.

٤٥- وتعد عمليات مراجعة نظم المعلومات أحد مجالات التركيز في المؤسسة العليا لمراجعة

الحسابات الهندية. ودورنا في تيسير عمليات الانتقال السلس من النظم القديمة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات إلى العمل بنظم تقوم على المعايير المحاسبية المذكورة وعلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية هو مثال لقدرتنا على تدعيم كفاءتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وقد أجرينا مؤخرا (أ) مراجعة لحسابات موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (ب) ومراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات في نظام أموجا (نظام تخطيط الموارد في الأمم المتحدة).

## ٦- تخصصات المراجعة

### ألف- الإلمام بميدان الطاقة الذرية: الدراية في مجال المراجعة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

#### معلومات عن إدارة الطاقة الذرية في الهند

٤٦- أنشئت لجنة الطاقة الذرية في آب/أغسطس ١٩٤٨ بمقتضى قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨. وترمي إدارة الطاقة الذرية، التي أنشئت في عام ١٩٥٤، إلى تسخير الطاقة النووية لتوليد القوى واستحداث تكنولوجيا نووية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لاستخدامها في الرعاية الصحية والزراعة والصناعة والبحوث وغيرها من المجالات. وتتمثل الولاية الرئيسية بهذا الصدد في إنتاج قوى نووية مأمونة ومقتصدة، باستخدام الموارد المحلية لليورانيوم والثوريوم. ولتحقيق ذلك، فإنها تشارك في الأنشطة التالية:

■ القيام على مراحل بتطوير مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، والمفاعلات السريعة التوليد، ومفاعلات الثوريوم المتقدمة، وما يرتبط بها من نظم دورة الوقود.

■ تشييد مفاعلات بحوث لإنتاج النظائر المشعة وتنفيذ برامج بشأن تطبيقات تكنولوجيا النظائر والإشعاعات في مجالات الطب والزراعة والصناعة.

■ استحداث تكنولوجيات متقدمة مثل أجهزة الليزر والمعجلات والحواسيب الفائقة والضوابط وتوفير الأجهزة والتشجيع على نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة.

■ دعم البحوث الأساسية في مجال الطاقة النووية وما يتصل بذلك من مجالات العلوم.

٤٧- وتُقسم الوحدات التابعة لإدارة الطاقة الذرية ضمن ثلاثة قطاعات، هي القوى، والصناعات والمعادن، والبحث والتطوير. وتُسيّر الوحدات بالأساس داخل الإدارة، وتُدار بضع وحدات معينة بالتعيين ووحدة أخرى معينة بتوليد القوى باعتبارها من وحدات القطاع العام بشأن الخطوط التجارية.

#### معلومات عن ترتيبات مراجعة الحسابات

٤٨- يتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعة حسابات إدارة الطاقة الذرية منذ إنشائها في عام ١٩٥٤. ولكن بغية تكوين رأي متكامل حول مراجعة مختلف الأنشطة العلمية التي تضطلع بها حكومة الهند، ما في ذلك الأنشطة الحرجة لإدارة الطاقة الذرية، أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٩٨٦ مكتباً مخصصاً لمراجعة حسابات الإدارات العلمية، ودأب هذا المكتب طيلة السنوات الأربع والثلاثين الأخيرة

على مراجعة حسابات الأنشطة المعقدة التي تقوم بها إدارة الطاقة الذرية في جميع أرجاء البلد والتعليق عليها.

#### أنواع خدمات المراجعة المقدمة

٤٩- يضطلع موظفو مراجعة الحسابات العاملون في مؤسستنا بأنواع مختلفة من مهام المراجعة تنطوي على ما يلي:

■ التصديق على حسابات إدارة الطاقة الذرية (تخصيص الاعتمادات والشؤون المالية)

■ التصديق على حسابات الوحدات التجارية التابعة لإدارة الطاقة الذرية

■ مراجعة امتثال إدارة الطاقة الذرية ووحداتها

■ مراجعة أداء إدارة الطاقة الذرية ووحداتها

٥٠- وبما أن الطاقة الذرية صناعة عالية الحساسية وخاضعة لضوابط، فإن لمراجعة الامتثال ومراجعة الأداء أهمية قصوى. وشملت مراجعة الأداء السابقة التي قمنا بها لإدارة الطاقة الذرية أنشطة المجلس الرقابي للطاقة الذرية.

#### تقاريرنا بشأن الطاقة الذرية

##### مركز بهابها للبحوث الذرية:

٥١- مركز بهابها للبحوث الذرية هو المركز النووي الأول للبحوث والتطوير ويتبع إدارة الطاقة الذرية. وتضم مرافقه مفاعلات بحوث تُستخدم لأغراض البحوث وإنتاج النظائر ومحطات لتصنيع معدن اليورانيوم، وأنواع الوقود النووي، وإعادة معالجة الوقود، وتجميد النفايات، ومحطات زلزالية. وقد قمنا في هذا المركز باستعراض ما يلي:

## برنامج القوى النووية:

٥٤- من المقرر تنفيذ البرنامج النووي للهند على ثلاث مراحل، حيث تنطوي المرحلة الأولى على مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، والمرحلة الثانية على المفاعلات السريعة التوليد، أما المرحلة الثالثة فتتطوي على مفاعلات توليد الثوريوم. وقد قمنا باستعراض ما يلي:

- نموذج القوى النووية لإدارة الطاقة الذرية
- أداء شركة القوى النووية في تشغيل محطاتها للقوى النووية
- أداء مفاعل المرحلة الثانية السريع التوليد
- أنشطة البحث والتطوير في المجالات المرتبطة بأجهزة الليزر والمعجلات وتطبيقات النظائر المشعة
- التصرف في الوقود لاستخدامه في مفاعلات الماء الثقيل المضغوط: المرحلة الاستهلاكية من دورة الوقود النووي

- أداء مرصد أشعة غاما فيما يتعلق بتجارب الفيزياء الفلكية
- إدارة المشاريع في مجلس تكنولوجيا الإشعاع والنظائر
- شراء اللوازم وإدارة جرد المخزون في إدارة الطاقة الذرية.

## تشغيل وإنشاء مفاعلات البحوث

- أداء محطة البريليوم
- إنشاء وتشغيل محطة للتخلية النووية
- أداء أنشطة البحوث والتطوير في مركز بهابها للبحوث الذرية
- المسائل المتصلة بالامتثال بشأن مشاريع منفردة متنوعة.

## مُجمَع الوقود النووي:

٥٢- مُجمَع الوقود النووي وحدة صناعية تابعة لإدارة الطاقة الذرية، تصنّع وقود اليورانيوم المثري لاستخدامه في المفاعلات وتُنتج منتجات سبائك الزركونيوم الضرورية لمفاعلات القوى. وقد قمنا في هذا المُجمَع باستعراض ما يلي:

- أداء المُجمَع بما يغطي جميع أنشطته.
- مختلف القضايا المتصلة بالامتثال.

## هيئة الماء الثقيل:

٥٣- هيئة الماء الثقيل مرفق صناعي تابع لإدارة الطاقة الذرية، ويُعنى بإنتاج الماء الثقيل الذي يُستخدم كمهدئ ومبرّد في بعض المفاعلات النووية. وقد قمنا في هذه الهيئة باستعراض ما يلي:

- تقدير تكلفة إنتاج الماء الثقيل
- القضايا المتصلة بالامتثال

## باء- مراجعة تكنولوجيا المعلومات، وأنظمة تخطيط الموارد، ومعايير إيبساس، وأهداف التنمية المستدامة

### الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة نظم تخطيط الموارد

٥٥- تحظى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند بالاعتراف العالمي بقدراتها في مجال مراجعة الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وترقى عملياتنا إلى مصاف أفضل الممارسات الدولية. ونقدم فيما يلي مؤهلاتنا في هذا المجال.

٥٦- المراجع العام هو رئيس الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات التابع للإننتوساي، وهي المنظمة الأبرز التي تضم المراجعين العاميين (أو من يمثّلهم) في جميع أرجاء العالم. وقد أسندت رئاسة هذا الفريق إلى الهند اعترافاً بكفاءتها المؤكدة في إجراء مثل هذه المراجعات. كما قدم المراجع العام المساعدة لعدة مؤسسات عليا (بنغلاديش وعمان والمملكة العربية السعودية وفيتنام) في بناء القدرات في مجال مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات من خلال تدريب موظفيها وإعارة الخبراء.

٥٧- وأجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٦٠٠ مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات لمنصات وقواعد بيانات متنوعة. وقمنا بمراجعة أنظمة ضخمة لقواعد البيانات الموزعة، والحواسيب الكبيرة، وتطبيقات تخطيط الموارد، بما في ذلك البرمجيات المالية لأوراكل وساب، وبيلسوفت، إلخ، فضلاً عن عمليات مراجعة أمن المعلومات باستخدام المعيار Bs7799.

٥٨- وحاز فريقنا لمراجعي الحسابات على "جائزة رئيس الوزراء للامتياز في الإدارة العامة" على مراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٩- وصدر أكثر من ٢٢٥ تقرير عن مراجعة تكنولوجيا المعلومات بشأن نظم حساسة ومتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات تغطي التخطيط وتنفيذ البرامج وقضايا محددة تخص تكنولوجيا المعلومات.

٦٠- ولدينا أكثر من ٦٠ موظفاً هم مراجعو نظم معلومات معتمدون، زيادة على ٥٠٠ اختصاصي في مراجعة تكنولوجيا المعلومات (من المستوى الثاني والثالث لمراجعي تكنولوجيا المعلومات كما هو محدد في منهج مراجعة تكنولوجيا المعلومات التابع للجنة الإننتوساي المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات) بين موظفينا المحترفين. وهم بارعون في استخدام تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الكمبيوتر مثل IDEA وSQL، إلخ. والمهنيون الذين يُنتدبون لمراجعة حسابات المنظمات الدولية مهينون بشكل جيد لإجراء مراجعة الحسابات في بيئة محوسبة.

٦١- وقد أجرينا مؤخراً مراجعة لمنصة أموجا، وهو حل تخطيط الموارد بالأمم المتحدة واستراتيجيتها في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، قمنا، خلال فترة عضويتنا الأولى في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بمراجعة نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ونظام أطلس، وبابيز، ونظام إدارة الموارد البشرية.

٦٢- وأجرينا أيضاً مراجعة لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة على تطبيقات ساب

وأوراكل في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة البحرية الدولية. وقد أعرب فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة عن تقديرهم لمراجعتنا لمجال تكنولوجيا المعلومات في منظمة الصحة العالمية، وهي مراجعة شملت عمليات المشاريع، والتأهب لتنفيذ نظام الإدارة العالمي، وتنظيف البيانات وتحويلها في إطار الحزمة الجديدة لتخطيط الموارد، بغية الحصول على توكيد بشأن عملية تحويل البيانات.

٦٣- ركزت تقاريرنا لمراجعة نظم تخطيط الموارد في المؤسسة على ما يلي:

■ الضوابط الرقابية المطبقة لضمان سلامة المعلومات المالية في وظائف متنوعة، منها الشراء والسفر وصرف الأموال والإجراءات المتخذة في نهاية الشهر وتشغيل الواجهات البيئية والموارد البشرية وكشوف المرتبات.

■ اختبارات الأمن والتصديقات وفصل المهام داخل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز على استعراض استخدام الأدوار لمراقبة الوصول في نطاق النظام، وعمليات إسناد الأدوار لتحديد النزاعات أو القضايا المثارة حول فصل المهام وكلمة السر وغير ذلك من الضوابط السارية، وفرض قيود على المعاملات الضخمة.

■ إجراءات إدارة النظم التي تركز على العمليات والموافقات المتعلقة بتغييرات شكل النظام، وتغييرات الوصول إلى النظام، ووصول المستفيدين الجدد إلى النظام، وإسناد الحقوق.

■ فرض ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة تشمل، فيما تشمل، الوصول المادي والمنطقي وضوابط التطبيقات.

#### استخدام التكنولوجيا في مراجعة الحسابات

٦٤- يدرك المراجع العام في الهند أن الاستخدام الأكثر كفاءة للبيانات من شأنه أن يحسن من قدرات الإدارة العامة وأن استخدام البيانات الضخمة يشكل وسيلة مهمة لتعزيز أداء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ولذلك، تستخدم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند مجموعة متنوعة من أدوات/برامج المراجعة، تبعاً لمتطلبات مراجعي الحسابات، وبيئة المراجعة، ومستوى الوصول المنشأ مع الوحدة المراد مراجعتها. وتشمل هذه الأدوات أدوات المراجعة المتخصصة (مثل IDEA وAO وACL والتحليل الإحصائي SPSS وSAS) وExcel ولغة الاستعلام الحاسوبية SQL، ولغات التحليل مثل C وR وPython وTableau وKnime (لتحليل البيانات والعرض البصري).

٦٥- وتستخدم الأدوات المذكورة أعلاه وفقاً لمتطلبات حالة المستخدم ومجموعة مهارات المستخدم على أساس كل حالة على حدة. وتتوخى إرشادات التحليل المحوسب للبيانات (٢٠١٧) الصادرة عن المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند استخدام التحليل المحوسب للبيانات حيثما تتوفر البيانات في شكل إلكتروني. وبناءً على ذلك، استخدم التحليل المحوسب للبيانات في عمليات مراجعة الامتثال ومراجعة الأداء والمراجعة المالية. ومن بين المجالات التي استخدمت فيها تقنيات التحليل المحوسب للبيانات قطاع التوزيع

الكهربائي، وقطاع الصحة، ومراجعة الإيرادات، وما إلى ذلك.

٦٦- وتحل المؤسسة الهندية مكان الصدارة في مجال التحليل المحوسب للبيانات الضخمة، وقامت بصياغة سياسة لإدارة البيانات الضخمة في عام ٢٠١٥. وأنشئ مركز لإدارة البيانات وتحليلها بغرض استخدام البيانات الضخمة في المراجعة. وتشرح إرشادات التحليل المحوسب للبيانات مفهوم هذا التحليل، وتحدد إجراءاته، وتعمل على وضع نماذج له.

٦٧- ولدى المؤسسة الهندية أكثر من ٦٥٠ من محترفي المراجعة المدربين في مجال التحليل المحوسب للبيانات. ونقوم بتطبيق العمليات والتقنيات النوعية والكمية في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة ابتغاء تعزيز إنتاجية عملية المراجعة، واكتساب فهم متعمق لسير دولاب العمل في الكيان الذي نقوم بمراجعة حساباته. وتستخرج البيانات وتُصنَّف لتحديد البيانات والأنماط السلوكية وتحليلها، وتختلف التقنيات وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

#### الدراية في مجال مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٨- ولدى مكتب المراجع العام في الهند أكثر من ٨٥٠ من الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات، وهم مدرَّبون في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد أجرى الكثير منهم مراجعة للمسائل ذات الصلة بهذه المعايير في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وفي المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة، المنظمة الدولية للهجرة. وتولى المراجع العام للهند مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية

الدولية والأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة والمنظمة الدولية للهجرة أثناء انتقالها إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٩- علاوة على ذلك، تلقى مهنيونا المعنيون بمراجعة الحسابات التدريب في مختلف الأطر المحاسبية، ومنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين. وهم يتمتعون بخبرة كبيرة في مراجعة الحسابات المالية ومراجعة الأداء للشركات التي تسيطر عليها الحكومة ويتعين أن تتبع معايير المحاسبة التجارية الهندية، وهي متسقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٧٠- وقام المراجع العام بإنشاء المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية بغرض تحديد معايير الحكومة الهندية في مجال إعداد التقارير المالية، وهي بمثابة تكييف للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وفقاً للمتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" من أجل مساعدة فرق مراجعة الحسابات على إجراء مراجعات مالية للوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها.

٧١- وبفضل خبرتنا في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أصبح أعضاء فريقنا في موقع بارز يتيح لهم تقديم خدمات مراجعة عالية القيمة للوكالة.

٧٢- وعلى ضوء إدراكنا لأوجه الترابط بين هذه المعايير المحاسبية المذكورة ونظم المعلومات، عملنا على تدعيم مهارتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ودورنا في تيسير عمليات الانتقال السلس من النظم القديمة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات إلى العمل بنظم تقوم على المعايير المحاسبية المذكورة وعلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية هو مثال لقدرتنا على تدعيم كفاءتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وقد اعتدّ نهج من ثلاث مراحل في هاتين المنظمتين. ففي مرحلة التطوير والإصدار، خضع تنفيذ المعايير المحاسبية المذكورة وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة لتقييم مستقل. وفي المرحلة الثانية، جرت مراجعة نقل البيانات لتقييم سلامة وجودة ترحيل البيانات من النظم القديمة إلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز تحديداً على قواعد وسياسات العمل الخاصة بهذه المعايير. وفي المرحلة الثالثة، جرى استعراض لما بعد تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وأجريت مراجعة مؤقتة للبيانات المالية الخاصة بالمنظمة في إطار هذه المعايير. وأفضى هذا النهج إلى جني مكاسب وفيرة في إتاحة انتقال سلس إلى نظام جديد للإدارة الرشيدة باستخدام المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

٧٣- وبناءً على ذلك، فإن مواطن قوتنا الخاصة في مجال المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة إلى جانب فهمنا الواسع لهذا القطاع هو ما سنقدّمه على سبيل اختصاصاتنا في مجال المراجعة، وهو ما سيعود بالنفع الكثير على الوكالة في تفعيلها

لنظام المحاسبة المالية القائم على هذه المعايير وتنفيذ نظامها لتخطيط الموارد في المؤسسة، أي نظام إيبس.

#### مراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة

٧٤- يتبوأ مكتب المراجع العام في الهند موقع الصدارة في المبادرات المرتبطة بمراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة. وقدمت المؤسسة العليا الهندية الدعم لمبادرة الإنتوساي للتنمية (منذ عام ٢٠١٦) في تعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على مراجعة حسابات التأهب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٥- وعلى المستوى الوطني، قام مكتب المراجع العام بمراجعة تأهب الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (تقرير مراجعة الحسابات رقم ٨ لعام ٢٠١٩). وعلى المستوى الدولي، تولى مكتب المراجع العام، بصفته عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، مراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة كموضوع شامل في مراجعة حسابات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. كما اضطلعت المؤسسة العليا الهندية، في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بمراجعة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة.

٧٦- يحظى المركز الدولي لمراجعة الحساب البيئي والتنمية المستدامة التابع لمكتب المراجع العام، جايبور، بالاستحسان الدولي ويشترك في عمليات التدريب الخاصة بمراجعة أهداف التنمية المستدامة. والمركز هو أيضاً مرفق التدريب العالمي التابع للإنتوساي في مجال مراجعة حسابات البيئة وحسابات الصناعات الاستخراجية.



## جيم- إنجازات المراجع العام للهند

### • خبرة واسعة في مراجعة الحسابات العامة

- تأسس مكتب المراجع العام منذ ١٦٠ عاماً بوصفه الجهة الوحيدة المسؤولة عن مراجعة الحسابات العام، ويعمل ضمن ١٣٨ من المكاتب التابعة له.
- وفي ٢٠١٩-٢٠٢٠، أعد مكتب المراجع العام ١١٨ تقريراً لمراجعة الحسابات لعرضها على البرلمان والهيئات التشريعية في الولايات، تحتوي على ١٠٤ مواضيع تتعلق بمراجعة الأداء (القيمة مقابل المال) شاملة ١٧١٦ توصية.
- بالإضافة إلى ذلك، أجرى المراجع العام مراجعات مالية لحسابات ٤٩١٢ الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية، والمؤسسات التجارية العامة، والهيئات المستقلة، والمشاريع المتلقية لمعونات خارجية وغيرها.
- وقدّم المراجع العام إلى البرلمان أول تقرير رقمي تفاعلي عن "عمل مستودعات الحاويات ومحطات شحن الحاويات الداخلية" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومع هذه الخطوة المبتكرة في إعداد تقارير مراجعة الحسابات، أصبح مكتب المراجع العام للهند واحداً من المؤسسات العليا القليلة التي تقدم تقاريرها في شكل تفاعلي قائم على شبكة الإنترنت.
- ويضطلع المراجع العام للهند بمراجعة الحسابات المالية والامتثال والقيمة مقابل المال (الأداء) عبر مجموعة واسعة من الوزارات/الإدارات بما في ذلك وزارة الشؤون البرلمانية.

### • الخبرة الواسعة النطاق في عمليات المراجعة الخارجية للحسابات على الصعيد الدولي

- أكثر من ٨٨ سنة من الخبرة التراكمية كمراجع حسابات خارجي الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية - الأمم المتحدة (١٩٩٣ إلى ١٩٩٩ و ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠)، ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨)، وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٠ إلى ٢٠١٦)، ومنظمة الصحة العالمية (من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦)، والمنظمة البحرية الدولية (من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧)، ومنظمة التجارة العالمية (من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤)، والمجلس الدولي للهندسة الوراثية (من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤)، والمنظمة الدولية للهجرة (من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦)، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣).
- ويعمل المراجع العام حالياً مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، ومنظمة الأغذية والزراعة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، والاتحاد البرلماني الدولي من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢.
- وعيّن مجلس المراجعة المالية التابع للمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي مكتب المراجع العام للهند لتقييم ضوابط نظم المعلومات من خلال بيئة SAP في نظام تخطيط الموارد في المفاعل في عام ٢٠١٠، كما أجرى التقييم الإداري للمفاعل في عام ٢٠١١.

- وبصفتنا مراجعين خارجيين لحسابات منظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة، والأمم المتحدة، كنا نشترك في مراجعة انتقالهم إلى نظام إيبساس وإدماجه في عملياتهم التجارية.

- وقد أجرينا مؤخرا مراجعة لنظام أموجا، وهو حل تخطيط الموارد بالأمم المتحدة وإستراتيجيتها في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأجرينا أيضاً مراجعة لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة على تطبيقات ساب وأراكل في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة البحرية الدولية.

#### • دور رئيسي في هيئات المحاسبة/المراجعة الدولية

- رئيس فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة.
- عضو في مجلس إدارة الإنتوساي ورئيس لجنة تبادل المعارف وخدمات المعارف التابعة للإنتوساي.
- رئيس فريق الإنتوساي العامل المعني بمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات واللجنة الفرعية المعنية بمراجعة الامتثال.
- عضو لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية، ولجنة بناء القدرات، ولجنة السياسات والمالية والإدارة.
- عضو مؤسس في الإنتوساي، وهو عضو حالياً في مجلس إدارة الإنتوساي.

- رئيس مجلس تحرير مجلة الإنتوساي.
- عضو محفل قيادات المراجعة العالمية
- عضو المحفل العام لمراجعي الحسابات في الكمنولث.

#### • قوة عاملة محترفة وماهرة

- يبلغ قوام مكتب المراجع العام في الهند زهاء ٤٥ ٠٠٠ موظف، منهم ١٥ ٠٠٠ موظف إشرافي وأكثر من ٥٠٠ من مديري مراجعة الحسابات.

- ويتمتع جميع الموظفين الفنيين بدرجات جامعية أساسية؛ ويمتلك العديد منهم مؤهلات مهنية متقدمة.

- ولدى أكثر من ١٠٠٠ من المسؤولين/الموظفين مؤهلات مراجع نظم معلومات معتمد، ومراجع داخلي معتمد، ومحاسب معتمد، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، وشهادة محاسب إدارة معتمد، ومدقق معتمد في قضايا الاحتيال، ومحاسب عام معتمد، وشهادة في تكنولوجيا المعلومات والهندسة، إلخ.

- ولدينا حوالي ٥٠٠ متخصص في مراجعة تكنولوجيا المعلومات وأكثر من ٦٥٠ محترف في المراجعة المدربين في التحليل المحوسب للبيانات.

- وفي الوقت الحالي، تضم مجموعة موظفينا أكثر من ٣٣٠ من مديري/مسؤولي المراجعة الذين يتمتعون بخبرة مباشرة في عمليات المراجعة بالأمم المتحدة.

- ولدي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند أكثر من ٨٥٠ من الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات، وهم مدرّبون في

وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة، المنظمة الدولية للهجرة.

مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد أجرى الكثير منهم مراجعة للمسائل ذات الصلة بهذه المعايير في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وفي المنظمة البحرية الدولية

ونظراً للخبرة والدراية الواسعتين التي يتمتع بهما مكتب المراجع العام للهند في مجال مراجعة الحسابات على الصعيد الوطني والدولي، وفي مراجعة الأنشطة والبرامج المتصلة بعمليات الوكالة، فإنه في وضع مثالي لتقديم خدمات مراجعة خارجية مهنية عالية الجودة للوكالة.



## الجزء باء نهج المراجعة

### ١- نهج المراجعة

#### ألف- مقدمة

٧٧- سوف يعتمد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند استراتيجيات تنفيذية قائمة على المخاطر صيغت لإضافة قيمة إلى أداء الوكالة، وسيقدم في الوقت ذاته ضمانات مستقلة للمؤتمر العام. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات الوكالة، سنقدم تقريراً عن مدى اقتصادية وكفاءة وفعالية الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، والإدارة العامة والتنظيم العام للوكالة. وستكون هذه الاستراتيجية متسقة مع تقديم خدمات مراجعة خارجية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة ومهنية كالخدمات المقدمة لمنظمات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة (١٩٩٣-١٩٩٩ و ٢٠١٤-٢٠٢٠)، ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٤-٢٠١١)، ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)، والمنظمة البحرية الدولية (٢٠٠٠-٢٠١٢)، وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٠-٢٠١٦)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (٢٠١٢-٢٠١٧)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (خلال فترة عملنا السابقة ٢٠١٢-٢٠١٦). ويتناول هذا القسم نهج المراجعة المفصل التي سنتبعه في هذه المهمة، ومختلف العناصر التي تشكل اللبنة الأساسية لهذا النهج.

### باء- إطار المعايير

٧٨- سوف تُجرى المراجعة الخاصة بالوكالة وفقاً للمعايير التالية:

- المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها معاييرها الموحدة لمراجعة الحسابات؛
- المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة الصادرة عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)؛
- إطار معايير الأمم المتحدة للمحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المطبقة على الوكالة، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناجمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية.

٧٩- وسيكون التقيّد بمعايير المراجعة المقبولة دولياً وبأساليب المراجعة المؤكّدة هو الأساس الذي نعتد عليه لضمان تقديم خدمات مراجعة مهنية عالية الجودة إلى الوكالة.

### جيم- عملية المراجعة

٨٠- سوف تُجرى المراجعة عبر عملية مكوّنة من المراحل الثلاث التالية:

### التخطيط

٨١- سيتم ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر الذي سيجري بالرجوع إلى الأهمية النسبية من الناحية المالية، والجدوى، والمواضيع، والمكانة، وبالرجوع إلى أي مجالات محددة تشير إليها المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة. وعند تحديد الأهمية النسبية، سننظر فيما إذا كانت هناك عوامل تخص الوكالة ينبغي أخذها في الاعتبار. كما سننظر فيما إذا كانت هناك قضايا أخرى غير القيم النقدية النسبية تُعتبر أساسية بالنسبة للدول الأعضاء. وعند تحديد الأهمية النسبية، سنولي اهتماماً خاصاً لدراسة برنامج الوكالة وميزانياتها من قِبَل المؤتمر العام. وستُقيّم بيئة الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد الممكن عليها، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد طبيعة ومدى اختبارات المراجعة الأساسية. وسيكون هناك تنسيق مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتفادي ازدواجية الجهود. وقد قدّمنا شرحاً مفصلاً لنهجنا فيما يتعلق بتقييم الضوابط الداخلية. ودُكر أيضاً أننا قمنا، خلال فترة ولايتنا السابقة، في أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأيار/مايو-حزيران/يونيه ٢٠١٤ بإجراء عملية تفصيلية لتقييم المخاطر تتضمّن العناصر المذكورة أعلاه، وهي المعلومات التي استندنا إليها في تخطيطنا

لمراجعة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وسنتفاعل مع الإدارة قبل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية المراجعة العامة. كما سنناقش مع الإدارة توقيت كل مهمة من مهام المراجعة على حدة. وسوف تُبلّغ الكيانات التي ستخضع للمراجعة بالإطار الزمني لمهمة المراجعة وباختصاصاتها مقدّماً. وسيضع كل فريق مسؤول عن المراجعة خطة للمراجعة يحدّد فيها نطاق وأهداف مهمة المراجعة المحدّدة، كما يحدّد المجالات المثيرة للقلق بالنسبة للمراجعة، والأطر الزمنية لمختلف الأنشطة، والتوصيف الوظيفي الدقيق لكل عضو في فريق المراجعة. وسيتم رصد التقدم المحرز قياساً على الخطة في كل حالة على حدة للتأكد من أن مهمة المراجعة قد استُكملت بكفاءة وبفعالية من حيث التكلفة.

### التنفيذ

٨٢- سوف يبدأ تنفيذ المراجعة بمؤتمر استهلاكي تُناقش فيه خطة المراجعة، التي تتضمّن أهداف المراجعة ونهج المراجعة، مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة وستؤخذ الآراء المنبثقة عن ذلك في الحسبان. كما سيقدّم الكيان الخاضع للمراجعة البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة لفريق المراجعة في إطار اضطراره بمهمة المراجعة. وسيُجرى عمل ميداني في المقر الرئيسي للوكالة وكذلك في مواقعها الميدانية (مكاتب الضمانات التابعة للمختبرات والمواقع الميدانية الأخرى إذا ارتئي ذلك ضرورياً)، حسب الاقتضاء. وستؤدى مراجعات بهدف الحصول على ضمانات فيما يتعلق بدقة البيانات المالية، والامتثال للقواعد واللوائح ومدى ملاءمة الضوابط الرقابية المالية الداخلية، وفيما يتعلق باقتصادية وكفاءة وفعالية الإدارة والتنظيم في الوكالة على وجه

العموم. وسيُنطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب على حد سواء) وفحص المستندات الداعمة، وتحليل الاتجاهات والتباينات، وإعادة أداء الحسابات، وعقد مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة.

٨٣- وسيتم إصدار طلبات مراجعة للتماس أي بيانات ومعلومات وسجلات وما إلى ذلك من الأدوات غير المتاحة بسهولة على أي نحو آخر ولكنها ضرورية لفريق المراجعة على وجه التحديد.

٨٤- وستُحال الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى الموظف المسؤول عن المجال الوظيفي الخاضع للمراجعة، وذلك في شكل استفسار مراجعة طلباً للرد ولتأكيد الوقائع والأرقام.

٨٥- وبعد النظر في الرد الوارد على استفسار المراجعة، سيتم إصدار ملاحظة مراجعة، متضمنة الاستنباطات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. ويجوز استكمال ملاحظة المراجعة بعد إدراج الردود الواردة على أكثر من استفسار واحد من استفسارات المراجعة.

٨٦- وستنتهي كل مهمة من مهام المراجعة بمؤتمر ختامي يُعقد مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة. ويتيح المؤتمر الختامي فرصة للكيان الخاضع للمراجعة لكي يُناقش مع فريق المراجعة الاستنباطات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. كما يُتيح هذا المؤتمر لفريق المراجعة فرصة لكي يوضّح أي نقاط موضع شك قد يودّ الكيان الخاضع للمراجعة إثارتها. وسيُرسل محضر المؤتمر الختامي إلى رئيس

الكيان الخاضع للمراجعة كي يقوم بتأكيده وتسجيله.

### تقديم التقارير

٨٧- عند تقديم التقارير عن نتائج المراجعة سنمتثل للمتطلبات المحددة في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية. وعملاً بمبدأ "لا مفاجآت"، ستتم بلورة عملية الإبلاغ مع إتاحة فرصة للإدارة من أجل الرد على الاستنباطات المنبثقة من المراجعة في كل مرحلة على حدة.

٨٨- وسوف تكون الخطوات الرئيسية المتبّعة في عملية الإبلاغ كما يلي:

■ سيحيل فريق المراجعة الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة في شكل استفسار مراجعة طلباً للتعليقات والرد، وبعد النظر فيها، سيتم صوغ ملاحظة مراجعة حيثما اعتُبر ذلك ضرورياً؛

■ بعد أخذ الردود الواردة على "ملاحظات المراجعة" ومداومات المؤتمر الختامي في الاعتبار، سيُرسل المدير الرئيسي (للعلاقات الدولية) في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام رسالة إدارية إلى المدير العام تتضمن قضايا المراجعة المهمة، كما يُرسل نسخاً منها إلى مدير شعبة الميزانية والمالية وإلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة؛

■ استناداً إلى الرد على الرسائل الإدارية، ستُرسل مسودة تقرير المراجعة إلى المدير

العام لإتاحة فرصة أمام الإدارة للتعليق على الاستنباطات المنبثقة من المراجعة؛

■ استناداً إلى الردود على مسودة تقرير المراجعة وأي مناقشات إضافية، إن وُجدت، سيُرسل تقرير المراجعة النهائي إلى مجلس المحافظين ليبيدي ملاحظاته عليه ثم لإحالاته بعدئذٍ إلى المؤتمر العام، جنباً إلى جنب مع البيانات المالية التي روجعت، وذلك وفقاً للائحة المالية.

٨٩- وهكذا فإن عملية الإبلاغ برمتها سوف تتميز بتبادل قوي ذي اتجاهين لملاحظات واستنباطات المراجعة من جهة، وتبادل لآراء وتعليقات الإدارة من جهة أخرى، في كل المراحل. ولن يتضمّن التقرير النهائي الذي سيُعرض على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين أي بيانات لم يتم إعلام إدارة الوكالة بها من قبل.

٩٠- وحرصاً على أن تكون منتجات المراجعة ممثلة لأرقى معايير الجودة، ستخضع جميع هذه المنتجات المقرّر عرضها على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين لاستعراض من قِبَل لجنة مكوّنة من أكبر المسؤولين في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات المعنيين أيضاً بوضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة الوطنية الخاصة بمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، قبل أن تعتمد هذه الهيئة مثل هذه التقارير لإحالتها بعد ذلك إلى الوكالة.

٩١- ومع إبلاغ الاستنباطات المنبثقة من المراجعة، سنقدّم توصيات مناسبة وبنّاءة. وكما ذُكر سابقاً، ستجرى مناقشات ومشاورات مكثّفة مع الإدارة العليا قبل إصدار التقارير. وكجزء من ضمان الجودة، سيضطلع فنيون محنّون ومستقلون عن المراجعة باستعراض أعمال

المراجعة للتأكد من أن هذه المهمة قد تمت مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير وأفضل الممارسات.

### تقارير المراجعة

٩٢- ورد فيما سبق وصف لعملية إعداد التقارير بالتفصيل. وكما تم شرحه سابقاً، سوف تكون هناك ثلاثة أنواع من منتجات المراجعة التي ستقدّم إلى الوكالة.

(أ) رسائل إدارية،

(ب) تقرير موجز أو رأي بشأن البيانات المالية،

(ج) تقرير مطوّل أو تقرير المراجعة السنوي.

٩٣- ومع إحالة مسودة تقرير المراجعة إلى المدير العام، سيُعرض التقرير الموجز أو رأي المراجعة بشأن البيانات المالية وكذلك التقرير المطوّل أو تقرير المراجعة السنوي على الجهاز الرئاسي في الوكالة، أي المؤتمر العام للوكالة من خلال مجلس المحافظين.

٩٤- وسيتم البت في جميع الخطوط الزمنية لاستكمال كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة وتقديم مختلف منتجات المراجعة بعد إجراء نقاش متبادل مع الإدارة قبل الاضطلاع بكل مهمة على حدة. وسيجري بعد ذلك رصد التنفيذ الفعلي للمهمة في المقر الرئيسي للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام من أجل التأكد من عدم وجود تفاوتات زمنية في الجداول الزمنية المقرّرة سابقاً.

٩٥- وسيُحرص على أن تكون نتائج المراجعة المعروضة على إدارة الوكالة من خلال الرسائل الإدارية وتقرير المراجعة نتائج

متوازنة وعادلة ودقيقة، وأن تتضمن توصيات بناءة.

### إصدار التوصيات وإدارتها

٩٦- سوف تُختتم الرسائل الإدارية وتقارير المراجعة بتوصيات بناءة. وستوضع الصيغة النهائية للتوصيات بعد الحصول على رد من الإدارة على استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة. وسنجري استعراضاً داخلياً للتأكد من أن التوصيات عملية وتقدم قيمة مضافة. وستناقش التوصيات في المؤتمر الختامي للتأكد من وجود اتفاق متبادل بشأنها. وستتناول هذه التوصيات أهداف المراجعة، أي تحقيق الاقتصادية والكفاءة والفعالية والمساءلة وإدخال تحسينات في الإدارة المالية والضوابط الرقابية.

٩٧- وسيتم رصد تنفيذ التوصيات دورياً. ولهذا الغرض، سيوضع إجراء متابعة يتفق عليه الطرفان. وستُدار التوصيات من خلال برنامج متابعة يوجّه نحو ما يلي:

- الامتثال للتوصيات التي حظيت بالموافقة مع التركيز على تشجيع التنفيذ بدل تسليط الضوء على عدم اتخاذ أي إجراء؛
- متابعة التوصيات التي حظيت بالموافقة والتي يُنتظر أن تصدر بشأنها تقارير الامتثال؛
- اختبار جودة تنفيذ التوصيات وما لها من تأثير.

### دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

٩٨- يتبع فريقنا نهجاً قائماً على النظم حيث تشكّل دراسة هياكل المراقبة الداخلية في المنظمات الخاضعة للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية المراجعة. وتغطي هذه الدراسة أيضاً تحليلاً

لترتيبات المراجعة الداخلية. وتحدّد هذه الدراسات كمّ المراجعة الجوهرية الواجب القيام بها وحجم الموارد المقرّر استخدامها. ويتم تقليص أعمال المراجعة بصورة بالغة في المنظمات التي تكون ضوابطها الداخلية الشاملة للمراجعة الداخلية ضوابط متينة. وتُقلّل إلى أدنى حد جهود المراجعة في المجالات التي خضعت بالفعل لمراجعة داخلية من أجل تفادي ازدواجية الجهود في مجال المراجعة. وسوف نتّبع إجراء المراجعة المعياري هذا في المراجعة الخاصة بالوكالة ونتفاعل عن كثب مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتوطيد جهود المراجعة وتنسيق أنشطة المراجعة من أجل تفادي الازدواجية في العمل.

### هاء- تقييم الضوابط الرقابية الداخلية

#### إدارة المخاطر في المؤسسة

٩٩- تقوم المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بانتظام بمراجعات للنظم الرقابية الداخلية في كلّ من الإدارات/الوزارات التابعة للحكومة الهندية ولحكومات الولايات؛ وتغطي مثل هذه المراجعات مدى ملاءمة إدارة المخاطر وفعاليتها في مختلف المجالات - التشغيلية منها والمالية والمتصلة بشؤون الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مجال رئيسي نركّز عليه في المراجعة في قطاعات مختلفة، منها على سبيل المثال:

- إدارة مخاطر الديون في المؤسسات المالية الحكومية/المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة حكومية؛
- والمخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات فيما يخص تخطيط وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام؛



- والإدارة المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة حكومية؛
- وأنشطة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- ونظم إدارة المخاطر في المؤسسات الضريبية.

١٠٠- بيد أنه ليس لدى الحكومة الهندية ولا حكومات الولايات أي معايير/أطر رسمية للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبناءً على ذلك، تتشارك المؤسسة العليا لمراجعة مع غيرها من أصحاب المصالح الرئيسيين في الحكومة الهندية (بما في ذلك لجنة التخطيط، ووزارة المالية، والمراقب المالي العام للحسابات) في وضع إطار للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يخص مخططات/برامج الحكومة. ويتناول هذا الإطار المراحل الرئيسية لعملية إدارة المخاطر، أي تحديد سياق إدارة المخاطر؛ وتقييم المخاطر؛ ومعالجة المخاطر؛ ورصد المخاطر؛ وتأكيد المخاطر؛ وإعادة تقييم المخاطر. ويعتمد الإطار على المفاهيم/المبادئ المنصوص عليها في الأطر المعتمدة دولياً (لا سيما الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي لإدارة المخاطر في المؤسسة، والتوجيهات التكميلية بشأن إدارة المخاطر في المؤسسة الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بمعايير الرقابة الداخلية التابعة للإنتوساي، وكذلك معيار أستراليا/نيوزيلندا لإدارة المخاطر، AS/NZ 4360)، وهي أطر تتماشى على نحو مناسب مع بيئة العمل في القطاع العام الهندي.

١٠١- وقد اتبعتنا (خلال فترة ولايتنا السابقة كمراجع حسابات خارجي)، وسوف نتبع، في تقييمنا للضوابط الرقابية في الوكالة نهجاً مماثلاً تم تقنينه في "دليل تقييم الرقابة الداخلية" الذي

وضعه. وسيمكّننا ذلك من تحديد مستوى الضمان الذي يمكن أن ينشأ من إطار الوكالة للرقابة الداخلية لأغراض تصميم إجراءاتنا واختباراتها الخاصة بالمراجعة. كما ستتيح لنا هذه الممارسة فرصاً للتوصية بأي تحسينات مناسبة لازمة، إن وجدت، من أجل المضي في زيادة كفاءة الضوابط الرقابية في الوكالة.

### أهداف الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها

١٠٢- يتمتع الموظفون العاملون في مؤسستنا بالمهارات والمعارف والخبرات التقنية في استخدام إطار الرقابة الداخلية المتمثل في أهداف الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها لإجراء المراجعات المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات. أجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٦٠٠ مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات لمنصات وقواعد بيانات متنوعة. وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وكمثال عن ذلك، تمت مراجعة ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام SAP في المنظمة المعنية بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي بعد تحليل المخاطر وقياساً على معيار مرجعي مطبق في إطار الأهداف المذكورة.

### واو- ضمان ومراقبة الجودة

١٠٣- يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند نظاماً صارماً لضمان الجودة من أجل التأكد من أن جميع منتجات مؤسستنا تفي بأعلى معايير الجودة. ولدينا إطار لإدارة جودة المراجعة فيما يتعلق بالمنظمة، والامتثال له إلزامي. ولهذا الإطار خمسة بارامترات واسعة

الميداني للمراجعة، بغية ضمان أن تفي استنتاجات المراجعة بمعايير الأهمية النسبية والأدلة اللازمة. وينطوي ذلك أيضاً على إجراء مناقشات مفصلة مع الكيان الخاضع للمراجعة حول مسودة استنتاجات المراجعة.

٧- استعراض أوراق العمل

٨- إجراء استعراض منهجي للعمليات في منتصف الفترة.

### زاي- الإطار القيمي والمعرفي

معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام

١٠٥- حدّد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام معايير للمراجعة تستند إلى نمط معايير المراجعة المستخدمة دولياً. وقد نُشرت هذه المعايير في جميع أنحاء المنظمة وتُستخدم كأساس لتقييم عمليات المراجعة. ويجري إخضاع هذه المعايير لاستعراض مستمر وتُعدّل متى لزم الأمر، من أجل مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي وجعل هذه المعايير منفّقة مع أفضل الممارسات. وتتضمّن هذه المعايير معايير أخلاقية، مماثلة "لقواعد السلوك" الصادرة عن منظمة الإنتوساي.

١٠٦- تدرج معايير التدقيق في مكتب المراجع العام للهند ضمن الفئات التالية:

١٠٧- الافتراضات الأساسية: الافتراضات الأساسية، والمقدمات الثابتة، والمبادئ والمتطلبات المنطقية التي تساعد في وضع معايير لمراجعة الحسابات، وتخدم مراجعي الحسابات في تشكيل آرائهم وإعداد تقاريرهم، لا سيما في الحالات التي لا تنطبق فيها معايير بعينها.

النطاق خاصة بعمليات إدارة الجودة، وهي: القيادة والتوجيه، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المراجعة، والعلاقات بين العملاء وأصحاب المصلحة، والتحسين المستمر. وتُقسّم هذه البارامترات كذلك إلى "عناصر إدارة الجودة"، ويرتبط كل عنصر من هذه العناصر "بالصكوك الرئيسية الموظفة"، وتتمثّل هذه الصكوك في دستور الهند، وقانون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة)، ومعايير المراجعة، والأدلة، والمبادئ التوجيهية، إلخ.

١٠٤- ولكفالة مستويات عالية من المراجعة، تُنفّذ عدة إجراءات لضمان الجودة. وهذه التقارير هي:

١- وضع معايير وأساليب وإجراءات موثقة للمراجعة والامتثال لها، بما في ذلك مدونة شاملة لقواعد السلوك.

٢- التدريب المنتظم لموظفي المراجعة من أجل تحديث وتعزيز المهارات والمعارف في مجال المراجعة.

٣- التقييم المتكرّر لموظفي المراجعة من خلال إجراء اختبارات دورية.

٤- وضع نظام جيد للإشراف على عمليات المراجعة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على حد سواء.

٥- إجراء استعراض مستقل لعمليات المراجعة من قِبَل فرق المراجعة الداخلية والتفتيش في المقر الرئيسي.

٦- الفحص الدقيق لاستنتاجات المراجعة، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، من قِبَل أشخاص لا يشاركون في العمل

١٠٨- **المعايير العامة:** تتألف من مبادئ عامة ومن مبادئ تتعلق بعملية مراجعة الحسابات. وتشمل الفئة الأولى المبادئ المتعلقة بالأخلاقيات والاستقلالية، والحكم المهني، ومراقبة الجودة، وما إلى ذلك، في حين تتصل الفئة الثانية بالتخطيط للمراجعة وإجرائها، وإعداد تقريرها، ومتابعتها.

١٠٩- **معايير محددة:** الاعتبارات المحددة فيما يتعلق بانطباق المعايير العامة على المراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعة الأداء التي يلاحظها مراجعو الحسابات أثناء إجراء هذه المراجعات.

١١٠- وتستكمل معايير المراجعة بإرشادات مراجعة الأداء (٢٠١٤)، والمبادئ التوجيهية لمراجعة التصديق المالي (٢٠١٥)، والمبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء (٢٠١٦) وغير ذلك من المبادئ التوجيهية، والملاحظات، وأدلة الممارسة.

#### مدونة قواعد السلوك

١١١- تنطبق مدونة قواعد السلوك هذه على رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات والمسؤولين التنفيذيين، وجميع الأفراد العاملين في المؤسسة العليا المذكورة أو العاملين باسمها. وهذه المؤسسة مسؤولة عن التأكد من أن جميع مراجعي الحسابات على علم بالقيم والمبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة وأنهم يعملون وفقاً لها. وفيما يلي بعض المبادئ الواردة في هذه المدونة:

■ ينبغي أن يتمتع مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بالاستقلالية وأن يتجنبوا تضارب المصالح مع الكيان الخاضع

للمراجعة بشأن مسائل قد تخلّ باستقلاليتها إلى حد كبير.

■ يجب أن يكون لدى مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات الكفاءة المطلوبة

■ يجب أن يولي مراجع الحسابات العناية الواجبة والاهتمام الواجب للامتثال لمعايير المراجعة.

■ ينبغي أن يتحلّى مراجع الحسابات في كل الأوقات بالنزاهة التامة والتفاني التام لواجبه.

■ على مراجع الحسابات ألا يفشي المعلومات التي حصل عليها في عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفويّاً أو كتابياً.

١١٢- وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر جميع موظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات موظفين في الخدمة المدنية وخاضعين لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية لعام ١٩٦٤، التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي. وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع المعاملات المالية والهيئات المتحصّل عليها والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، ويجب الحصول على الإذن بذلك مُسبقاً حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وقواعد السلوك هذه شديدة الشبه بمعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية.

#### منهجيات المراجعة

١١٣- بالإضافة إلى معايير المراجعة، فإن أحد الجوانب المهمة لضمان الجودة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات هو وصف وتقنين منهجية المراجعة بالنسبة لجميع أنواع المراجعات وكذلك بالنسبة للمراجعات بحسب طبيعة المعاملات. وتُستكمل هذه الإجراءات

بتعليمات وتوجيهات إدارية وبنشرات تعميمية تقنية. وتتماشى هذه المنهجية مع معايير المراجعة الدولية ومع أفضل الممارسات المقبولة دولياً.

#### وفيما يلي المعايير والمبادئ التي وضعناها:

- ١- لوائح المراجعة والحسابات
- ٢- إطار إدارة جودة المراجعة
- ٣- معايير المراجعة
- ٤- مدونة قواعد السلوك
- ٥- دليل (مراجعة) الطلاب الدائمة
- ٦- مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: جداول الحسابات الجاهزة. وهذه الجداول موضوعة بالأساس لأغراض مراجعاتنا الدولية.
- ٧- دليل مراجعة التصديق المالي
- ٨- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء
- ٩- دليل تقييم الرقابة الداخلية
- ١٠- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- ١١- دليل مراجعة تكنولوجيا المعلومات

#### آلية ضمان الالتزام بالمعايير المهنية

١١٤- كما جاء وصفه من قبل في الفقرات السابقة، يملك المراقب المالي ومراجع الحسابات العام نظاماً مُحكماً للتأكد من أن جميع أعمال المراجعة تُجرى وفقاً لمعايير المراجعة والمنهجيات وأفضل الممارسات المنصوص

عليها. ويُضَمَّن ذلك من خلال إطار إدارة جودة المراجعة. وهناك إطار تسلسلي قائم للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة، بدءاً بالمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمراجعة على صعيد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، تليها الإرشادات الخاصة بوظائف بعينها، ثم التعليمات على مستوى الهيكل الميدانية المحلية. ويُستعرض هذا التسلسل في الإرشادات باستمرار، ويتم التخلي عن التعليمات التي تصبح غير مناسبة.

١١٥- ويجري المسؤولون عن الإشراف، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، عمليات فحص لضمان الامتثال لمعايير وأدلة ومدونات المراجعة وللتعليمات التشغيلية، ويقومون في الوقت ذاته بمهام الإشراف المحددة لهم على عمليات ومخرجات المراجعة.

١١٦- علاوةً على ذلك، يجري أيضاً فحص عمليات المراجعة بصورة مستقلة من جانب "أجنحة المراجعة الداخلية" في كل مكتب على حدة ومن جانب نائب إضافي للمراقب المالي ومن جانب مراجع الحسابات العام (رئيس وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات) في المقر الرئيسي. ويتولى الإشراف على عمليات المراجعة موظفون كبار وفقاً لقواعد محدّدة، وتتم زيارة المكاتب الميدانية من قِبَل مندوبي المراقب المالي والمراجع العام للحسابات وكذلك من جانب المراقب المالي المذكور من وقت لآخر.

١١٧- ويخضع كل تقرير خاص بالمراجعة يُعرض على البرلمان أو على السلطة التشريعية التابعة للولايات لعملية استعراض دقيق. كما يخضع كل استنباط مهم منبثق من المراجعة يُستهدف إدراجه في تقرير المراجعة لفحص واستعراض

كل مواطن في البلد التماس أي معلومات من لدننا والتفتيش في أي وثيقة والتماس أي نُسخ مصدّقة منها.

## حاء- الحفاظ على سرية العملاء

١٢١- تشير إلى أن الحفاظ على السرية التامة من قِبَل موظفينا أثناء معالجتهم لوثائق الوكالة ستكون مسألة ذات أهمية قصوى. وكما ورد شرحه في الفقرات السابقة، فإننا قد وضعنا نظاماً مُحكماً لضمان السلوك الأخلاقي لموظفينا. ولدينا مدونة لقواعد السلوك ومعايير أخلاقية محددة تفرض على مراجع الحسابات أن يتّسم بالنزاهة التامة في جميع الأوقات وتمنعه من إفشاء المعلومات التي يحصل عليها في إطار عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفويّاً أو خطياً. ولكفالة الامتثال، يتعين أن يوقع جميع موظفي المراجعة على مذكرة ضمان عند بداية كل مهمة مراجعة. ويجري رصد السلوك الأخلاقي ويتم إيراده في تقارير الأداء السنوية الخاصة بالمسؤولين. كما يخضع الموظفون، بصفتهم من موظفي الخدمة المدنية، لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعيار السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية.

١٢٢- وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع المعاملات المالية والهيئات المتحصّل عليها والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، ويجب الحصول على الإذن بذلك مُسبقاً حيثما كان ذلك شرطاً قانماً. وهناك بند محدد في تقرير تقييم الأداء السنوي للموظفين يتعلّق بنزاهة السلوك. وعلاوةً على ذلك، يتعيّن على كل المسؤولين تقديم إقرار سنوي بالممتلكات الثابتة. وللتعامل مع الموظفين الذين لا يلتزمون بمعايير السلوك المهني والأخلاقي المطلوبة،

مفصّلين على مستويات متعددة، تلي ذلك مناقشات مفصلة مع فريق المراجعة الذي اقترح الاستنباط وكذلك مع الكيان الخاضع للمراجعة، من أجل التوصل إلى رأي متوازن بشأن المعاملات والتأكد من تدعيم كل استنباط بأدلة وافية بالغرض وكافية ووثيقة الصلة بالموضوع ويعوّل عليها، ومن قدرته على الصمود أمام أي فحص تشريعي.

١١٨- ولدينا أيضاً نظام صارم للاستعراض على مستوى النظراء في جميع المكاتب الميدانية وفي مكتب المقر الرئيسي. ويوفّر إطار استعراض النظراء مختلف التدابير اللازمة التي تكفل مراقبة وضمان الجودة في مجال المراجعة.

١١٩- ويتلقى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المساعدة من المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة على أرفع مستوى، ويسدي له المجلس المشورة بشأن القضايا الاستراتيجية كما يستعرض الأساليب والإجراءات المتبعة. وتنصّب وقائع اجتماعات المجلس، الذي يجتمع مرة كل فصل والمؤلف من أعضاء من الشخصيات القيادية في الحياة العامة والهيئات المهنية، على أنشطة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مع التركيز بوجه خاص على الجودة، وهو ما يعدّ بمثابة أداة مهمة في عملية ضمان الجودة. ومن أعضاء المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة رئيس المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو جهاز الحل والعقد فيما يخص وضع المعايير في البلد في مجال حسابات المؤسسات ومراجعة المؤسسات التجارية الخاصة.

١٢٠- كما أننا نخضع لقانون "الحق في المعلومات"، لعام ٢٠٠٥. ويساهم ذلك تلقائياً في توكيد الجودة لأن "قانون الحق في المعلومات" يخوّل

يتم اللجوء إلى أحكام الخدمات المدنية (قواعد التصنيف والمراقبة والظعن) لعام ١٩٦٥، التي تقتن كل الأساليب التأديبية بما في ذلك فرض العقوبات وإجراء تحقيقات رسمية. وتراعي هذه العملية أيضاً احتمال وجود حالات تضارب في المصالح حيث يمكن أن تتأثر قدرة المراجع على اتخاذ قرار أو حكم مستقل أو يمكن الإخلال بهذه القدرة بسبب اعتبارات اتسام الحالة بطابع شخصي، أو لاعتبارات ناتجة عن طرف ثالث، مما يفضي إلى التأثير بشكل غير لائق على مصالح الوكالة.

## ٢- عدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة

### ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

١٢٣- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بوصفه مراجع الحسابات على جميع المستويات الحكومية الثلاثة في الهند - الاتحادي، والحكومي والمحلي (البلديات والقرى) - هو رئيس إحدى أكبر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في العالم. وتفخر المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بما لديها من مجموعة قيمة من الموارد البشرية، المؤهلة مهنيًا في مجالات متنوعة، مما يمكن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام من الاضطلاع بمهام المراجعة حتى في مجالات بالغة التخصص. ومن شأن توفر خبرات كهذه داخل المؤسسة أن يتيح للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام فرصة للاستغناء عن تعيين أي مستشارين أو خبراء من الخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية لإسناد أي عمل لها. وقد قطعنا في ذلك شوطاً طويلاً لضمان سرية العملاء.

١٢٤- ولموظفي المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات وضع الموظفين الحكوميين، وعادةً ما يواصلون عملهم حتى التقاعد. وتحظى الوظائف الحكومية في الهند بوضع رفيع المستوى، لذلك فإن معدل تبديل الموظفين منخفض للغاية.

١٢٥- كما تقتصر التعيينات على شغل الوظائف الشاغرة الناجمة عن حالات التقاعد. لذلك فإن المنظمة لديها قوة عاملة مستقرة فيما يتعلق بالخصائص ومن الناحية العددية. ولكن تبديل الموظفين في فرادى المهام مكفول من خلال التبديل الدوري بين الأجنحة المختلفة، مما يمكنهم من توسيع مداركهم وبحول في الوقت ذاته دون الاتجاه إلى التراخي واكتساب منافع شخصية. وهناك أيضاً تحديث مستمر للمهارات والمعارف من خلال البرامج التدريبية.

### باء- الفريق الأساسي لإدارة المراجعة في الوكالة

١٢٦- سيتولى المدير الرئيسي للعلاقات الدولية، وهو في مرتبة كبير مديري المراجعة، رئاسة الفريق الأساسي لإدارة مراجعة حسابات الوكالة في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في نيودلهي. وسيتلقى المساعدة مباشرة من مدير العلاقات الدولية، وهو في مرتبة المدير التنظيمي المعني بالمراجعة، ومن أحد الموظفين الفنيين المعنيين بالمراجعة. وستدعم هذا الفريق مجموعات متخصصة يترأسها مسؤولون، في مرتبة كبار مديري مراجعة، متخصصون في القضايا المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة، وتقييم الضوابط الداخلية والتدقيق في قضايا الاحتيال. وسيكون الفريق الأساسي همزة الوصل بين مراجع الحسابات

الخارجي وإدارة الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالمراجعة، وسيزود الوكالة بخدمات الاتصالات والدعم حسب الاقتضاء وعند الضرورة.

١٢٧- وسيكون الفريق حاضراً للتفاعل مع مجلس المحافظين ومكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسيساعدنا ذلك في الإلمام بدرجة أكبر بقضايا الوكالة المتصلة بالإدارة الرشيدة من خلال الاتصالات الشخصية بممثلي الوكالة، لا سيما مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وبما أن الفريق الأساسي متمرس في مراجعة حسابات منظمات دولية أُسِّدَت إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مهام المراجع الخارجي بها، فإنه يتمتع بخبرة واسعة في تسيير المراجعات وإدارة نظام ضمان الجودة فيما يخص تقارير المراجعة الدولية. وسيضطلع الفريق الأساسي بمسؤولية التخطيط الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، وبرمجة المراجعة، وتصميم وإدارة برامج التدريب لأفرقة المراجعة في الموقع، وفحص تقارير المراجعة وردود الإدارة عليها كجزء من عملية ضمان الجودة، ومساعدة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند فيما يتعلق برصد المراجعات والإشراف عليها ووضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة.

#### تزويد الفريق بالموظفين

١٢٨- سوف تُوفد أفرقة مراجعة من الهند لإجراء المراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتثال وتكنولوجيا المعلومات في المقر الرئيسي للوكالة والمختبرات ومكاتب الضمانات الإقليمية وغير ذلك من المواقع التي تُعتبر لازمة لضمان الثقة. وستخضع أفرقة المراجعة الموفدة لإجراء مراجعة المقر الرئيسي للوكالة،

وكذلك البعثات الميدانية، لإشراف الفريق الأساسي.

#### تشكيل الفريق

١٢٩- سوف يُختار موظفو المراجعة المكلفون بإجراء المراجعة في الوكالة من بين مجموعة من الفنيين المتمرسين والمؤهلين جيداً في مجال المراجعة. وسيراعى أن يكونوا من ذوي الخبرات الأساسية العالية في مجالات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير عن المراجعة المالية ومراجعة الامتثال والأداء بما يغطي البرامج الاجتماعية والتقنية، والإدارات العلمية، والالتزامات التجارية، والجمعيات المسجلة وغيرها. وينضوي الخبراء الفنيون المعنيون بالمراجعة المقرر إيفادهم لإجراء المراجعة في الوكالة ضمن الفئات التالية:

(أ) فئة كبار مديري المراجعة

(ب) فئة المديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة

(ج) مهنيو مراجعة الحسابات

١٣٠- سيتكون كل فريق مراجعة من أحد كبار مديري المراجعة، ومدير تنظيمي معني بالمراجعة، وموظفين فنيين معنيين بالمراجعة. وسيراعى أن تكون لدى أفرقة المراجعة خبرة في معايير وإجراءات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة (بما في ذلك مراجعة تكنولوجيا المعلومات). وسيشترط أن تكون لديهم معرفة شاملة بقواعد الوكالة ولوائحها، وبالتعليمات الإدارية المهمة، والميزنة، والبيانات المالية، وبنظم الوكالة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات. وستشكّل أفرقة المراجعة على نحو يكفل أن يكون الفريق برمته مستودعاً لكل المعارف والمهارات والخبرات اللازمة للاضطلاع بفعالية بمهام المراجعة المسندة

## جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية

### المؤهلات المهنية

١٣٢- يُجري مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام ، كمنظمة يعمل فيها عدد كبير من الموظفين، اختباره المهنية الخاصة على مستويات مختلفة من التراتبية.

١٣٣- واجتياز هذه الاختبارات شرط مسبق إجباري لتعيين الموظفين على مستوى فني في المنظمة. وهناك اختبار مماثل يخضع له المديرون التنظيميون المعيّنون حديثاً بعد تلقي تدريب استهلاكي شامل. واجتياز هذا الاختبار ضروري لاستمرارهم في العمل. كما يُعزى الأساس المنطقي لضمان الكفاءة المهنية الأساسية والتتقيف المهني المستمر داخل المنظمة إلى انعدام وجود أي هيئة فنية خارج مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تملك الخبرة أو الدراية اللازمة لفهم الاختلافات الدقيقة في المراجعة الحكومية.

١٣٤- ورغم عدم وجود شرط إجباري يُلزم موظفينا بالانضمام إلى عضوية أي أجهزة مهنية أو الحصول على ترخيص مهني خارج ما هو مُحدّد داخل منظمنا، فإنه يجري تشجيعهم من خلال سياسة تحفيزية على نيل شهادات دولية ودرجات أعلى. وهم حائزون على درجات عليا في المحاسبة أو الشؤون المالية أو تسيير الأعمال أو الإدارة أو القانون. ولديهم أيضاً شهادات اعتماد دولية مثل المراجع الداخلي المعتمَد (CIA)، ومراجع نظم المعلومات المعتمَد (CISA)، والمدير المعتمَد لأمن المعلومات (CISM)، والمُدقِّق المعتمَد في قضايا الاحتيال (CFE)، وما إلى ذلك.

إليه. وسيتم ضمان مراقبة الجودة في إجراءات المراجعة من خلال إشراف الإدارة العليا في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وذلك من أجل إنجاز خطة العمل بفعالية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

١٣١- ووفقاً لما جاء في نهج العمل الذي نتبعه، ستُجرى المراجعة عبر عملية من ثلاث مراحل تشمل التخطيط والتنفيذ والإبلاغ. وسيكون كبير مديري المراجعة هو قائد الفريق والمسؤول عن ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر، بما في ذلك تقييم بيئة الرقابة الداخلية. وسيضطلع كذلك بمسؤولية الرصد المتزامن لأعمال المراجعة بما يضمن الجودة والالتزام بمعايير المراجعة. كما سيبذل على اتصال بالفريق الأساسي لأغراض الاسترشاد. وسيقوم المديرون التنظيميون والمشرفون على المراجعة بتنفيذ مهام المراجعة في المجالات المحددة التي يسندها إليهم كبير مديري المراجعة. وسيُنطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب على حد سواء) وفحص المستندات الداعمة، وتحليل الاتجاهات والتباينات، وإعادة أداء الحسابات، وعقد مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإجراء استبيانات، إلخ. ويتولى كبير مديري المراجعة صوغ ملاحظة المراجعة حيثما اعتُبر ذلك ضرورياً. وبعد أخذ الردود الواردة على ملاحظات المراجعة ومداومات المؤتمر الختامي في الاعتبار، سيرسل المدير الرئيسي (للعلاقات الدولية) رسالة إدارية إلى المدير العام للوكالة تتضمن قضايا المراجعة المهمة.



## التطوير المهني المستمر

١٣٩- وتستهدف هذه المعاهد تحديداً المشرفين على

المراجعة والفنيين وموظفي الدعم العاملين في مجال المراجعة. وتقوم هذه المعاهد بتنظيم وإجراء نحو ٧٥٠ تدريباً سنوياً، تشمل نحو ١٣٠٠٠ موظف. ويتم إعداد وحدات نمطية تدريبية منمّمة لكل موضوع يحدّد للتدريب من قِبَل مختلف المعاهد التدريبية الإقليمية. وتخضع هذه الوحدات النمطية للاستعراض من جانب خبير في الموضوع، ثم لاستعراض نظراء يجريه معهد تدريبي إقليمي آخر. وبالنظر إلى ضرورة الربط المؤسسي فيما يتعلق بالقضايا التي تجري مناقشتها في مختلف الأفرقة العاملة، والمشاريع البحثية واللجان التابعة لمنظمة الإنتوساي ومنظمة الأوساي وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، ومؤتمر المراجعين العاملين في الكومنولث وغير ذلك، تم اختيار عشرة معاهد تدريبية إقليمية ومركز تدريب إقليمي كمركزي امتياز أساسيين في مواضيع متنوعة.

١٤٠- ولدى المؤسسة الهندية العليا لمراجعة

الحسابات أكاديمية تدريبية تُدعى 'الأكاديمية الوطنية للمراجعة والحسابات' ([www.naaa.gov.in](http://www.naaa.gov.in))، وهي مخصّصة للمديرين التنظيميين وكبار مديري المراجعة العاملين لدى المؤسسة. وتنظّم هذه الأكاديمية دورات مهنية للمديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة من المُعيّنين حديثاً، إلى جانب عدد كبير من الدورات الداخلية التنشيطية والمختصّة. ولدينا أيضاً 'المركز الدولي لتنظيم المعلومات ومراجعتها' ([www.icisa.cag.gov.in](http://www.icisa.cag.gov.in))، المتخصّص في توفير التدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات والذي ينظم أيضاً برامج تدريبية

١٣٥- حرصاً على بلوغ أرفع المستويات المهنية للموظفين، يتّبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام سياسة تدريبية صارمة ومخطّطاً للتطوير المهني المستمر. والغرض من التطوير المهني المستمر هو تزويد موظفي المراجعة بمجموعات المهارات اللازمة من أجل التصدي للتحديات الناشئة عن التغييرات السريعة التي تطرأ على بيئة التشغيل. وبالتركيز على ذلك، يجري تحليل الاحتياجات التدريبية لتحديد الفجوات بين مجموعات المهارات الموجودة والمهارات اللازمة، مما يحدّد مستوى التطوير المهني المستمر.

١٣٦- وكجزء من هذا التركيز على تنمية القدرات، وتماشياً مع الاتجاهات والقضايا القائمة في مجال المراجعة بما في ذلك تخطيط المراجعة على أساس المخاطر، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة البيئة، ومراجعة الأداء، في بيئة متزايدة التعقيد، والمراجعة الشرعية، إلخ، تم إعداد خطة تدريب سنوية.

١٣٧- وتنطوي الخطة التدريبية على أهداف التدريب، ومجالات التدريب العريضة، والبنية الأساسية للتدريب وضمان جودة التدريب. ولأغراض ضمان الجودة في مجال التدريب، قام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بصوغ معايير للتدريب.

١٣٨- وتؤدّى هذه الأنشطة التدريبية بعد ذلك عبر شبكة من معاهد التدريب. ويُقدّم مقدار وافر من التدريب من خلال شبكة ممتدة على نطاق البلد تضم اثنتي عشرة مؤسسة تدريبية تُدعى المعاهد والمراكز التدريبية الإقليمية.

دولية للمسؤولين في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لبلدان أخرى.

١٤١- كما ينظم بالفعل مركزنا الدولي لمراجعة الحساب البيئي والتنمية المستدامة العديد من الدورات التدريبية الدولية عن مراجعة الحساب البيئي والتنمية المستدامة.

١٤٢- ومن أجل إضفاء عمق على التطوير المهني للموظفين مع التركيز على المجالات ذات الأولوية في كل مكتب ميداني على حدة، تضطلع المكاتب الميدانية التابعة للمراقب المالي والمراجع العام للحسابات بتنظيم دورات تدريبية داخلية متصلة بوظائف محددة.

١٤٣- وبالإضافة إلى البرامج التدريبية المقررة مسبقاً، تُنظم كذلك دورات تدريبية في الوقت المناسب للموظفين المقرر إيفادهم في مهام مراجعة متخصصة. وتعتمد سياستنا على وجوب أن يتلقى كل موظف مكلف بإجراء مراجعة في المنظمات الدولية تدريباً محدداً يتصل بمهمة المراجعة المتخصصة المسندة إليه. وستنظم مثل هذه الأنشطة التدريبية أيضاً للموظفين المكلفين بإجراء المراجعة في الوكالة.

١٤٤- وكجزء من قواعدنا الإجرائية المعتادة، نؤكد أن الموظفين المكلفين للمراجعة في الوكالة سوف يطلعون بانتظام على مجالات المراجعة الجديدة والناشئة، التي تواكبها منظماتنا لكونها تتراأس لجنة تبادل الخبرات التابعة لمنظمة الإنتوساي. وسينطوي ذلك على أطر محاسبية متنوعة ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة ومعارف تتعلق بمجالات محددة.

١٤٥- كما أننا نبعث موظفينا لحضور دورات تدريبية تُنظمها مؤسسات مشهورة في الهند. ولكي

تجعل المنظمة موظفيها على علم بالاتجاهات والممارسات الدولية في المراجعة عموماً، فإنها توفد عدداً كبيراً منهم لحضور برامج تدريبية في الخارج. وينطوي ذلك على الأنشطة التدريبية التي تجربها منظمنا الإنتوساي والأسوساي، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مثل مكتب المحاسبة الحكومية التابع للولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات التابع للمملكة المتحدة، ومكتب المراجع العام التابع لكندا، وجامعة كاليفورنيا باركلي، ومدرسة وارتن، وجامعة بنسلفانيا، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يوفد الموظفون كذلك لحضور أنشطة تدريبية بالاستفادة من برامج التعاون التي توفرها أستراليا واليابان والمملكة المتحدة.

١٤٦- وكدليل على الأهمية التي توليها المنظمة للتدريب، فقد تراوح متوسط أيام التدريب للموظف الواحد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين ٨ و ١٠ أيام في السنة.

#### دال- القدرة على المراجعة في المنظمات الدولية

١٤٧- يملك موظفو المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات خبرة مكثفة في نظم المحاسبة، واللوائح المالية، ولوائح الموظفين، والعمليات والشراء والنقل ونظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة وما شابهها من منظمات. وقد واكبنا كذلك التغيرات والاتجاهات الأخيرة في هذه المجالات بسبب المراجعات المستمرة التي تجربها مؤسستنا وبحكم عضويتنا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتبع نهجاً ديناميكياً في المراجعة قادراً على الاستجابة للظروف التي تعمل فيها

أدت الخبرة المكتسبة في تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات الضخمة داخل المنظمة إلى وجود ممارسات أمنية قوية لنظم المعلومات.

١٥١- ويتولى المركز المعلوماتي الوطني، وهو المركز الوطني الأول لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، استضافة مواقعنا الشبكية وصيانتها. كما يزودنا المركز المذكور بخدمات الإنترنت ويدعم صيانة شبكتنا. ونقوم بمراجعات دورية للنظم وباختبارات للاختراق من أجل تحسين نظامنا الأمني.

كل منظمة على حدة من المنظمات التي نراجع حساباتها. وإننا نعي مدى الحضور القوي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات المنظمات، ولدينا قدرة مناسبة على مراجعة تكنولوجيا المعلومات مما يمكننا من استعراض عمليات تكنولوجيا المعلومات.

١٤٨- ويتمتع كل موظفينا بالكفاءة في اللغة الإنكليزية لأننا نعدّ جميع تقارير المراجعة باللغة الإنكليزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتمتع أيضاً بكفاءة مناسبة في اللغات الفرنسية والإسبانية والعربية. لذلك، فإن الموظفين المؤقدين للمراجعة حسابات في الوكالة ستكون لديهم المهارات اللغوية المطلوبة.

١٤٩- ويمكن الإشارة إلى أن موظفينا مناسبون للعمل في بيئة متعددة اللغات لأن تقارير المراجعة التي نعدّها تصدر أيضاً باللغات الإقليمية للولايات. ولديهم كذلك القدرة على العمل بمفردهم، خارج محيطهم الوطني وفي بيئات ثقافية مختلفة.

#### هـ- نظام الاتصالات الذي يستخدمه مكتب المراجع العام للهند

١٥٠- يستخدم مكتب المراجع العام للهند بنية أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات ونظماً وممارسات أمنية مناسبة. ونستخدم نظاماً مشتركاً أمنياً للمراسلات باستخدام جهاز الخدمة المركزية للتبادل "مايكروسوفت". ويتم تحصين الشبكة الداخلية باستخدام نظم من طبقتين تتضمن الحاجز الواقي والكشف عن حالات الاقترام. ويتم نشر نظام مركزي لمكافحة الفيروسات الحاسوبية بامتداد الشبكة. وننقذ نظاماً ضخمة لتكنولوجيا المعلومات حساسة للمهام لأغراض استخداماتنا الداخلية. وينطوي ذلك على استخدام تطبيقات على منصة Oracle 11i. وقد

## الجزء جيم المقترح المالي



### أتعاب المراجعة وأشهر عمل المراجعين

١٥٢- سيكون مجموع أتعاب المراجعة ٢٢٥ ٠٠٠ يورو في السنة أي ما قدره ١ ٣٥٠ ٠٠٠ يورو بالنسبة للسنوات من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧. وحسب تقديراتنا، سنخصّص مقابل هذه الأتعاب عدداً إجمالياً يبلغ ١٦٨ شهراً لعمل المراجعة يوازيه ٥٠٤٠ يوم عمل حسب التفاصيل أدناه:

السنة	أتعاب المراجعة	تكاليف مراجعة الحسابات (يورو)	المجموع (باليورو)	عدد أشهر عمل المراجعين	عدد أيام عمل المراجعين
٢٠٢٢	لا شيء	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	٢٨,٠٠	٨٤٠
٢٠٢٣	لا شيء	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	٢٨,٠٠	٨٤٠
٢٠٢٤	لا شيء	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	٢٨,٠٠	٨٤٠
٢٠٢٥	لا شيء	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	٢٨,٠٠	٨٤٠
٢٠٢٦	لا شيء	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	٢٨,٠٠	٨٤٠
٢٠٢٧	لا شيء	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	٢٨,٠٠	٨٤٠
المجموع	لا شيء	١ ٣٥٠ ٠٠٠	١ ٣٥٠ ٠٠٠	١٦٨,٠٠	٥٠٤٠

### ملاحظات توضيحية

يقترح فرض أي رسوم على مراجعة حسابات. بل نقترح فقط المطالبة باسترداد التكاليف، وهي كلّها من نوعية التكاليف المتغيرة.

ويستند حساب التكاليف إلى معدلات الأمم المتحدة لبدل الإقامة اليومي فيما يخص كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ وأسعار السفر بالطائرة المنطبقة في الوقت الراهن.

وسوف تظل كمية الموارد المنشورة كما هي في السنوات اللاحقة. ولا نتوقع أي زيادة كبيرة في تكلفة مراجعتنا للحسابات في السنوات اللاحقة باستثناء أي تغييرات في تكاليف السفر الجوي وتكاليف الموظفين ومعدلات بدل الإقامة اليومي، والتي نتوقع ألا تتجاوز الحد الأقصى البالغ قدره ٨ في المائة.

▪ هذه الأتعاب محسوبة على أساس استرداد إجمالي لتكاليف المراجعة بالكامل، وتغطي كل التكاليف المحددة في مذكرة الأمانة 2020/Note 79 المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

▪ يستند حساب تكاليف مراجعة الحسابات إلى أيام العمل في مقر الوكالة ومواقعها الميدانية فقط، ولا يشمل الأعمال التي يتعين القيام بها في مقر المراجع العام للهند في نيودلهي بالهند (فيما يتعلق بإدارة المشاريع وضمان الجودة)، التي لن تفرض عليها تكاليف/رسوم منفصلة.

▪ فالمراجع العام للحسابات في الهند مؤسسة عليا غير ربحية لمراجعة الحسابات، ومن ثم فهو لا

١٥٣- ولكن أي تغييرات مادية في التكاليف بسبب زيادة معدل بدل الإقامة اليومي، وتكاليف السفر بالطائرة وتكاليف الموظفين، أو تغيير سعر الصرف ذي الصلة، أو أي تغييرات في نطاق أو برنامج العمل، أو أي تغيير يطرأ للتعبير عن بنود استثنائية لم تكن متوقعة من قبل، مسائل سيتم استعراضها مع الوكالة إما بناءً على طلبنا أو طلب الوكالة. وأي زيادة في التكاليف (بحد أقصى قدره ٨ في المائة) بسبب هذه العناصر سوف نطالب بها كتكاليف فعلية ونُرفقها بما يكفي من المستندات التي تدعم مثل هذه المطالبات. كما ستكون هذه المطالبات رهناً بموافقة الجهة المختصة في الوكالة.

### تحليل تكاليفنا فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح

١٥٤- للنظر إلى عرضنا المالي من منظور صحيح، يمكن قراءته في سياق اقتراحنا التقني ومدى التغطية الذي اقترحناه للمراجعة. ويتضمن برنامج العمل الذي نعرضه ٥٠٤٠ يوم عمل بالنسبة للأعوام من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧. واستناداً إلى التكلفة التي نعرضها بمبلغ ١ ٣٥٠ ٠٠٠ يورو بالنسبة لهذه الأعوام الستة، تبلغ تكلفة يوم العمل الواحد الواردة في عرضنا ٢٦٧,٨٦ يورو، وهو ما يمكن التعبير عنه كذلك بتكلفة ساعة العمل الواحدة للمراجع بمبلغ ٣٣,٤٨ يورو فقط.



### المختصرات المستخدمة في الوثيقة

منظمة الأسوساي = المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

إطار إدارة الجودة = إطار إدارة جودة المراجعة

مركز بهابها = مركز بهابها للبحوث الذرية

المراجع العام = المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

مُدقِّق معتمد في قضايا الاحتيال

مراجع داخلي معتمد

مراجع نظم معلومات معتمد

مدير معتمد لأمن المعلومات

أهداف الرقابة المتعلقة بالمعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها

إدارة الطاقة الذرية

قانون ١٩٧١ = قانون ١٩٧١ بشأن الواجبات والصلاحيات وشروط الخدمة الخاصة بالمراقب المالي والمراجع العام للحسابات

تخطيط الموارد = تخطيط الموارد في المؤسسة

الفاو = منظمة الأغذية والزراعة

مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً

المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

نظام الإدارة العالمي

محفل قيادات المراجعة العالمية

هيئة الماء الثقيل

إدارة المراجعة والحسابات الهندية

الوكالة = الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المركز الدولي لمراجعة الحساب البيئي والتنمية المستدامة

المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

معهد محاسبي التكاليف والأعمال الهندي

البرنامج الحاسوبي التفاعلي لاستخلاص وتحليل البيانات

الاتحاد الدولي للمحاسبين

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية

المنظمة البحرية الدولية

الإنوساي = المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

المنظمة الدولية للهجرة

معايير إيبساس = المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المعايير الدولية لمراجعة الحسابات

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنظمة المعنية بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي

الصكوك الرئيسية الموظفة

لجنة تبادل المعارف وخدمات المعارف

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة

مجّع الوقود النووي  
مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية  
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
شراكة بين القطاعين العام والخاص  
مركز تدريب إقليمي  
المعاهد التدريبية الإقليمية  
مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات  
لغة الاستعلام المبنية  
أداة لمطوري تطبيقات "أوراكل"  
الأمم المتحدة  
المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة  
الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات  
منظمة الصحة العالمية  
منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة



مسؤول الاتصال:

السيد كولوانت سينغ  
المدير الرئيسي (العلاقات الدولية)

9, Deen Dayal Upadhyaya Marg, New Delhi-110124, India

رقم الهاتف: ٢٣٢٣٧٨٢٢ - ٩١-٠٠ | رقم الفاكس: ٢٣٢٣٦٨١٨ - ٩١-٠٠

البريد الإلكتروني: [singhkulwant@cag.gov.in](mailto:singhkulwant@cag.gov.in)



## البعثة الدائمة لجمهورية كوريا في فيينا

KPM-2021-002

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في فيينا، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة 2020/Note 79، يشرفها أن تحيل طيه اقتراح المجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا بخصوص تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة للسنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

وتعنتم البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

[الختم] (التوقيع)

أمانة  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
في فيينا





السيد رافائيل ماريانو غروسي  
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية  
مركز فيينا الدولي

٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١  
BAINT-2021-01(8/01/2021)

العنوان: صندوق البريد ١٠٠، ١٤٠٠ فيينا، النمسا

سعادة المدير العام السيد غروسي،

إنه بالفعل لمن دواعي شرفي أن أقدم طيه هذا الاقتراح إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بخصوص تعيين مراجع الحسابات الخارجي للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧. ويتضمن الاقتراح المعلومات الأساسية عن المجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا (مجلس المراجعة والتفتيش) وكذلك عن نقاط قوته الفريدة من نوعها، والاستراتيجيات التي يتبعها بشأن المراجعة، والاقتراحات التي يقدمها خصيصاً للوكالة.

ومنذ انضمامها إلى الوكالة كعضو مؤسس في عام ١٩٥٧، عملت جمهورية كوريا بنزاهة على استخدام الطاقة النووية على نحو سلمي، وأقامت مع الوكالة علاقة جديرة بالثقة. كما أنّ الوكالة أدت دوراً هاماً في الترويج للأمان والأمن النوويين في شبه الجزيرة الكورية. وإننا مقتنعون بأنّه من شأن تعيين مجلس المراجعة والتفتيش مراجعاً خارجياً لحسابات الوكالة المساعدة على مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالة وجمهورية كوريا.

ولقد راكم مجلس المراجعة والتفتيش على مدى السبعين سنة الماضية قدراً كبيراً من الخبرات في مجال المراجعة وهو يُعتبر مؤسسة عالية الموثوقية بفضل النهج الابتكاري الذي يتبعه بشأن المراجعة والمهنية التي يتحلّى بها. كما أنّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صنفته كأحدى المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الرائدة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نرى أنّ مؤسستنا لها زاد كاف للإسهام في تعزيز شفافية المحاسبة والكفاءة داخل الوكالة، وسنكون ممتنين جداً لو أتيحت لنا الفرصة لخدمة الدول الأعضاء من خلال تولينا منصب مراجع الحسابات الخارجي.

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام،

تشوي، جاي هيونغ

رئيس

المجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا





# اقتراح

بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي  
للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)  
للسنوات المالية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٧

المجلس المعني بمراجعة الحسابات  
والتفتيش في جمهورية كوريا







## تمهيد

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا الاقتراح إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بخصوص تعيين مراجع الحسابات الخارجي للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧. وقد أعد هذا الاقتراح وفقاً لمذكرة الأمانة 2020/Note 79، المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وهو يتضمن المعلومات الأساسية عن المجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا (مجلس المراجعة والتفتيش) ونقاط قوته الفريدة من نوعها، وما يتبعه من استراتيجيات بشأن المراجعة، وما يقدمه من اقتراحات خصيصاً للوكالة.

ويتمتع مجلس المراجعة والتفتيش بقدر هائل من الخبرة والدراسة في مجال المراجعة راكمه على مدى السبعين سنة الماضية كما أنه ساهم في تعزيز الأمان النووي من خلال أعمال المراجعة التي أنجزها هذا المجال. وبصفته مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، أنشأ مجلس المراجعة والتفتيش هيكلًا وطنياً لمراجعة الحسابات، وعزز مجمل القدرات لديه في مجال مراجعة حسابات القطاع العام، مع الحفاظ على تعاون وثيق مع وحدات المراجعة الداخلية. وعلاوة على ذلك، واصل مجلس المراجعة والتفتيش سعيه لاستحداث المزيد من الابتكارات. وبغية ترسيخ ثقافة إدارية إبداعية واستباقية في القطاع العام، عمل مجلس المراجعة والتفتيش على تغيير المنظور الذي منه يتم تركيز سياسات المراجعة، من الجوانب الرقابية إلى الجوانب التشاورية والداعمة، وذلك من خلال مبادرات من قبيل خدمات الاستشارة الأولية وقواعد الإعفاء من العقوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام تحليل بيانات المراجعة، وهو نظام متخصص يستخدم أساليب مراجعة قائمة على تكنولوجيا المعلومات مكن من زيادة الكفاءة وتخفيف العبء الملقى على عاتق المنظمات الخاضعة للمراجعة، وهو بالتالي يعد بأن يكون من الحلول المثلى لأغراض المراجعة عن بعد في ظل جائحة كوفيد-١٩. وقد أعربت معظم المنظمات الخاضعة للمراجعة عن رضاها عن التحسينات المدخلة في هذا الشأن، كما أنّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قدّمت النهج الذي اتبعها مجلس المراجعة والتفتيش في معالجة القضايا المناطة بعهدته على أنها من أفضل الممارسات المتبعة في أرقى المؤسسات العليا لمراجعة المحاسبات.

وعلى مدى السنوات الماضية، تعذر على مجلس المراجعة والتفتيش المشاركة في أنشطة المراجعة الدولية بسبب عدد الطلبات المحلية المرتفع للغاية على مراجعة الحسابات بيد أن هذه الطلبات تلبى الآن بكفاءة من خلال أساليب المراجعة القائمة على تكنولوجيا المعلومات ونظام مراجعة الحسابات العامة. وبناء على ذلك، فإن مجلس المراجعة والتفتيش يرغب في أداء دور حيوي في المجتمع الدولي من أجل الوفاء بمسؤولياته باعتباره مؤسسة تابعة لدولة عضو، ومن شأن هذا الأمر تعزيز كفاءة المجلس في مجال مراجعة الحسابات.

ويخطط مجلس المراجعة والتفتيش لإنشاء فريق مراجعة وفريق خبراء استشاري مكرس لمراجعة حسابات الوكالة يتمتع أعضاؤها بأعلى المعايير الأخلاقية ويكونون من ذوي الخبرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقيم مجلس المراجعة والتفتيش قناة فعالة للتواصل مع الوكالة على نحو وثيق. وسيضع مجلس المراجعة والتفتيش بالتشاور مع الوكالة خطة مراجعة متعدّدة السنوات، كما أنه سيتخذ تدابير فيما يتعلّق بالمراجعة عن بعد، مما سيخفف من عبء المراجعة المحتمل الذي سيلقى على عاتق الوكالة. وسيكون من دواعي سرور مجلس المراجعة والتفتيش أن تتاح له فرصة العمل بصفة مراجع الحسابات

الخارجي للوكالة، كما أنه يرغب في تزويد المنظمات الدولية بخدمات مكرسة ويدعم بقوة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويمكن للوكالة ولدولها الأعضاء أن تكون مطمئنة بشأن شفافية وموثوقية بياناتها المالية وفيما يتعلق بتحسين إجراءات العمل لديها. ومن خلال تقديم اقتراحنا هذا، أتطلع إلى أن تقيم مؤسستنا مع الوكالة علاقة شراكة جديرة بالثقة وإلى أن نسلك مع الطريق نحو الازدهار.

**تشوي، جاي هيونغ**

رئيس المجلس المعني بالمراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا



## قائمة المحتويات

### تمهيد

١

### ١- السّير الذاتية

٤

#### ١-١- الرئيس

٤

#### ١-٢- مجلس المفوضين

٥

### ٢- معلومات عامة عن مجلس المراجعة والتفتيش

٧

#### ١-٢- الخلفية التاريخية

٧

#### ٢-٢- الأدوار والوظائف

٨

#### ٢-٣- التنظيم والميزانية والموارد البشرية

٩

#### ٢-٤- القدرات في مجال التدريب

١١

### ٣- أنشطة المراجعة الوطنية

١٣

#### ١-٣- المراجعة المالية

١٣

#### ٢-٣- مراجعة الأداء والمراجعة لأغراض خاصة

١٥

#### ٣-٣- مراجعة الإدارة والمراجعة التي يطلبها المواطنون

١٥

#### ٣-٤- وضع معايير المراجعة

١٦

### ٤- الأنشطة الدولية

١٧

#### ١-٤- المراجعة الدولية

١٧

#### ٢-٤- التعاون الدولي

١٨

- ٢٠ **٥- نقاط قوة مجلس المراجعة والتفتيش**
- ٢٠ ١-٥- مراجعة حسابات محطات القوى النووية
- ٢٢ ٢-٥- أنشطة المراجعة القائمة على تكنولوجيا المعلومات
- ٢٤ ٣-٥- تنسيق نظام مراجعة حسابات القطاع العام
- ٢٥ ٤-٥- الترويج للإدارة الاستباقية
- ٢٧ **٦- النهج المتبع في مراجعة حسابات الوكالة**
- ٢٧ ١-٦- استراتيجيات المراجعة
- ٣٠ ٢-٦- عملية المراجعة ككل
- ٣٢ **٧- فريق المراجعة، وأتعاب المراجعة، وعدد أشهر عمل المراجع**
- ٣٢ ١-٧- فريق المراجعة
- ٣٥ ٢-٧- أتعاب المراجعة المقترحة
- ٣٦ ٣-٧- عدد أشهر عمل المراجع المقترح

## السيرة الذاتية

### ١-١- الرئيس



السيد تشوي، جاي-هيونغ

-----

رئيس  
المجلس المعني بالمراجعة  
والتفتيش في  
جمهورية كوريا

عُيِّن السيد تشوي، جاي-هيونغ في منصب الرئيس الرابع والعشرين للمجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بعد أن رشحه الرئيس مون جاي-إن لهذا المنصب، بموافقة الجمعية الوطنية.

وقد عمل السيد تشوي على مجابهة التحديات الجديدة من أجل تحسين شفافية عمليات المراجعة، وحماية حقوق المنظمات التي تخضع للمراجعة. كما أنه شغل منصب الأمين العام للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي) وعمل على الترويج لإضفاء طابع عالمي على مجلس المراجعة والتفتيش. وبالإضافة إلى ذلك، عمل على دفع عجلة الابتكار في القطاع العام من خلال عمل المراجعة.

وبصفته خبيراً قانونياً، يتمتع السيد تشوي بأكثر من ٣٠ سنة من الخبرة ذات الصلة في مجال القانون المدني والجنائي والدستوري بما أنه ترأس هيئات نظرت في قضايا تتعلق بالتجارة الدولية، والحقوق المدنية، والفساد، والرشوة، وحقوق الملكية الفكرية.

وقبل انضمامه إلى مجلس المراجعة والتفتيش، شغل السيد تشوي طائفة واسعة من المناصب الرئيسية، بما في ذلك منصب رئيس معهد البحوث والتدريب في مجال القضاء (٢٠١٧-٢٠١٨)، ورئيس قضاة المحكمة العليا (٢٠١٥-٢٠١٧)، ورئيس قضاة محكمة الأسرة (٢٠١٤-٢٠١٥)، ورئيس قضاة محكمة المقاطعة ومحكمة الأسرة (٢٠١٢-٢٠١٣).

كما عمل بصفته قاضياً مُقَرَّراً في المحكمة الدستورية في كوريا (١٩٩٥) وكان عضواً في هيئة التدريس في مركز البحوث والتدريب في مجال القضاء (٢٠٠٠)، حيث حفز المهنيين القانونيين الشباب وزودهم بالمعارف في إطار ما أشرف عليه من بحوث أكاديمية بشأن النظريات القانونية والقضايا القانونية الفعلية.

وقد ولد السيد تشوي في عام ١٩٥٦، وتخرج من كلية القانون في جامعة سول الوطنية (١٩٧٩)، واجتاز الامتحان الوطني في القضاء في كوريا في عام ١٩٨١ وعمل كباحث زائر في كلية الحقوق بجامعة يال في عام ١٩٩٣.

## ٢-١- مجلس المفوضين

يتألف مجلس المفوضين من سبعة مفوضين، بما فيهم الرئيس. وحالياً، عُيِّن في المجلس ستة مفوضين بينما لا يزال منصب واحد شاغراً. وفي ما يلي السيرة الذاتية للمفوضين الخمسة، باستثناء المدير:

عُيِّن السيد كيم مفوضاً في تموز/يوليه ٢٠١٧. والسيد كيم محام متخصص في مجال حقوق الإنسان وهو من ذوي الخبرة الواسعة في مجال قانون العمل. وقد تخرج من جامعة سول الوطنية في عام ١٩٨٥، وعمل كمحام منذ عام ١٩٨١. وقبل هذا التعيين، شغل السيد كيم عدة مناصب في القطاع العام، مثل منصب مفوض في لجنة معايير الاتصال في كوريا (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، ومنصب أمين مكتب الرئيس للشؤون القانونية (٢٠٠٥-٢٠٠٧).



السيد كيم، جين-كوك

عُيِّنَت السيدة كانغ مفوضاً في آذار/مارس ٢٠١٨. وقبل هذا التعيين، شغلت خطة أستاذ في قسم الإدارة العامة في جامعة إيوها (٢٠٠٤-٢٠١٨). وحصلت على شهادة الدكتوراه في السياسات الصحية من جامعة هارفرد في عام ٢٠٠٣. وشغلت عدة مناصب في القطاع العام، مثل منصب مستشارة في فرقة العمل المعنية بالابتكار في وزارة الشؤون الخارجية (٢٠١٧)، وعضو في اللجنة الرئاسية المعنية بالثورة الصناعية الرابعة (٢٠١٧). كما أدت السيدة كانغ دوراً استباقياً بصفتها مسيرٍ منتدى تحالف المراجعين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام ٢٠٢٠.



السيدة كانغ، مين-آ

عُيِّنَ السيد سون مفوضاً في آذار/مارس ٢٠١٨. ومنذ انضمامه إلى مجلس المراجعة والتفتيش في عام ١٩٩٣، شغل السيد سون عدة مناصب رئيسية، مثل منصب مدير مكتب التحقيقات الخاصة (٢٠١٢-٢٠١٤)، ومدير مكتب مراجعة الخدمات الصناعية والمالية (٢٠١٤-٢٠١٦)، ومدير مكتب المراجعة المالية والاقتصادية (٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، أدى دوراً قيادياً فيما يتعلّق باعتماد قواعد الإعفاء من العقوبة وخدمات الاستشارة الأولية. وقد حصل السيد سون على شهادة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة ميشيغان في عام ٢٠٠٤.



السيد سون تشانغ-دونغ

عُيِّن السيد يو مفضاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ومنذ انضمامه إلى مجلس المراجعة والتفتيش في عام ١٩٩٣، شغل السيد يو عدة مناصب رئيسية، مثل منصب مدير الصناعة والمالية (٢٠١٦-٢٠١٧)، ورئيس مكتب التفتيش في القطاع العام (٢٠١٧-٢٠١٨)، ونائب الأمين العام (٢٠١٨-٢٠١٩). وقد تخصص السيد يو في مجال الإدارة السياسية في جامعة كوريا في عام ١٩٩٠، وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة سول الوطنية في عام ٢٠٠٠.



السيد يو هي-سانغ

عُيِّن السيد ليم مفضاً في شباط/فبراير ٢٠٢٠. ومنذ أن بدأ مسيرته المهنية كمسؤول في القطاع العام سنة ١٩٨٩، شغل عدة مناصب في مكتب تنسيق السياسات الحكومية، مثل منصب مدير التخطيط والسياسات العامة (٢٠١٤-٢٠١٥)، ورئيس مكتب التنسيق الاجتماعي (٢٠١٥-٢٠١٧). والسيد ليم من الخبراء الذائعي الصيت فيما يتعلق بالنظريات والممارسات في مختلف مجالات الإدارة العامة. وقد حصل على شهادة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة سول الوطنية في عام ١٩٩١.



السيد ليم تشان-وو

### ١-٢- الخلفية التاريخية

مجلس المراجعة والتفتيش مؤسسة دستورية أنشئت في عام ١٩٤٨ بالتزامن مع نشأة الحكومة الكورية الحديثة. وقد يعود تاريخ نشأة مجلس المراجعة والتفتيش إلى القرن الخامس عشر في حقبة سلالة جوسيون، ولكن، كان ثمة حتى قبل تلك الحقبة وكالة عليا تشرف على عمليات المراجعة والتفتيش في الممالك المتعاقبة على مر تاريخ البلاد منذ آلاف السنين. وفي حقبة سلالة جوسيون، أنشئت وكالة تفتيش اسمها *ساهيونبو* للإشراف على عمل المسؤولين الحكوميين. وكان المسؤولون الحكوميون الذين يسيرون التصرف أو يرتكبون أعمال احتيال محاسبي يُعزلون بصرف النظر عن رتبتهم أو مكانتهم.

### ميدالية ماباي [المفتش السري الملكي] وشعار مجلس المراجعة والتفتيش



شعار مجلس المراجعة والتفتيش



ميدالية ماباي

وعلاوة على وكالة التفتيش ذاتها، كان الملك يُعيّن مبعوثاً سرياً يدعى *أمهينغوسا*، ويوكل إليه مهمة التقصي بشأن تجاوزات القادة المحليين ومعالجة الصعوبات التي يواجهها السكان المحليون. وعادة ما كان المبعوث يتنكر في شكل متسول أو شخص من عامة الناس ويتفاعل مع السكان المحليين لمراقبة الانطباع العام وسمعة القائد المحلي. وإذا ارتأى المبعوث أن السكان يعانون من فساد القائد المحلي، يكشف عن هويته ويشرع في أنشطة المراجعة والتفتيش بشأن الحكومة المحلية نيابةً عن الملك. وكان المبعوث يحمل معه ميدالية ماباي، وهي ميدالية نحاسية منقوشة عليها صورة خيول رمزاً لسلطته وهويته. ولم يكن يستظهر بهذه الميدالية في المحطات حتى توضع على ذمته الخيول فحسب، بل كان يستخدمها أيضاً ختماً يمهّر به وثائق التصرف الرسمية. وقد كان الشعار السابق لمجلس المراجعة والتفتيش في شكل ميدالية، ترمز إلى النزاهة والاستقلالية وعدم التسامح مع الفساد. وفي عام ١٩٩٨، استعاض مجلس المراجعة والتفتيش عن شعاره القديم بشعار



جديد يرمز إلى "عين وأذن" يُجسّد بشكل أفضل استعداده للتواصل مع المنظمات الخاضعة للمراجعة ولكسب ثقة الجمهور عبر التصرف بمثابة عين للمواطنين وأذن لهم.

وعقب إنشاء كوريا حكومةً حديثة، شكّلت "لجنة التفتيش" تحت إمرة الرئيس للإشراف على أداء واجبات موظفي الحكومة المركزية والحكومات المحلية وإجراء عمليات تحقق بشأنهم، في حين أن "مجلس المراجعة" أسس لإجراء عمليات مراجعة حسابات وكالات الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، والمنظمات التي تحظى باستثمار من جانب الحكومة، وما إلى ذلك. ومع ذلك، لم يكن ثمة تمييز واضح بين وظائف لجنة التفتيش ووظائف مجلس المراجعة.

وبالتالي، نص دستور جمهورية كوريا لعام ١٩٦٢ المُنقّح على الدمج بين هاتين المنطمتين لتشكيل مجلس المراجعة والتفتيش الحالي، الذي أنشئ في آذار/مارس ١٩٦٣ بموجب قانون مجلس المراجعة والتفتيش (BAI Act). ومنذ إنشائه في عام ١٩٤٨، كسب مجلس المراجعة والتفتيش ثقة المواطنين الكوريين وبذل جهوداً كبيرة لضمان شفافية المحاسبة في القطاع العام وكفاءة الإدارة العامة، وواصل بنجاح مهمته ألا وهي "في صلاح المراجعة صلاح الأمة" /إننا صلحت المراجعة صلحت الأمة - المراجعة القويمة أساس الأمة القويمة/.

## ٢-٢- الأديار والوظائف

يُعَدُّ مجلس المراجعة والتفتيش، المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كوريا، وتراجع هذه المؤسسة حسابات أكثر من ٦٦ ٠٠٠ من وكالات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والكيانات العامة الأخرى، كما ينصّ عليه دستور جمهورية كوريا وقانون مجلس المراجعة والتفتيش (BAI Act). وبالتالي، يتمتع مجلس المراجعة والتفتيش بسلطة كاملة ومستقلة فيما يتعلّق بكافة إجراءات المراجعة أي: اختيار الكيانات التي يتعين إخضاعها للمراجعة، وجمع المعلومات ذات الصلة، واستهلال عمليات المراجعة، والاضطلاع بالعمل الميداني، والنظر في المسؤوليات الفردية، وجمع الأدلة، وإعداد التقارير. وعلى غرار ذلك، ستجرى مراجعة حسابات الوكالة على نحو مستقل، وستُقدم تقارير بشأن أي مسألة ذات أهمية جوهرية مباشرة إلى المسؤولين عن الحوكمة في الوكالة.

ومجلس المراجعة والتفتيش ليس مستقلاً من الناحية الوظيفية فيما يتعلّق بالإجراءات المتبعة في مراجعة الحسابات فحسب، بل يتمتع أيضاً باستقلالية تامة فيما يتعلّق بإدارة ميزانيته وموارده البشرية، وهو أمر مضمون بموجب قانون مجلس المراجعة والتفتيش (BAI Act). وبالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور على ولاية مدتها أربع سنوات للرئيس وللمفوضين. ولا يمكن عزلهم من وظائفهم إلا في حال حددت الجمعية الوطنية أنّه يتعذر عليهم أداء واجباتهم بشكل فعال أو في حال ثبوت ارتكابهم جرائم. وكما هو منصوص عليه في الدستور وفي قانون مجلس المراجعة والتفتيش (BAI Act)، يؤدي مجلس المراجعة والتفتيش وظائف مهمة من قبيل التحقق من الحسابات ومراجعتها، وإجراء عمليات تحقق بشأن مسؤولي القطاع العام، وحماية المصالح المدنية وأمور أخرى.

### مراجعة الحسابات

يتحقق مجلس المراجعة والتفتيش من الحسابات الختامية للدولة للتأكد من أنّ الموارد المالية الخاصة بالأمة قد أنفقت بحكمة ومن أن عامة الناس استفادت منها. وعلاوة على ذلك، يراجع مجلس المراجعة والتفتيش حسابات وكالات الحكومة

المركزية، والحكومات المحلية، والكيانات العامة أخرى، لضمان استخدام الميزانية بشكل سليم بما يعود بالمنفعة على المواطنين وخلق البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

### التفتيش في الإدارة العامة

في غضون ذلك، ينظر مجلس المراجعة والتفتيش في إجراءات عمل الوكالات الحكومية وفي مدى تقيّد موظفيها بواجباتهم، بهدف إيضاح أن الموظفين يؤدون واجباتهم وفقاً لقوانين الأمة ومبادئها، ويراجعون حسابات مسؤولي القطاع العام ويجرون عمليات تحقق بشأنهم، إذ إنّه لا يمكن تحقيق شفافية المحاسبة دون ضمان نزاهة مسؤولي القطاع العام.

### حماية الحقوق والمصالح المدنية

أخيراً وليس آخراً، يؤدي مجلس المراجعة والتفتيش دوراً رقابياً لحماية الحقوق والمصالح المدنية. ويجوز للجمعية الوطنية أو إذا ما وقع أكثر من ٣٠٠ مواطن على التماس في الشأن الطلب إلى مجلس المراجعة والتفتيش إجراء عملية مراجعة وتفتيش خاصة وذلك في حال خرقت مؤسسة عامة القانون أو في حال ضلوعها في أعمال فساد تمس بشكل فادح المصلحة العامة، وتكون ناتجة عن الإهمال أو عن أعمال غير مشروعة.

## ٢-٣- التنظيم والميزانية والموارد البشرية

ببساطة، يتكون مجلس المراجعة والتفتيش من مجلس المفوضين، ومن الأمانة التي تشرف على كافة المكاتب والشعب، ومن معهد التدريب، ومن معهد البحوث. ويُعدّ مجلس المفوضين أعلى سلطة في مجلس المراجعة والتفتيش، وهو الذي يتخذ القرارات النهائية الرئيسية بشأن السياسات والخطط والنتائج التي تقدمها الأمانة فيما يتعلّق بالمراجعة. ويوفر معهد التدريب التعليم والتدريب لمسؤولي القطاع العام الآخرين العاملين في وحدات المراجعة الداخلية التابعة للقطاع العام، وكذلك لموظفي مجلس المراجعة والتفتيش. ويجري معهد البحوث دراسات مستفيضة بشأن نظم ومنهجيات المراجعة والتفتيش، وينظر في سياسات المنظمات الخاضعة للمراجعة وأعمالها التجارية. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وظّف مجلس المراجعة والتفتيش ١٠٨٢ شخصاً منهم ٨٩٠ مهنيّاً في مجال المراجعة يبلغ متوسط خبرتهم في مجال المراجعة ١٣ عاماً. وفي عام ٢٠١٩، بلغت الميزانية السنوية لمجلس المراجعة والتفتيش ١٠٣ ملايين يورو.

## الهيكل التنظيمي



لدى مجلس المراجعة والتفتيش رصيد ثري من الموارد البشرية تُستقدم عقب اجتيازها مسابقات وامتحانات تنافسية صارمة كما أنها تتمتع بمهارات مهنية في مجالات عدة. ويضم هذا الرصيد البشري ٩٥ محاسباً عاماً معتمداً، و٥٣ محامياً، و٥٠ مهنياً من المهندسين والمهندسين المعماريين، و٣٠٢ من الحاصلين على شهادة الماجستير (٩٤ منهم حصلوا عليها في الخارج)، و٤٥ من الحاصلين على شهادة الدكتوراه، و١٣ محاسباً في مجال الضرائب، وخبراء في مجال التحليل الجنائي الرقمي، وطبيباً، وصيدلانياً. وبغية تعزيز الخبرات، يشجّع بشكل منهجي ٣١ متخصصاً على توطيد معارفهم في مجالات مهنية من قبيل الطاقة، والبحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة، والمالية، والدفاع الوطني وما إلى ذلك. وبالمثل، شجّع على نحو استراتيجي المهنيون في مجال المراجعة الدولية الذين يجيدون اللغة الإنكليزية ويكونون أكفاء في مجال المحاسبة عبر إنشاء إدارة جديدة تسمى شعبة المراجعة والبحوث بشأن المنظمات الدولية. وتضم هذه الشعبة محاسبين عامين معتمدين، ومحللين ماليين معتمدين، ومحامين، وموظفين كباراً آخرين من الحاصلين على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال أو الدكتوراه في مجال الهندسة. وعلاوة على ذلك، يرسل مجلس المراجعة والتفتيش مسؤوليه، على أساس الإعارة، لمراجعة حسابات الإدارات ذات الصلة في دائرة الضرائب الوطنية، وإدارة برنامج الاقتناء في مجال الدفاع، وشركة كوريا للهيدروولوجيا والقوى النووية، والحكومات المحلية، وغيرها من الكيانات لكي يُستفاد من معارفهم وخبراتهم، في حين تظل أبواب الترشح لما يكون شاغراً من مناصب في معهد التدريب ومعهد البحوث ولمنصب المفتش العام وما إلى ذلك مفتوحة أمام المترشحين من خارج مجلس المراجعة والتفتيش وذلك بهدف دعم القدرات في المجال المهني والابتكاري.

## ٢-٤- القدرات في مجال التدريب

منذ إنشائه، يقدم معهد التدريب في مجال المراجعة والتفتيش سنوياً ٢٦ دورة قائمة على الإنترنت، و٤٠ دورة غير قائمة على الإنترنت إلى أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ مراجعاً من القطاع العام، بما في ذلك إلى مراجعي مجلس المراجعة والتفتيش ومراجعي وحدات المراجعة الداخلية التابعة للمنظمات العامة. ويعمل معهد التدريب على إرساء حوكمة مستدامة فيما يتعلّق بمراجعة حسابات القطاع العام عبر تشجيع المراجعين الأكفاء، وإبلاء أولوية عالية لنزاهة وموثوقية نظام المحاسبة الوطني، وتنمية المهارات الكفيلة بحل المشاكل، وضمان نزاهة القطاع العام. وبناء على ذلك، يُنظّم معهد التدريب دورات تدريبية متخصصة بما أنه يتعيّن على كل موظف من موظفي مجلس المراجعة والتفتيش حضور ١٠٠ ساعة من الدورات التدريبية سنوياً. وعلاوة على الـ ١٠٠ ساعة من التدريب الإلزامي، يشترط مجلس المراجعة والتفتيش من موظفيه المختصين بالمراجعة استكمال ما لا يقل عن ٣٠ ساعة من الدورات التدريبية المتخصصة سنوياً حتى تتم ترقيتهم إلى فئة أعلى. وتشمل الدورات المتخصصة المذكورة مجالات مراجعة إدارة الموارد البشرية، والمراجعة المالية، ومراجعة الأداء، وعمليات التحقق بشأن مسؤولي القطاع العام.

وبالإضافة إلى ذلك، تنظم لفائدة الموظفين الجدد دورة المراجعين المرشحين وذلك في إطار برنامج للتدريب المكثف. ويتلقى هؤلاء المراجعون المرشحون الحاصلون على شهادة اعتماد بموجب نظام تأهيل المراجعين دروساً لتعريفهم بالمبادئ الأساسية في مجال المراجعة وبالممارسات المنهجية المتبعة في كل مرحلة من مراحل تنفيذ إجراءات المراجعة. وبعد استكمال دورة المراجعين المرشحين، يُتوقع أن يكون لدى المرشحين القدر المناسب من الكفاءة الذي يخول لهم مباشرة عمل المراجعة في الموقع وأداء واجباتهم بنجاح. وفي غضون ذلك، يُبيح مجلس المراجعة والتفتيش لموظفيه

الفرص لمتابعة برامج التعليم الدولية مثلما هو الحال في إطار الدورات الجامعية العليا أو في إطار برامج الإعارة إلى المؤسسات العليا الأجنبية لمراجعة المحاسبات، وشركات المحاسبة، والمنظمات الدولية. وإلى حد الآن، ثمة ٢١٠ مراجعين من أصل ٨٩٠ مراجعاً (٢٣,٥٪) درسوا في الخارج أو تلقوا تدريباً أثناء العمل في كيانات أجنبية لمدة عامين اثنين على الأقل. ومن بين هؤلاء، ثمة ٩٨ مراجعاً درسوا أو تلقوا تدريباً في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما قام ٧٦ مراجعاً بذلك في أوروبا. واعتباراً من عام ٢٠٢٠، كان ثمة ستة مراجعين مسجلون في دورات جامعية عليا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفي بلدان أخرى، و ١٠ مراجعين يتلقون تدريباً أثناء العمل في الخارج في المؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة، والمنظمة البحرية الدولية، وفي كيانات أخرى.

ويقدم معهد التدريب ٢١ دورة تدريبية سنوياً فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية والمحاسبة لأكثر من ٥٠٠٠ موظف من وحدات المراجعة الداخلية التابعة لوكالات الحكومة المركزية، والحكومات المحلية والكيانات العامة أخرى. وتتألف دورة المراجعة الداخلية من منهجية المراجعة وتقنيات التفتيش الداخلية، في حين تتألف دورة المحاسبة من المحاسبة الحكومية والإجراءات الخاصة بالاشتراء. ويقدم معهد التدريب أيضاً إلى مراجعي القطاع العام من البلدان الأجنبية مناهج لتعزيز القدرات في مجال المراجعة الدولية، مما يساهم في نشر الدراية في مجال المراجعة. وقد شارك في هذه البرامج حتى الآن ٤٧٢ مراجعاً من ٦٦ بلداً.

## أنشطة المراجعة الوطنية

٣

يجري مجلس المراجعة والتفتيش المراجعة المالية، ومراجعة الإدارة، ومراجعة الأداء، والمراجعة لأغراض خاصة، والمراجعة التي يطلبها المواطنون. ويتجاوز عدد المنظمات التي يراجع حساباتها مجلس المراجعة والتفتيش ٦٦.٠٠٠ منظمة.

### المنظمات التي يراجع مجلس المراجعة والتفتيش حساباتها

المجموع	الكيانات العامة الأخرى، وما إلى ذلك	الحكومات المحلية	وكالات الحكومة المركزية
٦٦ ٣١٥	٢٩ ٩٩٠	٢٧ ٧٢٣	١ ٦٠٢

### ٣-١- المراجعة المالية

يجري مجلس المراجعة والتفتيش مراجعة للبيانات المالية ولمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالوكالات الحكومية. وعلاوة على ذلك، يستعرض مجلس المراجعة والتفتيش عمليات المراجعة المالية التي تجريها شركات المحاسبة الخاصة بشأن الكيانات المملوكة للدولة.

ويجري مجلس المراجعة والتفتيش سنوياً المراجعة المالية للبيانات المالية الخاصة بـ ٥٤ وكالة حكومية، وللبيانات المالية الموحدة الخاصة بالحكومة المركزية. وتُعدُّ البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الوطنية (NAS)، وهي معايير مستندة إلى طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق اعتمدهتها الحكومة الكورية في عام ٢٠٠٩. وقد وُضعت المعايير المحاسبية الوطنية (NAS) باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كمرجع.

وفي عام ٢٠١٩، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش مراجعة مالية لحسابات ٥٤ وكالة حكومية. وتمثل الغرض من هذه المراجعة في التثبيت مما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الوطنية، ومن خلوها من الأخطاء الجوهرية بسبب وقوع أخطاء أو جراء الاحتيال. ورغم الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، أُجريت جميع عمليات المراجعة المالية لعام ٢٠٢٠ على النحو المخطط له ودون تأخير. وقد اكتشف مجلس المراجعة والتفتيش وصوبَ أخطاء في بيان الوضع المالي قُدّرت بـ ١٢,٤ مليار يورو (٠,٧٪ من الأصول الموحدة)، وأخطاء في بيان الأداء المالي قُدّرت بـ ٤,١ مليار يورو (٠,٢٪ من الأصول الموحدة).

وقد جرت العادة أن يُدخِل مجلس المراجعة والتفتيش تصويبات على البيانات المالية مباشرة وفقاً لما ينص عليه قانون مجلس المراجعة والتفتيش (BAI Act) عوضاً عن إبداء رأي بشأن المراجعة فيما يتعلّق بنزاهة البيانات المالية. وعلاوة على ذلك، يستعرض مجلس المراجعة والتفتيش مؤشرات الأداء الرئيسية كجزء من عمليات المراجعة المالية للتحقق مما إذا كانت هذه المؤشرات قد وضعت ونُفذت على النحو المناسب ووفقاً لإطار الميزنة القائمة على النتائج. وفي عام ٢٠١٩، استُعرض ٢٤١٥ مؤشر أداء رئيسي لـ ٥٤ وكالة حكومية وأبلغ بشأن ١٧ استنباطاً في هذا الصدد.

## أنواع الأخطاء

(الوحدة: ملايين اليوروهات)

الأنواع:	الأصول	الخصوم	صافي الإيرادات
إغفال الأصول أو تسجيلها مرتين	٣ ٩٩٩,٠	٥٦,٧	٥٢١,٢
أخطاء متعلقة بتقييم الأصول	١ ٤٩٦,٥	-	٣٩٤,٩
أخطاء متعلقة بحيازة الأصول	٨٨٨,٧	-	٦٨٠,٥
إغفال الخصوم أو تسجيلها مرتين	٤٠,٠	١٥٩,٦	١٢١,٩
أخطاء متعلقة بالتصنيف وما إلى ذلك	٥ ٧٥٧,٩	٤,١	٢٣٩٣,٦
المبلغ الخاطئ	١٢١٨٢,١	٢٢٠,٤	٤١١٢,١
المجموع	٨ ٢٣٠,٠	١٢٧,١	١٢٨٣,٦
الأثر الصافي في البيانات المالية			

وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض مجلس المراجعة والتفتيش سنوياً عمليات المراجعة المالية الخاصة بـ ٢٣ كياناً مملوكاً للدولة. وتراجُع حسابات هذه الكيانات سنوياً شركات محاسبة خاصة وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ثم تقدّم هذه الشركات الخاصة ما راجعته من بيانات مالية إلى مجلس المراجعة والتفتيش. ويستعرض مجلس المراجعة والتفتيش ورقات عمل المراجعين للتأكد من أن عمليات المراجعة المالية أجريت بشكل سليم. وقد خلص مجلس المراجعة والتفتيش في إطار مراجعته للبيانات المالية للشركة الوطنية الكورية للنفط (KNOC) إلى أنّ الأصول والإيرادات المؤجلة المتأتية من الضريبة على دخل الشركات أعلى مما ينبغي بمقدار ٥٢,٥ مليون يورو. وفي الأصل، احتسبت الشركة الوطنية الكورية للنفط أصولاً مؤجلة متأتية من الضريبة لأنها توقعت أنها ستكون قادرة على در قدر كاف من الدخل الخاضع للضريبة من خلال شركتها الفرعية في المملكة المتحدة، في حين أن مجلس المراجعة والتفتيش خلص إلى أنّ احتياطات النفط لم تكن مجدية من الناحية التجارية. وفي وقت لاحق، خلص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أن التوقعات السابقة بشأن الدخل الخاضع للضريبة الذي ستحققه الشركة الوطنية الكورية للنفط مستقبلاً غير دقيقة وينبغي تنقيحها، وأوصى بإعادة إصدار تقرير المراجعة استناداً إلى البيانات المالية المنقحة، وطلب إلى دائرة الإشراف المالي اتخاذ التدابير المناسبة بشأن مراجع الحسابات الخارجي الذي أجرى المراجعة المالية الأولى.

### ٣-٢- مراجعة الأداء والمراجعة لأغراض خاصة

تهدف مراجعة الأداء إلى تقييم وتشخيص العوامل المتعلقة بالفعالية والكفاءة والاقتصاد فيما يتصل بالسياسات والإجراءات والمشاريع، وإلى تحديد الأسباب الجذرية للمشاكل واقتراح تدابير لإدخال تحسينات ممكنة. وفي عام ٢٠١٩، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش ١٦ عملية مراجعة للأداء، وقدم تقارير تضمنت ٢٣٥ استنباطاً وتوصية مستخلصة من المراجعة. وتتناول مراجعة الأداء التي يجريها مجلس المراجعة والتفتيش أيضاً البنود المدرجة في جدول الأعمال الوطني، من قبيل المشاكل الناجمة عن شيخوخة السكان وعن استدامة المالية الوطنية وميزانية قطاع التعليم. وعلى سبيل المثال، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش مراجعة لأداء ميزانية قطاع التعليم المخصصة للحكومات المحلية وخلص إلى أن الحكومات المحلية لا يمكنها أن تستفيد استفادة كاملة من هذه الميزانية بسبب الفارق الزمني بين تاريخ تحصيل إيرادات الميزانية وتاريخ تكبد النفقات. وبالتالي، أوصى مجلس المراجعة والتفتيش بأن تتوخى وزارة التعليم المرونة عند ضبط معدل المنح الدراسية، وهو معدل حُدّد على أساس نسبة مئوية معينة من الإيرادات الضريبية الخاصة بالحكومة المركزية بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة من قبيل انخفاض عدد السكان الذين يكونون في سن الدراسة.

ويُنظر في إطار المراجعة لأغراض خاصة في مسائل أو حوادث معينة تكون لها آثار كبيرة، وتُحدّد في إطار هذا النوع من المراجعة الأسباب الكامنة وراء هذه المسائل أو الحوادث والتدابير التي تكفل التحسين. وفي عام ٢٠١٩، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش ٧٦ عملية مراجعة لأغراض خاصة وقدم ١١٢٧ استنباطاً وتوصية مستخلصة من المراجعة. وقد أثار الزلزال الذي ضرب منطقة جنوب شرق كوريا في عام ٢٠١٦ شكوكاً في أن أعمال تشييد محطات القوى الحرارية الأرضية الجارية في المنطقة قد تكون السبب وراء حالة عدم الاستقرار الأرضي الذي تشهدها هذه المنطقة. وقد تعاون مجلس المراجعة والتفتيش مع جيولوجيين للكشف عن السبب الفعلي لهذه الحالة والآثار المترتبة عليها، ونظر في ما إذا كانت الأطراف ذات الصلة كانت قد اتخذت الخطوات اللازمة لتحديد عوامل الخطر وتصدّت لها على النحو المناسب. وعلاوة على ذلك، خلص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أن الأطراف ذات الصلة لم تبلغ بشأن زلازل أقل حدة كانت قد حصلت في وقت سابق، ولم تنفذ تدابير الأمان الضرورية التي تكفل التأهب لزلازل أخرى قد تحصل مستقبلاً.

### ٣-٣- مراجعة الإدارة والمراجعة التي يطلبها المواطنون

يُسعى في إطار عمليات مراجعة الإدارة إلى التحليل والتحقق على نحو شامل مما إذا كانت المنظمات الخاضعة للمراجعة تُدير وظائفها الرئيسية، ومواردها البشرية، وميزانياتها، ونفقاتها بتوخي العناية الواجبة. وفي عام ٢٠١٩، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش ٣٦ عملية مراجعة، وقدم تقارير تضمّنت ٧٨٣ استنباطاً وتوصية مستخلصة من المراجعة. وعلى سبيل المثال، فُحصت حسابات شركة كوريا للقوى الكهربائية فيما يتعلّق بهيكلها المالي واستدامتها، نظراً إلى أن هذه الشركة أبلغت عن خسائر على مدى خمس سنوات مالية متتالية. وأشار مجلس المراجعة والتفتيش إلى أن الخسائر في القوى الكهربائية البالغة قيمتها ١,٣ مليار يورو كانت تحصل كل سنة أثناء عملية نقل الكهرباء وأوصى بأن تستثمر شركة كوريا للقوى الكهربائية في مرافق نقل بديلة تترتب عليها خسائر أقل في القوى الكهربائية وذلك بهدف تحسين أداء الإدارة.



ويُجري مجلس المراجعة والتفتيش عمليات المراجعة بناء على طلب الجمعية الوطنية أو المواطنين، حيث ينظر في مسائل محددة أو في جدوى السياسات والإجراءات الحكومية. وفي عام ٢٠١٩، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش ٤٣ عملية مراجعة طلبها المواطنون، وقدم تقارير تضمنت ٨٢ استنباطاً وتوصية مستخلصة من المراجعة. وعلى سبيل المثال، وبناء على طلب المواطنين، تقصّى مجلس المراجعة والتفتيش إمكانية أن تكون الأخطار البيولوجية الناتجة عن محطة للأسمدة قد تسببت في إصابة ٢٢ ساكناً من سكان قرية مجاورة بالسرطان. وخُصّص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أن الحكومة البلدية كانت قد سمحت بشكل غير قانوني لمحطة الأسمدة بإطلاق غاز النفايات رغم عدم تمكن إدارة المحطة من استيفاء معايير التأهيل في هذا الصدد.

### ٣-٤- وضع معايير المراجعة

وضع مجلس المراجعة والتفتيش معايير مراجعة حسابات القطاع العام في عام ١٩٩٩، وهي المعايير المطبقة في إطار عمليات المراجعة التي يجريها المجلس، وكذلك في إطار عمليات المراجعة الداخلية التي تجريها المؤسسات العامة. وتحدد معايير مراجعة حسابات القطاع العام المعايير العامة مثل الاستقلالية، والمهنية، وتوخي العناية الواجبة، كما أنها تحدد أيضاً إجراءات المراجعة التفصيلية. وعلى الرغم من أنّ معايير مراجعة حسابات القطاع العام حددت مبادئ توجيهية عملية فيما يتعلق بعمليات المراجعة التي تُجريها المؤسسات العامة، فإنها لا تزال تفتقر إلى العناصر الرسمية من قبيل تنظيم هيئات المراجعة وما يترتب على القائمين بأنشطة المراجعة من حقوق وواجبات.

وبالتالي، سنّ مجلس المراجعة والتفتيش في عام ٢٠١٠ قانون مراجعة حسابات القطاع العام لضمان استقلالية واستقلال كل من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات ووحدات المراجعة الداخلية التابعة للقطاع العام، وذلك وفقاً لإعلان ليما لعام ١٩٧١ الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وهو يوفّر الأساس القانوني فيما يتعلّق بالإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية من قبيل التخطيط للمراجعة، وإجرائها، وتقديم تقارير بشأنها، وكذلك فيما يتعلّق بالتدابير التي يتعين اتخاذها لدعم وحدات المراجعة الداخلية من قبيل إرسال موظفين مختصين بالمراجعة أو توفير التعليم والتدريب.

وفي هذا الصدد، نجح مجلس المراجعة والتفتيش في إنشاء نظام تعاوني بينه وبين وحدات المراجعة الداخلية البالغ عددها ٦٧٢، مما يساهم في إدارة موارد المراجعة الوطنية بكفاءة. وفي إطار هذا النظام التعاوني، يتواصل مجلس المراجعة والتفتيش مع وحدات المراجعة الداخلية عند وضع خطط المراجعة السنوية وذلك من أجل تجنب ازدواجية عمل المراجعة والتحصّن للجوانب غير المرئية.

## ٤-١- المراجعة الدولية

لم يشرع مجلس المراجعة والتفتيش في مراجعة حسابات المنظمات الدولية إلا مؤخراً لأنه كان يركز سابقاً على أنشطة المراجعة الوطنية التي كان يضطلع بها لتلبية طلبات المراجعة المحلية التي ترد عن ٦٦ ٠٠٠ كياناً يوظف ١٠٠٠ شخص. أما الآن، وبعد أن نجح مجلس المراجعة والتفتيش في إرساء علاقة تعاون مع وحدات المراجعة الداخلية التابعة للمنظمات الخاضعة للمراجعة بموجب قانون مراجعة حسابات القطاع العام، وبما أنّ البنية الأساسية والنهج الخاص بالمراجعة القائم على تكنولوجيا المعلومات خفضا بشكل كبير من أعباء العمل، قرر مجلس المراجعة والتفتيش المشاركة في أنشطة المراجعة الدولية بما يميزه من شغف بالابتكار وما له من معارف وخبرات في مجال المراجعة راكمها على مدى السبعين سنة الماضية. وإنّ مجلس المراجعة والتفتيش هو الآن على أهبة الاستعداد للمساهمة في دعم المجتمع الدولي من خلال ما يتمتع به من قدرات في مجال مراجعة الحسابات بما يتناسب مع المساهمة المالية التي تقدمها كوريا في هذا الشأن وهي مساعدة يتزايد نسقها بسرعة.

ومنذ تعيين السيد تشوي، جاي-هيونغ في منصب الرئيس في عام ٢٠١٨، بدأ مجلس المراجعة والتفتيش في الإقرار بالكيفية التي ساهمت بها سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في دعم المنظمات الدولية من خلال العمل بصفة مراجع خارجي لحسابات المنظمات الدولية وبأهمية أنشطة المراجعة الدولية. وفي هذا الصدد، وضع مجلس المراجعة والتفتيش خطة طويلة الأجل للمشاركة في عمليات المراجعة الخارجية لحسابات المنظمات الدولية من أجل الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته بصفته عضواً في المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠١٩، ترشح مجلس المراجعة والتفتيش لمنصب في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وحصل على ٧٨ صوتاً من أصوات الدول الأعضاء وجاء في المرتبة الثانية بعد الصين. وفي عام ٢٠٢٠، عُيّن مجلس المراجعة والتفتيش في منصب مراجع الحسابات الخارجي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا، للسنوات المالية ٢٠٢١-٢٠٢٤، على غرار سابقه، من المملكة المتحدة ومن فرنسا.

وبالإضافة إلى ذلك، امتد نطاق المراجعة التي يجريها مجلس المراجعة والتفتيش ليشمل الأنشطة الحكومية الدولية مثل الاستثمارات في الموارد في الخارج، وإدارة المكاتب الدبلوماسية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وخُصّص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أنّ الشركات المملوكة للدولة، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في الموارد في الخارج في ١٦٩ مشروعاً من مشاريع الطاقة، قد أخفقت وتكدبت إلى حد الآن خسائر تقدر بـ ٨,٧ مليار يورو، مع توقعات بأن يبلغ العجز في المستقبل ٩,٨ مليار يورو. ومنذ عام ٢٠١٠، عمل مجلس المراجعة والتفتيش على النظر في ما إذا كانت الميزانية المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية قد استخدمت بشكل غير مناسب وفي ما إذا كانت ثمة مساعدات متكررة مدرجة في الميزانية السنوية بقيمة تبلغ ٢,٣ مليار يورو. وقد أشار مجلس المراجعة والتفتيش إلى وجود مشاكل ذات طابع سياسي ومؤسسي تشوب مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك إلى وجود مشاكل تتعلق بتنفيذ الميزانية فيفرادى المواقع في البلدان الأجنبية.

### مراجعة حسابات مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية

عدد أيام عمل المراجع في الخارج: ١١١٠، محلياً: ٢٠٠	٢٠١٤	عدد أيام عمل المراجع في الخارج: ٢٢٠، محلياً: ١٨٠	٢٠١٠
عدد الاستنباطات المستخلصة ٦٤		عدد الاستنباطات المستخلصة ٥٨	
عدد أيام عمل المراجع في الخارج: ١٥٠، محلياً: ٢٢٠	٢٠١٨	عدد أيام عمل المراجع في الخارج: ٧٠٠، محلياً: ١٦٩	٢٠١٦
عدد الاستنباطات المستخلصة ٢٣		عدد الاستنباطات المستخلصة ٩٥	

### ٢-٤- التعاون الدولي

شغل مجلس المراجعة والتفتيش منصب رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي)، وعمل كعضو في مجلس إدارة الانتوساي (١٩٩٨-٢٠١٠). وحالياً، يشارك مجلس المراجعة والتفتيش في سبعة أفرقة عاملة بما فيها أفرقة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، والدين العام، ومراجعة الحساب البيئي وذلك بغية الاستفادة من أحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والعمل في الوقت نفسه على تبادل الآراء ونتائج البحوث. وشغل مجلس المراجعة والتفتيش أيضاً منصب رئيس المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي، ٢٠٠٩-٢٠١٨) وأنجز بنجاح المهمة التي أوكلت إليه والتي تضمنت إجراء إصلاحات مالية، ووضع خطط استراتيجية، والتعاون مع المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (اليوروساي). وبالإضافة إلى ذلك، شارك مجلس المراجعة والتفتيش بصفة ممثل عن الأسوساي في المؤتمر المشترك للأفرقة العاملة الإقليمية التابعة للانتوساي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨ من أجل مواصلة الخطط الاستراتيجية القائمة بين الانتوساي والأفرقة العاملة الإقليمية، وتطوير البيانات، وتبادل المعلومات وقائع القضايا المشمولة بالمراجعة فيما يتصل بعمل أمانات الأفرقة العاملة الإقليمية. وفي غضون ذلك، شارك مجلس المراجعة والتفتيش في المؤتمر المشترك الثالث لمنظمتي الأسوساي واليوروساي الذي عُقد في عام ٢٠١٩ والذي عرض خلاله رئيس مجلس المراجعة والتفتيش السيد تشوي، جاي-هيونغ إجراءات التصدي التي اتخذها المجلس والقضايا الرئيسية المشمولة بالمراجعة فيما يتصل بمسائل الشيكوخة والخرف في أوساط السكان. وبالإضافة إلى ذلك، قرر مجلس المراجعة والتفتيش إجراء مراجعة مشتركة بالتعاون مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في إسرائيل حول التغيرات التي ستشهدتها سوق العمل في المستقبل القريب، مع مراعاة دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في هذا الصدد.

ومنذ عام ١٩٨٣، يعقد مجلس المراجعة والتفتيش كل ثلاث سنوات حلقة دراسية دولية بهدف نشر الوعي بشأن ما للمجلس من نظم ومعارف في مجال المراجعة، وتقاسم الخبرات بين أمم العالم. وبالتالي، يُستدعى خلال الحلقات الدراسية الدولية

التي يعقدها مجلس المراجعة و التفتيش مسؤولون من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الأعضاء في الأوسوسي لزيارة كوريا لإجراء مناقشات بشأن مسائل محددة منطبقة في مجال المراجعة الميدانية. وقد شارك في الحلقة الدراسية الدولية الثالثة عشرة التي عقدها مجلس المراجعة والتفتيش في عام ٢٠١٩ مسؤولون وخبراء مدعوون من ٢٤ دولة، وتقاسموا خلالها وقائع القضايا المشمولة بالمراجعة، ومنهجيات المراجعة، والمسائل والخطط المتعلقة بالحالات التي تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات في مجال المراجعة. وتعد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كوريا سنوياً بالتعاون مع نظيرتها في اليابان والصين حلقة عمل لتقاسم نتائج المراجعة وإجراء استعراضات النظراء، وقد أصبحت حلقة العمل هذه بمثابة نموذج للتعاون التقني دون الإقليمي في أوساط المؤسسات المنتمية للأوسوسي. وخلال حلقة العمل هذه، يحصل كل بلد على آراء موضوعية بشأن منهجيات المراجعة، ويطلع على أفضل الممارسات في مجال المراجعة التي تتبعها سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وعلى المسائل التي برزت مؤخراً في مجال المراجعة. وفي عام ٢٠١٩، أجرت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الصين بالتعاون مع نظيرتها في اليابان استعراض نظراء لعمليات المراجعة التي أجراها مجلس المراجعة والتفتيش بشأن "المشاريع والسياسات الابتكارية في مجال التطوير العلمي والتكنولوجي". وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات الخاصة بكل بلد بحثاً مشتركاً بشأن التوظيف وبناء القدرات وإدارة الموارد البشرية.

ويخطط مجلس المراجعة والتفتيش تنظيم اجتماع للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المنتمية إلى الفريق الاستشاري MIKTA (المكسيك وإندونيسيا وكوريا وتركيا وأستراليا)، يعقد سنوياً بدءاً من عام ٢٠٢١، وتحضره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المكسيك ونظيراتها في إندونيسيا وكوريا وتركيا وأستراليا، ويتأهه مجلس المراجعة والتفتيش. وسيجري مجلس المراجعة والتفتيش خلال هذا الاجتماع مناقشات بشأن المسائل المستجدة في مجال المراجعة كما أنه سيتقاسم خبرات المنظمات الدولية في هذا المجال.

وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٩، أبرم مجلس المراجعة والتفتيش اتفاقات تبادل وتعاون مع ١٣ مؤسسة ووقع على مذكرات تفاهم مع ١٠ مؤسسات لتبادل البيانات والمعلومات بشأن مجالات المراجعة في القطاع العام، والتعاون في مجال البحوث وتنظيم الحلقات الدراسية، وتعزيز قدراته وقدرات سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وقد توصل مجلس المراجعة والتفتيش مؤخراً إلى اتفاق مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في شيلي بشأن تنفيذ برنامج تبادل. وسيرسل مجلس المراجعة والتفتيش مراجعته إلى شيلي ومن المتوقع أن يشارك هؤلاء المراجعون في عمليات المراجعة الميدانية لحسابات منظمات دولية. وعلاوة على ذلك، اضطلع موظفو مجلس المراجعة والتفتيش بدور عضو خبير في لجنة المراجعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث استعرضوا عمليات المراجعة التي أجراها المراجعون الداخليون والخارجيون.

## نقاط قوة مجلس المراجعة والتفتيش

٥

### ٥-١- مراجعة حسابات محطات القوى النووية

نظر مجلس المراجعة والتفتيش في إدارة محطات القوى النووية وفي مدى امتثالها لمعايير الأمان، وقدم توصيات بشأن نقاط الضعف الجوهرية التي اكتشفها أثناء عملية المراجعة. ومنذ انصهار قلب المفاعل النووي في فوكوشيما باليابان في عام ٢٠١١، أصبح ثمة توافق عام في الرأي على أنه ينبغي النظر بتمعن في إدارة الأمان داخل محطات القوى النووية. وبناء على ذلك، نظر مجلس المراجعة والتفتيش في عام ٢٠١٢ في حالة الأمان وفي إدارة الطوارئ داخل ٢١ محطة للقوى النووية وأوصى باتخاذ التدابير التي تكفل التحسين فيما يتعلّق بالمشاكل المُكتشفة أثناء عملية المراجعة والتفتيش. وخُصّص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أن عدم اتباع معايير الأمان تسبب في انقطاع التيار الكهربائي في إحدى المحطات لأنه تعذر على موظفي المحطة التصدي لهذا الحادث بسبب الافتقار إلى إجراءات خاصة بالتصدي للطوارئ. وعلاوة على ذلك، وجه مجلس المراجعة والتفتيش إلى موظفي المحطة وإلى الشركة المعنية تهمة تتعلّق بإساءة استعمال المكونات، وتزوير شهادات الضمان، والتواطؤ في تحديد أسعار العقود. وفي غضون ذلك، ظهرت في عدة محطات للقوى النووية عيوب بخصوص إدارة العمليات التشغيلية تعلقت بـ: عمليات إصلاح أجريت على نحو غير منهجي، وحالات معاينة مادية غير مآذون بها، ومواطن ضعف في أمن الشبكة الداخلية تجعلها عرضة للهجمات الإلكترونية من قبيل تلك التي تتم باستخدام فيروس ستاكسنت واستغلال أوجه قصور في نظام التحكم الإشرافي والحصول على البيانات (نظام سكاذا).

وفي عام ٢٠١٣، اكتُشف المزيد من حالات تزوير وثائق الضمان فيما يتعلق بمكونات محطات القوى النووية. وتبعاً لذلك، استُهل تحقيق على نطاق الحكومة بقيادة لجنة الأمان والأمن النوويين. بيد أنه تعذر إجراء هذا التحقيق بالشكل الملائم جراء ما كان للأطراف ذات الصلة من مصالح متباينة. وبغية دعم إجراءات التحقيق، استعرض مجلس المراجعة والتفتيش المسائل المتعلقة بهذا التحقيق على نطاق الحكومة، كما استعرض عينة من عقود الاشتراء الأجنبية وغيرها من الأخطار التي يصعب اكتشافها، وعمل في الوقت نفسه على إجراء دراسة استقصائية بشأن ١٥٠٠ من الأشخاص المعنيين تضمنت استبيانات عن بيئة الرقابة، ونزاهة الإدارة، والأسباب الكامنة وراء سوء التصرف وأمور أخرى. وخُصّص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أنّ عدد المخاطر المعنوية التي ينطوي عليها نظام اعتماد الاختبارات فيما يتعلّق بالمعدات التي تم شراؤها كان ضخماً، وإلى أنّ هذه المعدات لم تُفحص كما ينبغي عند استلامها. ولذلك، أوصى مجلس المراجعة والتفتيش باتخاذ التدابير التي تكفل التحسين فيما يتعلّق بدورة الاشتراء ومراقبة الجودة.

وفي عام ٢٠١٥، اكتشف مجلس المراجعة والتفتيش نقاط ضعف جوهرية فيما يتعلّق بسلسلة قيمة مُورّدي البنية الأساسية لمحطة القوى النووية التي تتلقى الدعم من شركة الهندسة الحكومية (KEPCO E&C) ومن شركة الوقود النووي (KEPCO NF). أما شركة KEPCO E&C، وهي شركة تمتلك تكنولوجيا تصميمية عالمية المستوى في مجال الهندسة المعمارية والنظم النووية لتوليد البخار، فقد كانت عرضة لمخاطر التنصّت اللاسلكي وتسريب المعلومات. وأما شركة

KEPCO NF، وهي شركة تقدم خدمات مهنية راقية في مجال تصميم وصنع الوقود النووي، فلم تول الاهتمام اللازم للموظفين الذين ظهرت عليهم علامات تعرض لجرعات من الإشعاعات أعلى بكثير من الجرعات المسموح بها.

وفي عام ٢٠١٦، هزّ منطقة جنوب شرق كوريا زلزال بلغت قوته ٥,٨ درجات، وهي منطقة من البلد توجد فيها عدة محطات للقوى النووية. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير تفيد بأنّ بعض هذه المحطات كانت معرضة للخطر جراء تلوث مويّات البخار وتآكل لوحات المبيّطات. وبغية التخفيف من الشواغل المتنامية في هذا الصدد، استعرض مجلس المراجعة والتفتيش العقبات المحتملة التي قد تعيق إدارة الأمان داخل المحطات وأجرى عمليات مراجعة للأداء وفقاً لمعايير الأمان الصادرة عن الوكالة. ونتيجة لذلك، خلّص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أن بعض المباني التابعة للمحطات المذكورة لم تكن مصممة لمقاومة الزلازل وإلى أنّه ينبغي لمشغلي تلك المحطات اتخاذ التدابير المناسبة لمنع وقوع حالات فيضان. وفي بعض المحطات، حدّد سُمكّ لوحات المبيّطات بشكل خاطئ بما يقلّ عما ينص عليه معيار الأمان ذو الصلة، كما أنّ فرقة استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة لم تضطلع بأعمال تفتيش في هذه المحطات بانتظام. وأخيراً وليس آخراً، لاحظ مجلس المراجعة والتفتيش أنه تم إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتحديث محطات أخذة في التدهور بلغت المرحلة النهائية من دورة حياتها، وذلك قبل حصول هذه المحطات على موافقة فيما يتعلّق بمواصلة تشغيلها.

وفي عام ٢٠١٩، طلبت الجمعية الوطنية إلى مجلس المراجعة والتفتيش إجراء تحقيق بشأن تقييم الحكومة فيما يتعلّق بالجدوى الاقتصادية لعملية إغلاق أحد المفاعلات النووية. وبغية ضمان تنفيذ سياسة ما بعد الأنشطة النووية على نحو مشروع، أجرى مجلس المراجعة والتفتيش تحقيقاً مستفيضاً بشأن عملية اتخاذ القرارات وجمع الأدلة عبر إجراء فحوص التحليل الجنائي الرقمي. وخلّص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أنّ التوقعات بشأن الربحية فيما يتعلّق بهذا المفاعل النووي تم التلاعب بها وعليه أرسل المواد المرجعية الخاصة بهذا التحقيق إلى أجهزة النيابة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مجلس المراجعة والتفتيش الكشف عن أماكن التخلص من النفايات، وعن أوجه القصور وعن الممارسات غير الأخلاقية فيما يتعلّق بإدارة القوى النووية وعمل في الوقت نفسه على التحقيق بشأن قضايا تتعلّق بمسائل من قبيل أعمال التشييد المتعلقة بمرافق التخلص من النفايات النووية، والتجاوزات الإدارية لأغراض الحصول على تعويضات مبالغ فيها، والعقود لأجنبية الخاصة باستيراد المرافق، وما يؤجّل زوراً من مشاريع في المجال النووي بسبب اعتراض سكان المناطق المعنية على المشاريع.

وإنّ مجلس المراجعة والتفتيش لا يراجع حسابات المنظمات ذات الصلة ويجري عمليات تحقق بشأنها فحسب، بل يجري أيضاً مشاورات بشأن عمليات اتخاذ القرارات أو بشأن الإدارة في هذه المنظمات، وذلك بشكل مسبق وبناء على الطلب. ومن بين المنظمات ذات الصلة التي يقدم لها مجلس المراجعة والتفتيش خدمات المراجعة وزارة التجارة والصناعة والطاقة (MOTIE)، التي تضع السياسات المتبعة في مجال القوى النووية وترصد عمليات التنفيذ في هذا المجال؛ ولجنة الأمان والأمن النوويين، التي تكفل تحقيق مستوى عال من الأمان النووي وتسهر على حماية المرافق النووية؛ والمعهد الكوري للأمان النووي والمؤسسة الكورية للأمان النووي (KFNS)، اللذان يدعمان البحوث في مجال الوقاية من الإشعاعات عند استخدام القوى النووية؛ وشركة كوريا للهيدرولوجيا والقوى النووية، التي تُدير محطات للقوى النووية تُولّد لوحدها أكثر من ربع إجمالي القوى الكهربائية المُولّدة في كوريا؛ ووحدة خدمات الصيانة والهندسة الخاصة بالمحطات (KPS) التابعة لشركة كوريا للقوى الكهربائية (كيبكو)، التي توفر للمحطات خدمات الصيانة، وخدمات رصد المرافق، وتعمل على تحسين الأداء؛ وشبكة بيانات شركة كيبكو (KDN) التي توفر خدمات تكنولوجيا المعلومات لأغراض أتمتة عملية توليد القوى ومراقبتها.

## ٢-٥- أنشطة المراجعة المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات

اعتمد مجلس المراجعة والتفتيش أحدث الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات بهدف تخفيف العبء الذي يلقي على عاتق الكيانات الخاضعة للمراجعة، والعمل في الوقت نفسه على تحسين أداء المراجعة وإرساء أسس إدارة كفاءة فيما يتعلّق بالمراجعة. ويُجري مجلس المراجعة والتفتيش مراجعةً لتكنولوجيا المعلومات للنظر في عمليات تطوير وصيانة نظم المعلومات داخل الكيانات العامة، بما أنّ هذه الكيانات اعتمدت على نحو نشط هذه النظم لأداء واجباتها على نحو يتماشى مع تطوير تكنولوجيا المعلومات. ووفقاً لإطار أهداف الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها، يسعى مجلس المراجعة والتفتيش إلى تعزيز معايير نزاهة نظم المعلومات وما يتصل بها من رقابة خاصة بالكيانات العامة. وبالتالي، وضع مجلس المراجعة والتفتيش مبادئ توجيهية بهدف التطرق إلى ما يتبع من مبادئ ونهج ومنهجية عامة فيما يتعلّق بمراجعة تكنولوجيا المعلومات. ويُمكن ذلك مجلس المراجعة والتفتيش من تقديم ضمان للمواطنين بخصوص عوامل النزاهة والموثوقية والقيمة مقابل المال فيما يتعلّق بعمليات تنفيذ تكنولوجيا المعلومات.

وقد أنشأ مجلس المراجعة والتفتيش شعبة مكرّسة تعنى بمراجعة تكنولوجيا المعلومات أجرت على مدى السنوات الثلاث الماضية عمليات مراجعة بخصوص مجموعة متنوعة من مواضيع المراجعة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما شمل ٦٢ نظام معلومات، و٣١ مركزاً لمراقبة الأمن الإلكتروني و٣٥٤ مرفقاً رئيسياً قائماً على تكنولوجيا المعلومات، وقدم وفقاً لذلك ٢٨١ توصية. وخلال عمليات المراجعة هذه، نظر مركز المراجعة والتفتيش في مجالات معيّنة من نظم المعلومات الخاصة بالكيانات العامة، بما في ذلك حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والأذون المتعلقة بالوصول إلى النظم، والأمن الإلكتروني، وخطة التعافي من الكوارث. وأبلغ أيضاً بالنتائج في هذا الصدد لكي تعمل الإدارة على تنفيذ تدابير تكفل عدم استخدام الكيانات العامة الميزانيات على نحو لا يتسم بالكفاءة، وعدم تسببها في تسريب معلومات سرية.

### قائمة أنشطة المراجعة الرئيسية بخصوص تكنولوجيا المعلومات

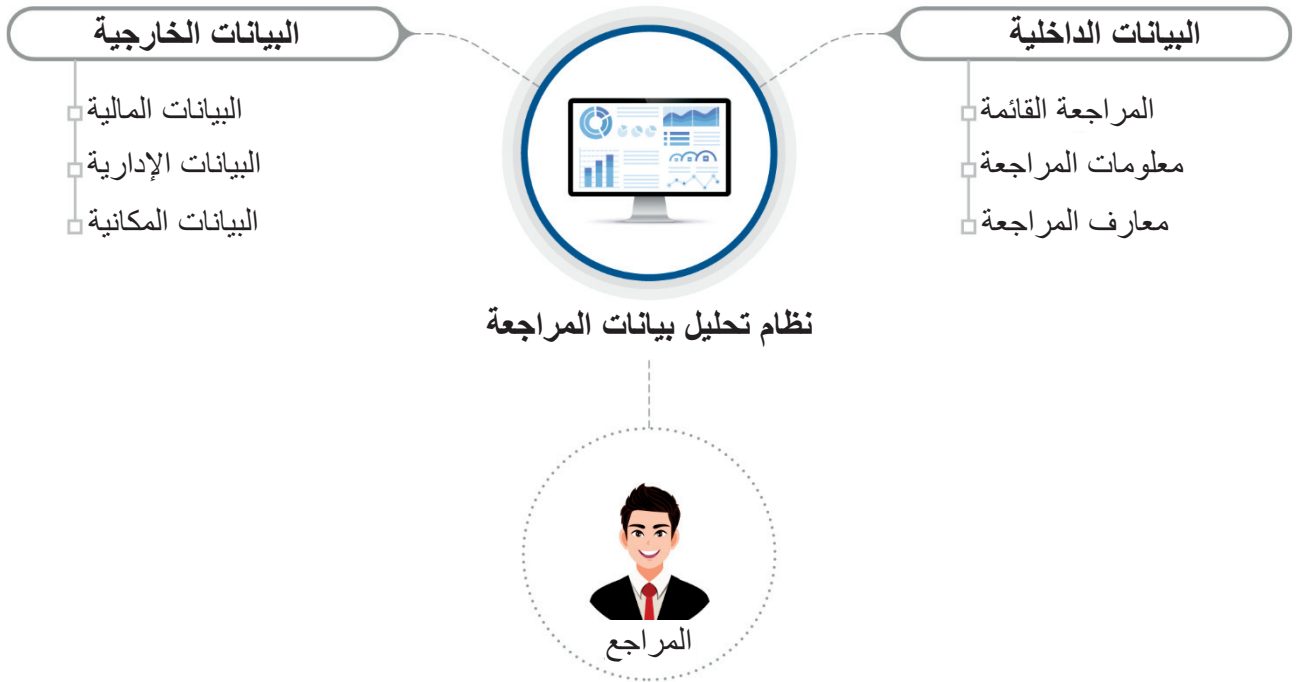
<p>« برنامج لتطوير ١٤ نظام معلومات في ستة كيانات عامة في مجالات التعليم (نظام NEIS)، والضرائب (نظام WE Tax)، وغيرها من المجالات « النظر في الجدوى الاقتصادية، والامتثال، ومراقبة الجودة</p>	<p>وضع وإدارة برنامج وطني خاص بالمعلومات</p>
<p>« ٣١ مركزاً لمراقبة الأمن الإلكتروني و٣٥٤ مرفقاً رئيسياً قائماً على تكنولوجيا المعلومات « النظر في مسائل الملكية فيما يتعلّق بإدارة حماية المعلومات</p>	<p>إدارة أمن الفضاء الإلكتروني الوطني</p>
<p>« برنامج خمس إدارات حكومية تضم ٤٨ نظاماً خاصاً بالمعلومات المكانية قيمته ٤١٠ ملايين يورو « النظر في عمليات استخدام وتعديل قاعدة البيانات الخاصة بالمعلومات المكانية</p>	<p>إنشاء وتشغيل نظام وطني خاص بالمعلومات المكانية</p>

## نظام تحليل بيانات المراجعة

سعى مجلس المراجعة والتفتيش إلى تنقيح المنهجية التي يتبعها في مجال المراجعة بغية التخفيف من عبء المراجعة الملقى على المنظمات الخاضعة للمراجعة، والتقليص من مدة تنفيذ المراجعة، وتحسين دقة البيانات الواردة. و"نظام تحليل بيانات المراجعة" هو نظام متخصص أنشئ في عام ٢٠١٧ لجمع المعلومات الرقمية وتحليلها لأغراض المراجعة والتفتيش. ويُدمج هذا النظام نتائج المراجعات السابقة، ومعلومات المراجعة، والمعارف في مجال المراجعة، وغيرها من البيانات، في النظام الخاص بمجلس المراجعة والتفتيش، لتصبح هذه المعلومات بذلك متاحة من خلال نظم المعلومات الخارجية التي تديرها الكيانات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مجلس المراجعة والتفتيش باستمرار على إدخال تعديلات على هذا النظام بغية تعزيز هيكله وتزويده بوظائف إضافية.

## لمحة عامة عن نظام تحليل بيانات المراجعة

### سهولة الوصول إلى البيانات عبر مصدر واحد



## تقديم المعلومات الداخلية/الخارجية المفيدة آلياً بفضل تكامل البيانات

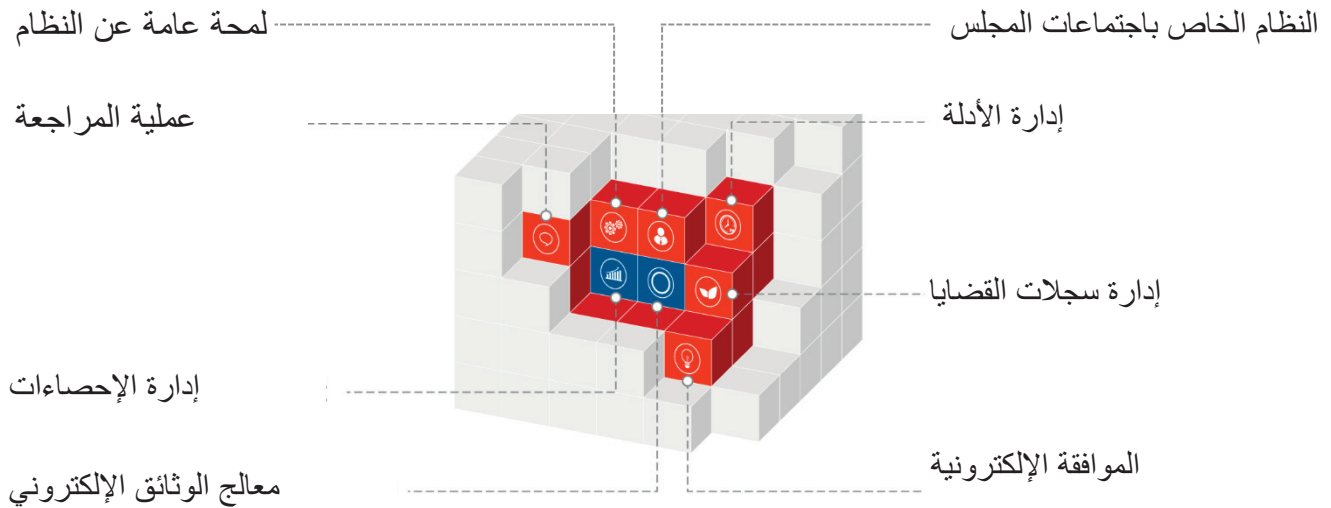
حالياً، يُقدّم نظام تحليل بيانات المراجعة طائفة واسعة من المعلومات عن المالية، والمحاسبة، والتنشيد، والتعليم وغيرها من المجالات، وذلك نظراً إلى أنه مرتبط بنظم معلومات ٥ وكالات حكومية، و ٢٠ منظمة عامة لدى كل واحدة منها نظام لتخطيط الموارد في المنظمة خاص بها من قبيل نظام ساب، و ٥ مؤسسات بحثية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدّم هذا النظام ١٤٩ تقريراً من تقارير الحالة، و ٤٧ مؤشر أداء، ومعلومات مكانية فيما يتعلّق بالتراخيص والتصاريح. وخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، استُخدم هذا النظام لإعداد ١٩١ استنباطاً وتوصية مستخلصة من المراجعة. وعلاوة على ذلك، يمكن هذا النظام المراجعين من البحث في مكان معيّن عن معلومات بشأن الأرض والمباني، ومن إجراء تحليل مكاني لقياس أمور من قبيل المساحة والشعاع والمسافة.



### النظام الرقمي لمعالجة وثائق المراجعة

عمل مجلس المراجعة والتفتيش في غضون ذلك على رقمنة عمليات المراجعة بدءاً من مرحلة التخطيط وصولاً إلى مرحلة إعداد التقارير، وعمل أيضاً على زيادة السرعة وتعزيز الكفاءة. وبفضل هذا "النظام الرقمي لمعالجة وثائق المراجعة"، وهو عبارة عن نظام لدعم اتخاذ القرارات، يُمكن لمراجع الحسابات أن يرسل وثائق المراجعة إلكترونياً للحصول على الموافقة عبر الشبكة، وأن يتلقى خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية تعقيبات في حال تطلب الأمر إدخال تصويبات. وبالتالي، فإنّ هذا النظام يمكّن المراجع من رصد التقدم المحرز في الوقت الحقيقي، مما يؤدي عملياً إلى زيادة شفافية المراجعة. وعلاوة على ذلك، بإمكان المراجع ربط البيانات والوثائق التي جُمعت أثناء عملية المراجعة بتقرير المراجعة الإلكتروني، مما يسهل الوصول إلى أدلة المراجعة المطلوبة.

### الوظائف الرئيسية المتاحة في النظام الرقمي لمعالجة وثائق المراجعة



### ٣-٥- تنسيق نظام مراجعة حسابات القطاع العام

بصفته المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، يدعم مجلس المراجعة والتفتيش أنشطة المراجعة التي تضطلع بها وحدات المراجعة الداخلية التابعة للكيانات العامة. وبفضل أوجه التآزر التي قد تنشأ من الجمع بين الخدمات التي يقدمها مجلس المراجعة والتفتيش والخدمات التي تقدمها وحدات المراجعة الداخلية، من شأن مجمل قدرات الأمة بأكملها في مجال مراجعة الحسابات أن تتعزّز في حال بلغت أوجه التآزر هذه المستوى الأمثل. وبموجب قانون مراجعة حسابات القطاع العام، الذي ينص على المتطلبات الأساسية بشأن تكوين وكيفية عمل وحدات المراجعة الداخلية التابعة للكيانات العامة، أنشأ مجلس المراجعة والتفتيش مجلس تنسيق أنشطة المراجعة ونجح في تجنب ازدواجية عمل المراجعة والتحكُّب للجوانب غير المرئية، مما عزز من كفاءة نظام مراجعة حسابات القطاع العام. ويستكشف نظام معلومات المراجعة في القطاع العام (PAIS) عمليات المراجعة المتكررة أثناء مرحلة تخطيط المراجعة، ويقدم تقارير بشأنها إلى مجلس التنسيق. وفي عام ٢٠١٩، تبيّن أنّ ١٢٠٧ من أصل ٦٥١٢ عملية مراجعة كانت متكررة، وهو ما انعكس تبعاً لذلك في خطة المراجعة لعام ٢٠٢٠. وبغية ضمان مئاة أنشطة المراجعة الداخلية، يُقيم مجلس المراجعة والتفتيش نتائج المراجعة الداخلية على أساس أربع درجات بدءاً من درجة "A" وصولاً إلى درجة "D".

وبغية تحسين إجراءات المراجعة، يجري مجلس المراجعة والتفتيش أيضاً دراسات استقصائية بشأن مدى رضا المنظمات الخاضعة للمراجعة وذلك عقب استكمال أنشطة المراجعة. وقد أجرى معهد المراجعة والتفتيش تقييماً بشأن هذه الأنشطة على أساس خمسة معايير شملت المهنية، والحياد، والنزاهة، وتخفيف عبء المراجعة، والإفصاح عن نتائج المراجعة. وتشارك سنوياً أكثر من ١٠٠ منظمة خاضعة للمراجعة في الدراسات الاستقصائية المذكورة، حيث ارتفع مُجمل درجات الرضا عن المراجعة، كما تحسنت تحسناً ملحوظاً، من بين أمور أخرى، درجة الرضا عن تخفيف عبء المراجعة. وفي عام ٢٠١٣، كانت درجة الرضا عن تخفيف عبء المراجعة في حدود ٢٩,٢ نظراً إلى أنّ المنظمات الخاضعة للمراجعة قدمت شكاوى بشأن العبء الذي شكله تقديم المنظمات بيانات المراجعة في غضون فترة زمنية قصيرة. وقُلص مجلس المراجعة والتفتيش إلى أدنى حد من عدد الزيارات إلى المنظمات لأغراض جمع البيانات، وعدّل عدد المراجعين وغير الموعد النهائي لتقديم بيانات المراجعة، مما أدى إلى ارتفاع درجة الرضا عن تخفيف عبء المراجعة إلى ٦٩,٣ في عام ٢٠١٩. ويُجري مجلس المراجعة والتفتيش بشكل دوري فحوصات ميدانية لتحديد ما إذا كانت قواعد وإجراءات المراجعة متبعةً على نحو صارم. وفي حال اكتشف مجلس المراجعة والتفتيش أن المراجعين يفرضون أعباءً أو ضغوطاً غير ضرورية على المنظمات الخاضعة للمراجعة، فإنّه يتخذ التدابير المناسبة لإصلاح الوضع.

#### ٤-٥- الترويج للإدارة الاستباقية

يجمع مجلس المراجعة والتفتيش معلومات المراجعة من مصادر متنوعة مثل النشرات الصحفية، والشكاوى المدنية، والمقابلات، وعمليات المراجعة الداخلية. وتقدّم هذه المعلومات إلى إدارة فحص المعلومات، وتستعرض هذه الإدارة على نحو شامل المعلومات التي تتطلب إجراء المزيد من التحقيق، وتُجري مقابلات مع الأطراف المعنية، وتتحقق من البيانات الواردة من المؤسسات المعنية، ثم تضع خطة تفتيش بغية الكشف عن مؤشرات على حالات سوء تصرف. وبغية تبادل المعلومات وتقاسم الأفكار من أجل تنفيذ إجراءات تهدف إلى الكشف عن حالات الاحتيال، وقع مجلس المراجعة والتفتيش على مذكرة تفاهم مع مكتب المدعي العام الأعلى ومع جهاز الشرطة الوطنية، وشارك في المجلس المعني بسياسات مكافحة الاحتيال.

ومع ذلك، لا يكفي مجلس المراجعة بإجراء عمليات المراجعة والتفتيش فحسب، بل يشغّل أيضاً نظماً ابتكارية لمساعدة المسؤولين في أداء واجباتهم على نحو استباقي. ويُقدّم مجلس المراجعة والتفتيش خدمات الاستشارة الأولية لمساعدة مسؤولي القطاع العام في أداء واجباتهم على نحو استباقي، ويؤدي آراء بشأن اللوائح في حال واجهت الكيانات العامة صعوبات في تطبيقها. وإذا ثبت أن مسؤولي القطاع العام يُودون واجباتهم استناداً إلى ما تمخضت عنه المشاورات مع مجلس المراجعة والتفتيش من آراء في هذا الشأن، فإنهم يعفون من أي عقوبة تنجر عن ذلك. ومنذ اعتماده إجراءات الاستشارة الأولية في عام ٢٠١٩، تلقى مجلس المراجعة والتفتيش ١٧٩ طلباً وعالج ١٤٨ قضية حظيت ٧٩ قضية منها بالقبول لأغراض التشاور بشأنها. وعندما يُستكمل النظر في هذه القضايا، تُنشر وقائعها في نظام معلومات المراجعة في القطاع العام حتى تتمكن كيانات القطاع العام من الرجوع إلى هذه الوقائع وأداء ما لها من واجبات حسب الاقتضاء.

ويؤقّر مجلس المراجعة والتفتيش أيضاً إعفاء من العقوبة التي تنجر عن الإجراءات الاستباقية، وذلك عندما ينتهك مسؤولو القطاع العام القوانين المنصوص عليها في اللوائح أو يجبرون على فعل ذلك أثناء أدائهم لواجباتهم، من أجل المصلحة العامة، شريطة ألا تشوب فعلهم نية مُبَيّنة أو إهمال جسيم.

وقد أنشأ مجلس المراجعة والتفتيش لجنة استشارية تعنى بالحوكمة الاستباقية لأغراض الاستعراض وتقديم المشورة بشأن القضايا التي تطلب المنظمات الخاضعة للمراجعة النظر فيها أو يبادر المجلس بالنظر فيها. وإلى حد الآن، تقرر الإعفاء من العقوبة في ٢١٢ قضية: ٥٦ قضية طُلب النظر فيها، و ١٥٦ قضية بادر المجلس بالنظر فيها. فعلى سبيل المثال، تعذر على إحدى محطات تخزين القوى بالضحخ إبرام عقد بسبب نزاعات بشأن مسائل الضمان، على الرغم من أنّ مرفق القوى الخاص بهذه المحطة كان مُعطلاً. وبالتالي، نفذت إدارة المحطة أعمال تشييد طارئة دون إبرام عقد، وهو ما يشكّل انتهاكاً للقانون. بيد أنّ الإدارة أعتبت من العقوبة نظراً إلى أنّ تصرفها هذا كان من أجل المصلحة العامة إذ إنها عملت على التقليل إلى أدنى حد من فترة انقطاع الإمداد بالقوى.

## النهج المتبع في مراجعة حسابات الوكالة

٠٦

في عام ٢٠١٥، راجع مجلس المراجعة والتفتيش التدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي لحالة تفشي متلازمة الشرق الأوسط التنفسية في جمهورية كوريا، وأوصت بأن تنتشئ السلطات الصحية في كوريا نظاماً كفوئاً لمكافحة الأمراض، وقد ثبتت فعالية هذا النظام خلال جائحة كوفيد-١٩. وإنّ مجلس المراجعة والتفتيش، ومن هذا المنطلق، يدرك تماماً التحديات التي تُطرح في إطار بيئة مراجعة تلقي فيها حالة تفشي المرض بظلالها. كما أنّ مجلس المراجعة والتفتيش يُقرّ بأن حالة تفشي مرض كوفيد-١٩ تطرح مجالات مخاطر رئيسية جديدة فيما يتعلق بإجراءات العمل وعمليات إعداد البيانات المالية الخاصة بالكيانات الخاضعة للمراجعة. وفي بعض الحالات التي يؤدي فيها كوفيد-١٩ في زيادة مستوى إجمالي مخاطر المراجعة، قد تكون هنالك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل إتاحة قدر مناسب من أدلة المراجعة وإبداء رأي سليم بشأن المراجعة. ولقد شجعتنا هذه الحالة التي لم يسبق لها مثيل على استخدام مجموعة متنوعة من أساليب المراجعة عن بعد تُضاهي تلك التي تُنفَّذ بالحضور الشخصي.

### ٦-١- استراتيجيات المراجعة

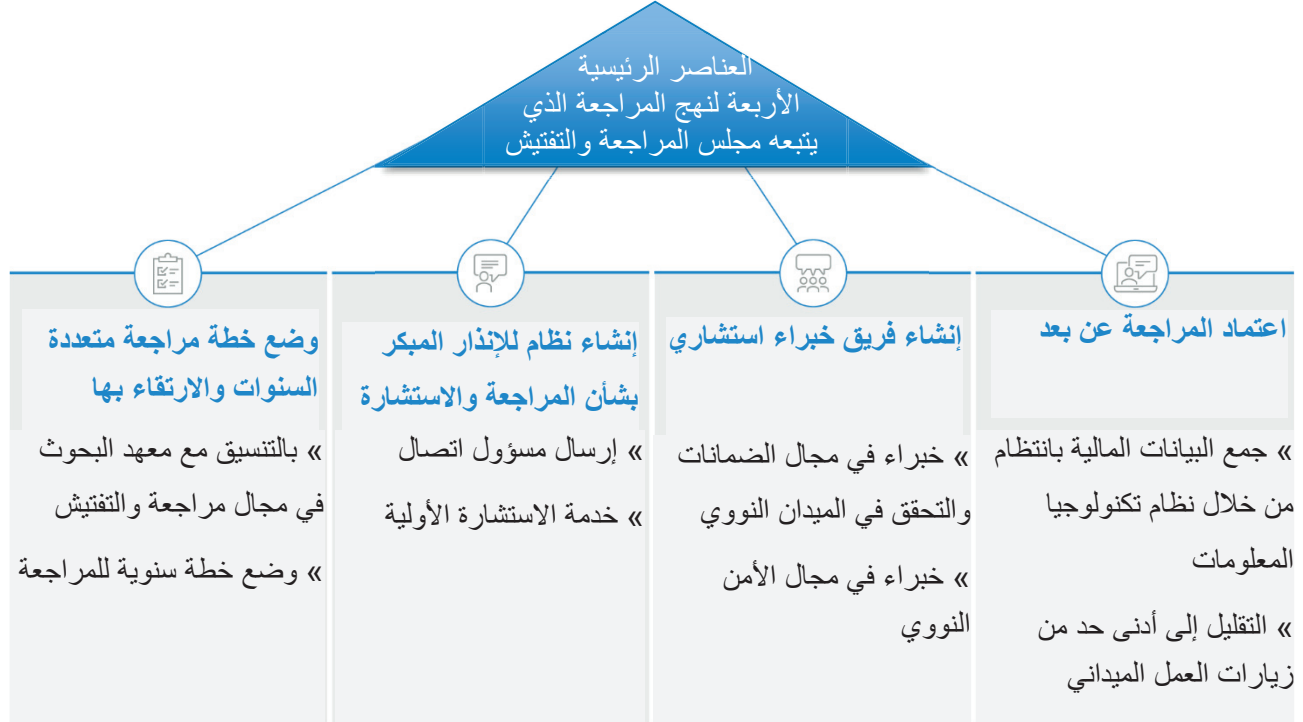
كما ذكر آنفاً، سيجري العمل بغية تكييف نقاط القوة التي اكتسبها مجلس المراجعة والتفتيش على مر السنوات في مجال المراجعة بما يتوافق ومتطلبات مراجعة الحسابات في الوكالة، مع مراعاة بيئة المراجعة التي يتسم بها هذا الكيان. وسيعمل مجلس المراجعة والتفتيش على تقديم خدمات مراجعة بأعلى مستوى من الجودة عبر اتباع نهج مرّن لضمان حصول الوكالة على خدمات وافية بالغرض، كما أنّه من شأن الأنشطة التي يعتزم المجلس الاضطلاع بها بصفته مراجع الحسابات الخارجي تلبية متطلبات مراجعة البيانات المالية ومراجعة الأداء فيما يتعلّق بالحوكمة الرشيدة صلب إدارة الوكالة. وتبعاً لاحتياجات إدارة الوكالة، قد تدرج ضمن نطاق المراجعة مراجعة لأغراض خاصة.

وقد اتّبع مجلس المراجعة جميع القواعد والإجراءات التي نص عليها الإنتوساي، بما يشمل الكفاءة والنزاهة والقيم الأخلاقية. وستُعدّ البيانات المالية للوكالة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) وستتولى مهمة عرض هذه البيانات إدارة الوكالة. وستتولى مراجع الحسابات الخارجي مراجعة البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، كما أنه سيجري مراجعة الأداء وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك فيما يتعلّق بمواضيع محددة أجريت بشأنها مسبقاً مناقشات مع الوكالة. كما أن المجلس سيقدم إلى الوكالة على وجه السرعة تقارير بشأن نقاط الضعف الكبيرة التي تم تحديدها والمسائل الحرجة التي أثيرت خلال عملية المراجعة. ومن بين القواعد واللوائح الأخرى المصممة لتوجيه عملية مراجعة حسابات الوكالة بسلاسة القواعد المالية واللائحة المالية الخاصتان بالوكالة، ودليل المراجعة العملي، والمبادئ التوجيهية بشأن معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام، والمبادئ التوجيهية بشأن مراجعة إجراءات مكافحة الفساد، والمبادئ التوجيهية بشأن تقييم السياسات العامة. وسيتواصل مجلس المراجعة والتفتيش بشكل فعال مع الوكالة، بيد أنه سيحافظ على استقلاله وسيشجع على اتباع نهج موجه لتلبية احتياجات العملاء.

وإن مجلس المراجعة والتفتيش لن يكتفي فقط بالتثبيت مما إذا كانت قواعد الوكالة وإجراءاتها متبعة على نحو صارم، بل سيقدم أيضاً تعقيبات قيمة للمساعدة على تحسين أداء الوكالة.

وتتوزع السمات الرئيسية التي تُميّز النهج الذي يقترح مجلس المراجعة والتفتيش اتباعه لمراجعة حسابات الوكالة على أربع مبادرات هي: وضع خطة مراجعة متعددة السنوات، وإنشاء نظام للإنذار المبكر بشأن المراجعة والاستشارة، وإنشاء فريق خبراء استشاري، واعتماد أساليب المراجعة عن بعد.

## تعزيز شفافية المحاسبة والكفاءة داخل الوكالة



أولاً وقبل كل شيء، سيقدم فريق المراجعة بالتعاون مع معهد البحوث خطة المراجعة المتعددة السنوات. وتجدر الإشارة إلى أن معهد البحوث التابع لمجلس المراجعة والتفتيش، الذي يضم ٣٠ باحثاً في مجال المراجعة من الحاصلين على شهادة الدكتوراه ويصدر سنوياً تقارير تحليل المخاطر المرتبطة ببيئة المراجعة، أسهم إسهاماً كبيراً فيما يتعلق بتحليل المخاطر الذي يعدّ ضرورياً لتخطيط المراجعة على نحو مفصل. وإن هؤلاء الباحثين في مجال المراجعة سيشاركون على نحو نشط في عملية وضع خطة المراجعة الشاملة فيما يتعلّق بحسابات الوكالة وهي خطة سيُسترشد بها خلال عملية وضع خطة المراجعة السنوية. وستُستمدّ مواضيع المراجعة لسنة معينة من خطة المراجعة المتعددة السنوات، وهي خطة ستتطور باستمرار في إطار بيئة المراجعة التي تتسم بها الوكالة من سنة إلى أخرى. وخلال فترة إجراء المراجعة، سيعمل المراجع على تحديث وتعديل خطة المراجعة الشاملة، حسب الاقتضاء. وتساعدنا هذه الخطة الاستراتيجية في الاستعداد لإجراء مراجعة منهجية وعالية الجودة.

وثانياً، سيعمل مجلس المراجعة والتفتيش على إنشاء نظام للإنذار المبكر والاستشارة. ومن المحتمل أن يطرح الموقع الجغرافي تحدياً فيما يتعلّق بنجاح عملية المراجعة. وبغية تخطي هذه العقبة بشكل سليم، يهدف مجلس المراجعة والتفتيش إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر يُمكنه من تحديد نقاط الضعف قبل حلول فترة إجراء الزيارات في الموقع ومن استنباط

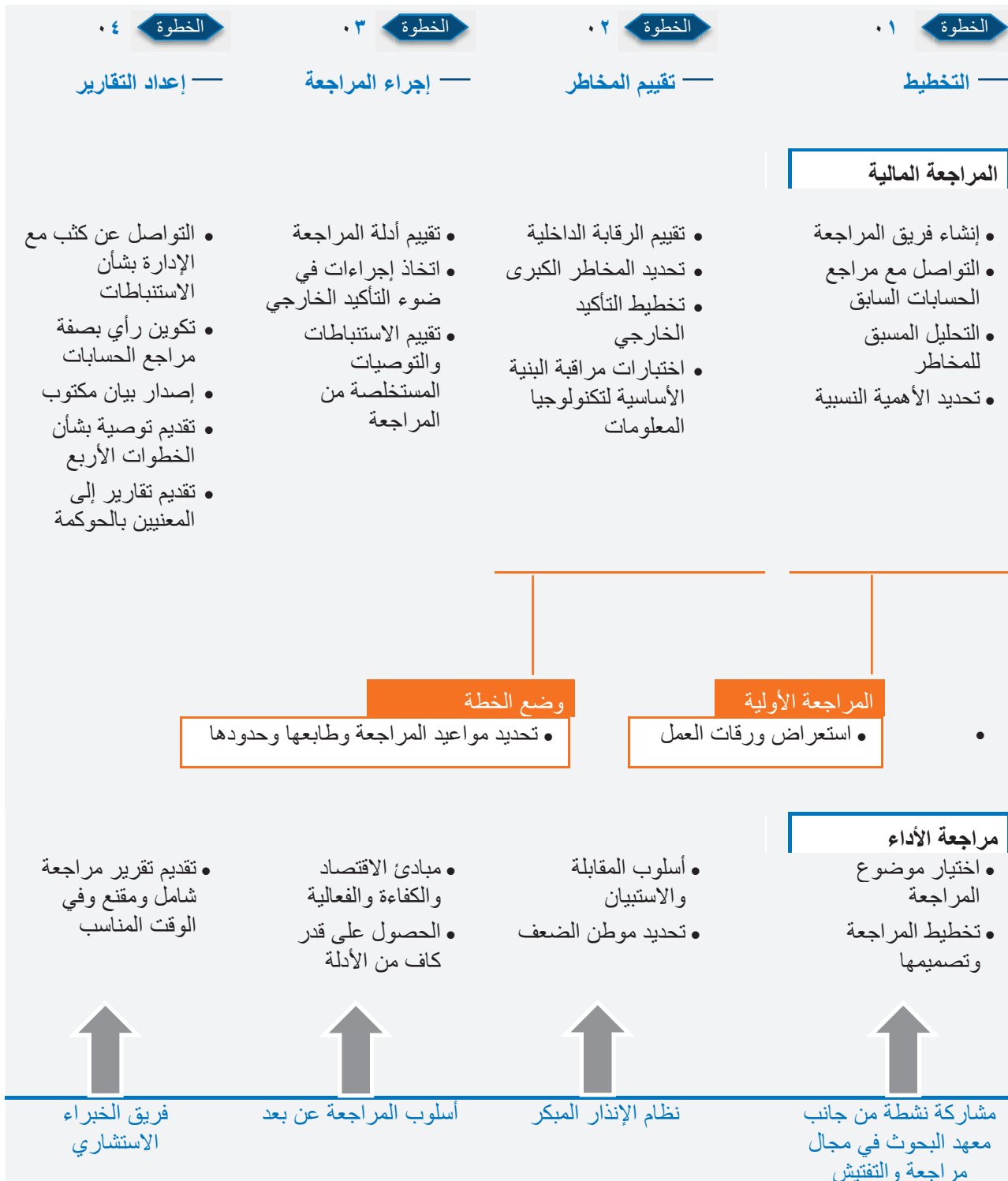
أفضل حل في هذا الصدد عبر اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب فيما يتعلّق بالمعاملات أو الأحداث غير العادية والتشاور باستمرار مع الوكالة. وبغية تيسير استخدام هذا النظام والتواصل بشكل وثيق وفي الوقت المناسب، ينظر مجلس المراجعة والتفتيش في إمكانية إنشاء مكتب اتصال في فيينا أو في إرسال مراجع من ذوي الخبرة إلى الوكالة. وستكون من بين واجبات مسؤول الاتصال الاضطلاع ببعض أدوار فريق المراجعة، ويشمل ذلك البقاء على اطلاع بشأن عملية إعداد التقارير المالية وبالتالي الحيلولة دون تراكم قدر كبير من العمل خلال فترة الاضطلاع بالعمل الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم مجلس المراجعة والتفتيش خدمة الاستشارة الأولية، وتعدّ هذه الخدمة من نقاط قوة المجلس، وهي خدمة تُسدى في إطارها مشورة عملية للوكالة بشأن المشاكل التي تنشأ من العمل التنفيذي.

وثالثاً، ينظر مجلس المراجعة والتفتيش في إمكانية إنشاء فريق خبراء استشاري. وبما أنه لدى مجلس المراجعة والتفتيش خبرات عملية في مجال المراجعة فيما يتعلّق بالتعامل مع الوكالات الحكومية والعامّة العاملة في مجال الضمانات والتحقق والأمان في الميدان النووي، فقد أقام علاقات وثيقة مع خبراء القطاع الصناعي والمتخصصين في المجال النووي ومن شأن هؤلاء تقديم مشورة بناءة إلى فريق المراجعة طوال عملية المراجعة. وسيكون فريق الخبراء الاستشاري هذا من خبراء من الوكالات العاملة إما في مجال الأمن النووي أو في مجال الشفافية في الميدان النووي من قبيل لجنة الأمان والأمن النوويين، والوكالة الكورية المعنية بالنفايات المشعة (KRWA)، والمعهد الكوري لبحوث الطاقة الذرية، والمعهد الكوري لمنع الانتشار النووي وللمراقبة النووية، وشركة كوريا للهيدروولوجيا والقوى النووية، وجميع العمليات التجارية الخاصة بهذه الكيانات تدرج ضمن نطاق المراجعة التي يجريها مجلس المراجعة والتفتيش. ومن شأن عقد اجتماعات منتظمة مع الفريق الاستشاري المساعدة في الإلمام بالكيفية التي تعمل بها الوكالة وتحديد مخاطر معينة، وهو ما سيساعد بدوره في ضمان نجاح عملية المراجعة.

وأخيراً وليس آخراً، سيعتمد مجلس المراجعة والتفتيش أساليب المراجعة عن بعد، لا سيما في ظل استمرار جائحة كوفيد-19. وقد طُلب من مجلس المراجعة والتفتيش استحداث أساليب للمراجعة عن بعد بهدف تلبية الطلبات على المراجعة الإلكترونية. وبالتالي، بذل مجلس المراجعة والتفتيش جهوداً بهدف التقليل من فترة الحضور الشخصي التي يتطلبها عمل المراجعة في الموقع، وجمع عدد أكبر من الأدلة عبر الإنترنت. وسيعمل مجلس المراجعة والتفتيش، بالتشاور مع الوكالة، على وضع خطة تهدف إلى جمع كافة القيودات اليومية إلى جانب المعاملات والحسابات التفصيلية الخاصة بالوكالة بانتظام قبل حلول موعد إجراء المراجعة النهائية، مما يتيح توزيع العمل المزمع الاضطلاع به بالتساوي على مدار العام. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الخطة أن تساعد في تحديد عوامل الخطر الكبرى وفي معالجتها على وجه السرعة. ويأمل مجلس المراجعة والتفتيش أن تنتهي هذه الأزمة الصحية العامة التي لم يسبق لها مثيل وأن يُستأنف العمل وفقاً لإجراءات المراجعة العادية، بما يتيح الاستفادة من أساليب المراجعة بالحضور الشخصي. بيد أنّ مجلس المراجعة والتخطيط، وفي حال حتمت الظروف ذلك، يخطط للحصول على أدلة المراجعة باستخدام الأدوات الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني أو خدمات الحوسبة السحابية، وللاستخدام منصات التداول عن بعد لإجراء مناقشات مع الأشخاص المسؤولين. وإنّ هذه الأدوات ستساعدنا في ضمان أن تكون كفاءة المراجعة عن بعد وكفاءة المراجعة العادية بالحضور الشخصي متساويتين تقريباً. وبعبارة أخرى، فإنّ المراجعة المالية التي سيجريها مجلس المراجعة والتفتيش ستتم وفقاً لـ"إجراءات المراجعة عن بعد في ظل جائحة كوفيد-19" التي عكف المجلس على وضعها، وهي إجراءات تضمن الحفاظ على جودة المراجعة بصرف النظر عن الأسلوب المعتمد في المراجعة.

## ٢-٦-٢ عملية المراجعة ككل

تُجرى أعمال المراجعة التي يضطلع بها مجلس المراجعة والتفتيش، والتي يمكن تكييفها بناءً على ما يُجرى مع الوكالة من مناقشات، على أربع مراحل هي: التخطيط، وتقييم المخاطر، والعمل الميداني، وإعداد التقارير.



وخلال مرحلة التخطيط، سينشئ مجلس المراجعة فريقاً يعنى بالمراجعة، مع مراعاة القضايا الشاملة من قبيل إشراك الخبراء، وتحديد الأهمية النسبية والفهم العام للإطار القانوني والرقابي الذي تتسم به الوكالة. وسيستخدم مجلس المراجعة والتفتيش قدرأ أكبر من الموارد أثناء فترة الانتقال التي يجري خلالها تغيير المراجع. ولقد تعاون مجلس المراجعة والتفتيش بشكل كبير مع مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا عبر إتاحة الفرصة لموظفي هذا المجلس لتلقي التدريب، والترتيب لعقد اجتماع السنوي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المنتمية إلى الفريق الاستشاري MIKTA كما ذكر آنفاً. وبما أنه يتواصل بشكل وثيق مع مراجع الحسابات السابق، سيتبع مجلس المراجعة والتفتيش الإجراءات الملائمة التي تضمن تحصيل فهم مستفيض بشأن عمل الوكالة، بما يشمل استعراض ورقات عمل المراجعة. وستُختار مواضيع مراجعة الأداء بعد إجراء مناقشات مع الوكالة.

وخلال مرحلة تقييم المخاطر، سينصب تركيز مراجع الحسابات الخارجي بالأساس على تقييم تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية. ويُقصدُ بأوجه القصور في الرقابة الداخلية الإشارة إلى ما إذا كانت ضوابط الرقابة مصممة أو منفذة أو مشغلة على نحو لا يُمكن من منع وقوع أخطاء في البيانات المالية أو من اكتشاف مثل هذه الأخطاء. ومن شأن نتائج عملية تقييم المخاطر مساعدتنا في تحديد طابع الإجراءات الموضوعية التي سيتعين اتخاذها في هذا الشأن، وتوقيت اتخاذ هذه الإجراءات ومداهها. وخلال هذه المرحلة، سيعمل متخصصون في مجال تكنولوجيا المعلومات على تقييم عملية تصميم وتنفيذ البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات (المعدات، ونظم التشغيل) والبرامجيات الحاسوبية التطبيقية. وقبل الاضطلاع بالعمل الميداني، ستجرى على نطاق واسع اختبارات الرقابة ومقابلات مستفيضة مع الجهات المعنية.

وخلال مرحلة العمل الميداني، سيُنْفَذُ إجراء مراجعة مُخصَّصٌ يكون مثالياً فيما يتصل بإثبات التأكيدات التي تقدمها الإدارة. فعلى سبيل المثال، وبغية الحصول على توكيد معقول بشأن كمال التأكيدات المقدمة فيما يتعلّق بالخصوم، ستُستعرض الدفوعات عقب مرحلة تسوية الحسابات عوضاً عن استعراض الدفتر الفرعي للحسابات المستحقة الدفع. وسيسعى مجلس المراجعة والتفتيش للحصول على قدر كافٍ ووافٍ من أدلة المراجعة من خلال الإجراءات موضوعية التي سيتخذها في هذا الصدد من قبيل فحص التفاصيل والإجراء التحليلي. وسيُعمل على تقييم ما جُمع من أدلة مراجعة، وسيُعمل في نفس الوقت على توضيح مواضيع محدّدة من قبيل الأحداث والمنازعات القضائية اللاحقة. وفي نهاية هذه المرحلة، ستجرى مع الوكالة مناقشات وجيزة بشأن الاستنباطات والتوصيات المستخلصة من المراجعة.

وخلال مرحلة إعداد التقرير، ستجرى على مدى أسبوعين اثنين عملية استعراض مكثف قبل إصدار التقرير النهائي. وستأخذ شعبة مراقبة الجودة التابعة لمجلس المراجعة والتفتيش على عاتقها مسؤولية الاضطلاع بعملية الاستعراض الداخلي. وسيقدّم مراجع الحسابات الخارجي طلباً للحصول على بيان مكتوب من الإدارة المسؤولة في الوكالة عن إعداد البيانات المالية والمطلعة بشأن المسائل ذات الصلة وسيقدّم إلى مجلس المحافظين، عبر لجنة البرنامج والميزانية، تقرير يتضمن الاستنباطات والتوصيات المستخلصة من المراجعة. وأخيراً، سيعمل مراجع الحسابات الخارجي بالتأكيد على ضمان أن تكون جميع المعلومات السرية والبيانات التي جُمعت خلال عملية المراجعة محمية على نحو صارم وعلى ضمان أن يمنع منعاً باتاً الإفصاح عنها عملاً بما هو منصوص عليه في المعيار ١٣٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - مدونة قواعد السلوك.



## فريق المراجعة، وأتعاب المراجعة، وعدد أشهر عمل المراجع

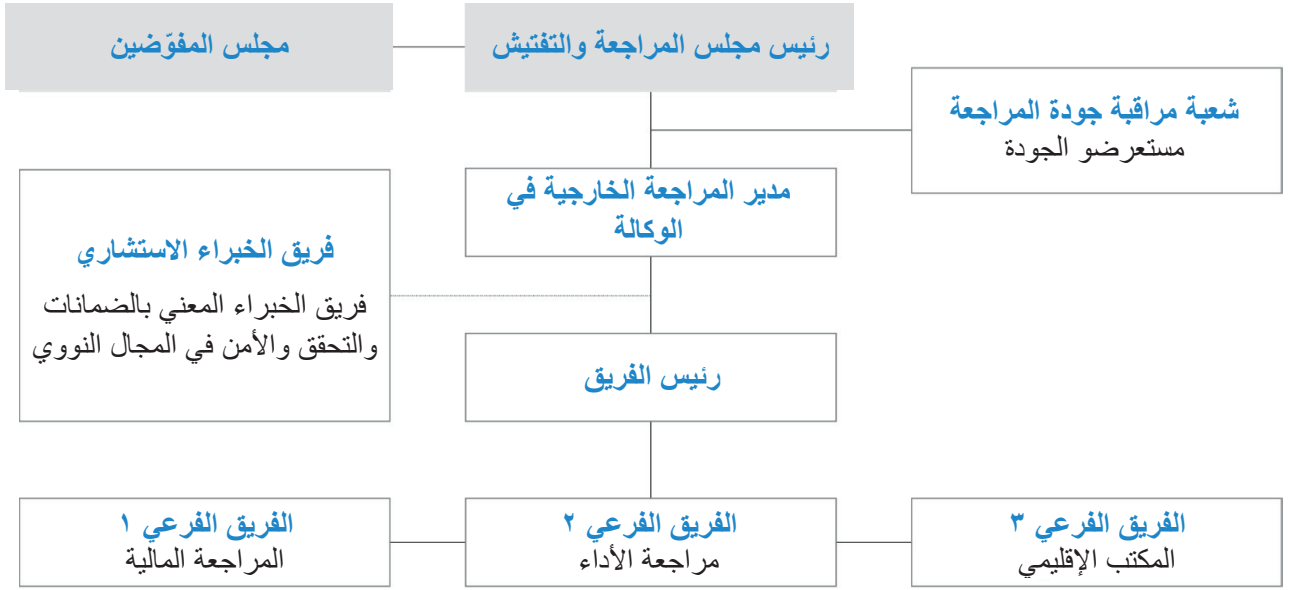


إنّ مجلس المراجعة والتفتيش يدرك الصعوبات والتحديات التي قد تُواجهها الوكالة خلال عملية تغيير مراجع الحسابات الخارجي. وبناءً على ذلك، سينشئ مكتب المراجعة والتفتيش أفرقة مراجعة مكرّسة يتمتع أعضاؤها بالكفاءات المهنية ويكونون من ذوي الخبرة الواسعة في مجال مراجعة حسابات القطاع العام. وبفضل خطة المراجعة المنهجية والاستعدادات الأولية، سيُجري مجلس المراجعة والتفتيش المراجعة الأولية بفعالية وكفاءة دون تنفيذ إجراءات متكررة أو غير ضرورية. وبذلك، سيضمّن مجلس المراجعة والتفتيش أن تتم عملية الانتقال إلى مراجع الحسابات الخارجي الجديد على نحو يقلل إلى أدنى من حد العبء الإضافي الذي يلقي على عاتق موظفي الوكالة وفيما يتعلّق بإجراءات عمل الوكالة.

### ٧-١ - فريق المراجعة

سيتمّ تشكيل فريق المراجعة من ثلاثة أفرقة فرعية تعنى بالمراجعة يتكفّل كل فريق منها بجزء من عملية المراجعة، ومن متخصصين استشاريين، ومن مستعرضي جودة، كما هو موضح أدناه. وبالتالي، سيتسنى لفريق المراجعة العمل بسرعة على معالجة ما يُحتمل أن ينشأ من مسائل هامة والعمل في الوقت نفسه على التواصل بكفاءة وتقاسم المعلومات في الوقت المناسب.

## الهيكل التنظيمي لفريق المراجعة



"سيبذل مجلس المراجعة والتفتيش قصارى جهده للحفاظ على تكوين فريق المراجعة وذلك من أجل ضمان استمرارية وجوده ولايتنا في مجال المراجعة باستثناء الحالات التي يتعذر فيها ذلك."

وبغية ضمان اتساق واستمرارية ولاية المراجعة التي سيعهد بها إلى مجلس المراجعة والتفتيش، سيُنشأ فريق مهني جديد يضم منظمات دولية، وستوضع معايير صارمة لاختيار مراجعين يجيدون اللغة الإنكليزية ويكونون أكفاء في مجال المحاسبة. وسيكون فريق المراجعة من مهنيين مؤهلين تأهيلاً عالياً يتمتعون بالمؤهلات الكافية وبخبرة واسعة النطاق في مجال المراجعة في مختلف الميادين وذلك من أجل تحسين كفاءة الوكالة وتزويدها بأفضل الخدمات في مجال المراجعة. وترد أدناه قائمة بمؤهلات أعضاء فريق المراجعة الذي سيُكلّف بمراجعة حسابات الوكالة:

» مراجعون حاصلون على شهادة محاسب عام معتمد أو على أي شهادات أخرى في مجال المالية من ذوي الخبرة في مجال مراجعة حسابات القطاع العام، أو مراجعة نتائج الميزانية، أو مراجعة التقارير المعقدة الصادرة عن كيانات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

» خبراء في مجال المراجعة من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة فيما يتعلق بقطاع صناعات القوى النووية.

» خبراء في مجال المراجعة الداخلية لتقييم المخاطر والرقابة الداخلية داخل الكيان.

» متخصصون في مجال تكنولوجيا المعلومات من الحاصلين على شهادة مراجع نظم معلومات معتمد ومتخصصون إكتواريون من ذوي الخبرة فيما يتعلق بصناديق المعاشات التقاعدية.

ويتمتع جميع أعضاء فريق المراجعة بعدد كاف من سنوات الخبرة في مجال المراجعة، وسيُكلّفون بتنفيذ أعمال المراجعة اليومية، في حين سيُكلّف قادة الأفرقة الفرعية المكوّنة خصيصاً الذين تزيد خبرتهم عن ١٠ سنوات بالنظر في المسائل التي تنشأ في المراحل المبكرة. وثمة ضمن فريق المراجعة مدير ورئيس فريق تزيد خبرتهما في مجال المراجعة عن ١٥ سنة، وهما سيؤديان دوراً مهماً فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة المراجعة وإدارة المخاطر لضمان أن تكون المراجعة عالية الجودة.

### الخبرة في مجال المراجعة والأعضاء

الرتبة	متوسط الخبرة في مجال المراجعة	عدد الأعضاء
مدير	أكثر من ٢٠ سنة	١
رئيس فريق	أكثر من ١٥ سنة	١
قائد فريق	أكثر من ١٠ سنة	٣
مراجع	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٧-٨
متخصصون آخرون	أكثر من ٥ سنوات	١-٢

وستنظم خارج الفترة المشمولة بالمراجعة دورات تدريبية بشأن الجوانب العامة والخاصة للوكالة، بالإضافة إلى حلقات دراسية بشأن منهجيات المراجعة والمحاسبة. ومن شأن القيام بذلك ضمان أن يكون أعضاء فريق المراجعة على استعداد دائم ومجهزين كما ينبغي.

## ٢-٧- أتعاب المراجعة المقترحة

تُحسبُ أتعاب المراجعة على أساس عدد أشهر عمل المراجع التي يعتزم مجلس المراجعة والتفتيش تخصيصه لعمل المراجعة، وتشمل هذه الأتعاب تكاليف السفر، وغيرها من التكاليف الفرعية، وبدل الإقامة اليومي (بمعدلات الأمم المتحدة لبدل الإقامة اليومي) بالنسبة للموظفين المختصين بالمراجعة. وفيما يتعلّق بهذا الأمر، ترد في القسم التالي قائمة مفصّلة فيما يتعلّق بأشهر عمل المراجع. ويرد أدناه عرض لأتعاب المراجعة المقترحة للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧:

### أتعاب المراجعة المقترحة

السنة	عدد أشهر المراجع	بدل الإقامة اليومي	تكاليف السفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة	مجموع تكاليف المراجعة	أتعاب المراجعة المقترحة
٢٠٢٢	٣٣	٢٥٥ ٢٠٤ يورو	٦٨٤ ٧٨ يورو	٢٨٢ ٩٣٩ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
٢٠٢٣	٣٢	١٩٨ ٩٠٠ يورو	٠٨٩ ٧٦ يورو	٢٧٤,٩٨٩ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
٢٠٢٤	٣٢	١٩٨ ٩٠٠ يورو	٠٨٩ ٧٦ يورو	٢٧٤,٩٨٩ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
٢٠٢٥	٣٢	١٩٨ ٩٠٠ يورو	٠٨٩ ٧٦ يورو	٢٧٤,٩٨٩ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
٢٠٢٦	٣٢	١٩٨ ٩٠٠ يورو	٠٨٩ ٧٦ يورو	٢٧٤,٩٨٩ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
٢٠٢٧	٣٢	١٩٨ ٩٠٠ يورو	٠٨٩ ٧٦ يورو	٢٧٤,٩٨٩ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ يورو
المجموع	١٩٣	١ ١٩٨ ٧٥٥ يورو	٤٥٩ ١٢٩ يورو	١ ٦٥٧ ٨٨٤ يورو	١ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو

ويسعى مجلس المراجعة والتفتيش إلى استرداد التكاليف الضرورية فقط، باستثناء رواتب الموظفين وأي هامش في هذا الصدد. ولا تشمل هذه التكاليف إلا تكاليف عمليات المراجعة التي تُجرى في الموقع. أما فيما يتعلّق بتكاليف الوقت الذي يقضيه المهنيون فيما يتعلّق بمرحلة المراجعة عن بعد مثلما هو الحال بالنسبة لإجراءات تخطيط المراجعة ومراقبة الجودة، فسيعمل مجلس المراجعة والتفتيش على استيعابها، دون أي تكاليف إضافية. ويفترض مجلس المراجعة والتفتيش في هذا الصدد أن الوكالة ستوفر تسهيلات مثل المساحات المكتبية واللوازم المكتبية وأدوات الاتصال الضرورية لإجراء المراجعة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية. وبالتالي، فإنّ التكاليف المقدّرة لا تشمل تكاليف هذه التسهيلات.

وتبلغ التكاليف المقدّرة للمراجعة فيما يتصل بهذا الالتزام ١ ٦٥٧ ٨٨٤ يورو بالنسبة لعملية المراجعة، وهي تشمل السنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧. بيد أنّ مجلس المراجعة والتفتيش يقترح أتعاب مراجعة إجمالية مقدارها ١ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، أي ما يعادل أتعاباً سنوية مقدارها ٢٥٠ ٠٠٠ يورو. ويندرجُ الفارقُ بين التكاليف المقدّرة وأتعاب المراجعة المقترحة التي يبلغ ١٥٧ ٨٨٤ يورو في إطار الجهود التي يبذلها مجلس المراجعة والتفتيش لتخفيف من العبء المالي الواقع على عاتق الوكالة بالنظر إلى ما لجائحة كوفيد-١٩ من أثر في الاقتصاد العالمي.

### ٧-٣- عدد أشهر عمل المراجع المقترح

حسب مجلس المراجعة والتفتيش عدد أشهر عمل المراجع استناداً إلى الخبرة المكتسبة في إطار عمله كمراجع وإلى فهمه المتعمق فيما يتعلق بعمل الوكالة. ويستند هذا التقييم إلى موارد المراجعة وخطة المراجعة الضروريتين لضمان إجراء مراجعة عالية الجودة ومتسمة بالكفاءة. ويرد أدناه عرض لأشهر عمل المراجع المخطط لها ولعدد أعضاء الفريق المزمع تكليفهم بالمراجعة بالنسبة للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧:

#### عدد أشهر عمل المراجع المقترح

الأنشطة	الأعمال المنفذة في الموقع أو عن بعد	المكان	العضو	عدد الأعضاء	مجموع أشهر العمل في السنة (٢٠٢٢)	مجموع أشهر العمل في السنة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)
فترة الانتقال	في الموقع	إندونيسيا	قائد فريق / مراجع	٣	١	-
التخطيط	عن بعد أو في الموقع	في المقر الرئيسي أو عن بعد	مدير / قائد فريق	٣	٦	٦
المراجعة المؤقتة	في الموقع	المقر الرئيسي	مدير / قائد فريق / مراجع	٢	١	١
			٩	٩	٩	
		المكتب الإقليمي	قائد فريق / مراجع	٣	٣	٣
المراجعة النهائية	في الموقع	المقر الرئيسي	مدير / رئيس قائد فريق / مراجع	٢	١	١
			٩	٩	٩	
		المكتب الإقليمي	قائد فريق / مراجع	٣	٣	٣
المجموع				٣٤	٣٣	٣٢

وخلال السنة الأولى، سيتطلب الأمر شهراً إضافياً لما مجموعه ثلاثة موظفين، بما في ذلك قائد فريق، حتى تُدار عملية الانتقال ويُمضى فيها قدماً بشكل فعال. وسيعمل مجلس المراجعة والتفتيش، بالتعاون مع الوكالة، على تحديد مواعيد عقد اجتماعات مع مراجع الحسابات الخارجي السابق بهدف استعراض ورقات عمله وإجراء مناقشات بشأن مسائل محددة قد تكون ذات صلة فيما يتعلق بالعمل في الموقع. وخلال مرحلة التخطيط، سيعمل مجلس المراجعة والتفتيش على تعميق فهمه بشأن الوكالة، وعلى تحليل المخاطر، وعلى إجراء أعمال تحضيرية أخرى عن بعد. وتنفذ اختبارات الرقابة والإجراءات الموضوعية الخاصة بالمراجعة أثناء فترة أعمال المراجعة المؤقتة وأعمال المراجعة النهائية في الموقع.

ومن بين أفرقة المراجعة البالغ عددهما ١١ فريقاً، سيظل الفريق الأساسي، بما في ذلك المدير ورئيس فريق المراجعة، مسؤولاً عن أعمال المراجعة في المقر الرئيسي، أما فيما يتعلق بباقي أفرقة المراجعة التي يتألف كل واحد منها من ٣ مراجعين، فسيكلف كل فريق بالاضطلاع بعمل المراجعة في مكتب إقليمي يختار على أساس سنوي. ووفقاً لخطة

المراجعة، يتطلب تنفيذ عمل المراجعة أنف الذكر ما مجموعه ٣٢ شهراً من أشهر عمل المراجع أو ٩٦٠ يوم عمل بالنسبة لكل سنة (٣٣ شهراً أو ٩٩٠ يوماً بالنسبة لعمل المراجعة خلال السنة الأولى). وعند الاقتضاء، وبحسب صعوبة المراجعة وطابعها، فإنّ مجلس المراجعة والتفتيش مستعد لتخصيص المزيد من الموظفين والوقت للاضطلاع بعمل المراجعة، دون أي تكاليف إضافية.

## البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا

الرقم. VN-PH-401-2020

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة رقم 79/Note 2020 المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، يشرفها أن تُحيل ترشيح لجنة مراجعة الحسابات التابعة لجمهورية الفلبين لتكون مراجعاً حسابات خارجياً لمراجعة البيانات المالية للوكالة للسنوات المالية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

وتتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن ترفق طيه اقتراح لجنة مراجعة الحسابات لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[ختم] (توقيع)

فيينا، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

الأمانة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البريد الإلكتروني: [Official.Mail@iaea.org](mailto:Official.Mail@iaea.org)

النسخة المقدّمة: [unio.div3@dfa.gov.ph](mailto:unio.div3@dfa.gov.ph)







جمهورية الفلبين

لجنة مراجعة الحسابات

Komisyon ng Pagsusuri



اقترح

لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)  
العميل

للفترة المالية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧





## المحتويات

الفقرة	
٥-١	المعلومات الأساسية
	ألف- مؤهلات المرشّح والأنشطة الوطنية والدولية للجنة مراجعة الحسابات
١٢-٦	ألف-١- المرشّح
٢٥-١٣	ألف-٢- الأنشطة الوطنية والدولية للجنة مراجعة الحسابات
	باء- نهج المراجعة وعدد الموظفين ومستواهم
٢٦	باء-١- وصف معايير مراجعة الحسابات الناظمة لعملنا
٥٤-٢٧	باء-٢- نهج المراجعة واستراتيجية التنفيذ
٦٤-٥٥	باء-٣- عدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم
	جيم- أتعاب المراجعة المقترحة وتقدير مجموع عدد شهور عمل مراجعي الحسابات
٦٦-٦٥	جيم-١- أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة
٦٨-٦٧	جيم-٢- تقدير عدد شهور عمل المراجعين
	جيم-٣- موازنة أعمال مراجعة الحسابات بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث
٧٠-٦٩	جيم-٤- إدارة مراجعة الحسابات
٨٦-٧١	دال- عرض مقدّم من لجنة مراجعة الحسابات للفلبين إلى الوكالة ودولها الأعضاء: موجز
٩١-٨٨	دال-١- المشاركة المكثفة للجنة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة
٩٣-٩٢	دال-٢- نهج المراجعة القائم على القيم للجنة مراجعة الحسابات
٩٤	دال-٣- خطط وبرامج للوكالة
٩٥	دال-٤- أتعاب المراجعة المعقولة

المرفق ألف - السيرة الذاتية لرئيس لجنة مراجعة الحسابات مايكل جي. أغوينالدو  
المرفق باء - ملخص مؤهلات المراجعين، وخبراتهم العملية، ومراجعات الحسابات القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالعنوان التالي:

المدير ليتو كيو. مارتن  
المكتب الدولي لمراجعات الحسابات والعلاقات  
رقم الهاتف: ٩٢٢٦ ٨٩٣١ (٦٣٢)  
عنوان البريد الإلكتروني: [lqmartin@coa.gov.ph](mailto:lqmartin@coa.gov.ph); [litoqmartin@gmail.com](mailto:litoqmartin@gmail.com)



## المعلومات الأساسية

١- لجنة مراجعة الحسابات، المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الفلبين، هي هيئة دستورية مستقلة. وتتمثل صلاحية اللجنة وسلطاتها وواجبها في تدقيق ومراجعة وتسوية جميع الحسابات المتعلقة بإيرادات ومقبوضات، ونفقات أو استخدامات الأموال والممتلكات، المملوكة أو الواقعة في عهدة الحكومة، أو تخصصها، أو أيٍّ من أقسامها الفرعية أو وكالاتها أو أجهزتها، بما في ذلك الشركات المملوكة للحكومة أو التي تسيطر عليها الحكومة ولها موثيق أصلية.

٢- وتتمتع لجنة مراجعة الحسابات بسلطة حصرية لتحديد نطاق مراجعتها وتدقيقها، وتحديد التقنيات والأساليب، وإصدار قواعد ولوائح المحاسبة ومراجعة الحسابات، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنع وعدم السماح بالنفقات غير النظامية أو غير الضرورية أو المفرطة أو الباهظة أو غير المعقولة أو استخدامات الحكومة للأموال والممتلكات.

٣- وبمقتضى أحكام الدستور، تُدار شؤون لجنة مراجعة الحسابات بواسطة الهيئة الإدارية، وهي هيئة متخصصة مكوّنة من رئيس ومفوضين اثنين يعيّنهم رئيس جمهورية الفلبين بموافقة هيئة التعيينات لولاية مدتها سبع سنوات لكل منهم من دون إعادة تعيين، ولا يمكن إقالتهم من مناصبهم إلا من خلال العزل. وتُعنى الهيئة الإدارية بمسؤولية البت بالقضايا المعروضة عليها، فتحدد السياسات وتصوغها، وتنشر القواعد واللوائح، وتضع المعايير الكفيلة بضمان الأداء الفعّال والمجدي لسلطاتها ووظائفها.

٤- وحاليًا، يوفر رئيس لجنة مراجعات الحسابات (المكافئ للمراجع العام) مايكل جي. أغوينالدو الإدارة التنفيذية والتوجيه العام للجنة بدعمٍ من المفوض رونالد سي. بوندوك.

٥- وفي هذا الاقتراح، تعرض لجنة مراجعة الحسابات أن تقوم بخدمات مراجعة شاملة وعالية الجودة وذات كفاءة وفعالية وسريعة الاستجابة، وهذه الخدمات بالتحديد: البيانات المالية ومراجعة الامتثال (المراجعات العادية)؛ ومراجعات القيمة مقابل المال (مراجعات الأداء واستعراض نتائج البرنامج)؛ ومراجعات تكنولوجيا المعلومات/النظم القائمة على الحاسوب؛ ومراجعات الموارد البشرية؛ ومراجعات إدارة المخاطر؛ ومراجعات إدارة الأصول والمخزون؛ والمراجعات الخاصة بحسب طلب المؤتمر العام أو المجلس؛ ومراجعات حالات الاحتيال، عند وجود قرائن قوية.

## ألف- مؤهلات المرشّح والأنشطة الوطنية والدولية للجنة مراجعة الحسابات

### ألف- ١- المرشّح

٦- رئيس لجنة مراجعة الحسابات مايكل جي. أغوينالدو هو محام ذو خبرة واسعة في مجال القانون والحوكمة والإدارة اكتسبها من ٣٢ عاماً من العمل المهني بصفته ممارساً للقانون الخاص، ومسؤولاً حكومياً، وأستاذ دكتور. وسبق له أن كان مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وحالياً، هو مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة العمل الدولية.



٧- وعيّن لشغل منصب رئيس لجنة مراجعة الحسابات في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥. وشغل رئيس لجنة مراجعة الحسابات أغوينالدو، قبل تعيينه في هذا المنصب، منصب نائب الأمين التنفيذي للشؤون القانونية لمكتب الرئيس، جمهورية الفلبين، وكان حينها مسؤولاً عن صوغ السياسات والمعايير والعمليات التشغيلية لتوفير المساعدة والخدمات القانونية والتشريعية بكفاءة وفعالية الوحدات التنظيمية لمكتب الرئيس ومختلف الإدارات والوكالات الحكومية. وقام، بصفته نائب الأمين التنفيذي، باستعراض وإعداد القرارات بشأن الطعون المتعلقة بقرارات وأوامر وإجراءات الإدارات المختلفة الخاضعة لسلطة الرئيس والتماسات الرأفة التنفيذية. كما استعرض وقدم توصيات بشأن مشاريع القوانين المقترحة وقيد مشاريع القوانين التي أقرها الكونغرس، وبشأن مشروعية المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات التنفيذية التي أبرمتها الحكومة مع بلدان أخرى كي ينظر الرئيس فيها.

٨- كما ترأس مكتب التحقيق والأحكام القضائية (اللجنة الرئاسية لمكافحة الكسب غير المشروع سابقاً) وأشرف على تنفيذ مبادرات النزاهة المتوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٩- وكان رئيس لجنة مراجعة الحسابات أغوينالدو، قبل انضمامه إلى الحكومة، شريكاً وعضو اللجنة التنفيذية لشركة رومولو مابانتا بويناڤنتورا سايوك أند دي لوس أنجلوس للمحاماة. واكتسب رئيس لجنة مراجعة الحسابات أغوينالدو، بعد أن عمل مع شركة المحاماة لمدة ١٧ عاماً، خبرة واسعة في إجراء المراجعة القانونية واتخاذ العناية الواجبة فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والاندماج وفي المسائل المتعلقة بالامتثال لكل من الشركات الأجنبية والمحلية. كما تعامل مع الدعاوى والتحكيم لعملاء محليين ودوليين في القضايا المدنية والضريرية وقضايا الأوراق المالية والقضايا العمالية، والالتماسات والطعون أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

١٠- ورئيس لجنة مراجعة الحسابات أغوينالدو هو أيضاً عضو الهيئة التدريسية بكلية حقوق جامعة أتينيو دي مانيلا، وقام بتدريس مساقات في مجالات الالتزامات والعقود، ومعاملات الائتمان، والأشكال القانونية، وعلاقات العمل، وقانون معايير العمل، وحلقة دراسية عن التفاوض.

١١- وحصل رئيس لجنة مراجعة الحسابات على شهادته في القانون من جامعة أتينيو دي مانيلا في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وجاء في المرتبة السابعة في امتحانات نقابة المحامين الفلبينية لعام ١٩٩٢. وهو يحمل

أيضاً درجة خاصة في القانون الاقتصادي الدولي حصل عليها من جامعة ميشيغان في آن آر بور، ميشيغان، في أيار/مايو ١٩٩٧.

١٢- سيوفر المرفق ألف - السيرة الذاتية لرئيس لجنة مراجعة الحسابات مايكل جي. أغوينالدو طيّه مزيداً من التفاصيل فيما يتعلق بمؤهلات المرشح وتعليمه وخبراته وإنجازاته.

## ألف-٢- الأنشطة الوطنية والدولية للجنة مراجعة الحسابات

### ألف-٢-١- الأنشطة الوطنية

١٣- لجنة مراجعة الحسابات هيئة دستورية مستقلة تضطلع بمهمة التحقق من البيانات المالية والعمليات الخاصة بجميع فروع حكومة الفلبين. وتتمتع اللجنة بالصلاحيات الحصرية بموجب الدستور لتحديد نطاق مراجعتها وفحصها وإرساء التقنيات والطرائق المطلوبة أو اللازمة بناء على التعهد الخاص بالمراجعة.

### المراجعات العادية

١٤- يُجري مراجعو لجنة مراجعة الحسابات على الصعيد الوطني وعلى مدار السنة مراجعات البيانات المالية والامتثال، وكذلك مراجعة مردودية الأموال المنفقة (في تحقيق الاقتصادية والكفاءة والفعالية والأخلاقيات)، وذلك على مدار السنة. والهيكل التنظيمي للجنة مراجعة الحسابات مصمّم لدعم نهج مراجعة موحد ومتكامل بما يكفل كفاءة وفعالية واتساقية واستجابة المراجعة التي تقوم بها. وتمّ اعتماد هذا النهج لتقوية الآلية التي يتم من خلالها تحديد وقياس المساءلة الكاملة في استخدام الموارد الحكومية.

### المراجعات الخاصة

١٥- كذلك يضطلع مكتب مراجعة الحسابات الخاصة ومكتب مراجعة الأداء التابعين لقطاع الخدمات الخاصة في لجنة مراجعة الحسابات بمراجعات لمردودية الأموال المنفقة ومراجعات للأداء، ويتم تنفيذ هذه المراجعات على صعيد الحكومة ككل أو على صعيد كل من القطاعات. وفضلاً عن ذلك، يضطلع المكتب بمراجعات خاصة أخرى مثل مراجعة المعدلات والامتيازات والضرائب المفروضة والإعانات.

١٦- ويضطلع مكتب مراجعة حالات الاحتيال بتنفيذ مراجعات لحالات الاحتيال على أساس شكاوى أو طلبات من أطراف معنية. ومراجعو الحسابات المكلفون بإجراء مراجعات حالات الاحتيال هم في الغالب مدققون معتمدون في قضايا الاحتيال. وتتولى لجنة مراجعة الحسابات أيضاً مراجعات تكنولوجيا المعلومات/النظم القائمة على الحاسوب في إطار مكتب مراجعة تكنولوجيا المعلومات. وفي العادة، تستغرق المراجعات الخاصة ما معدله ثلاثة إلى ستة أشهر.

١٧- وعلاوة على ذلك، انضمت لجنة مراجعة الحسابات إلى مكتب أمين المظالم وشكلاً فريق تحقيقات مشتركاً بما يكفل كفاءة ونجاح عملية تقديم القضايا المتعلقة بالكسب غير المشروع والفساد وانتهاكات مدونات

قواعد السلوك الأخلاقية للمسؤولين والموظفين العموميين والتحقيق في تلك القضايا والملاحقة بشأنها. ويعطي الفريق المشترك الأولوية للتحقيق والملاحقة في قضايا مختارة رفيعة المستوى وعالية القيمة.

## ألف-٢-٢- الأنشطة الدولية

١٨- تتمتع لجنة مراجعة الحسابات بخبرة واسعة كمراجع حسابات خارجي في منظومة الأمم المتحدة. وبدأت العمل مراجعاً خارجياً لحسابات الأمم المتحدة بانتخابها لمجلس مرابي حسابات الأمم المتحدة لثلاث فترات متتالية من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣. وانتُخبت لجنة مراجعة الحسابات مجدداً لمدة ثلاث سنوات أخرى من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ وأعيد انتخابها لفترة غير مسبوقه مدتها ست سنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨.

١٩- وتواصل لجنة مراجعة الحسابات ترك بصمتها المميزة في ميدان المراجعات على الصعيد الدولي. وسبق لها أن شغلت لفترة ١٢ عاماً (٢٠٠٨-٢٠١٩) مراجعاً خارجياً لحسابات الفاو، ولفترة ثماني سنوات (٢٠١٢-٢٠١٩) مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية، ولفترة سنتين (٢٠١٨-٢٠١٩) مراجعاً خارجياً لحسابات اليونيدو. وحالياً، تشغل لجنة مراجعة الحسابات لفترة ثماني سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٤) مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة العمل الدولية.

٢٠- وحافظت لجنة مراجعة الحسابات على عضويتها في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها. وفي إطار عضوية فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والفريق العامل التقني المنبثق عنه، يشارك رئيس لجنة مراجعة الحسابات ومدير المراجعة الخارجية مشاركة نشطة في الدورات والاجتماعات المنتظمة التي يعقدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة للفريق العامل التقني. وفي عام ٢٠٠٦، تولت لجنة مراجعة الحسابات رئاسة فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة بما في ذلك الفريق العامل التقني التابع له.

٢١- كذلك تعمل لجنة مراجعة الحسابات مراجعاً لحسابات المشاريع المنفذة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي يتم التعاقد بشأنها من قبل مكاتبها القطرية في الفلبين. واستناداً إلى الاختصاصات المتفق عليها، تقوم لجنة مراجعة الحسابات بمراجعة برامج ومشاريع المنظمات الدولية غير الحكومية المنفذة في الفلبين، مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

## ● سجّل حافل كمراجع لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها





٢٢- ولجنة مراجعة الحسابات عضو نشط منذ أمد بعيد في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي)، وهي أيضاً أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي). وداخل الأسوساي، شغلت لجنة مراجعة الحسابات منصب الأمين العام في عام ١٩٧٩، وترأست المجلس التنفيذي في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦، كما كانت عضواً في المشروع البحثي الخاص بنظام إدارة جودة مراجعة الحسابات في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. واستضافت أيضاً الاجتماع الحادي والثلاثين (٢٠٠٢) للمجلس التنفيذي، والجمعية العامة التاسعة (٢٠٠٣) للأسوساي، والاجتماع السادس والأربعين للمجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلال الجمعية الثانية عشرة للأسوساي المنعقدة في جايبور بالهند في ٣ آذار/مارس ٢٠١٢، انتُخبت لجنة مراجعة الحسابات في المجلس التنفيذي لولاية مدتها ثلاث سنوات.

٢٣- وكجزء من التزام المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الفلبين تجاه الإنتوساي/الأسوساي، تواصل لجنة مراجعة الحسابات تلبية طلبات سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بخصوص معلومات حول مواضيع مرتبطة بالتحقيق في تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة الأداء، والمراجعة المالية وما إليها من مواضيع ذات صلة، وذلك عن طريق الزيارات الدراسية وجولات المراقبة وتبادل المعارف والمناقشات بشأن أفضل الممارسات. ونظراً لعضوية لجنة مراجعة الحسابات في مجموعة أخصائيي التدريب التابعين للأسوساي، فقد ساهمت على نحو متواصل في توفير ذوي الكفاءات والموارد للمشاركة في حلقات العمل التي عقدتها الأسوساي في مجالات كالتالية: مراجعة الأوضاع البيئية؛ وضمان الجودة بخصوص مراجعات الأداء؛ ومراجعة شؤون الخصخصة؛ وضمان الجودة في ميدان المراجعات المالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، استضافت لجنة مراجعة الحسابات الجمعية العامة لفريق الإنتوساي العامل المعني بالمراجعة البيئية.

٢٤- ولتعزيز التعاون وتبادل المعارف داخل المنطقة، انضمت لجنة مراجعة الحسابات إلى المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسينساي)، التي تأسست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وكان عضويتها عشر دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولجنة مراجعة الحسابات هي رئيس لجنة التدريب وعضو لجنّتي تقاسم المعارف والتخطيط الاستراتيجي. واستضافت أول اجتماع للجنة التدريب في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٥- وفيما يلي تفاصيل العضوية الحالية للجنة مراجعة الحسابات في الأفرقة العاملة/اللجان/وأفرقة العمل/والبرامج التابعة لكل من الإنتوساي والأسوساي والآسينساي.

## أ- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي)

### ١' تنمية القدرات

- لجنة بناء القدرات - عضواً
- فرقة عمل لجنة بناء القدرات المعنية بتأهيل مراجعي الإنتوساي - عضواً
- التقييم الذاتي للنزاهة - عضواً
- الفريق الاستشاري المعني بإطار قياس أداء المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات - عضواً

## ٢٠٢٠ تقاسم المعارف

- الفريق العامل المعني بالدين العام، الرئيس
- الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات - عضواً
- الفريق العامل المعني بالمراجعة البيئية - عضواً
- الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وغسل الأموال - عضواً
- الفريق العامل المعني بمراجعة الصناعات الاستخراجية - عضواً
- الفريق العامل المعني بتقييم السياسات والبرامج العامة - عضواً
- الفريق العامل المعني بمراجعة المشتريات العامة - عضواً
- الفريق العامل المعني بالبيانات الضخمة "بيغ داتا"، عضواً
- محفل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ذات الاختصاصات القضائية - عضواً

## ٢٠٢١ مشاريع أخرى

- الخوصصة (المشروع ٢-٧) - مساهماً
- مراجعة حسابات أهداف التنمية المستدامة - مشاركاً
- تعامل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مع الجهات المعنية - موجهاً/مشاركاً
- برنامج تيسير الاستراتيجية وقياس الأداء والإبلاغ فيما يتعلق بمبادرة الإنتوساي للتنمية - مشاركاً
- مشروع بحوث لجنة تبادل المعارف وإدارتها بشأن "مشاركة المواطن في المراجعة العامة" - مشاركاً

## ب- المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي)

- برنامج الشهادة في مجال مبادرة الإنتوساي للتنمية-الأسوساي - أخصائياً معتمداً
- برنامج تطوير القدرات - موجهاً/مشاركاً
- مشروع بحوث الأسوساي الحادي عشر - مشاركاً
- مشروع بحوث الأسوساي الثاني عشر - مشاركاً
- المراجعة التعاونية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار برنامج الشهادة في مجال مبادرة الإنتوساي للتنمية-لجنة تبادل المعارف وإدارتها-الأسوساي: أنظمة الصحة العامة الوطنية القوية والقادرة على الصمود (فيما يتعلق بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة) - مشاركاً

## ج- المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسينساي)

- لجنة التدريب - رئيساً
- التعاون بين برنامج الشهادة في مجال مبادرة الإنتوساي للتنمية-الآسينساي بشأن المراجعة المالية التعاونية للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - موجهاً/مشاركاً
- مراجعة المشتريات العامة - موجهاً
- مراجعة/استقصاء حالات الاحتيال - موجهاً

## باء- نهج المراجعة وعدد الموظفين ومستواهم

### باء-١- وصف معايير مراجعة الحسابات الناظمة لعملنا

٢٦- سنجري عمليات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة عموماً، بما يتوافق مع: (أ) المعايير الدولية لمراجعة الحسابات المنشورة من قبل مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وضماتها (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)؛ (ب) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) المحددة من جانب الإنتوساي؛ (ج) معايير المراجعة الأخرى التي قد تكون ذات صلة بمراجعة حسابات الوكالة، وغيرها من المعايير القياسية وأفضل الممارسات لعمليات مراجعة القيمة مقابل المال.

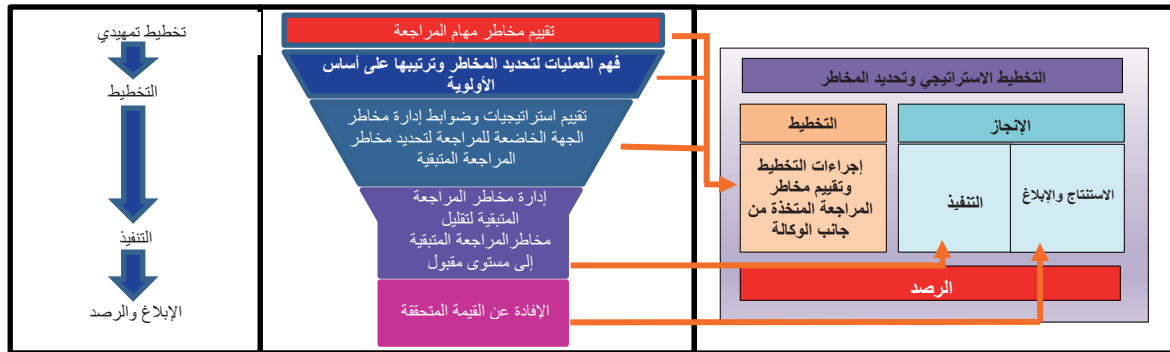
### باء-٢- نهج المراجعة واستراتيجية التنفيذ

#### باء-٢-١- نهج النتائج المتكاملة والمراجعة القائمة على المخاطر

٢٧- مع مراعاة الكاملة لنطاق عمل المراجع الخارجي لحسابات الوكالة على النحو المحدد في المادة الثانية عشرة - المراجعة الخارجية لائحة المالية والاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقوم لجنة مراجعة الحسابات بتنفيذ نهج النتائج المتكاملة والمراجعة القائمة على المخاطر في أداء أعمال المراجعة الموكلة إليها. ويتيح هذا النهج فهماً أشمل لأعمال الوكالة وعملياتها لتحديد المخاطر التي تؤثر سلباً في تحقيق الوكالة لأهدافها؛ ويربط بين هذه المخاطر بمخاطر وجود أخطاء في البيانات المالية بغرض إبداء رأي عن نزاهة عرض البيانات المالية؛ ويسمح بإجراء تقييم سليم لضوابط المخاطر وعملية إدارة المخاطر وتحديد فرص تحسين العمليات التشغيلية.

٢٨- ونهج النتائج المتكاملة والمراجعة القائمة على المخاطر هو ثمرة اتفاق تعاقدي أبرمته الحكومة الفلبينية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) لتحسين فعالية وكفاءة عمليات مراجعاتنا لتطوير واعتماد منهجية تدقيق ووضع واعتماد منهجية مراجعة متكاملة مبنية على النتائج ستركز على المخرجات والنواتج.

إطار مراجعة لجنة مراجعة الحسابات، والمراجعة القائمة على المخاطر وتكامل النتائج وإطار المراجعة القائمة على المخاطر



٢٩- ودمج هذا النهج خدمات المراجعة المختلفة لدينا في إطار مراجعةٍ شاملٍ ومهيكلٍ ويتسم بكفاءة استخدام الموارد، من حيث المدخلات والموارد والعملية ونتائج المراجعة التي تستجيب لاحتياجات العملاء وتوقعاتهم. ويجمع هذا النهج سلسلة الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في أربع مراحل من التدقيق: التخطيط والتنفيذ والإبلاغ والرصد والمتابعة.

## ١٠ 'التخطيط'

٣٠- تتطلب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن يخطط مراجع الحسابات لعملية المراجعة بطريقةٍ تكفل إجراء مراجعة عالية الجودة بطريقة اقتصادية وفعالة وأخلاقية وفي الوقت المناسب. وتؤدي لجنة مراجعة الحسابات أهمية كبيرة للتخطيط الملائم للمراجعة لأنه يساعد على ضمان تكريس الاهتمام الملائم لمجالات مهمة من المراجعة، وتحديد المخاطر والمشاكل المحتملة وإنجاز عملنا على وجه السرعة. ويساعدنا التخطيط أيضاً في الإسناد المناسب للمهام للمساعدين وفي تنسيق العمل الذي يقوم به المراجعون والخبراء الآخرون. الأنشطة الرئيسية التي يتعين القيام بها في إطار مرحلة التخطيط هي:

### أ- فهم الجهة الخاضعة للمراجعة وفهم المستندات

٣١- المعرفة والفهم الكافيان للوكالة مسألة أساسية لتخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة، وتقييم نتائج هذه الإجراءات. وتستند خطة المراجعة الخاصة بلجنة مراجعة الحسابات إلى فهم سليم للوكالة، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التفويض والرسالة والرؤية
- استراتيجيات الإدارة والفلسفات والسياسات والممارسات
- الهيكل التنظيمي والتوظيف
- السلطات والمسؤوليات الممنوحة على مستويات محددة
- البرامج والمشاريع الرئيسية
- طبيعة وموقع العمليات
- اللائحة المالية والسلطات التشريعية
- العمليات البالغة الأهمية التي تتبعها المستويات المختلفة في التسلسل الهرمي للمساءلة لتحديد الأهداف ورصد الأداء
- علاقات المساءلة
- البيئة الخارجية، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية
- الموارد: المالية (الميزانية والدخل)؛ الأصول الرأسمالية، الموارد البشرية
- تكنولوجيا المعلومات
- التقارير الرئيسية وكتيبات التشغيل
- العملاء والمتعاملون والمستفيدون
- الموردون والمتعاقدون والاستشاريون
- الهيئات/اللجان الرقابية

## ب- إجراء مراجعة الأداء المالي والتشغيلي

٣٢- بناءً على البيانات المتاحة، تُجري لجنة مراجعة الحسابات استعراضاً أولياً للأداء المالي والتشغيلي من خلال تحديد الاتجاهات المالية، والأخطاء المحتملة، ومخاطر الأعمال/الوكالة؛ وإجراء استعراض تحليلي.

## ج- تحديد وتعيين مصادر مخاطر الوكالة

٣٣- ثمة حاجة إلى تحديد المخاطر أو الأفعال أو الأحداث التي يُحتمل وقوعها والتي قد يكون لها تأثير سلبي في تحقيق الوكالة لأهدافها. ستحدد لجنة مراجعة الحسابات مخاطر الوكالة ذات الأهمية العالية واحتمالية الحدوث العالية، وتلك التي ستؤثر في البيانات المالية والإفصاحات. وتتضمن عمليتنا تحديد مصادر المخاطر أو تحديد سبب أو أسباب المخاطر، حتى نتمكن من إدارة المخاطر بشكل صحيح ووضع الضوابط المناسبة لمنع حدوث المخاطر أو السيطرة عليها عند مستوى مقبول.

## د- تقييم ضوابط المخاطر وتحديد مدى كفاية عملية إدارة المخاطر في الوكالة

٣٤- بعد تحديد المخاطر الرئيسية الماثلة أمام الوكالة، سنقوم بتقييم مدى كفاية ضوابط المخاطر وعملية إدارة المخاطر المعمول بها لمنع أو تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن ولتحديد كيفية سيطرة الوكالة على مخاطرها الرئيسية وكيفية معرفة الإدارة العليا لضوابط المخاطر التي تعمل بفعالية.

## هـ- تحديد مستوى الأهمية النسبية

٣٥- سنحدد مستوى الأهمية النسبية في مهمة مراجعة معينة بما يمنحنا إرشادات كمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهمية النسبية أثناء عملية المراجعة. وعند تحديد مستوى الأهمية النسبية، سنضع في الحسبان المستخدمين المعقولين للبيانات المالية للوكالة، واستخداماتهم المحتملة للبيانات المالية المراجعة، والدقة التي سيتطلبونها من البيانات المالية لاتخاذ قراراتهم. وسنقوم بالإبقاء على اتصال مفتوح مع إدارة الوكالة في تحديد مستوى الأهمية النسبية.

## و- تحديد وتقييم مخاطر المراجعة

٣٦- تشير مخاطر المراجعة إلى المخاطر التي قد يبيدها المراجع في البيانات المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية أو بيانات مغلوطة. وسنحدد ونقيّم أي مخاطر مراجعة متبقية من أجل تحديد نهج مراجعة فعّال في مجالات المخاطر المحددة وتحقيق مستوى الثقة في أن استنتاجنا الذي توصلنا إليه في نهاية المراجعة هو الصحيح.

## ز- إعداد مذكرة التخطيط الأولي وبرامج المراجعة ومخرجات التخطيط الأخرى للمراجعة

٣٧- سنقوم بإعداد ما يلي في نهاية مرحلة التخطيط:

• مذكرة التخطيط الأولي - هذه هي خطة المراجعة التي تحتوي على مكونات مثل:

- معلومات أساسية/وصف الوكالة، مجال التركيز، أو الحسابات المختارة
- الأسس المنطقية/تبرير الاختيار
- تركيز ونطاق المراجعة
- أهداف المراجعة
- معايير المراجعة
- مصادر الدلائل
- نهج ومنهجية المراجعة
- مستوى الأهمية النسبية
- الوحدات التنظيمية المشاركة من الوكالة
- المكاتب الأخرى المعنية/الروابط
- موازنة الوقت وتواريخ مهمة
- المتطلبات الإدارية

• برنامج المراجعة - هو قائمة أهداف المراجعة وإجراءات المراجعة التي يتعيّن القيام بها في إدارة مخاطر المراجعة المتبقية أو في إجراء الاختبار الموضوعي. وهو يتضمن أيضاً اسم المراجع الخارجي الذي يقوم بالإجراء، والإطار الزمني أو التاريخ الذي سيتم فيه تنفيذ إجراء المراجعة أو استكمالها ومرجع ورقة العمل.

## ٢١ التنفيذ

٣٨- هذه هي مرحلة إطار عمل المراجعة القائمة على النتائج حيث يتم تنفيذ مذكرة التخطيط الأولي وبرامج المراجعة من خلال الأنشطة التالية:

أ- إجراء الاختبارات الموضوعية - توفر الاختبارات الموضوعية دلائل على عدالة عرض البيانات المالية ويمكن إجراؤها باستخدام الإجراءات التالية:

- الاستعراض التحليلي
- اختبار تفاصيل المعاملات
- اختبار تفاصيل الأرصدة
- اختبار التقديرات المحاسبية

ب- جمع الدلائل للاختبارات الموضوعية - في إطار هذه العملية الفرعية، سنحصل على ما يكفي من المادة الدلالية المختصة بما يمنحنا أساساً معقولاً لرأينا وأحكامنا واستنتاجاتنا وتوصياتنا من خلال التفتيش والملاحظات والاستفسارات والتأكيد وإعادة الأداء/ إعادة الحساب، والتثبت، وغيرها من التقنيات.

ج- إعداد أوراق العمل - سنُعدُّ أوراق العمل لتكون بمثابة سجلات للإجراءات المطبَّقة، والاختبارات التي تم إجراؤها، والمعلومات التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات ذات الصلة التي تمَّ التوصل إليها في مهمة المراجعة.

د- استعراض أوراق العمل - سنقوم بدراسة وثائق الملف بطريقة نقدية بما يكفل الأخذ بأكثر من مستوى واحد من الخبرات والأحكام على العمل المنجز وعلى الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، بُغية التقليل إلى الحد الأدنى من خطر إغفال خطأ ما، ولضمان القيام بالعمل وتوثيقه بما يتفق مع معايير مراجعة الحسابات.

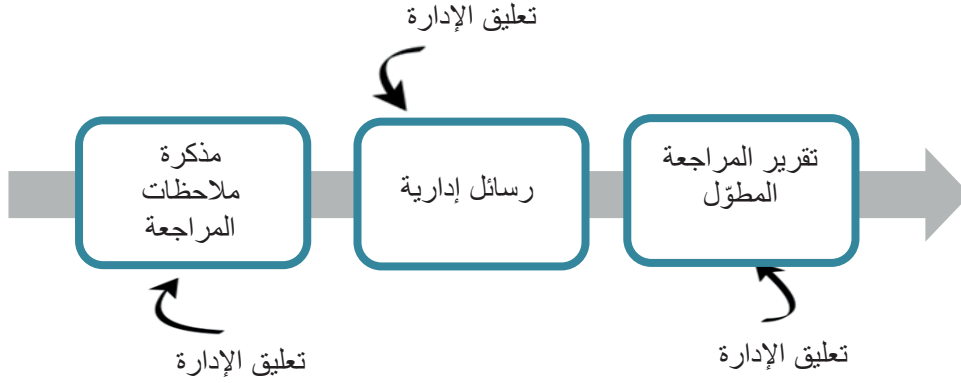
هـ- إعداد استفسارات المراجعة واستعراضها - عند الضرورة، سنقوم بإعداد وإصدار استفسارات المراجعة الموجهة لمسؤولي الوكالة المعنيين بالأمر للحصول على معلومات إضافية بشأن المجالات قيد المراجعة.

### ٣١ الاستنتاج والإبلاغ

٣٩- عند استكمال كل زيارة مراجعة، تُرفع الاستنتاجات والتوصيات في رسالة إدارية تصدر إلى مسؤولي الوكالة المعنيين بالأمر. وتستند الرسالة الإدارية الصادرة إلى قضايا وتوصيات المراجعة التي أثّرت في مختلف مذكرات ملاحظات المراجعة الصادرة إلى المسؤولين الخاضعين للمراجعة المعنيين بالأمر في سياق المراجعة للاستجابة الفورية و/أو الإجراءات التصحيحية من جانبهم. ويوفر رد الخاضعين للمراجعة على مذكرات ملاحظات المراجعة أساساً مهماً لاستنتاجات وتوصيات المراجعة التي تُثار في النهاية في المذكرة الإدارية.

٤٠- وسيتمُّ إصدار تقرير مراجعة مطوّل يتضمَّن رأي المراجع في البيانات المالية الموحَّدة في نهاية كل فترة تقرير مالي سنوي مع دمج نتائج المراجعة في جميع مكاتب الوكالة التي تمَّت زيارتها خلال الفترة، وسيتمُّ من، بالمثل، دمجاً في قسم منفصل عن نتائج مراجعة القيمة مقابل المال لمجال واحد على أقل تقدير من المجالات البالغة الأهمية للعمليات على امتداد المكاتب.

٤١ - وفقاً للقسم ٦ من الاختصاصات الإضافية التي تحكّم مراجعة حسابات الوكالة، تُمنح الفرصة للمدير العام للتعليق على النتائج التي توصلنا إليها. وبعد الأخذ في الحسبان التعليقات الواردة من المدير العام، يتم إرسال تقرير المراجع إلى المؤتمر العام من خلال مجلس المحافظين.



أ- الرسالة الإدارية - تتضمن الرسالة الإدارية ما يلي:

- فقرة تمهيدية موجزة تحدد المنظمة (المقر الرئيسي، والمكاتب الميدانية ومكاتب الاتصال، والمراكز، أو معاهد الفئة ١) و/أو النشاط (الصندوق أو البرنامج) قيد المراجعة في الوقت/الفترة المشمولة، وبيان بأن الملاحظات والتوصيات قد نُوقِشت مع مسؤولي الوكالة المعنيين بالأمر وأن ردودهم قد أُدرجت في الرسالة حيثما اقتضى الأمر ذلك؛
- فقرة تصفُ بإيجاز الأهداف الرئيسية للمراجعة ومجالات الفحص والاستعراض؛
- فقرة موجزة تعترف بالتعاون الذي أبدته الإدارة وموظفو الوحدات التنظيمية الخاضعة للمراجعة في الوكالة؛
- التوصيات الرئيسية - قائمة التوصيات الرئيسية لمساعدة الإدارة العليا على تحديد الإجراءات التصحيحية المطلوبة؛
- الاستنتاجات والتوصيات المفصّلة - مرتبة بحسب الأهمية، وتوصيات للإجراءات التصحيحية ورد فعل الإدارة عليها. ويتضمن هذا القسم أيضاً تعليقاتٍ عن مدى الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير/الرسائل الإدارية السابقة، حسب الاقتضاء.



ب- تقرير مراجع الحسابات المستقل (رأي مراجعة الحسابات) - نقدّم تقريرَ مراجعة حسابات يتضمن الرأي بشأن عدالة عرض البيانات المالية السنوية للوكالة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

ج- تقرير مراجع الحسابات الخارجي - نقدّم تقريرَ مراجعة حسابات مطوّلاً سيّضمن تفاصيل نتائج المراجعة، بما في ذلك التوصيات والتحسينات التشغيلية، ويتألف مما يلي:

- موجز جامع
- الولاية والنطاق والمنهجية
- نتائج المراجعة
- إفصاحات الإدارة
- حالة تنفيذ توصيات المراجعة
- شكر وتقدير

#### ‘٤’ الرصد والمتابعة

٤٢- بعد إصدار تقارير المراجعة، سنقوم بالرصد والتحقّق فيما يتعلق بمدى إجراءات الإدارة المتخذة بشأن توصيات المراجعة للتأكد من تحقيق فوائد أعمال المراجعة. ويهدف الرصد والمتابعة أيضاً إلى ضمان تنفيذ توصيات المراجعة فعلياً على مختلف مستويات وأنظمة الوكالة؛ وسيتمّ التنبُّه من أن التوصيات المنقّدة تصبُّ حقاً في منفعة الوكالة؛ مانحين أنفسنا فرصة إعادة تقييم التقنيات والدلائل التحليلية التي تساعد على صوغ استنتاجات وتوصيات المراجعة.

٤٣- يعتمد توقيت وتواتر الرصد والمتابعة على درجة ومدى اتخاذ الإدارة لإجراءات أو عدم اتخاذها لإجراءات بشأن التوصية، وبالتالي، لن نغفل عن أن طبيعة وحجم التوصية يؤثران في مدى الإجراء المتخذ من الإدارة. ومن هذا المنظور، سنمنح الإدارة مهلة كافية وسنقدم لها المساعدة الضرورية لتنفيذ التوصيات.

#### باء-٢-٢- استراتيجيّة تنفيذ المهام

٤٤- سيتمّ الاضطلاع بزيارتين للمراجعة لكل فترة مالية. وخلال زيارة المراجعة الأولى، سيتم تضمين مسح مراجعة للوكالة لأنه أمر بالغ الأهمية لفهمنا لأعمال الوكالة، وبالتالي، إعداد خطة المراجعة الاستراتيجية. وتغطي الإجراءات الأولية التي سيتمّ اتخاذها توثيق النظام القائم و/أو تحديث وثائق النظام القائم، وتحديد الضوابط الرئيسية وتقييمها، وإجراءات الاستعراض التحليلي التي تهدف إلى اكتساب المعرفة بالحسابات المالية. ونطاق الاختبار الواجب تنفيذه يتوقف على مستوى الخطر الذي جرى تعيينه وعلى موثوقية بيئة التحكم الداخلي. وستستخدم عملية أخذ عينات المراجعة وفقاً للمعيار ISA 530 (أخذ عينات المراجعة ووسائل الاختبار الأخرى) لضمان كفاءة عملية المراجعة. وتتضمن المراجعة المنقّدة في نهاية كل فترة مالية اختباراً تفصيلياً لأرصدة الحسابات واستعراضاً للمعلومات المكشوف عنها ضمن البيانات المالية التي سيتم تقييم نتائجها لإصدار رأي في البيانات المالية للفترة المذكورة.

## باء-٢-٣- الارتباط بمكتب الخدمات الإشرافية الداخلية في الوكالة والتعاون معه

٤٥- فيما ستلقى على عاتقنا كامل المسؤولية بشأن رأي المراجع الذي يتوقع الإعراب عنه بشأن البيانات المالية للوكالة وبشأن تحديد طبيعة إجراءات المراجعة الخارجية ومداهها وتوقيتها، سنعتبر أن ثمة صلة وثيقة تربط بين مراجعتنا وبين أجزاء معينة من عمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية في الوكالة الذي توفر مهامه ضماناً بشأن نظام سليم للمراقبة الداخلية يتيح زيادة موثوقية البيانات المالية للوكالة.

٤٦- وعند النظر في عمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية، سنلتزم بالمعايير المنصوص عليها في المعيار ISA 610 (استخدام عمل المراجع الداخلي) التي تتناول مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في تحديد نطاق وملاءمة العمل المحدد الذي يؤديه مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لأغراض المراجعة. وسنكتسب فهماً لأنشطة مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية بما يكفي لتحديد وتقييم خطر احتواء البيانات المالية على أخطاء مادية ولتصميم وتنفيذ المزيد من إجراءات المراجعة.

٤٧- ويلزمنا أن ندرس، في إطار خطتنا الموضوعية للمراجعة، خطة عمل مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية للفترة المعنية. وحيثما يُعتبر عمل المراجعة الداخلية عاملاً في تحديد طبيعة إجراءات المراجع الخارجي ونطاقها وتوقيتها، سيكون من المستحسن الاتفاق سلفاً على توقيت إجراءات المراجعة الخارجية، والنطاق المشمول بالمراجعة، ومدى أهمية البيانات والمنهجية المقترحة لأخذ العينات، وتوثيق الأعمال المنفذة وإجراءات الاستعراض وتقديم التقارير. وستعقد الاجتماعات على فترات مناسبة خلال مدة تنفيذ المراجعة. وسيلزم إبلاغنا بصدور التقارير ذات الصلة كما يلزم أن نتاح لنا إمكانية الإطلاع عليها، وينبغي إبقاؤنا على اطلاع بأي مسألة ذات أهمية قد تنمى إلى علمهم مما قد يؤثر في عملنا. وعلى نحو مماثل، سنبلغ مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية بأي قضايا ذات أهمية قد تؤثر في عمله.

## باء-٢-٤- التفاعل مع اللجان ذات الصلة والهيئة الإدارية

٤٨- سنحضر ونشارك بنشاط حسب الاقتضاء في اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للوكالة، ولجنة البرنامج والميزانية التابعة لمجلس المحافظين، والمؤتمر العام للوكالة. وتهدف مشاركتنا إلى معالجة الأمور المهمة المتعلقة بإعداد التقارير المالية، واستخدام الموارد، وترتيبات الضوابط الداخلية، وعملية إدارة المخاطر، وغيرها من المسائل المتعلقة بالمراجعة التي قد يرغبون في توضيحها أو مناقشتها بشكل أكبر للمساعدة في قيامهم بمهامهم.

## باء-٢-٥- جمع المعلومات وبراهين مراجعة الحسابات وإمكانية معاينة أوراق العمل الخاصة بالمراجعة

٤٩- سوف نستحصل على براهين كافية ووافية متعلقة بالمراجعة وفقاً لما ينص عليه المعيار ISA 500 (براهين المراجعة) من خلال العمل داخل المقر الرئيسي للوكالة وفي مكاتبها الإقليمية. وسيجري تقديم طلب الحصول على المعلومات مسبقاً من أجل إعطاء إدارة الوكالة الوقت الكافي لاتخاذ الترتيبات/التحضيرات الضرورية. ونحن نجلّ ونراعي مدونة قواعد السلوك للمحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة المحاسبية. وتوفر هذه المدونة إطاراً مفاهيمياً يضمن الامتثال للمبادئ الأساسية للأخلاقيات

المهنية. ومن بين هذه المبادئ التوجيهية، نذكر احترام المراجعين الخارجيين لسريّة المعلومات المكتسبة أثناء أدائهم للخدمات المهنية وعدم استخدام أية معلومات أو الكشف عنها من دون الحصول على ترخيص ملائم وصريح أو إلا إذا كان من حقهم أو واجبهم المهني أن يكشفوا عنها. ونحن نطمئن الوكالة بأننا سوف نحترم الطابع الامتيازي والسري لأي معلومات مصنفة كذلك بواسطة الوكالة.

٥٠- وإذا أتاحت لنا فرصة العمل بالشراكة مع الوكالة من خلال خدماتنا الخاصة بالمراجعة الخارجية، فإننا نتوقع من مراجع الحسابات الخارجي المنتهية ولايته أن يزودنا على نحو سلس بما يكفي من المعلومات ومن أوراق العمل المتعلقة بالمراجعة وفقاً لبروتوكول الاستلام والتسليم الخاص بالإننتوساي وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة.

## باء-٢-٦- مهام المراجعة الأخرى

٥١- سوف ننقذ فحوصاً معينة إضافية بناء على طلب مؤتمر الوكالة العام ومجلس محافظيها، وسنصدر تقارير منفصلة حول نتائج هذه الفحوص وفقاً لنص القاعدة ١٢-٥٠ من اللائحة المالية للوكالة.

توكيد الجودة جزء لا يتجزأ من عملية مراجعة الحسابات

## باء-٢-٧- ضمان الجودة

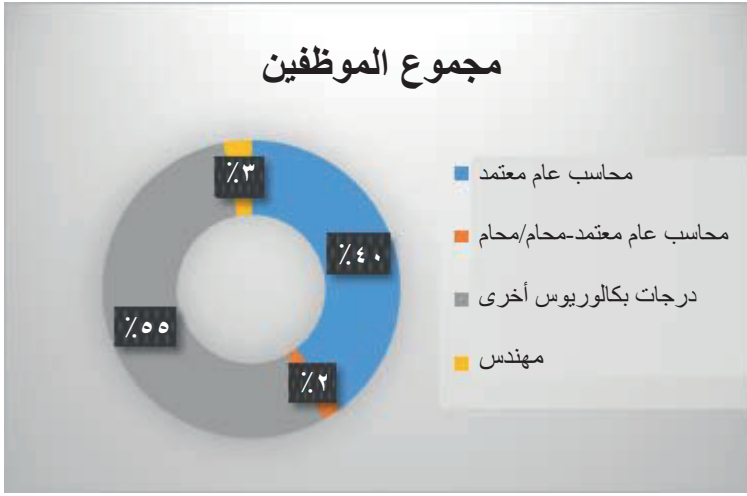
٥٢- سوف نكفل أن ضوابط جودة المراجعة ستصمّم وتنفذ وتعمل على نحو فعال. وسوف تجري استعراضاً للتحقق من جودة المراجعة عند كل زيارة مراجعة وفقاً للمعيار ISA 220 (التحقق من الجودة في إطار مراجعة الكشوف المالية) الذي اعتمده الإننتوساي بوصفه المعيار ISSAI 1220. ولن يصدر أيّ تقرير من تقارير مراجعة الحسابات إلا بعد استكمال استعراض التحقق من جودة المراجعة.

- **Multi-level view** of audit findings, documentation of audit issues and conclusions on audit work performed
- Conduct of **quality assurance** reviews per engagement including audit team management
- Review process commences **with pre-planning activities** until issuance of report
- Validate implementation of audit recommendations through **periodic** status reports

٥٣- وعلى نحو مماثل، سيتم تنفيذ قائمة المتطلبات الخاصة بضمان الجودة التي أقرها مجلس مراجعي الأمم المتحدة، والتي اعتمدها بعد ذلك في مراجعتنا لمنظمات دولية، كجزء من المنهجية المطبّقة على مراجعة حسابات الوكالة.

٥٤- وستعرض خططنا وبرامجنا الخاصة بالمراجعة على فريق عامل تقني داخلي لدينا وعلى لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية المنبثقة من لجنة مراجعة الحسابات والمكونة من مجموعة من كبار المسؤولين في لجنة مراجعة الحسابات، وسيقوم هؤلاء باستعراض هذه الخطط والبرامج. وسيستعرض مذكرات ملاحظات المراجعة مدير المراجعة الخارجية وسيقوم الفريق العامل التقني برصد عملية تنفيذ المراجعة عن كثب. وسيستعرض مدير المراجعة الخارجية والفريق العامل التقني مذكرات ملاحظات المراجعة ومن ثمّ سيتم تقديمها إلى لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية قبل إصدارها للوكالة.

### باء-٣- عدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم



٥٥- تكمن قوة لجنة مراجعة الحسابات في مجموعة أساسية من الموظفين المحترفين والمتعددي التخصصات المدربين تدريباً عالياً يبلغ عددهم ١٣ ٥٩٥ من التخصصات التالية: محاسب عام معتمد - ٥ ٤٠٥؛ محاسب عام معتمد-محام/محام - ٢٩٤؛ مهندس - ٤٠١؛ ودرجات بكالوريوس أخرى - ٧ ٤٩٥.

٥٦- وعدد من المسؤولين والموظفين حاصل على شهادات دولية مثل: مدقق معتمد في قضايا الاحتيال (CFE)، ومراجع داخلي معتمد (CIA)، ومحلل مالي معتمد (CFA)، ومراجع ضوابط داخلية معتمد (CICA)، ومراجع نظم معلومات معتمد (CISA).

٥٧- ويمتلك مسؤولو وموظفو لجنة مراجعة الحسابات المعرفة والدراية التقنية في إجراء مراجعات حسابات الوكالات الوطنية والمحلية والمؤسسية التابعة لحكومة الفلبين. ولديهم خبرة واسعة في مراجعة الحسابات في لجنة مراجعة الحسابات من حيث إجراء عمليات مراجعة شاملة (المالية، والامتثال، والأداء/القيمة مقابل المال، والاحتيال، والمراجعات الخاصة) كمراجعين مقيمين.

٥٨- يتمتع مسؤولو وموظفو لجنة مراجعة الحسابات بالمهارات اللينة والصلبة المتطورة المطلوبة من مراجع الحسابات في أداء مهام عمله. ويمتلكون مهارات حاسوبية في تطبيقات Microsoft Office، وأدوات/تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب، والإنترنت/ وعمليات الويب، ولديهم خبرات في وكالات المراجعة التي تعمل في بيئة عالية الحوسبة. ويمتلكون مهارات اتصال فعالة (شفهية وكتابية) ويتقنون اللغة الإنجليزية. والأهم من ذلك، أن لديهم مهارات جيدة في التعامل مع الآخرين مع القدرة على العمل في بيئة متعددة الثقافات.

٥٩- تضم لجنة مراجعة الحسابات أكثر من ٢٠٠ موظف ضمن مجموعة مراجعي حسابات المنظمات الدولية، حيث سيتم اختيار ٦٠ مراجعاً على الأقل (الملحق بـأ) لنشرهم فيما يخص بعمليات مراجعة حسابات الوكالة. تم اختيار هؤلاء المراجعين المقترحين، وهم محاسبون عامون معتمدون أو محاسبون عامون معتمدون-محامون، من خلال عملية اختيار تنافسية. وخضع هؤلاء لفحص صارم شمل الامتحانات والمقابلات والتدريب على مراجعة حسابات المنظمات الدولية. ويتمتع مراجعو الحسابات المقترحون للوكالة بالخبرة واسعة في مجال مراجعة الحسابات واكتسبوا معرفة كافية بمنظومة الأمم المتحدة من مهامهم السابقة في مراجعة حسابات مكاتب الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وبرامجها وصناديقها.

٦٠- وبصفة لجنة مراجعة الحسابات مراجعاً خارجياً سابقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحالياً منظمة العمل الدولية، فإن جميع المسؤولين والموظفين المقترحين لديهم خبرات في مراجعة حسابات الوكالات المستخدمة لأنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERPs) مثل SAP (تطبيقات ومنتجات النظم في معالجة البيانات) وحزمة تطبيقات الأعمال E-Business Suite

من أوراكل وأنظمة مخصصة تتداخل مع أنظمة تخطيط موارد المؤسسات. وفي المهام السابقة لمراجعة حسابات الأمم المتحدة التي قام بها المسؤولون والموظفون المقترحون، اكتسب هؤلاء خبرات في مراجعة أنظمة مختلفة للأمم المتحدة مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS)، ونظام SAP، ونظام مدير البرامج (PrOPMS)، وأنظمة تطبيقات حفظ السلام.

٦١- يتمتع الموظفون المقترحون بخبرة فعلية في مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الوكالات والصناديق الدولية الأخرى التي لديها بيانات مالية معدة وفقاً لمعايير إيبساس في عمليات المراجعة المحلية في الفلبين. بل إن عددًا من المراجعين من الموظفين المقترحين شارك في استعراض سياسات وإرشادات المحاسبة القائمة على معايير إيبساس في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وسياسة المحاسبة القائمة على معايير إيبساس في منظمة الصحة العالمية.

٦٢- وتحدد لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية الاحتياجات التدريبية للمراجعين ضمن مجموعة مرجعي حسابات الأمم المتحدة التي تتعهدها لجنة مراجعة الحسابات. وسيقوم برنامج التدريب بتحديث الموظفين المقترحين ومواءمتهم مع التطورات الحالية في المحاسبة والمراجعة وكذلك في تكنولوجيا المعلومات ونظام تخطيط الموارد المؤسسية، وتوفير المعرفة والمهارات المتخصصة المطلوبة في مراجعة حسابات الوكالة.

٦٣- وقد حضر مسؤولو وموظفو لجنة مراجعة الحسابات تدريباً عن نهج المراجعة المتكامل القائم على المخاطر والذي يدمج خدمات المراجعة المختلفة مثل التدقيق المالي ومراجعة الامتثال، ومراجعة القيمة مقابل المال بحسب الوكالة، والمراجعة على مستوى الحكومة ومراجعة أداء القطاعات ومراجعات حالات الاحتيال ضمن نهج مراجعة شامل. وحضر هؤلاء أيضاً فعالية المحاسبة في مجال التحليل الجنائي التي أجراها البنك الدولي، بما في ذلك التحديثات على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، والمعايير المحاسبية الدولية، ومعايير إيبساس التي تجريها لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية و/أو قطاع التطوير المهني والمؤسسي في لجنة مراجعة الحسابات، الذراع التدريبية للجنة. وسيستمر المسؤولون والموظفون المقترحون في الخضوع لدورات تدريبية ستجريها لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية، وقطاع التطوير المهني والمؤسسي. وينفذ قطاع التطوير المهني والمؤسسي برنامج التدريب المتسلسل المنبثق عن لجنة مراجعة الحسابات. وفي إطار هذا البرنامج، تم تصميم التدريب لتوفير المعرفة والمهارات التي يتطلبها موقعهم الوظيفي أو مستوى مسؤوليتهم.

٦٤- وسيضطلع بمراجعة حسابات الوكالة فريق يضم مهنيين محترفين متفرغين يملكون المستوى المطلوب من الخبرات في مراجعة حسابات المنظمات الدولية. وسوف يشرف رئيس لجنة مراجعة الحسابات على عملية المراجعة بشكل عام. وسوف يحظى/تحظى، في معرض أدائه/أدائها للمهمة، بالدعم من جانب مفوض لجنة مراجعة الحسابات، بصفته رئيس لجنة المراجعة، بالإضافة إلى أحد كبار مديري لجنة مراجعة الحسابات الذي سيتم تعيينه بصفة مدير المراجعة الخارجية. وسيكون المراجعة الخارجية مسؤولاً عن إدارة مراجعة حسابات الوكالة وسيحظى بدعم أفرقة وظيفية في المقر والمكاتب الإقليمية.

## جيم- أتعاب المراجعة المقترحة وتقدير مجموع عدد شهور عمل مراجعي الحسابات

### جيم-١- أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة

٦٥- بناءً على تقييمنا لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نقترح أتعاب مراجعة حسابات سنوية قدرها مائتان وأربعون ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعون و١٠٠/٣٤ يورو (٣٤،٧٧٧،٢٤٠ يورو). وسوف تُبقي على

أتعاب مراجعة الحسابات السنوية نفسها للفترات المالية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧. وتشمل أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة في الأساس تكاليف بدلات الإقامة اليومية والسفر والتكاليف ذات الصلة. ولا تشمل الأتعاب رواتب موظفي مراجعة الحسابات والخدمات التي تقدمها لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية في لجنة مراجعة الحسابات وموظفي الدعم لأنشطة توكيد الجودة أثناء وجودهم في مانيل.

#### الجدول ١- تفاصيل أتعاب المراجعة السنوية (باليورو)

المجموع	تكاليف السفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة	بدل الإقامة اليومية	المفردات
٢٠٣ ٢٢٧,٩٣	٣٦ ٦٤٣,٦١	١٦٦ ٥٨٤,٣٢	الخدمات في المقر الرئيسي
٣٧ ٥٤٩,٤١	١٠ ٥٤٠,١٨	٢٧ ٠٠٩,٢٢	الخدمات في المكاتب الإقليمية
٢٤٠ ٧٧٧,٣٤	٤٧ ١٨٣,٧٩	١٩٣ ٥٩٣,٥٤	المجموع

٦٦- يجوز الاتفاق على أي رسوم مراجعة إضافية على أساس كل حالة على حدة في مراجعة المشاريع التي يطلبها المانحون أو بعض عمليات فحص الحسابات المحددة التي يطلبها المؤتمر العام و/أو المجلس.

#### جيم-٢- تقدير عدد شهور عمل المراجعين

٦٧- فيما يلي تفاصيل شهور عمل المراجعين الـ ٣٧ المقترحة لكل فترة مالية:

#### الجدول ٢- تفاصيل شهور عمل المراجعين المقترحة

العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين (ح)+(د)=(ز)	زيارات المراجعة ١				مسح/مراجعة مؤقتة		الاسم (عند توافره) المسمى الوظيفي (أ)
	مجموع شهور عمل المراجعين (ز)=(هـ)* (و)	المراجعة النهائية		مجموع شهور عمل المراجعين (د) = (ب)*(ج)	عدد المراجعين (ب)	عدد الشهور (ج)	
		عدد المراجعين (هـ)	الشهور (و)				
							<b>الخدمات في المقر الرئيسي</b>
٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٣	١	-	-	-	رئيس لجنة مراجعة الحسابات أو المفوض <sup>٢</sup>
١,٦٧	١,٦٧	٠,٨٣	٢	-	-	-	مستعرضو الجودة <sup>٣</sup>
٣,٦٧	١,٨٣	١,٨٣	١	١,٨٣	١,٨٣	١	مدير عملية المراجعة <sup>٤</sup>
٢١,٦٧	١٠,٨٣	١,٢٠	٩	١٠,٨٣	١,٢٠	٩	مراجعو حسابات <sup>٥</sup>
							<b>الخدمات في المكاتب الإقليمية، ومكاتب الاتصال، ومختبرات البحوث</b>
٥,٨٣	٢,٩٢	٠,٩٧	٣	٢,٩٢	٠,٩٧	٣	مراجعو حسابات <sup>٥</sup>
							<b>الخدمات في المكتب المركزي للجنة مراجعة الحسابات</b>
٤	٢	٠,٥	٤	٢	٠,٥	٤	لجنة المراجعة وموظفو الدعم في

						لجنة مراجعة الحسابات <sup>٦</sup>
٣٧,٤٧	١٩,٨٨		١٧,٥٨	العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين		
<b>ملاحظات إيضاحية:</b>						
١ سيتم تنفيذ زيارتين للمراجعة (أي مؤقتة ونهائية) لكل فترة مالية.						
٢ سيحضر رئيس لجنة مراجعة الحسابات أو المفوض أحد اجتماعات مجلس المحافظين/المؤتمر العام مرة واحدة لكل فترة مالية.						
٣ مستعرضو الجودة مسؤولون عن ضمان أن تكون ضوابط جودة المراجعة مصممة ومنفذة وتعمل على نحو فعال.						
٤ مدير عملية المراجعة المسؤول عن إدارة المراجعات الخاصة بالوكالة سيحضر، هو أيضاً، اجتماعاً واحداً على الأقل من اجتماعات مجلس المحافظين/المؤتمر العام.						
٥ ستتكوّن فرق المراجعة من خمسة إلى ستة مراجعين في المقر الرئيسي ومن مراجعين اثنين في المكاتب الإقليمية خلال كل زيارة من زيارات المراجعة.						
٦ لجنة المراجعة التابعة للجنة مراجعة الحسابات وموظفو الدعم سيؤدون أيضاً أعمال مراقبة الجودة لا تُفرض أتعاب مراجعة عليها.						

٦٨- وبالإضافة إلى المراجعة المالية، ستشكل مراجعات مردودية الأموال جزءاً من عملنا التدقيقي المقترح لتوفير الضمان لمؤتمر الوكالة العام ومجلسها بأننا حدّدنا وعالجنا القضايا المرتبطة بالفعالية والاقتصاد والجدوى.

### جيم-٣- موازنة أعمال مراجعة الحسابات بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث

٦٩- ستأخذ عملية اختيارنا للمكاتب/المجالات المراجعة في الحسبان تقييمات المخاطر لإدارة الوكالة ومكتب الخدمات الإشرافية الداخلية في الوكالة وكذلك نتائج المسح الميداني الأولي الذي سيتمّ تحديثه باستمرار بالتغيّرات في البيئة الداخلية والخارجية للتعامل ونتائج مراجعاتنا السابقة والحالية. هذا إقرار بأن المخاطر الجديدة قد تظهر باستمرار وقد تتغير المخاطر القديمة بسبب الديناميكيات في العمليات والبيئة.

٧٠- وبالنسبة للسنة الأولى من المراجعة، سيتمّ تخصيص قرابة ١٧ شهراً من أشهر عمل المراجعين أو ٤٧ في المئة من شهور عمل الأشخاص المتاحة لأعمال المراجعة المنجزة في المقر الرئيسي، بينما سيتم استخدام ١٩ شهراً من أشهر عمل المراجعين أو ٥٣ في المئة من إجمالي أشهر المراجعين للسنة لأعمال مراجعة الحسابات في المكاتب الإقليمية ومكاتب الارتباط ومختبرات البحوث. وسيتمّ استعراض هذه النسبة وتحديثها في الأعوام اللاحقة على أساس نتائج المراجعة.

### جيم-٤- إدارة مراجعة الحسابات

٧١- يضطلع بمراجعة الحسابات فريقٌ يضمّ مهنيين محترفين متفرغين يملكون المستوى المطلوب من الخبرات في مراجعة حسابات المنظمات الدولية. ويشرف رئيس لجنة مراجعة الحسابات، مايكل جي. أغوينالدو، على المراجعة بشكل عام ويقدم تقريراً إلى المؤتمر العام للوكالة من خلال مجلس المحافظين. ويدعمه في تأدية مهمته

مفوض لجنة مراجعة الحسابات، السيد رونالد سي. بوندوك (جيم-٤-١) ومدير المراجعة الخارجية، السيد ليتو كيو مارتين (جيم-٤-٢).

٧٢- ويكون مدير المراجعة الخارجية مسؤولاً عن إدارة المراجعة الخارجية للوكالة وسيحظى بالدعم من جانب أفرقة وظيفية في المقر الرئيسي للوكالة، والمكاتب الإقليمية/مكاتب الاتصال، والمختبرات البحثية. وسيكون مقرّ عمل مدير المراجعة الخارجية في المقر الرئيسي في فيينا، النمسا، لمدة ثلاثة أشهر على الأقل خلال كل فترة مالية. ويشرف مدير المراجعة الخارجية ويدير عمليات مراجعة حسابات المقار والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث، ويحضر اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للوكالة، ولجنة البرنامج والميزانية التابعة لمجلس المحافظين، والمؤتمر العام للوكالة، حسب الاقتضاء.



#### جيم-٤-١- المفوض رونالد سي. بوندوك

٧٣- تمّ ترشيح المفوض رونالد سي. بوندوك للجنة مراجعة الحسابات في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ وتم تأكيد تعيينه بتوافق الآراء من جانب لجنة التعيينات في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ لمدة سبع سنوات تنتهي في ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٥. وركّز المفوض بوندوك، بصفته محاسباً عاماً معتمداً ومحامياً، حبه للتعليم مع جامعته الأم، جامعة مينداناو - مدينة دافاو، لمدة ٢٢ عاماً، أثناء مزاولته لكل من المهنتين.

٧٤- فقد شغل منصب أستاذ في كليات المحاسبة والقانون

وإدارة الأعمال وعلم الجريمة والدراسات العليا في الجامعة المذكورة من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٦. وكان عميد كلية القانون المساعد وشغل منصب مسؤول/مدير مكتب شؤون الطلاب. وكرّمت المفوض بوندوك جامعته الأم لإنجازاته الاستثنائية في مجال التدريس بأن منحته جائزة الحصاد الذهبي للمحاضر المتميز في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ونال، بصفته مفوض لجنة مراجعة الحسابات، "الجائزة المؤسسية"، وهي أعلى جائزة تمنحها جامعة مينداناو للخريجين المتميزين. وأثناء عمله في الأوساط الأكاديمية، خدم أيضاً زملاءه في العمل كرئيس لتعاونية موظفي جامعة مينداناو لمدة ست سنوات متتالية، من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠.

٧٥- وفاز أيضاً بجائزة وطنية كمحاضر أعمال متميز في مجال المحاسبة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١١ الممنوحة من قبل مجلس الفلبين للعمداء والمحاضرين في مجال الأعمال ومؤسسة بترون. وعلاوة على ذلك، فاز بالجائزة الوطنية لمعهد الفلبين للمحاسبين العامين المعتمدين (PICPA) أربع مرات: المحاسب العام المعتمد الأكثر تميزاً في عام ٢٠٠٨؛ عضو معهد الفلبين للمحاسبين العامين المعتمدين الأكثر تميزاً في عام ٢٠٠٩؛ ورئيس فرع معهد الفلبين للمحاسبين العامين المعتمدين الأكثر تميزاً في عام ٢٠١٥؛ ومؤخراً المحاسب العام المعتمد الأكثر تميزاً في الخدمة الحكومية في عام ٢٠١٨.

٧٦- وبعد أن قرر الاستقالة من عمله بصفته أكاديمياً متفرغاً، حوّل تركيزه إلى الخدمة العامة. وانضم المفوض بوندوك إلى الخدمة الحكومية في عام ٢٠١٤ مسؤولاً قانونياً متفرغاً لمركز جنوب الفلبين الطبي حيث قدّم أيضاً خدمات قانونية مجانية للمرضى المعوزين في المستشفى المذكور.



٧٧- وعُيِّنَ المفوض بوندوك، قبل ترشيحه، أميناً تنفيذياً مساعداً في مكتب الرئيس في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتم تعيينه على وجه التحديد كمساعد نائب المدير العام للإدارة واللوجستيات والتمويل في مجلس التنظيم الوطني لقمة رابطة دول جنوب شرق آسيا ٢٠١٧ لكامل فترة استضافة الفلبين لقمة الآسيان ٢٠١٧ والاجتماعات ذات الصلة. وكان مسؤولاً بشكل مباشر عن جميع المتطلبات اللوجستية لكل اجتماع تم عقده بغض النظر عن موقعه في البلد وعدد مندوبيين الأجانب والمحليين المشاركين. كما كان مسؤولاً عن رصد الاستخدام السليم للميزانية المخصصة للأحداث المذكورة وقام بذلك بعناية وبعين ناقدة. وبفضل تفانيه وإسهاماته تجاه الاستضافة الفلبينية الناجحة لقمة رابطة دول جنوب شرق آسيا ٢٠١٧، مُنح في عام ٢٠١٨ جائزة تكريم الرئاسة حيث تسلّم الجائزة من الرئيس رودريغو دوتيرتي في قصر مالاكاناتج.

٧٨- والمفوض بوندوك حاصل على درجة بكالوريوس التجارة تخصص محاسبة مع مرتبة الشرف الأولى في عام ١٩٨٨. وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون عام ٢٠٠١ وفاز بجائزة الإنجاز، وماجستير في إدارة الأعمال عام ١٩٩٧. وحصل على جائزة Tambuli Award كأكثر الخريجين تميزاً في مجال التدريس في عام ٢٠٠٩، وجائزة الخريج المتميز من جامعة ميندانوا في الخدمة الحكومية حيث منحه إياها رابطة خريجي الجامعة في عام ٢٠١٩.

٧٩- وتُظهر خلفيته المهنية المبيّنة أعلاه أنه قد غطى جميع القطاعات الأربعة لممارسة المحاسب العام المعتمد، وهي التجارة والصناعة، والمجال الأكاديمي، والممارسة العامة، والقطاعات الحكومية، على التوالي. وهو أحد جنود الاحتياط في القوات الجوية الفلبينية برتبة مقدم، وهو أيضاً مئتم عقارات مرخص، ووسيط عقاري مرخص، بالإضافة إلى عضويته في رابطة المحاسبين العاملين المعتمدين في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وفي الوقت الحاضر، هو رئيس نظام جهات الاتصال الخاص بالجنسانية والتنمية في لجنة مراجعة الحسابات وأحد أبرز الأعضاء المؤثرين في برنامج إدارة النزاهة في لجنة مراجعة الحسابات.

#### جيم-٤-٢- المدير ليتو كيو. مارتن



٨٠- يرأس المدير ليتو كيو. مارتن حالياً مكتب المراجعة والعلاقات الدولية المنبثق من لجنة مراجعة الحسابات، وهو المكتب الذي يقم أنشطة المراجعة والعلاقات الدولية في لجنة مراجعة الحسابات. ويستمد المدير مارتن، وهو محاسب عام معتمد ومحام ومراجع ضوابط داخلية معتمد، خبراته في مجال مراجعة الحسابات والاستقصاء والتقييم والتفتيش والتمويل والحوكمة والإدارة من ٣٣ عاماً من العمل المهني كان خلالها مراجعاً للحسابات، ومحامياً، ومستقصياً، وممارساً محاسبية، ومراجع حسابات منظمات الأمم المتحدة، ومديراً للمراجعة الخارجية، ومسؤولاً حكومياً، وأستاذاً جامعياً.

٨١- ويتمتع المدير مارتن بأكثر من ١٠ سنوات من الخبرة الواسعة كمدير للمراجعة الخارجية في منظومة الأمم المتحدة. وقد أدار مراجعة حسابات أربع وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة حيث كانت لجنة مراجعة الحسابات مراجعاً خارجياً لحساباتها، وهي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبالمثل، أدارَ مراجعة حسابات مشروعات منقّدة وطنياً لكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروعات وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية في الفلبين. وقد قدّم التوجيهات الإستراتيجية والإدارة الشاملة وتنفيذ عمليات مراجعة الحسابات للوكالات المتخصصة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إعداد وتنفيذ خطة مراجعة شاملة للمنظمات، وإدارة فرق المراجعة والإشراف عليها، وتدريب مراجعي الحسابات، وإجراء تقييم مخاطر المراجعة، وإعداد تقارير المراجعة والمسؤولية العامة عن تقديم خدمة مراجعة الجودة في المنظمات الدولية. وعمل مع لجان رقابية مختلفة في الجهات الخاضعة للمراجعة مثل لجان المراجعة، والمالية، والإدارة، والبرنامج والميزانية. وهو أيضاً عضو في الفريق التقني التابع لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٢- ويتمتع المدير مارتن أيضاً بخبرة واسعة في المجال الأكاديمي. فقد شغل منصب أستاذ دكتور لمساقات البكالوريوس والدراسات العليا في جامعته الأم، جامعة سانت لويس - مدينة باجيو، كلية المحاسبة وإدارة الأعمال لمدة ٨ سنوات (١٩٩٩-٢٠٠٧) ومنصب أستاذ دكتور في جامعة باجيو، كلية القانون لمدة ٦ سنوات (٢٠٠٤-٢٠١٠). وكان أيضاً محاضراً أول لمساقات الإدارة المالية في جامعة الفلبين - مدينة باجيو من ١٩٩٥-١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، فهو محاضر متمرس في الإدارة التنظيمية، والتحقيق في الاحتيال، وأدلة المراجعة، والاستراتيجية المتكاملة في التصدي للاحتيال والفساد، ومراجعة القيمة مقابل المال، والمشتريات، وإطار الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر.

٨٣- وقد بدأ المدير مارتن مسيرته المهنية في لجنة مراجعة الحسابات في عام ١٩٨٧ حيث ارتقى تدريجياً من رتبة مراجع حسابات حكومية إلى مدير أول. وخلال الفترة التي قضاها كمراجع للحسابات الحكومية، كان مسؤولاً عن تقديم خدمات مراجعة الجودة للوكالات والمؤسسات الحكومية الوطنية وضمان كفاءة وفعالية إجراء عمليات المراجعة المالية، ومراجعة الامتثال، ومراجعة القيمة مقابل المال، بما في ذلك تقييم الأداء التشغيلي للوكالات الخاضعة للمراجعة. وعلاوة على ذلك، أجرى استقصاءات في مراجعة الاحتيال واتخذ إجراءات بشأن الشكاوى المقدّمة إلى لجنة مراجعة الحسابات ضد مسؤولين وموظفين حكوميين. كما اختيرَ مراجعاً خارجياً لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ٢٠٠٨ حيث بدأ حياته المهنية في المراجعة الدولية للحسابات. وقام بمراجعة حسابات العديد من مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك، من بينها مكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب الخدمات العامة - المشتريات، وخزانة الأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الإدارية. كما قام بمراجعة حسابات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث في جنيف. وشغل، بصفته مديراً، منصب مدير المجموعة الإقليمية في منطقة كوردييرا الإدارية التابعة للجنة مراجعة الحسابات من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، ومساعد مدير المجموعة لقطاع الحكومة المحلية التابع للجنة مراجعة الحسابات، ومجموعة لوزون المركزية والشمالية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨، ومساعد المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي رقم ١ للجنة مراجعة الحسابات من عام ٢٠٠٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ حيث شغل منصبه الحالي مديراً لمكتب المراجعة والعلاقات الدولية التابع للجنة مراجعة الحسابات.

٨٤- والمدير مارتن حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة، تخصص محاسبة، مع مرتبة الشرف من جامعة بانجاسينان عام ١٩٨٦. وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام ١٩٩٤ ودرجة البكالوريوس في القانون عام ١٩٩٩ من جامعة سانت لوييس.

٨٥- وعلاوة على ذلك، المدير مارتن نشط في المنظمات المهنية. فقد شغل منصب رئيس الرابطة الحكومية للمحاسبين العاملين المعتمدين، ومدير معهد الفلبين للمحاسبين العاملين المعتمدين، وهو عضو مدى الحياة في رابطة المحامين الموحدة في الفلبين.

٨٦- وأخيراً، حصل المدير مارتن على العديد من الجوائز، من بينها جائزة Lingkod Bayan Award في عام ٢٠١١، وهي جائزة يمنحها رئيس جمهورية الفلبين للموظفين الحكوميين الاستثنائيين الذين قدموا مساهمة كبيرة في الخدمة العامة.

### دال- عرض مقدّم من لجنة مراجعة الحسابات للفلبين إلى الوكالة ودولها الأعضاء: موجز

٨٧- قامت حكومة الفلبين بتسمية لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين، بقيادة رئيسها السيد مايكل جي أغوينالدو، لتكون مرشحاً لمهمة المراجع الخارجي لحسابات الوكالة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧.

### دال-١- المشاركة المكثفة للجنة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة

٨٨- تعود بداية دور لجنة مراجعة الحسابات الحيوي في حوكمة الأمم المتحدة إلى حصولها على عضوية مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٢ واستمرار الدور في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧. وواصلت لجنة مراجعة الحسابات العمل مراجعاً خارجياً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩، ومنظمة الصحة العالمية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٩، ومنظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ مع تجديد التفويض حتى عام ٢٠٢٣، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩.

٨٩- وإن خبرة وكفاءات لجنة مراجعة الحسابات، المكتسبة من خلال توليها منصب المراجع الخارجي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، قد دفعتها إلى المُضي قُدماً والعمل لضمان مقعد في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، حيث تأمل في جلب خبرتها الثرية وتفانيها والتزامها للإسهام في تسحين أسس حوكمة الأمم المتحدة. وتتوخى لجنة مراجعة الحسابات، بُغية تنفيذ ولايتها، مجموعة كاملة من قيم المراجعة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية الأمم المتحدة الفريدة المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وإدارة المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، وإعلاء سيادة القانون الدولي.

٩٠- وبصفتها مراجعاً خارجياً سابقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومراجعاً خارجياً حالياً لحسابات منظمة العمل الدولية، تستعرض لجنة مراجعة الحسابات بشكل نشط وشامل تطبيق الإدارة القائمة على النتائج في تنفيذ برامج ومشاريع الوكالات في إطار أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية فيما يتعلق بآليات الحوكمة الأخرى للمساءلة والضوابط الداخلية.

٩١- ولتعزيز سمعة لجنة مراجعة الحسابات وقدرتها ومصداقيتها أكثر فأكثر، فإنها تطمح باستمرار للتميز من خلال إقامة تعاون وثيق مع الإنتوساي ومجلس إيبساس، من بين الهيئات المهنية الأخرى، حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها تدريجياً بما يتفق مع المعايير الدولية. وفي المقابل، فإن لجنة مراجعة الحسابات حريصة على العطاء. فقد كانت الفلسفة التشغيلية للجنة مراجعة الحسابات هي المساهمة أيضاً في الأوساط الدولية لمراجعة الحسابات. فقد كانت لجنة مراجعة الحسابات أحد المصادر الرئيسية للخبراء المتخصصين في المبادرات التدريبية للإنتوساي، وتعاونت مع المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات في عطاها كمراجعين خارجيين للأمم المتحدة. وفي الواقع، في عام ٢٠٠٩، قدّمت لجنة مراجعة الحسابات جلسات توجيهية لمراجعي الحسابات في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في جمهورية الصين الشعبية، التي خلفتها في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، طلبت غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي، اعترافاً منها بالقدرة المؤسسية للجنة مراجعة الحسابات، أن تتقاسم لجنة مراجعة الحسابات معرفتها مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الاتحاد الروسي في خضم استعدادها للمشاركة في مراجعة حسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

## دال-٢- نهج المراجعة القائم على القيم للجنة مراجعة الحسابات

٩٢- دفعت ارتباطات لجنة مراجعة الحسابات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة نهجها في المراجعة إلى أن يكون أكثر تبصراً وفعالية في مساعدة متخذ القرار، ولا سيما تقديم تقييم مستقل لبرامج الأمم المتحدة وعملياتها ونتائجها. وقامت لجنة مراجعة الحسابات أيضاً بمعايرة عمليات المراجعة الخاصة بها، ما يوفر التبصّر السليم لعملائها في تحديد التحديات الناشئة ومكان الضعف الحالية. وقد جعلت هذه المنظورات، وأكثر من ذلك، عمليات مراجعة لجنة مراجعة الحسابات وسيلة فعالة للتغيير.

٩٣- وعلاوة على ذلك، فإن عمليات مراجعة الحسابات التي تقوم بها لجنة مراجعة الحسابات وثيقة الصلة بما يلي:

- تركز عمليات المراجعة الخاصة بلجنة مراجعة الحسابات على دعائم الكفاءة والنزاهة بحيث يتم تجهيز المراجعين بالمهارات اللينة والصلبة لضمان جودة العمل؛
- تقوم لجنة مراجعة الحسابات بتخطيط ومعايرة نهج المراجعة الخاصة بها لتتناسب بشكل أفضل مع نماذج التشغيل لعملائها من أجل نطاقات مراجعة أفضل؛
- تستخدم لجنة مراجعة الحسابات أدوات وتقنيات المراجعة المحدثة الضرورية لإتمام مهام المراجعة بشكل ممتاز؛
- تشارك لجنة مراجعة الحسابات عن كثب مع عملائها وهيئات الرقابة الأخرى لتحديد وتعريف المجالات التي تكمن فيها المخاطر بما يمكن عمليات المراجعة من تحقيق قيمة أكبر؛
- تركز لجنة مراجعة الحسابات مواردها على أنشطة المراجعة التي تهتم بما يعزز فعالية التغطية والقيمة.

## دال-٣- خطط وبرامج للوكالة

٩٤- ستعمل لجنة مراجعة الحسابات، بقيادة رئيس اللجنة أغوينالدو، في حال تعيينها مراجعاً خارجياً لحسابات الوكالة، بشكل حثيث ودؤوب من أجل:

- ضمان إرساء الشفافية والمساءلة في الوكالة من أجل استخدام الموارد وتخصيصها بكفاءة وفعالية خاصة مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة؛
- اتباع نهج مراجعة قائم على المخاطر لتركيز مواردها المحدودة على جوانب العمليات التشغيلية التي لها أكبر تأثير في تقديم الخدمات من قبل الوكالة؛
- تنفيذ خططها للمراجعة بكفاءة وزيادة تغطية المراجعة إلى أقصى حد في مناطق العمليات أو في المواقع التي تُعدُّ عالية المخاطر بالنسبة لتنفيذ البرامج والمشاريع؛
- استمرار الحوار والعمل جنباً إلى جنب مع إدارة الوكالة وموظفيها لتكون قادرة على وضع وتقديم توصيات ضرورية حقاً وقابلة للتنفيذ، مع مراعاة أفضل الممارسات وأيضاً القدرات التقنية والإدارية والمالية للوكالة؛
- السعي لتقديم تقاريرها عن المراجعة في الوقت المناسب إلى المؤتمر العام ومجلس المحافظين، ورسائلها الإدارية إلى الإدارة المعنية للمكاتب الخاضعة للمراجعة، لتمكينها من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية على الفور؛
- التنسيق مع الهيئات الإشرافية الأخرى مثل لجان المراجعة، لجنة البرنامج والميزانية، والمراجعات الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة لضمان التنسيق والاتساق بين الخطط والأنشطة وتغطية أكثر شمولاً لعملها؛
- نشر المراجعين وغيرهم من الخبراء الذين يتمتعون بالدراية المهنية والخبرة ذات الصلة المطلوبة في أعمال المراجعة المحددة الموكلة، والذين يتناسبون بدنياً ونفسياً مع العمل بطبيعته المضنية والشاقة الذي تستلزمه المراجعة الفعالة ذات المستوى العالمي، والذين أثبتوا مهاراتهم في العلاقات والاتصالات على أعلى مستوى؛
- ضمان تقديم خدمات المراجعة الخارجية للوكالة بما يتوافق مع معايير المراجعة الدولية وبأعلى مستوى من النزاهة والاستقلالية، لغرض وحيد هو تعزيز المساءلة والشفافية في حوكمة المؤسسات.

#### دال-٤ - أتعاب المراجعة المعقولة

٩٥- تعرض لجنة مراجعة الحسابات أتعاب مراجعة معقولة تتناسب مع تكاليف بدل الإقامة اليومي والتكاليف المتعلقة بالسفر والتكاليف الفرعية الأخرى. ولا تشمل الأتعاب رواتب موظفي ومسؤولي المراجعة لأنهم موظفون دائمون في لجنة مراجعة الحسابات. لا يشمل حساب أتعاب المراجعة المقترحة أشهر عمل المراجعين التي تلتزم بها لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية وموظفي الدعم لمراقبة جودة أعمال المراجعة ونتائجها.

## مايكل جي. أغوينالدو

رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين

### الكفاءات الأساسية

خبرات في القانون والتدقيق والحوكمة والإدارة مكتسبة من ٣٢ عاماً من العمل المهني كممارس قانون خاص، ومسؤول حكومي وأستاذ أكاديمي ومراجع حسابات خارجي لمختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة -

- تقديم التوجيهات الاستراتيجية لإجراء المراجعة الخارجية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة؛
- صوغ السياسات والمعايير والعمليات التشغيلية لتحقيق الكفاءة والفعالية في المحاسبة والمراجعة الحكومية بالإضافة إلى المساعدة والخدمات القانونية والتشريعية؛
- استعراض وتقديم التوصيات بشأن مشاريع القوانين المقترحة ومشاريع القوانين المسجلة التي يقرها الكونغرس، وقانونية المعاهدات والاتفاقيات والتنفيذية التي تبرمها الحكومة مع بلدان أخرى؛
- إجراء المراجعة القانونية واتخاذ العناية الواجبة فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ والاندماج وإعداد الهيكل المؤسسي والتمويلي للمشاريع الخاصة في قطاعات البنية الأساسية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة؛
- صوغ وتنفيذ استراتيجيات الشركات ونظم إدارتها؛
- استعراض التدابير السياسية والعمليات الإدارية والقواعد واللوائح وتحليلها وصياغتها؛
- إدارة فرق المشاريع ورصد أدائها ورفع تقارير قائمة على النتائج والتواصل؛
- استخدام مستوى عالٍ من المهارات في العلاقات والتواصل.

### المسار المهني والعملية

#### القطاع العام

❖ الرئيس، لجنة مراجعة الحسابات (٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى اليوم)

- الرئيس، الفريق العامل المعني بالدين العام المنبثق من الإنتوساي
- نائب الرئيس، مشروع الإنتوساي البحثي عن مراجعة الحسابات القائمة على مشاركة المواطنين
- عضو بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبية (منظمة الإنتوساي)
- عضو بالمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوساي)



عنوان المكتب:

Commonwealth Avenue  
0880 Quezon City  
Philippines



mgaguinaldo@coa.gov.ph



coa.gov.ph



(632) 931-9220

(632) 931-9223



- لجنة التدريب، المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (مؤسسات الآسينساي)
- قائد مشروع، مشروع الآسينساي الطويل الأجل عن تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
- عضو، مجموعة الاستقلالية المالية الدستورية
- المسؤول الرئيسي، لجنة الإدارة المالية العامة التابعة للجنة مراجعة الحسابات
- المسؤول الرئيسي، المجلس المشترك في الفلبين بين الوكالات لمكافحة الكسب غير المشروع والفساد التابع للجنة مراجعة الحسابات
- المسؤول الرئيسي، المجلس المتعدد القطاعات لمكافحة الفساد التابع للجنة مراجعة الحسابات

#### ❖ الرئيس، الفريق العامل المعني بالدين العام المنبثق من الإنتوساي

- وضع مبادئ توجيهية ومواد إعلامية أخرى لاستخدام الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لتشجيع الإبلاغ السليم والإدارة السليمة للدين العام.
- دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في تطوير معرفتها ومهاراتها في مراجعة الدين العام من خلال تبادل المعارف والخبرات والمعلومات والتعاون فيما بين أعضاء الفريق العامل المعني بالدين العام وشركاء الفريق العامل والأطراف المعنية به.

#### ❖ مراجع الحسابات الخارجي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٥-٢٠١٩)، منظمة الصحة العالمية (٢٠١٥-٢٠١٩)، منظمة العمل الدولية (٢٠١٦-الآن)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٠١٨-٢٠١٩)

- مراجعة الحسابات بما في ذلك جميع الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة للمنظمة بما يتوافق مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- إبداء الملاحظات فيما يتعلق بكفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وعلى وجه العموم الإدارة والتنظيم العام في المنظمة.
- تقديم التوصيات بشأن تدابير تحسين الضوابط الداخلية، وتعزيز المساءلة والشفافية، والكفاءة التشغيلية وفعالية المنظمات.
- إبداء آراء مستقلة بشأن مراجعة البيانات المالية للمنظمات والتوقيع عليها.
- إعداد وتقديم وعرض تقرير مراجع على الهيئات الإدارية ذات الصلة.

#### ❖ نائب الأمين التنفيذي للشؤون القانونية، مكتب رئيس الفلبين (أيار/مايو ٢٠١١ - آذار/مارس ٢٠١٥)

- رئيس شعبة التحقيقات في مكتب الرئيس
- رئيس لجنة المناقصات وترسية العقود
- تنفيذ مبادرات نزاهة بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- استعراض وإعداد قرارات عن الطعون المتعلقة بقرارات وأوامر وإجراءات الإدارات المختلفة، والتماسات الرأفة التنفيذية.

- استعراض وتقديم توصيات بشأن مشاريع القوانين المقترحة والمسجلة التي أقرها الكونغرس، وبشأن مشروعية المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات التنفيذية التي تبرمها الحكومة مع بلدان أخرى كي ينظر الرئيس فيها.
- إعداد واستعراض وتجهيز إصدارات رئاسية تشمل أوامر تنفيذية، وأوامر إدارية، وتعميمات مذكرات، وإعلانات.
- استعراض وإعداد توصيات بشأن عقود حكومية.

## القطاع الخاص

### ❖ شريك وعضو اللجنة التنفيذية، شركة رومولو مابانتا بوينافنتورا سايوك أند دي لوس أنجلوس للمحاماة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - أيار/مايو ٢٠١١)

- مشاريع خاصة في قطاعات البنية الأساسية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة.
- مراجعة قانونية في مجال عمليات التملك والدمج، وفي المسائل المتصلة بالامثال، لصالح شركات أجنبية ومحلية.
- خدمات إسناد الأعمال إلى جهات خارجية، والتجارة الإلكترونية، وقانون الشركات، ومسائل العمل المرافق العامة
- إجراءات الإعسار وإعادة تأهيل الشركات.
- المنازعات القضائية والتحكيم في مجالات الضريبة المدنية، والأوراق المالية، والقضايا العمالية، والدعاوى المدنية الخاصة، والالتماسات والطعون أمام المحكمة العليا.

### ❖ محامٍ معاون، شركة دي بورجا ميديالديا أتا بيلو غويفارا أند سيرابيو للمحاماة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)

- المنازعات القضائية، والمسائل العمالية والمؤسسية لعملاء محليين ودوليين
- القانون المدني، المسائل المؤسسية، المعاملات التجارية وممارسة العمل
- مسائل المنازعات القضائية أمام المحاكم القضائية، بما في ذلك المحكمة العليا والوكالات الإدارية

- ❖ أستاذ دكتور، كلية الحقوق بجامعة أتينيو دي مانيل (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - الآن)
- ❖ عضو الهيئة التدريسية، البرنامج المشترك بين جامعة الشرق الأقصى وجامعة دي لا سال لمنح درجة الدكتوراه في القانون-ماجستير الأعمال (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - نيسان/أبريل ٢٠١١)
- ❖ عضو الهيئة التدريسية، جامعة دي لا سال (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ - نيسان/أبريل ١٩٩٠)
- ❖ مُحاضِر، حلقات دراسية في إطار التعليم القانوني المتواصل الإلزامي

## عضوية في الهيئات المهنية الدولية

- فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)
- المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
- المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)



- الاتحاد الدولي للمحاسبين
- معهد مراجعي الحسابات الداخليين
- رابطة المدققين المعتمدين في قضايا الاحتيال
- رابطة تدقيق ومراقبة نظم المعلومات

## التعليم

٢٠١٩

دكتور في القانون

دكتوراة فخرية

جامعة Pamantasan ng Lungsod ng Maynila

دكتور في الإدارة العامة

دكتوراة فخرية

جامعة العلوم التطبيقية في الفلبين

١٩٩٧

ماجستير في القانون

درجة خاصة في القانون الاقتصادي الدولي

جامعة ميشيغان

١٩٩٢

المرتبة السابعة في امتحان نقابة المحامين في الفلبين

دكتور في القانون

كلية الحقوق بجامعة أتينيو دي مانيلا

١٩٨٧

بكالوريوس آداب في الفلسفة

جامعة دي لا سال

المرفق باء

ملخص مؤهلات المراجعين وخبراتهم العملية  
والمراجعات القائمة على معايير إيبساس/نظام تخطيط الموارد في المؤسسة

الرقم	الاسم	المؤهلات المهنية	الخبرات العملية (عدد السنوات)		عدد مراجعات الحسابات القائمة على معايير إيبساس المصطلح بها	مع/خبرة مراجعة في بيئة أوراكل/تخطيط موارد المؤسسات (ERP)
			منظمات وطنية	منظمات الأمم المتحدة		
١	مارتن، ليتو كيو	محاسب عام معتمد، محام، ماجستير في إدارة الأعمال، مراجع ضوابط داخلية معتمد	٣٣,٤٩	١٠,٠٧	٤٧	✓
٢	أكانا، كاترينا كيو.	محاسبة عامة معتمدة، محامية	١٢,٧٣	٠,٤١	٥	✓
٣	اسببيدو، ماري فرانسيس هازل إس	محاسبة عامة معتمدة	٢٠,٠٧	٠,٤١	٥	✓
٤	اجكاولي، رونالد تي.	محاسب عام معتمد، ماجستير في إدارة الأعمال	١٩,٨٤	٠,١٦	٢	✓
٥	أندريس، جيسلتون جاي إي.	محاسبة عامة معتمدة	١٠,٧٢	٠,٣٣	٤	✓
٦	أنسغ، أيريز	محاسب عام معتمد، بكالوريوس في القانون	١٠,٢٧	٠,٤١	٥	✓
٧	أسناوي، أرمان	محاسب عام معتمد، ماجستير إدارة عامة	٩,٦٨	٠,٣٣	٤	✓
٨	أويلان، نيكي	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	١٩,٧٦	٠,٢٥	٣	✓
٩	باليباي، كلينت	محاسب عام معتمد	١٢,٧٣	٠,٤٩	٦	✓
١٠	بانوانغ، نويل شارمين	محاسبة عامة معتمدة	١٠,٦٣	٠,٣٣	٤	✓
١١	بارسلونا، ريسلين	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال، مدققة معتمدة في قضايا الاحتيال	٢٠,١٨	٠,٤٩	٦	✓
١٢	باريلو، فريدريك	محاسب عام معتمد، محام	١٠,٧١	٠,٥٨	٧	✓
١٣	بوتستا، جوسلين	محاسبة عامة معتمدة	٢١,٨٤	٠,٣٣	٤	✓
١٤	كابانتود، راسيل	محاسبة عامة معتمدة، محامية	١١,١٨	٠,٤٩	٦	✓
١٥	كاماسام، ناديا لين	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	١٠,٣	٠,٥٨	٧	✓
١٦	سينكو، كاتلين	محاسبة عامة معتمدة، بكالوريوس في القانون	٢٢,٢	٠,٥٨	٧	✓
١٧	كلافيو، جو أن بليس	محاسبة عامة معتمدة	٨,٨٣	٠,٢٥	٣	✓
١٨	كوارتيروس، ميرا إليزا	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	١٩,٨٤	٠,٢٥	٣	✓
١٩	داين، ميليسا	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في الإدارة	٢٢,٢٩	٠,٤١	٥	✓
٢٠	دينويو، مارك دينفيل	محاسب عام معتمد، ماجستير في إدارة الأعمال	١٦,١٢	٠,٤٩	٦	✓

الرقم	الاسم	المؤهلات المهنية	الخبرات العملية		مع/خبرة مراجعة في بيئة أوراكل/تخطيط موارد المؤسسات (ERP)
			(عدد السنوات)		
			منظمات وطنية	منظمات الأمم المتحدة	
٢١	دونغو، أوسانا تيريسا	محاسبة عامة معتمدة، محامية، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,٥٨	٢٧,٧٨	٧
٢٢	دوابان، فريبي	محاسبة عامة معتمدة	٠,٤٩	١٠,٨١	٦
٢٣	فرنانديز، دوروثي	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير إدارة مشاريع	٠,٤٩	٢٠,١٨	٦
٢٤	غيبتي، شوجر-آن	محاسبة عامة معتمدة	٠,٢٥	١٢,١٨	٣
٢٥	غونزاليس، خوان كارلوس	محاسب عام معتمد، مدقق معتمد في قضايا الاحتيال، محلل مالي معتمد، مراجع ضوابط داخلية معتمد	٠,٥٨	١٠,٨٣	٧
٢٦	غوتاي، ما لويزا	محاسبة عامة معتمدة، مدققة معتمدة في قضايا الاحتيال	٠,٤١	١٢,٨٧	٥
٢٧	إغناسيو، جيني تيريسا	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,٤٩	٩,٧٧	٦
٢٨	لانغوي، إيستل ماري	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال، مدققة معتمدة في قضايا الاحتيال	٠,٥٨	٣٢,٠٣	٧
٢٩	لامن، شيرلين راكيل	محاسبة عامة معتمدة، بكالوريوس في القانون	٠,٤١	٢٢,١٥	٥
٣٠	لاو، شيربيبل	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,٤١	٢٠,٤	٥
٣١	لازاغا، بيسا ماي	محاسبة عامة معتمدة	٠,٢٥	١٠,٧	٣
٣٢	لازو، نونافي	محاسب عام معتمد، بكالوريوس في القانون	٠,٤٩	١٣,٦٢	٦
٣٣	لورينزو، جون إيبان	محاسب عام معتمد، محام، مدقق معتمد في قضايا الاحتيال	٠,٤٩	١٥,٥٦	٦
٣٤	مانانوات، عمر	محاسب عام معتمد، بكالوريوس في القانون	٠,٤١	٢٠,٤٤	٥
٣٥	مانجاكوب، فهد	محاسب عام معتمد، محام	٠,٣٣	١٠,٤٨	٤
٣٦	مانويبا، كيمبرلي آن	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,١٦	١٠,٢٩	٢
٣٧	ماركوس، ما كارميلا	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير أعمال وإدارة، مراجع داخلي معتمد	٠,٢٥	١٤,٩٩	٣
٣٨	ماركوس، دوندون	محاسب عام معتمد، ماجستير أعمال وإدارة، مدقق معتمد في قضايا الاحتيال، مراجع داخلي معتمد، مراجع ضوابط داخلية معتمد	٦,٦٤	١٤,٩٥	٢١
٣٩	مارتينيز، غريثشن غريس	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في الإدارة	٠,٢٥	١١,١٨	٣
٤٠	ميندوزا، جونا	محاسب عام معتمد	٠,٤٩	١١,٥٦	٦

الرقم	الاسم	المؤهلات المهنية	الخبرات العملية		عدد مراجعات الحسابات القائمة على معايير إيبساس المضطلع بها	مع/خبرة مراجعة في بيئة أوراكل/تخطيط موارد المؤسسات (ERP)
			(عدد السنوات)			
			منظمات وطنية	منظمات الأمم المتحدة		
٤١	ميندوزا، مرح	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير إدارة عامة	٠,٤١	٢٠,٧	٥	✓
٤٢	ميسيتولا، ماريا كريستينا إيرين	محاسبة عامة معتمدة، مراجعة داخلية معتمدة، مدققة معتمدة في قضايا الاحتيال	٠,٣٣	١١,٤	٤	✓
٤٣	باندي، ريموند جون	محاسب عام معتمد، ماجستير إدارة عامة	٠,٤١	٨,٤٩	٥	✓
٤٤	بيريز، رونا	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,٤١	٢٢,١٦	٥	✓
٤٥	بيريكيت، كاترينا ماي	محاسبة عامة معتمدة	٠,٣٣	١٢,٧٧	٤	✓
٤٦	بيو، جون غيلبرت	محاسب عام معتمد	٠,٤١	٨,٨٥	٥	✓
٤٧	بيتو، جانيت	محاسبة عامة معتمدة	٠,٤١	٢٢,١٩	٥	✓
٤٨	رينوسو، أيزايش	محاسب عام معتمد، مراجع نظم معلومات معتمد	٠,٣٣	٢١,٩٣	٤	✓
٤٩	سيلوريكويز، مارك	محاسب عام معتمد	٠,٧٤	١٥,٣٢	٩	✓
٥٠	سوريانو، روزالي	محاسبة عامة معتمدة	٠,٣٣	٦,٧٤	٤	✓
٥١	كاتالان، ماري أن	محاسبة عامة معتمدة	٠,٤٩	٩,٧٣	٦	✓
٥٢	سونيكو، تريسي آن	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,٨٢	٢٠,٧٤	١٠	✓
٥٣	تابيناس، أمي جوان	محاسبة عامة معتمدة	٠,٤٩	١٢,٨	٦	✓
٥٤	تاغادان، أنالو	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير في إدارة الأعمال	٠,٣٣	١٣,٠٦	٤	✓
٥٥	تيونغسن، يومaida	محاسبة عامة معتمدة، محامية، ماجستير إدارة عامة	٠,٩٠	٢٠,٤٩	١١	✓
٥٦	يوغاي، رودورا	محاسبة عامة معتمدة	٠,٦٦	٣٦,٥٧	٨	✓
٥٧	فيجاس، ماريا فانيسا	محاسبة عامة معتمدة، ماجستير أعمال وإدارة	٠,٢٥	٩,٨١	٣	✓
٥٨	فيسايا، هيبيرسن	محاسب عام معتمد، ماجستير أعمال وإدارة، مراجع ضوابط داخلية معتمد	٤,٦٤	٢٧,١٢	٢٥	✓
٥٩	واهغ، رولين	محاسبة عامة معتمدة	٠,٤١	١٢,٠٩	٥	✓
٦٠	ياب، ماريتا	محاسبة عامة معتمدة	٠,٢٥	٢٠,٦٣	٣	✓

#### دليل الاختصارات باللغة الإنكليزية

MPA - ماجستير في الإدارة العامة	CPA - محاسب عام معتمد
MM - ماجستير في الإدارة	CFE - مدقق معتمد في قضايا الاحتيال
MM-BM - ماجستير إدارة في إدارة الأعمال	CIA - مراجع داخلي معتمد
MPM - ماجستير في الإدارة العامة	CICA - مراجع ضوابط داخلية معتمد
MGM - ماجستير في الإدارة الحكومية	CISA - مراجع نظم معلومات معتمد
MAC - ماجستير في المحاسبة	LLB - بكالوريوس في القانون
MNSA - ماجستير في إدارة الأمن القومي	MBA - ماجستير في إدارة الأعمال



## لجنة المراجعة

اقترح لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

للفترة المالية ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧

Commonwealth Avenue  
Quezon City 0880 PHILIPPINES  
[www.coa.gov.ph](http://www.coa.gov.ph)



البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين  
لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية  
في فيينا

الرقم VN-PH-43-2021

الأمانة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البريد الإلكتروني: [Official.Mail@iaea.org](mailto:Official.Mail@iaea.org)

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإحافاً بمذكرة البعثة رقم VN-PH-401-2020 المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ المتضمنة ترشيح لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين لمنصب مراجع الحسابات الخارجي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، يشرف البعثة إحالة "الإضافة المرفقة باقتراح لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)". وتتضمن الإضافة معلومات تكميلية وإضافية فيما يتعلق بكيفية حساب أتعاب المراجعة للجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك في حال القيام بمراجعة حسابات عن بُعد.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

المرفقات: كما هو مذكور.

الإضافة المرفقة باقتراح لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

موضوع الإضافة: القسم جيم، الفقرتان ٦٥-٦٦ والقسم دال-٤، الفقرة ٩٥ من اقتراح لجنة مراجعة الحسابات

ألف- معلومات تكميلية للقسم جيم، الفقرتان ٦٥-٦٦ والقسم دال-٤، الفقرة ٩٥ من اقتراح لجنة مراجعة الحسابات

١- كما هو وارد في القسم جيم -١ من اقتراحنا لتقديم خدمات المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة، فإنّ أتعابنا السنوية المقترحة للمراجعة هي مائتان وأربعون ألفاً وسبعمئة وسبعة وسبعون و٣٤/١٠٠ يورو (٣٤ ٧٧٧ ٢٤٠ يورو) للفترات المالية التي تغطي ٢٠٢٢-٢٠٢٧، كما هو موضح أدناه:

المفردات	بدل الإقامة اليومي	تكاليف السفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة	المجموع
الخدمات في المقر الرئيسي	١٦٦ ٥٨٤ ٣٢	٣٦ ٦٤٣ ٦١	٢٠٣ ٢٢٧ ٩٣
الخدمات في المكاتب الإقليمية	٢٧ ٠٠٩ ٢٢	١٠ ٥٤٠ ١٨	٣٧ ٥٤٩ ٤١
المجموع	١٩٣ ٥٩٣ ٥٤	٤٧ ١٨٣ ٧٩	٢٤٠ ٧٧٧ ٣٤

٢- تشمل الأتعاب السنوية المقترحة للمراجعة في المقام الأول بدل الإقامة اليومي، ومخصصات نفقات السفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة. وشملت الأتعاب المحسوبة التكاليف المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات التالية:

أ- التخطيط - نشاط مدته خمسة أيام (لكل زيارة مراجعة) ويُضطلع به لفهم العميل بالإضافة إلى تحديد مجالات المراجعة المهمة، والمخاطر الكامنة المحتملة، والمشكلات، بما يكفل في نهاية المطاف إجراء مراجعة حسابات عالية الجودة. وخلال أنشطة التخطيط أيضاً، يقوم أحد كبار المراجعين الخارجيين بإسناد أو تحديد مجالات مراجعة الحسابات لأعضاء الفريق. ونتائج أنشطة التخطيط يعرضها ويستعرضها الفريق العامل التقني المنبثق عن لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية التابعة للجنة مراجعة الحسابات في إطار تدابير مراقبة الجودة التي تتبعها لجنة مراجعة الحسابات. ويشمل المشاركون في أنشطة التخطيط رئيس لجنة مراجعة الحسابات،



ومدير المراجعة الخارجية للحسابات، ومستعرضي ضمان الجودة، وأفرقة مراجعة الحسابات. وفي اقتراحنا، قمنا بحساب التكلفة المتعلقة بأنشطة التخطيط إلى حد أدنى قدره ٠١ ١٩٤ يورو لـ ١٤٥ يوماً من أيام عمل المراجعين أو ٤,٨٣ شهراً من أشهر عمل المراجعين لكل فترة مالية بما أن النشاط المذكور سيُضطلع به في مانبلا، الفلبين.

ب- *التنفيذ/الأعمال الميدانية* - خلال تنفيذ مراجعة الحسابات/أنشطتها الميدانية، ينفذ فريق المراجعة نتائج أنشطة التخطيط مثل تلك المشار إليها في برامج مراجعة الحسابات ومذكرة التخطيط الأولي. وخلال هذه المرحلة من عملية مراجعة الحسابات تُجمع أدلة كافية وملائمة من خلال الاختبار الموضوعي وكذلك يتم إصدار استفسارات/مذكرات المراجعة للمسؤولين المعنيين. ويبلغ بدل الإقامة اليومي المتعلق بالتنفيذ/العمل الميداني ٩٤٦,٦٤ يورو مقابل ٨٠٤ يوم عمل أو ٢٦,٨٠ شهر من أشهر عمل المراجعين لكل فترة مالية. وقد استخدمنا القيمة المكافئة باليورو على بدل الإقامة اليومي البالغ ٣٠٠,٠٠ دولار أمريكي لكل يوم من أيام عمل المراجعة في المقر الرئيسي و ٢٤٠,٠٠ دولاراً أمريكياً لمراجعة حسابات المكاتب الإقليمية وهو أقل من بدل الإقامة اليومي الذي حددته لجنة الخدمة المدنية الدولية البالغ ٣٢٠,٠٠ دولاراً أمريكياً.

ج- *إعداد التقارير* - فور الانتهاء من مراجعة الحسابات، يتم إعداد تقارير مثل الرسائل الإدارية، وتقارير المراجعين المستقلين، وتقارير مراجع الحسابات الخارجي وذلك بناء على استنتاجات المراجعة والتوصيات المرفوعة خلال الأعمال الميدانية. وسيُنفذ مستعرضو ضمان الجودة ومدير المراجعة الخارجية استعراضاً متعدد المستويات بما يكفل إصدار تقارير مراجعة عالية الجودة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك سنتعامل مع تعليقات الإدارة بشأن المسائل المثارة بما يكفل إعداد التقارير بطريقة متوازنة. وتشمل مرحلة إعداد التقارير مشاركة رئيس لجنة مراجعة الحسابات ومدير المراجعة الخارجية ومستعرضي ضمان الجودة وكبار المراجعين الخارجيين وتفانيهم. وتبلغ التكاليف المتعلقة بإعداد التقارير ٤٥٢,٩٠ يورو مقابل ٥٥ يوم عمل أو ١,٨٣ شهر من أشهر عمل المراجعين لكل فترة مالية.

٣- وفي الوقت نفسه، تشمل تكاليف السفر والتكاليف ذات الصلة لكل فترة مراجعة البالغة ١٨٣,٧٩ ٤٧ يورو تكاليف السفر (التكاليف التقديرية لتذاكر السفر بالطائرة) البالغة ٢٩٠,٥١ ٣٨ يورو، والتكاليف الأخرى ذات الصلة البالغة ٨٩٣,٢٨ يورو. وقدّرنا أن تكلفة السفر لكل تذكرة طائرة لزيارة المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية للقيام بأعمال المراجعة هي ٢٣٥,١٨ يورو و ٦٤٦,٩٠ يورو على التوالي. وعلاوة على ذلك، تشتمل التكاليف الأخرى ذات الصلة على التكاليف العامة وتكاليف الإدارة والاستعراض والإشراف والتكاليف الطارئة.

باء- *معلومات إضافية عن العملية والأتعاب المتضمنة في حال إجراء مراجعة الحسابات عن بُعد*

٤- مع استمرار الآثار العالمية لجائحة كوفيد-١٩، يجب تنفيذ تقنيات بديلة لمراجعة الحسابات مثل نهج مراجعة الحسابات عن بُعد من أجل الاستمرار في إنجاز ولاية مراجعة الحسابات الخارجية. وفي حال إجراء المراجعة عن بُعد، نقترح أتعاب مراجعة سنوية قدرها مائة وستون ألف وخمسمائة وأربعون

و١٨/١٠٠ يورو (١٨،٥٤٠،١٦٠ يورو). وتشمل أتعاب المراجعة المقترحة فقط بدل الإقامة اليومي بمعدل ١٠ دولارات أمريكية لكل يوم عمل للتخطيط وإعداد التقارير، و ٢٤٠ دولاراً أمريكياً لكل يوم عمل للتنفيذ/العمل الميداني. وفيما يتصل بذلك، لم يتم تضمين تكاليف السفر والتكاليف الأخرى ذات الصلة في الأتعاب المقترحة للمراجعة في حالة إجراء مراجعة الحسابات عن بُعد. وتجدون أدناه تفاصيل أتعاب المراجعة السنوية المحسوبة (باليورو) في حالة إجراء مراجعة الحسابات عن بُعد:

المفردات	بدل الإقامة اليومي
الخدمات في المقر الرئيسي	١٣٣ ٥٣٠،٩٦
الخدمات في المكاتب الإقليمية	٢٧ ٠٠٩،٢٢
المجموع	١٦٠ ٥٤٠،١٨

٥- في حالة احتمال تطبيق إغلاق آخر أو فرض قيود سفر أخرى، سنقوم بالتنسيق والمشاركة بشكل مكثف مع إدارة الوكالة لمناقشة العملية المفضلة والاتفاق عليها من أجل إنجاز ولاية مراجعة الحسابات. ومع ذلك، توذُ لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين إبلاغ الوكالة بأننا نفضدنا بالفعل مراجعة حسابات عن بُعد خلال مراجعتنا لحسابات منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٦- وقد اضطلعت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الفلبين بولايتها إزاء عملائها/المنظمات الدولية من خلال اتخاذ أول خطوة للتغلب على تحديات تنفيذ مراجعة الحسابات عن بُعد، مثل:

أ- *الاستفادة من استخدام الموارد التكنولوجية المتاحة في أداء أعمال مراجعة الحسابات -* فقد استخدمنا أدوات الاتصالات الافتراضية الموثوقة في أداء أعمال مراجعة الحسابات عن بُعد مثل تطبيقات Zoom و GoToMeeting و Skype for Business و Join.Me وغيرها.

ب- *تتبع جميع الطلبات في مكان واحد -* قد يكون الأمر هَيِّناً لكننا اعتبرناه أمراً بالغ الأهمية في القيام بجمع البيانات أو المعلومات في الوقت المناسب من الإدارة. ومن المفيد أيضاً امتلاك رؤية واضحة عن الأفراد المسؤولين عن إجراء عمليات المراقبة لمعرفة إذا ما كان بعض القائمين على عناصر المراقبة الذين يُراد إجراء مقابلة معهم متاحين أم لا، حتى تتمكن من إجراء تعديلات في الوقت المناسب على خطة الاختبار والجدول الزمني. وقد اتخذنا ترتيبات مع الإدارة لوضع جميع المستندات المطلوبة للمراجعة في نقطة مشاركة أو مجلد يمكننا الوصول إليهما في الفلبين.

ج- *الحفاظ على مشاركة العميل في المراجعة -* من الناحية المثالية، فإنّ التفاعلات الشخصية مع الإدارة بالغة الأهمية عندما تجري عمليات المراجعة. ومع ذلك، قمنا بتنفيذ المراجعة عن بُعد من خلال الحفاظ على التفاعلات الإيجابية مع الإدارة، وثمة أوقات نتحدث فيها عن المفردات غير المتعلقة بالعمل وقد ركزنا على كيفية تعميق العلاقة وتقديم الدعم وكذلك الحصول على تعقيبات من الإدارة. وحرصنا على جدولة المقابلات بشكل صحيح

مع مراعاة المناطق الزمنية والتقديم المسبق للمشكلات التي يجب حلها خلال الاجتماعات الافتراضية.

د- الحفاظ على مشاركة فريق المراجعة في عملية المراجعة - طبقنا طرقاً لتوفير هيكلية ما للفريق ليقوم بعمله بالشكل الأفضل عن بُعد. وأنشأنا اجتماعاً افتراضياً منتظماً يتحدث خلالها أعضاء فريق المراجعة عن التقدم المحرز في المراجعة وأولوياتهم، وأين هم عالقون والأسئلة الملحة التي قد تكون لديهم. وذلك، يوفر الاجتماع فرصاً لأعضاء الفريق لمناقشة أين يحتاجون إلى دعم سريع، وإبقائهم على اطلاع على التطورات من جانب العميل، ويمكن توفير الاستجابة للتحديات الناشئة.

هـ- تعزيز الإشراف والرقابة - عندما يتوزع أعضاء فريق المراجعة جغرافياً خلال مدة المراجعة، تتطلب عملية الإدارة عن بُعد تعزيز الإشراف والرقابة. وعليه، أشرف مدير المراجعة الخارجية على أعمال المراجعة عن كثب في جميع المراحل أو الأنشطة. ونحن نكفل بشكل حاسم تطبيق أكثر من مستوى واحد من الخبرات والأحكام على العمل المنجز وعلى الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بغية التقليل إلى الحد الأدنى من خطر إغفال خطأ ما، ولضمان القيام بالعمل بما يتفق مع معايير مراجعة الحسابات. وبالمثل، فقد عززنا ضوابط مراقبة جودة مراجعة الحسابات لدينا للتأكد من رضوخنا باستمرار لاستعراض مراقبة جودة مراجعة الحسابات المقبول عموماً.

٧- وسعت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الفلبين جاهدةً لتكون عملية مراجعة الحسابات عالية الجودة وتُضفي في الوقت نفسه قيمة على الرغم من القيام بذلك في بيئة صعبة. وفي تنفيذ عمليات مراجعة الحسابات عن بُعد، عززنا لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية التابعة لنا بإنشاء فريق عامل تقني يتألف من كبار المسؤولين في لجنة مراجعة الحسابات لضمان جودة خططنا لمراجعة الحسابات، وبرامجنا وتنفيذنا وتقاريرنا.

٨- وقبل إرسال أي فريق عمل، يجب على لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية إجراء تخطيط لعملية المراجعة وتقديم إحاطة بشأنها. وينبغي قيام مدير مراجعة الحسابات والفريق العامل التقني باستعراض وثائق تخطيط المراجعة قبل تقديمها إلى لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية. وبالمثل، تخضع الرسائل الإدارية وتقارير مراجعة الحسابات للعملية نفسها قبل إصدارها للمنظمات الخاضعة لحساباتها للمراجعة. وفي جميع المراحل والأنشطة، يشرف عن كثب رئيس لجنة مراجعة حسابات المنظمات الدولية من خلال مدير المراجعة الخارجية على عمل المراجعة.

٩- وبشكل عام، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه المراجعة عن بُعد، فقد تمكنا من إكمال المراجعة، والتقيّد بالمعايير الدولية المعمول بها بشأن مراجعة الحسابات، وتقديم تقارير المراجعة المطلوبة منا من قبل المنظمات الخاضعة للمراجعة لدينا.





No. 4961-n

تهدي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة، المرجع رقم 79/Note 2020، المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، يشرفها أن تحيل نسخة من الطلب المقدم من غرفة الحسابات للاتحاد الروسي للمشاركة في عملية الاختيار التنافسية لمراجع الحسابات الخارجي للوكالة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، إلى جانب العرض المقدم ذي الصلة.

وفي ضوء القيود اللوجستية الراهنة، يتعدّر تقديم الطلب الأصلي بحلول آخر موعد لإرسال العروض بحسب ما هو محدد في مذكرة الأمانة المذكورة أعلاه (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١). لذلك نطلب من الأمانة النظر في هذا الطلب باعتباره طلباً رسمياً، على أساس أن يُرسل الأصل في تاريخ لاحق.

ونتغتم البعثة هذه الفرصة لتعرب من جديد للأمانة عن فائق تقديرها.

[ختم البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى المنظمات  
الدولية في فيينا]

فيينا، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠





## اقتراح

غرفة الحسابات للاتحاد الروسي  
تعيين مراجع حسابات خارجي

موسكو، ٢٠٢٠





## مقدمة: رئيس غرفة الحسابات للاتحاد الروسي

الدول الأعضاء الموقرة،



فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧، يسرُّنا أن نعربَ عن اهتمام غرفة الحسابات للاتحاد الروسي (ACRF، غرفة الحسابات) بتقديم ترشيحنا للتعيين في هذا المنصب.

تتمثل رؤيتنا في التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة التي تخلق نمواً مستداماً للأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمنظمات التي نقوم بمراجعة حساباتها. وهذا يعني أن برنامجنا مصمَّم خصيصاً للمنظمات المضطّعة بأدوارها، وقيمها الجوهرية، وأهدافها الاستراتيجية، وتفصيل أعمالها.

وتتمثل مهمتنا في أن نقدّم خدمات مهنية عالية الجودة بنزاهةٍ وكفاءةٍ مع مراعاة العناية الواجبة. وتعزيز الشفافية والمساءلة والتركيز على الفوائد التي تعود على المجتمع العالمي من الحوكمة العادلة والمسؤولية في المراجعة. وفي هذا السياق، ننظر إلى دور المراجع الخارجي ليس فقط من وجهة نظر وظيفة الرقابة. إذ تتمثل الوظيفة الرئيسية لمراجع الحسابات في أن يكون شريكاً للمنظمة وأعضائها.

والياً، تتولى غرفة الحسابات للاتحاد الروسي رئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي). ونحن ندير عدداً من المشاريع الدولية، بما في ذلك مراجعة حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومراجعة حسابات الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ خبراء غرفة الحسابات هم أعضاء دائمون في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومجموعة المراجعين الخارجيين المستقلين. ونعتقد أن هذه التجربة الواسعة النطاق ستدعم برنامجنا المتعدد الجوانب كمراجع خارجي لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي مهامّ مراجعة الحسابات التي سنقوم بها نقترح مزيجاً متداولاً يتألف من المراجعة في الموقع والمراجعة عن بُعد في سياق جائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، نطبّق أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك النهج القائم على المخاطر، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة "بيغ داتا" المتدفقة، ومختلف أدوات علم البيانات. ويتكون فريق التدقيق لدينا من خبراء متعددين يتمتعون بخبرة دولية تزيد على ١٠ سنوات ومعرفة عملية بمختلف الصناعات.

وفي الاقتراح الحالي نودُّ أن نقدّم معلومات أساسية عن غرفة الحسابات، ونهج مراجعة الحسابات، والألعاب. ونحن نتطلع إلى المُضيّ قُدماً.

مع خالص التقدير،

أليكسي كودرين

رئيس غرفة الحسابات للاتحاد الروسي



## قائمة المحتويات

٤	أولاً. السيرة الذاتية لرئيس غرفة الحسابات .....
٦	ثانياً. معلومات عامة .....
٩	ثالثاً. مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .....
٩	نطاق المراجعة .....
١٢	نهج المراجعة .....
١٥	أتعاب المراجعة .....



## أولاً- السيرة الذاتية لرئيس غرفة الحسابات

**أليكسي كودرين** هو رئيس غرفة الحسابات للاتحاد الروسي وأحد أبرز خبراء الاقتصاد في روسيا. وهو يتمتع بخبرة واسعة في مجال إعداد التقارير المالية والرقابة على مستويات حكومية متعددة. وعلاوة على ذلك، ألكسي كودرين هو رئيس الإنتوساي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. وتضم هذه المنظمة ١٩٥ مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات في جميع أنحاء العالم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عُيّن أليكسي كودرين أيضاً مراجعاً خارجياً لحسابات الأمم المتحدة، لذا فإن خبرته الدولية الواسعة متنوعة ويبدو أنها ذات قيمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ملخص عن المهام الرئيسية للسيد كودرين ووصف الوظائف التي شغلها خلال الثلاثين عاماً الماضية:

- ٢٠٢٠-٢٠٢٢. مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. يقود أليكسي كودرين، بصفته رئيس فريق مهام، فريقاً متنوعاً ويظهر فهماً عميقاً للأعمال مع ملاحظة القضايا الرئيسية للمنظمة. ويتسم نهج المراجعة لديه بالشفافية وحسن التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ أعمال عام ٢٠٢٠ عن بُعد بنسبة ١٠٠٪ دون المساس بعملية المراجعة وجودتها.
- ٢٠١٢-٢٠١٨ شغل أليكسي كودرين مناصب قيادية في منظمات التنمية الاقتصادية الاستراتيجية (مركز البحوث الاستراتيجية). وأدى هذا المنصب إلى الارتقاء بكفاءة السيد كودرين ورفع مستواها، وجعل رؤيته تركز على التقنيات والعمليات المتداولة، وهي ذات قيمة عالية في أعمال المراجعة.
- ٢٠٠٠-٢٠١١ شغل أليكسي كودرين منصب وزير المالية الروسي. وفاز السيد كودرين مراراً بلقب "وزير مالية العام" الذي منحه إياه منشورات مالية بريطانية مرموقة. وأسهم أليكسي كودرين، خلال توليه منصب وزير المالية في روسيا، في فرقة العمل الروسية للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وإلى جانب ذلك، دعم لاحقاً الامتثال للتوصيات المقدّمة إلى روسيا من فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. واستطاع أليكسي كودرين، خلال توليه منصب وزيرة المالية، أن يحسّن بشكل ملحوظ وضع روسيا في الدراسة المسحية المفتوحة للميزانية.
- وخلال التسعينيات، شغل أليكسي كودرين مناصب حكومية مختلفة، منها منصب نائب الرئيس والمراقب المالي في مكتب الرئيس الروسي في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ ورئيس الإدارة المالية في مكتب عمدة سانت بطرسبرغ، حيث أولى اهتماماً خاصاً للاستخدام الفعال للموارد العامة.

## ثانياً- معلومات عامة

تقوم غرفة الحسابات بممارسة وتطوير كفاءات الموظفين في مجال المراجعة الاستراتيجية التي تهدف إلى الإشراف الخارجي على تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنياً بما في ذلك تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

وغرفة الحسابات للاتحاد الروسي هي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات وتأسست بموجب دستور الاتحاد الروسي. وتشمل مهام غرفة الحسابات تنظيم ورصد الاستخدام المقصود والفعال لأموال الميزانية الفيدرالية ومراجعة جدوى وكفاءة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي.

وتعمل غرفة الحسابات، بصفتها الهيئة الرقابية، على تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة أموال الموازنة والموارد العامة بشكل عام، وتعزيز مساءلة الهيئات الحكومية، وزيادة توجيه أنشطتها بما يخدم المصلحة العامة.

ووفقاً لإعلان ليما للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي)، فإنّ غرفة الحسابات للاتحاد الروسي مستقلة وظيفياً وتنظيمياً عن السلطات الحكومية التي تقوم بمراجعة حساباتها.

في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تولّت غرفة الحسابات للاتحاد الروسي رئاسة الإننتوساي.

### هيكل غرفة الحسابات للاتحاد الروسي

تتألف غرفة الحسابات من المجلس والمكتب. فأماً المجلس فهو الهيئة الإدارية الرئيسية للغرفة. فهو ينظر في المسائل الرئيسية المتعلقة بأنشطة غرفة الحسابات. ويتألف المجلس من رئيس غرفة الحسابات، ونائب الرئيس، و١٢ عضو مجلس، ورئيس المكتب (مع حق التصويت التداولي).

ويقوم مجلس دوما الدولة بتعيين رئيس غرفة الحسابات لفترة ستّ سنوات بناء على اقتراح رئيس الاتحاد الروسي. ويقوم المجلس الفيدرالي بتعيين نائب رئيس غرفة الحسابات لفترة ستّ سنوات بناء على اقتراح رئيس الاتحاد الروسي. ويعيّن المجلس الفيدرالي ومجلس دوما الدولة بتعيين ستة مراجعين لكلّ منهما في غرفة الحسابات لفترة ستّ سنوات بناء على اقتراح رئيس الاتحاد الروسي. ولا يحقّ للشخص نفسه أن يشغل المناصب المذكورة لأكثر من فترتين متتاليتين.

### الخبرات المحلية والدولية ذات الصلة

- القطاع العام - ٢٥ عاماً
- منظمات الأمم المتحدة (اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة) - ١٣ عاماً
- الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد - ٤ أعوام
- الدولة الاتحادية لروسيا وبيلاروس - ١٩ عاماً
- الاتحاد الجمركي الأوراسي - ٥ أعوام
- الاتحاد الاقتصادي الأوراسي - ٥ أعوام
- مراجعات حسابات مشتركة ومتوازية مع مؤسسات أجنبية عليا لمراجعة الحسابات - ٢٤ عاماً (أكثر من ١٠٠ مراجعة حسابات)

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – مراجع حسابات خارجي للفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي):
- رئيس مجلس الإدارة للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠
- المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (اليوروساي) والمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي). يشارك في الأفرقة العاملة المعنية بكل من:
  - ✓ تكنولوجيات المعلومات
  - ✓ المراجعة البيئية
  - ✓ مراجعة حسابات الأموال المخصّصة للكوارث والأزمات
  - ✓ فرقة العمل المعنية بالمراجعة والأخلاقيات
  - ✓ الفريق العامل الإقليمي المعنيّ بالمراجعة البيئية
- مراجعات مشتركة ومتوازية منذ عام ١٩٩٩
- خبرات مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة
- اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٢

## ثالثاً- مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعمل غرفة الحسابات للاتحاد الروسي حالياً مراجعاً خارجياً لحسابات الأمم المتحدة. وفي هذا المنصب، تعمل غرفة الحسابات للاتحاد الروسي بنشاط على تعزيز الاتجاهات الأساسية للمراجعة الدولية بما في ذلك التفكير المبتكر والتقنيات المبتكرة، والضمان المتكامل حيث تهدف الاستجابة للمخاطر إلى أنشطة ضمان مباشرة تخلق أكبر قيمة للمنظمة.

### نطاق المراجعة

عملية المراجعة يتم التخطيط لها وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والتصريحات المهنية عن معايير مراجعة الحسابات في القطاع العام وفق المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويتم إعداد البيانات المالية بموجب الإرشادات المحاسبية لمعايير إيبساس والأمم المتحدة. ويشمل نطاق المراجعة التوجيهات التالية:

- مراجعة البيانات المالية للتأكد من خلو التقارير المالية من أخطاء جوهرية.
  - مراجعة الأداء للنظر فيما إذا كانت الإدارة المالية والحوكمة تعملان باقتصاد وكفاءة وفعالية لتحقيق الغرض الذي تم إنشاء المنظمة من أجله.
- بناءً على النطاق أعلاه، تقدم غرفة الحسابات للاتحاد الروسي بصفتها مراجع حسابات التقارير التالية إلى المنظمة:

- تقرير مراجع الحسابات الخارجي. يتضمن هذا التقرير رأي مراجع الحسابات بشأن البيانات المالية والاعتبارات الرئيسية (التوصيات) فيما يتعلق بجوانب الاقتصاد والفعالية والكفاءة.
- تقارير إلى المكلفين بالحكومة مع اعتبارات مرحلية ونهائية. النقاط البارزة المرحلية مفيدة لإدارة الجهة الخاضعة للمراجعة لكي تفهم مجالات التركيز في الوقت المناسب.
- عروض تقديمية مؤقتة للعمل المنجز والاعتبارات التي لوحظت في المراجعة. من شأن التواصل والتعاون الوثيقين مع الجهة الخاضعة للمراجعة أن يخلقاً علاقات تجعل مراجع الحسابات شريكاً استراتيجياً للمنظمة.

اعتيداً تناوّل الموضوعات التالية كجزء من التواصل مع إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة:

- اعتبارات مراجعة تكنولوجيا المعلومات. يشمل ذلك فهم بيئة تكنولوجيا المعلومات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة (بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسات):
  - فعالية الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وخطوات الإدارة للاستجابة للمخاطر وثغرات تكنولوجيا المعلومات المحددة.
  - يساعد هذا المجال على فهم ما إذا كانت المنظمة قد صمّمت تكنولوجيا المعلومات بطريقة يمكنها منع أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية.
  - تشغيل الضوابط الداخلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمعتمدة عليها.
- ينظر المراجع ما إذا كانت الضوابط الفعالة قد تمّ تصميمها وتشغيلها على نحو يجعل المنظمة تدير أعمالها بشكل فعال. ويهدف المراجع إلى تحديد المجالات التي يجب أن تتم فيها العمليات بطريقة مؤتمتة (بدلاً من تنفيذها يدوياً) وسيتم تنفيذ الضوابط.



## ○ اعتبارات الأمن السيبراني.

العمل عن بُعد ونقل موارد المؤسسة إلى المنصات المفتوحة أمران يزيدان مخاطر الأمن السيبراني بشكل كبير.

وينظر المراجع في فعالية إجراءات وموقف الإدارة من جانب، والأمن التقني للمنظمة من جانب آخر. وتشمل الإجراءات تقييم الأمن السيبراني واختبار الاختراق، وبذلك تتلقى الإدارة رؤى معمقة مهمة للغاية عما إذا كانت المنظمة محمية بالفعل من الهجمات الخارجية والداخلية.

● لمحة عامة عن العمليات. تتسم منظمات الأمم المتحدة بعمليات مترابطة معقدة للغاية، لذلك من المهم النظر في العمليات القديمة ومجال تطوير العمليات وإعادة تصميمها. تستند غرفة الحسابات للاتحاد الروسي في المراجعة المالية إلى العمليات الأساسية للمنظمة، لذلك ترتبط اعتبارات المراجعة ونتائجها ارتباطاً قوياً بعمل المنظمة. ويحدد المراجع ١٢-١٥ برنامجاً للعمليات والتصميمات الرئيسية بناءً عليها.

وتشمل العمليات الرئيسية للوكالة ما يلي:

- فهم بيئة تكنولوجيا المعلومات: تقييم العناصر الأساسية لبيئة تكنولوجيا المعلومات، والضوابط الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات وفعالية تصميمها
- عملية إغلاق البيانات المالية: إعداد الأرصدة التجريبية في أوراكل (وأنظمة ووحدات تخطيط موارد المؤسسات الأخرى إن وجدت)، وإعداد البيانات المالية (بما في ذلك التدفقات النقدية والتغيرات في الملكية والميزانية والتقارير القطاعية)
- إدارة المشاريع وهيكل المنظمات
- الميزنة: عملية الإعداد والموافقة على الميزانية العادية، وميزانية التعاون التقني، والموارد الخارجة عن الميزانية ومصادر أخرى
- الإيرادات والمستحقات:
  - (أ) الاشتراكات والمستحقات المقررة
  - (ب) المساهمات الطوعية بما في المساهمات العينية
  - (ج) الإيرادات المؤجلة المتعلقة بالمساهمات المقررة، صندوق التعاون التقني، تكاليف المشاركة الوطنية
  - (د) إيرادات أخرى (إيرادات استثمارية وغيرها، إلخ)
- الرواتب ويشمل ذلك الموظفين الداخليين والاستشاريين
- المشتريات والمبالغ المستحقة الدفع
- النفقات التشغيلية وغيرها
- المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية (بما في ذلك الودائع وغيرها من الاستثمارات)
- الأصول الرأسمالية، بما في ذلك الأصول الثابتة، والتشييد قيد الإنجاز، والأصول غير الملموسة، والاهتلاك والاستهلاك.
- استحقاقات الموظفين (حُطط ما بعد انتهاء الخدمة)
- الاعتمادات والتقديرية الأخرى (بما في ذلك انخفاض القيمة ومخصصات الحسابات غير مضمونة التحصيل)
- الفوركس: مكاسب/(خسائر) صرف العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة

## نهج المراجعة

من أجل تقديم خدمات مهنية تصمّم غرفة الحسابات للاتحاد الروسي برنامج مراجعة مفصلاً. ويوفر هذا البرنامج رؤية متعمقة وعميقة لعملية المراجعة لكل من المراجع والجهة الخاضعة للمراجعة. ويُسلّط الضوء على الجوانب الرئيسية لهذا البرنامج أدناه.

تشمل المراجعة مراحل رئيسية: التخطيط، وتنفيذ المراجعة، ومرحلة الإنجاز (النهائية).

ويساعد مثل هذا النهج المراجع على تخصيص العمل ضمن السنة المالية، بحيث تتلقى الإدارة التعقيبات والاستنباطات عن المراحل المؤقتة. وهذا يساعد المكلفين بالحوكمة على الاستجابة في الوقت المناسب للثغرات المحددة والنظر في الثغرات المحددة في عملية إعداد التقارير المالية السنوية. وتستند عملية المراجعة إلى الإجراءات التالية:

- إجراءات التخطيط (بما في ذلك وصف العمليات (السرديات)) وجولة تفصيلية عنها.
- الأعمال الموضوعية: الإجراءات التحليلية الموضوعية لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية واختبار التفاصيل لفحص المستندات الداعمة.
- الضوابط: اختبار الضوابط، بما في ذلك ضوابط تكنولوجيا المعلومات والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والضوابط اليدوية المصمّمة وقيد التشغيل.

والجمع بين هذه الإجراءات يساعد المراجع على إجراء تقييم مشترك للمخاطر بناءً على مدى تعقيد المعاملات ومخاطرها.

## مرحلة التخطيط

في مرحلة التخطيط يقوم المراجع بالخطوات الحتمية التالية:

- **وضع خطة مفصلة.** يساعد التخطيط الشفاف المراجع والجهة الخاضعة للمراجعة على تخطيط الموارد بدقة ويوفر فرصة لتقديم تعقيبات مبكرة عن مجالات التركيز. وتوفر غرفة الحسابات للاتحاد الروسي "خطة الصورة الشاملة" مع استراتيجية مراجعة شاملة مدفوعة بالمخاطر الرئيسية وخطة مفصلة تتضمن ٤٥٠-٤٥٠ مهمة مخصصة للفريق.
- **طلبات المعلومات والمقابلة.** تساعد العملية المصمّمة لطلب المعلومات المراجع على الاستمرار في فعاليته، لأنّ ذلك يقلّل الطلبات المكررة أو غير الضرورية إلى أدنى حدّ ممكن. وتوفر القوائم المرجعية الخاصة بالمقابلة فهماً للغرض من الإجراءات، وهو ما يجعل التواصل يتركز على أمور محددة.
- **تحديد فئات المعاملات المهمة.** يساعد هذا النهج المراجع على تصميم استراتيجية عن المجالات التي قد يتم فيها تحديد الأخطاء الجوهرية وملاحظة أوجه القصور الرئيسية. ويتم التقليل من الاعتبارات المتعلقة بالمجالات الأقل خطورة.
- **المراجعة القائمة على العمليات.** يساعد فهم العملية المراجع في الخطوات المبكرة على امتلاك الرؤية المتعمقة، ومعرفة كيفية عمل المنظمة، وما المخالفات المحتملة. لذلك، تتضمن استراتيجية المراجعة إجراءات مصمّمة خصيصاً للمنظمة، بدلاً من تنفيذ إجراءات مجردة غير ضرورية. وترتبط المخاطر التي تم تحديدها بخطوات العملية الحقيقية للمنظمة،

- بحيث تكون الإدارة قادرة على الاستجابة للمشكلات المشار إليها بالسرعة اللازمة.
- اختبار مؤقت للتفاصيل يساعد تنفيذ الأعمال المؤقتة المراجع على تقليل الاستعجال والضغط أثناء المراجعة النهائية. وهو ما يساعد المراجع على الاستمرار في التركيز على البيانات المالية السنوية، بدلاً من التركيز على التثبيت من الوثائق الداعمة طوال فترة المراجعة.

### نتائج مرحلة التخطيط:

- ١٢-١٥ سرد للعملية (بما في ذلك المخططات المنفذة في تطبيق (Visio)، وجولة تفصيلية لكل عملية مرتبطة بفئة مهمة من المعاملات.
- جداول محاسبية وتفاصيل جميع الحسابات الرئيسية
- اختبار مؤقت للتفاصيل: فحص الوثائق الداعمة لـ ٨-١١ شهراً (بحسب توقيت الإجراءات المؤقتة)

### مرحلة التنفيذ

في مرحلة التنفيذ يتم إجراء الاختبارات الموضوعية. ويتم دمج العمل بسلاسة مع مرحلة التخطيط، لذلك يتم تنفيذ معظم الإجراءات قبل الجزء الأخير من المهمة بحيث تكون البيانات المالية السنوية جاهزة للمراجعة. أبرز نُهج غرفة الحسابات للاتحاد الروسي في التنفيذ:

- التحليل يتم على منصات تحليل بيانات. يساعد التحليل القائم على البيانات على تحديد المعاملات المشبوهة المختلفة بمجرد النظر في بيانات المنظمات. وهذا يقلل عمليات فحص دعم المراجعة ويزيد من قيمة الإجراءات لأن الاستنتاجات أكثر منهجية وأوسع نطاقاً، بدلاً من أن تكون محلية وضيقة.
- وتساعد مراجعة تكنولوجيا المعلومات على إيجاد التوازن بين تقييم الضوابط (قدرة المنظمة على منع وتحديد الأخطاء) والأعمال الموضوعية (فحص المستندات الداعمة).
- الأعمال التحليلية الموضوعية واختبار التفاصيل.

تتضمن مرحلة التنفيذ أيضاً مراجعة الأداء. يجري المراجع تقييماً للعمليات المحددة في مرحلة التخطيط ويخلص إلى عمليات مراجعة الأداء. وتعتمد عملية الاختيار لاستعراض مراجعة الأداء على اهتمام أصحاب المصلحة الرئيسيين وعادة ما تتضمن ٣-٥ عمليات للمراجعة.

ولا تقتصر عملية مراجعة الأداء على فهم تدفق العمليات فحسب، بل تشمل أيضاً أداء تقييم النضج. ويجري المراجع تحليلاً مفصلاً باستخدام مجموعة أبعاد ويقدم نظرة عامة: موضع المنظمة حالياً، وما المعايير الرئيسية على نطاق أفرقة النظراء. ويُجرى التقييم باستخدام نُهج مختلفة بما في ذلك معايير الأيزو، المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومختلف التقنيات العملية الخاصة بغرفة الحسابات للاتحاد الروسي.

ومن شأن قياس عملية مراجعة حسابات الوكالة مقابل أفرقة النظراء أن يوفر فهماً عميقاً لأداء المنظمة الفعلي وأن يساعد على تحديد أولويات الإجراءات الإدارية.

### نتائج مرحلة التنفيذ:

- استكمال فحص التفاصيل واختبار الضوابط

- قائمة بملاحظات واستنتاجات المراجعة الأولية، والمعلومات الأخرى التي يجب الإبلاغ عنها بموجب المعيار ISA 260 - إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة

## مرحلة الإنجاز

تشمل المرحلة النهائية من المراجعة اختتام تدابير المراجعة، بما في ذلك التحقق في نهاية العام من التفاصيل واختبار الضوابط وإعداد تقرير المراجعين الخارجيين النهائي مع الاستنتاجات والملاحظات.

### نتائج مرحلة الإنجاز:

- تقرير المراجع الخارجي

#### فريق المراجعة المخصص للوكالة

الاستقلالية والكفاءة المهنية والنهج العلمي والأساس القائم على الأدلة والمعايير الأخلاقية هي القيم الأساسية لغرفة الحسابات للاتحاد الروسي في تقديم خدمات مراجعة الحسابات والاستشارات عالية الجودة.

ويتمتع الموظفون المكلفون بمراجعة حسابات الوكالة بمعرفة ومهارات ممتازة في مجال مراجعة الحسابات، وشاركوا في العديد من المشاريع على المستوى الوطني وفي الخارج.

ويتمتع الأعضاء المختارون لفريق المراجعة بخبرة عمل تراكمية في الوزارات، والهيئات الفيدرالية الأخرى، وشركات المحاسبة ومراجعة الحسابات الدولية، والشركات العامة. ومراجعو الحسابات العاملون في غرفة الحسابات للاتحاد الروسي مؤهلون وذوو خبرات في مجالات مثل: المراجعة المالية، والإدارة ومراجعات القيمة مقابل المال، ومراجعة الأداء، ومراجعات تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الأمن السيبراني. وتتولى غرفة الحسابات المراجعة المالية السنوية للشركة الحكومية للطاقة الذرية "روزاتوم" وعدد من الهيئات الحكومية المعنية بالطاقة النووية.

ومع اعتماد استراتيجية تطوير جديدة لغرفة الحسابات في عام ٢٠١٨ ومراعاة التوجهات المستقبلية للمراجعة العامة التي تمت الموافقة عليها بموجب "إعلان موسكو" في مؤتمر الإنتوساي الثالث والعشرين المنعقد في موسكو في عام ٢٠١٩، يعمل مراجعونا حالياً على تحسين كفاءاتهم في مجال أهداف التنمية المستدامة والمراجعات الاستراتيجية.

كما يشارك بعض أعضاء فريق المراجعة مشاركة نشطة في تطوير المعايير والمبادئ التوجيهية في إطار عمل الإنتوساي.

## أتعاب المراجعة

أعدنا توزيع أتعاب مراجع الحسابات على النحو التالي. الأتعاب مقيّمة بآلاف اليوروهات وتستند إلى تركيبة فريق الخبراء المُعدّ بما يتوافق مع احتياجات الوكالة:

#	وصف الأتعاب	المبلغ، آلاف اليوروهات سنة واحدة	المبلغ، آلاف اليوروهات ٦ سنوات
١	نفقات السفر	١١٠,٤	٦٦٢,٤
٢	أتعاب المراجعة	٧٢	٤٣٢
	<b>المبلغ الإجمالي</b>	<b>١٨٢,٤</b>	<b>١٠٩٤,٤</b>

تقسيم معلومات نفقات السفر:

#	مدخلات نفقات السفر	المبلغ سنة واحدة	المبلغ ٦ سنوات
١	أعضاء فريق المراجعة	١٢	١٢
٢	عدد الرحلات في الأشهر الكاملة: - المقر الرئيسي فيينا، النمسا - مكتب الاتصال: جنيف، سويسرا - مختبرات البحوث: زايبرسدورف، النمسا - المركز الدولي للفيزياء النظرية: ترييستي، إيطاليا	٢	١٢
٣	نفقات السفر لكل عضو واحد في الفريق في الشهر الواحد (السكن والسفر إلخ)	٤,٦ آلاف اليوروهات	٢٧,٦ آلاف اليوروهات
	<b>نفقات السفر الإجمالية، آلاف اليوروهات</b>	<b>١١٠,٤</b>	<b>٦٦٢,٤</b>

#	أتعاب المراجعة	المبلغ سنة واحدة	المبلغ ٦ سنوات
١	أعضاء فريق المراجعة: فريق يتألف من ٩ أعضاء، ومدير، ومدير عام، ورئيس فريق المهام	١٢	١٢
٢	عدد أشهر العمل	٤	٢٤
٣	متوسط الراتب في الشهر الواحد للشخص الواحد	١,٥ آلاف اليوروهات	٩,٥ آلاف اليوروهات
	<b>إجمالي أتعاب المراجعة، آلاف اليوروهات</b>	<b>٧٢</b>	<b>٤٣٢</b>





٢٠٢٠

# تعين المراجع الخارجي

مقترح مراجعة الحسابات ٢٠٢٢-٢٠٢٧  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

غرفة الحسابات للاتحاد الروسي

## رئيس غرفة الحسابات للاتحاد الروسي



الدول الأعضاء الموقرة،  
دعونا نعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لنا لتقديم ترشيح غرفة الحسابات للاتحاد الروسي لتعيين مراجع خارجي لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) للسنوات المالية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٧. ويسعدنا أن نقدم رؤيتنا ونهجنا في مراجعة حسابات الوكالة بما يتوافق مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والتصريحات المهنية عن معايير مراجعة الحسابات في القطاع العام بالإضافة إلى التفاصيل المحددة الخاصة بالوكالة.

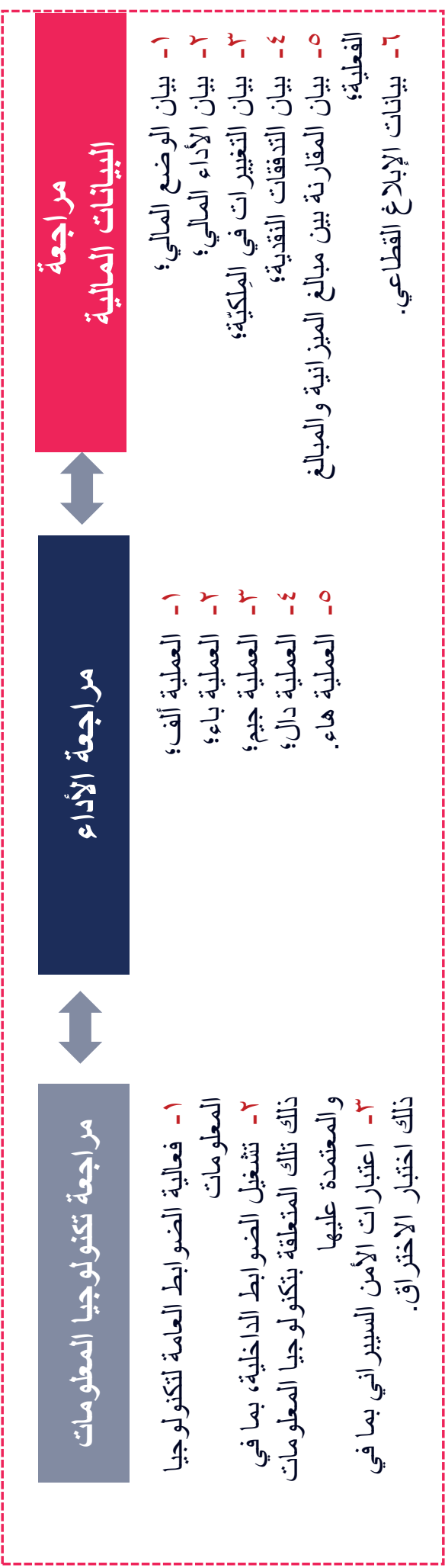
مع أطيب التحيات؛  
اليكسي كودرين  
رئيس غرفة الحسابات للاتحاد الروسي



مقترح غرفة الحسابات للاتحاد الروسي: مراجعة حسابات الوكالة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧



# نطاق المراجعة



## التقارير التي سيتم إعدادها

عروض تقديمية مرحلية  
عن الأعمال المنجزة

تقارير مرحلية إلى المكلفين بالحوكمة

تقرير مراجع الحسابات الخارجي



# تدفق مشروع مراجعة الحسابات

المرحلة ٣

الإنجاز

المرحلة ٢

التنفيذ

المرحلة ١

التخطيط

نهج مراجعة متوافق مع جميع مسارات مراجعة الحسابات: المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات.

- اختتام تدابير المراجعة



تقرير مراجع الحسابات الخارجي

- الأعمال الموضوعية: الإجراءات التحليلية واختبار التفاصيل لفحص المستندات الداعمة.
- الضوابط: اختبار الضوابط، بما في ذلك ضوابط تكنولوجيا المعلومات والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والضوابط اليدوية المصممة وقيد التشغيل.

- إجراءات التخطيط (بما في ذلك وصف العمليات (السرديات)) وجولة تفصيلية عنها؛
- استراتيجيات مراجعة مفصلة وتقييم مخاطر مفصل لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية



# التخطيط

١	وضع خطة مفصلة
٢	طلبات المعلومات والمقابلة
٣	تحديد فئات المعاملات المهمة
٤	فهم العمليات الرئيسية وإعداد أوصافها (السرديات)

- ١٢-١٥ سرد للعملية (بما في ذلك المخططات المنفذة في تطبيق Visio)، وجولة تفصيلية لكل عملية مرتبطة بفترة مهمة من المعاملات؛
- تفاصيل وفحص مؤقت للوثائق الداعمة للحسابات الرئيسية؛
- تقييم بيئة تكنولوجيا المعلومات وتصميم الضوابط الرئيسية؛
- تحديد المخاطر الكبيرة.

## نتائج مرحلة التخطيط



# التففيذ والإنجاز

## المراجعة المالية

- التحليل يتم على منصات علوم البيانات؛
- تساعد مراجعة تكنولوجيا المعلومات على إيجاد التوازن بين تقييم الضوابط (قدرة المنظمة على منع وتحديد الأخطاء) والأعمال الموضوعية (فحص المستندات الداعمة)
- الأعمال الموضوعية التحليلية واختبار التفاصيل (فحص المستندات الداعمة).

## مراجعة الأداء

- **٣-٥ عمليات** لمراجعة الأداء يتم اختيارها بناء على اهتمام أصحاب المصلحة الرئيسيين: استقصاء فيما إذا كانت العمليات الرئيسية أعدت وفق مبادئ الاقتصاد والفعالية والكفاءة؛
- **تقييم النضوج:** أين موقع المنظمة مقارنة بأفرقة النظراء وما هي معايير المقارنة الرئيسية. يُجرى التقييم باستخدام نهج مختلفة بما في ذلك معايير الأيزو، المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ومختلف التقنيات العملية الخاصة بغرفة الحسابات للاتحاد الروسي.

## الإنجاز

- المرحلة النهائية لكل الوثائق؛
- إعداد تقرير مراجع الحسابات الخارجي وغيره من التقارير للتواصل مع المكلفين بالحوكمة.



## العمليات الرئيسية للوكالة

ترتبط اعتبارات المراجعة ونتائجها ارتباطاً قوياً بعمليات الأعمال في المنظمة. يحدد المراجع ١٥-١٢ عملية رئيسية ويصمم برنامج المراجعة بناءً عليها.

نظرنا في العمليات المحتملة التي ستؤخذ في الحسبان عند المراجعة المالية ومراجعة الأداء:

٨	النفقات التشغيلية وغيرها
٩	المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية
١٠	الأصول الرأسمالية، بما في ذلك الأصول الثابتة
١١	استحقاقات الموظفين (خطط ما بعد انتهاء الخدمة)
١٢	الاعتمادات والتقدير الأخرى
١٣	الفوركس
١٤	عمليات أخرى
١٥	

١	فهم بيئة تكنولوجيا المعلومات (تقييم فعالية الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات)
٢	عملية إغلاق البيانات المالية
٣	إدارة المشاريع وهيكل المنظمة
٤	الميزة
٥	الإيرادات والمستحقات
٦	الرواتب ويشمل ذلك الموظفين الداخليين والاستشاريين
٧	المشتريات والمبالغ المستحقة الدفع



## أتعاب المراجعة

المبلغ الإجمالي آلاف اليوروهات للسنوات الست	المبلغ، آلاف اليوروهات للسنة الواحدة	وصف الأتعاب	#
٦٦٢,٤	١١٠,٤	نفقات السفر	١
٤٣٢	٧٢	أتعاب المراجعة	٢
١٠٩٤,٤	١٨٢,٤	المجموع	

المبلغ	تقسيم أتعاب المراجعة	#
٦	عدد السنوات	١
١٢	عدد أعضاء المراجعة	٢
٤	عدد أشهر العمل، في السنة الواحدة	٣
١,٥ آلاف اليوروهات	متوسط الراتب، في الشهر الواحد للشخص الواحد	٤
٤٣٢ آلاف اليوروهات	مجموع أتعاب المراجعة للسنوات الست	

المبلغ	تقسيم نفقات السفر	#
٦	عدد السنوات	١
١٢	عدد أعضاء المراجعة	٢
٢	عدد الرحلات في السنة الواحدة	٣
٤,٦ آلاف اليوروهات	السكن والتذاكر وغيرها من نفقات السفر، لكل رحلة للشخص الواحد	٤
٦٦٢,٤ آلاف اليوروهات	مجموع نفقات السفر للسنوات الست	



# معلومات إضافية عن عمل المراجعة

## زيادات موقعية مخطط لها

- ١٢ زيارة مراجعة؛
- ١٢ عضو فريق مراجعة؛
- ٢٢ يوم عمل لكل زيارة.

## فريق المراجعة الخاص بنا

- مراجعو الحسابات في غرفة الحسابات للاتحاد الروسي:
- مؤهلون في المراجعة الدولية (رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، دبلوم المعايير الدولية للتقارير المالية، مؤهلات أخرى)؛
  - يمتلكون خبرات في المراجعة الدولية لأكثر من ١٠ سنوات؛
  - يمتلكون خبرات في مراجعة حسابات الأمم المتحدة على ثلاث مسارات: المراجعة المالية، ومراجعة الأداء (إدارة المشاريع، المشتريات، القيمة مقابل المال) ومراجعة تكنولوجيا المعلومات؛
  - يشاركون مشاركة نشطة في الفعاليات الدولية بما في ذلك الأفرقة العاملة في الإنتوساي (البيانات الضخمة إنخ)، وفعاليات الأمم المتحدة (فريق المراجعين الخارجيين)، وتبادل الخبرات مع مؤسسات أجنبية عليا لمراجعة الحسابات.





٢٠٢٠

وشكراً لكم.

غرفة الحسابات للاتحاد الروسي

غرفة الحسابات للاتحاد الروسي © ٢٠٢٠ جميع حقوق النشر محفوظة. غير مخصص للتوزيع على آخرين بدون إذن غرفة الحسابات للاتحاد الروسي. المعلومات الواردة هنا سرية.



البعثة الدائمة لجمهورية تركيا  
لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا

Z-2021/68324910/32185556 -

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وبالإشارة إلى المذكرة الصادرة عن الوكالة برقم: 2020/Note 79، والمؤرخة ٢٠-١١-٢٠٢٠، يشرفها أن تُرفق طيه استمارات ترشيح ديوان المحاسبة التركي لتولي منصب مراجع الحسابات الخارجي للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧. وبالإضافة إلى استمارات الترشيح، ترد مرفقةً طيه أيضاً رسالة من السيد/ سيد أحمد باش، رئيس ديوان المحاسبة التركي، إلى السيد/ رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة، بشأن هذا الترشيح.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

فيينا، في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١  
[الختم] (التوقيع)

المرفقات: كما هو مذكور

أمانة  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
فيينا



رافائيل ماريانو غروسي

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

Vienna International Centre PO Box 100

1400 Vienna, Austria

رقم الهاتف: ٢٦٠٠-٠ (+٤٣-١)

رقم الفاكس: ٢٦٠٠-٧ (+٤٣-١)

سعادة السيد غروسي،

إنه لشرف عظيم لي، بصفتي رئيساً لديوان المحاسبة التركي، أن أعلن ترشُّحنا لتولي منصب مراجع الحسابات الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) للفترة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧، ومن ثمَّ أتقدم إليكم بالاقترح التالي للإعراب عن اهتمامنا بتلك المهمة والتدليل على كفاءتنا للاضطلاع بها.

ويتمتع ديوان المحاسبة التركي بتاريخ عريق، حيث يُعدُّ من الركائز الرئيسية التي قامت عليها تقاليد الإدارة العامة في تركيا طيلة ١٥٨ عاماً، كما أنه يعمل باستمرار على تطوير أساليب عمله لكي يكون أقدر على التجاوب وأكثر مرونة في سعيه إلى تلبية الاحتياجات المحددة والناشئة للجهات المعنية بعمله. ولا ريب في أنَّ هذا المنظور المتطلع للمستقبل، والذي يدعمه هيكل تنظيمي محكم وموارد بشرية تتمتع بمستوى رفيع من الكفاءة والتأهيل، سوف يسهم إسهاماً كبيراً في التعاون المحتمل بين الوكالة وديوان المحاسبة التركي.

ودائماً ما يضع ديوان المحاسبة التركي في الاعتبار أنَّ المراجعة هي وسيلة للعمل التعاوني بين الجهة القائمة على المراجعة والجهة الخاضعة للمراجعة، ومن ثمَّ فإنَّنا نقترح التعاون المتبادل بين ديوان المحاسبة التركي والوكالة، في سياق مراجعة حسابات الوكالة وأدائها التشغيلي من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في أنشطة الوكالة وتحسين المصداقية والانضباط في الشؤون المالية.

ويستند ديوان المحاسبة التركي إلى خبرته في الاضطلاع بأنواع مختلفة من المراجعات، حيث أصدر في عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٤٧٦ من تقارير مراجعة الانتظام العالية الجودة و ٦٥٨ تقريراً قضائياً و ٣٦ من تقارير مراجعة معلومات الأداء في الهيئات العامة. وبفضل اتِّساع نطاق العمل على هذا النحو، يُتاح لديوان المحاسبة التركي ومراجعيه الإلمام بحالات مختلفة تنطوي على استنباطات مختلفة، ومن ثمَّ يتراكم لديهم قدر كبير من المعارف التي يمكنهم بالاستعانة بها في إجراء عملية المراجعة الخاصة بالوكالة. ويُجري ديوان المحاسبة التركي عمليات المراجعة بالاستعانة بالابتكارات والتكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى ما لديه من قدرات لتقييم الضوابط الداخلية ونظم تكنولوجيا المعلومات، وهو ما من شأنه أن يوفر الإرشادات والمساعدة قدر الإمكان من أجل حسن سير العمل في الوكالة.

واستناداً إلى الفهم الكامل لاستراتيجية الوكالة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، على وجه الخصوص، يدرك ديوان المحاسبة التركي مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي عن إنجاز مهمته بأكبر قدر من الدقة والفعالية، ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف الوكالة الاستراتيجية ورؤيتها ورسالتها.

وكما بيّن الاقتراح بالتفصيل، فقد تراكمت لدى ديوان المحاسبة التركي بالفعل خبرات متخصصة بشأن أعمال المراجعة الخاصة بالكيانات المعنية بالمجال النووي على الصعيد الوطني، وكذلك بشأن أعمال المراجعة الخاصة بالمنظمات الدولية والأموال الممنوحة دولياً في العديد من المجالات. فإذا وقع الاختيار على ديوان المحاسبة التركي لتكليفه بمنصب مراجع الحسابات الخارجي للوكالة للفترة المقبلة، فمن شأن ذلك أن يهيئ لنا فرصة عظيمة لإثراء رصيدنا في مجال المراجعة على الصعيد الدولي، ولتقاسم أفضل ممارسات المراجعة المتبعة لدينا من خلال إجراءات مراجعة مصممة تصميماً مُحكماً.

وإذ يضطلع ديوان المحاسبة التركي بأدوار فعالة في الأنشطة الدولية بصفته الرئيس الحالي للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، فهو ملتم جيداً بالقضايا المدرجة في جداول أعمال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأوروبية وعلى الصعيد الدولي، ولديه فهم راسخ لهذه القضايا. ولا شك في أنّ هذه المعرفة الشاملة سوف تمهّد الطريق أمام ديوان المحاسبة التركي حتى يركّز على المسائل التي تهّم الأعضاء عموماً أو العمل من أجل تحسين قدرة الوكالة على تقديم الخدمات.

وأخيراً وليس آخراً، نوّد أن نوّكّد التزامنا بتنفيذ أعمال المراجعة الخاصة بالوكالة بالاستعانة بجميع الموارد الممكنة خلال الفترة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧، ونتطلع إلى تقييمكم لترشّحننا. مع خالص التقدير،

(التوقيع)

سيد أحمد باش  
الرئيس



ديوان المحاسبة التركي

اقتراح

بشأن تقديم خدمات المراجعة الخارجية  
للحسابات إلى  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
(الوكالة)

عن الفترة المالية

٢٠٢٢-٢٠٢٧

العنوان:

İnönü Bulvarı No:45 06520

Balgat, Çankaya, Ankara / TURKEY

الهاتف: ٢٩٥ ٣٠ ٠٠ (٣١٢) +٩٠

رقم الفاكس: ٢٩٥ ٤٨ ٠٠ (٣١٢) +٩٠

عنوان البريد الإلكتروني:

sayistay@sayistay.gov.tr

عبر تويتر: ديوان المحاسبة التركي

TCA@TurkishSAI



## السيرة الذاتية لشاغلي المناصب الرئاسية في ديوان المحاسبة التركي



سيد أحمد باش  
الرئيس

تخرّج من قسم الإدارة العامة بجامعة اسطنبول في عام ١٩٨٩. ودرس للحصول على درجة الماجستير في الشؤون المالية من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وعمل بوزارة المالية مفتشاً ضريبياً في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣، ورئيس إدارة في مصلحة الضرائب في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ومستشاراً لوزير المالية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وشغل منصب المدير العام المؤسس في المديرية العامة لسياسات الضرائب في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ومنصب نائب وكيل وزارة في وزارة المالية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

كما شغل منصب الرئيس المشارك للجنة الضرائب والحوافز التابعة لمجلس تنسيق تحسين بيئة الاستثمار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وكان عضواً في مجلس التنسيق ورئيساً للجنة الضرائب بمشروع المركز المالي الدولي في اسطنبول في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتولى رئاسة الوفد التقني التركي في إطار برنامج المساعدات المقدمّة إلى جمهورية شمال قبرص التركية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وشغل منصب الرئيس المؤسس لهيئة معايير الإشراف العام والمحاسبة والمراجعة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

وشغل منصب وكيل وزارة المالية اعتباراً من ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ حتى انتخابه رئيساً لديوان المحاسبة التركي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في دورة البرلمان السادسة بعد المائة. كما تولى رئاسة مجلس إدارة منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكوساي) بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩. وهو يشغل منصب رئيس المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (اليوروساي) منذ شهر أيار/مايو ٢٠١٧.



**فكري أوزكوك**  
**نائب رئيس**

تخرّج من قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة غازي بمدينة بولو عام ١٩٨٧. وعمل مراقباً لهيئات الإدارة المحلية لدى وزارة الشؤون الداخلية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤، ثم رئيساً لإدارة شؤون العاملين والتدريب في هيئة الخصخصة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، انتخبته الجمعية العامة للجمعية التركية الوطنية الكبرى عضواً في ديوان المحاسبة. وعُيّن في منصب نائب الرئيس المكلف بالشؤون الإدارية في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦.



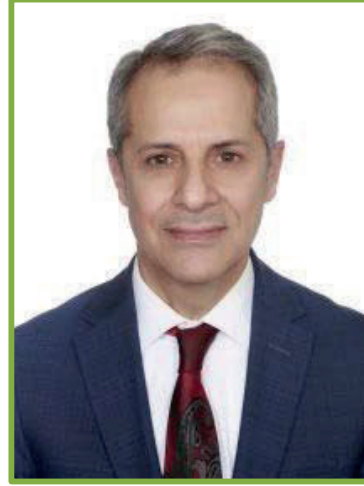
**زكريا طويسوز**  
**نائب رئيس**

تخرّج في عام ١٩٩١ من قسم الإدارة العامة في كلية العلوم السياسية بجامعة اسطنبول. وفي عام ١٩٩٢، بدأ يعمل في ديوان المحاسبة التركي. وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة غازي، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والاجتماعية من قسم الإدارة العامة في معهد العلوم الاجتماعية بجامعة غازي. ونُشر له كتاب بعنوان "السعي إلى الكمال في النظرية السياسية". وفي عام ٢٠١١، انتخبته الجمعية العامة للجمعية التركية الوطنية الكبرى عضواً في ديوان المحاسبة. وعُيّن في منصب نائب الرئيس المكلف بشؤون المراجعة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وهو ملم باللغة الإنكليزية.



**إسماعيل تشاي**  
مدير عام

وُلد السيد إسماعيل تشاي في غوينوك في ٣ آذار/مارس ١٩٧٠. وتخرّج من قسم الشؤون المالية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأناضول في عام ١٩٩١. وبدأ عمله في ديوان المحاسبة التركي في عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠١٢، حصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد الإدارة العامة لتركيا والشرق الأوسط (TODAIE). وقد عُيّن في منصب مدير عام في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، وهو مسؤول عن الأفرقة التي تجري عمليات المراجعة الخاصة بالإدارات المحلية وكذلك عن الفريق المكلف بتدريب المراجعين المساعدين. وهو ملم باللغة الإنكليزية.



**أنور ديريجي**  
مدير عام

وُلد السيد أنور ديريجي في أنقرة في عام ١٩٦٦. وتخرّج من قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة أتاتورك في عام ١٩٨٨. وبدأ عمله في ديوان المحاسبة التركي في عام ١٩٩٢. وقد عُيّن في منصب مدير عام في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، وهو مسؤول عن الأفرقة التي تجري عمليات المراجعة في قطاع الطاقة، والأفرقة التي تجري عمليات المراجعة الخاصة بالمنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة. وهو ملم باللغة الإنكليزية.





**أوغوز تشاليك**  
مدير عام

تخرّج من كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة في عام ١٩٩٠. وبدأ عمله في ديوان المحاسبة التركي في عام ١٩٩١. وانتدب إلى هيئة المشتريات العامة في الفترة بين ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ونُصّب مديراً عامّاً في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتشمل أفرقة المراجعة التي يتولى السيد تشاليك المسؤولية عنها الأفرقة المعنية بمراجعة حسابات الكيانات المشمولة بالميزانية العامة، ووزارة الداخلية، والمديرية العامة للأمن، وفريق دعم المراجعة المعني بالحساب الختامي. وهو ملم باللغة الإنكليزية. وهو حاصل على شهادتي مراجع خارجي مستقل ومحاسب عام معتمد.



**حسين ديكليطاش**  
مدير عام

تخرّج من كلية العلوم السياسية بجامعة اسطنبول في عام ١٩٩٠. وعمل لفترة مفتّش محاسبة في وزارة المالية وبدأ العمل في ديوان المحاسبة التركي في عام ١٩٩٢. ونُصّب مديراً عامّاً في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وهو مسؤول عن أفرقة المراجعة المعنية بالجامعات وكذلك عن الفريق المعني بالتخطيط للمراجعة. وهو حاصل على شهادتي مراجع خارجي مستقل ومحاسب عام معتمد.



**محمد تشيفجين**  
مدير عام

تخرّج من قسم الإدارة العامة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة غازي في عام ١٩٩٩. وحصل على درجة الماجستير في موضوع المراجعة في الإدارة العامة من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة غازي. وهو حاصل على شهادة منسق للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية. وقد بدأ عمله في ديوان المحاسبة التركي في عام ٢٠٠٣ وتُصّب مديراً عامّاً في ١ أيار/مايو ٢٠١٨. وهو مسؤول عن أفرقة المراجعة المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، وتحليل البيانات، والعلاقات الدولية، والمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وكذلك عن فريق دعم المراجعة المعني بالتدريب أثناء الخدمة. وهو ملم باللغة الإنكليزية.



**أوزير غولجان**  
مدير عام

تخرّج من قسم الإدارة العامة في كلية العلوم السياسية بجامعة اسطنبول في عام ١٩٩٨. وعمل مراجعاً مساعداً ثمّ مراجعاً في المجلس الأعلى للمراجعة التابع لرئاسة الوزراء بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠. وبدأ العمل في ديوان المحاسبة التركي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وتُصّب مديراً عامّاً في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وهو المدير العام المسؤول عن إدارة خدمات الدعم وإدارة الشؤون الاجتماعية. وهو ملم باللغة الإنكليزية.



أحمد ظافر ساري  
مدير عام

## المحتويات

٢

أولاً- أبرز خصائص ديوان المحاسبة التركية بوصفه مؤسسة قوية ونموذجية

٢٢

ثانياً- الخبرة الواسعة التي يتمتع بها ديوان المحاسبة في الأنشطة التعاونية الدولية

٢٦

ثالثاً- نظرة سريعة على المسائل التشغيلية والمالية في الوكالة

٢٨

رابعاً- الأسباب الوجيهة التي تدعو للتعاون مع ديوان المحاسبة التركي بشأن المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة

٣٤

خامساً- تقدير حجم جهود المراجعة وقيمة أتعاب المراجعة

تخرّج من قسم اقتصاديات العمل والعلاقات الصناعية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة غازي، في عام ١٩٩٩. وحصل على درجة الماجستير في موضوع المراجعة في الإدارة العامة من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة غازي في عام ٢٠١٤، واستكمل برنامج التدريب على الدبلوماسية الشعبية في الفصل الدراسي الثاني والخمسين بمعهد الإدارة العامة لتركيا والشرق الأوسط في عام ٢٠١٧.

وعمل مراجعاً مساعداً ثمّ مراجعاً في المجلس الأعلى للمراجعة التابع لرئاسة الوزراء بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، وبدأ العمل في ديوان المحاسبة التركي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وشغل منصب نائب مدير عام لشؤون الميزانية والخدمات المالية في وزارة الدفاع الوطني في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨. وتُصيّب مديراً عاماً في ديوان المحاسبة التركي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وهو مسؤول في المقام الأول عن فريق دعم المراجعة المعني بالشؤون القانونية، وإدارة الموارد البشرية وإدارة تطوير الاستراتيجيات. وهو ملم باللغة الإنكليزية.

# أولاً- أبرز خصائص ديوان المحاسبة التركية بوصفه مؤسسة قوية ونموذجية

## ألف- الخصائص الهيكلية

### مؤسسة مستقلة لها تاريخ عريق وسند دستوري

لديوان المحاسبة التركي تاريخ عريق يرجع إلى ديوان الإشراف، وهو الهيئة المعنية بمراجعة الحسابات في الدول التركية التاريخية، وتحديدًا الدولة القراخانية والدولة الغزنوية والدولة السلجوقية، ثم ديوان المحاسبة الذي أنشئ في عام ١٨٦٢ في عصر الإمبراطورية العثمانية. وقد أرسيت هذه المؤسسة الأخيرة الأسس التي قام عليها ديوان المحاسبة التركي في شكله المعاصر.

وقد اضطلع ديوان المحاسبة التركي بدور محوري في دعم إرساء الشفافية والالتزام بالقانون والمساءلة في الإدارة العامة في تركيا، وذلك عن طريق زيادة قدراته المؤسسية استناداً إلى ثقافة قائمة على التطوير المتواصل منذ إنشائه.

ويحظى ديوان المحاسبة التركي منذ تأسيسه بوضع هيئة دستورية، وينص دستور جمهورية تركيا على اعتباره جهة قضائية مستقلة.

### ولديوان المحاسبة التركي تاريخ عريق، حيث يُعدُّ من الركائز الرئيسية التي قامت عليها تقاليد الإدارة العامة في تركيا طيلة ١٥٨ عاماً.

ويتمتع ديوان المحاسبة التركي بالاستقلالية بشقيها، سواء "الاستقلالية القانونية" بالإشارة إلى الإطار القانوني المؤلف من الأحكام الواردة في الدستور والقوانين وسائر أشكال الصكوك القانونية، أو "الاستقلالية الفعلية" كما تتجلى في أعمال المراجعة التي يضطلع بها.

ويمتثل ديوان المحاسبة التركي تمام الامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في إعلاني ليما ومكسيكو (مبادئ الإنتوساي) فيما يتعلق بما يلي:

- وجود إطار قانوني لضمان الاستقلالية الإدارية والتشغيلية والمالية
- وجود ضمانات دستورية لحقوق رئيس ديوان المحاسبة التركي وأعضاء دوائره في ضمان استقلاليته
- التمتع بولاية ذات نطاق واسع بالقدر الكافي، وبالسلطة التقديرية اللازمة للاضطلاع بمهامه
- التمتع بحق غير مقيد في الاطلاع على أي نوع من المستندات والمعلومات المتعلقة بأعمال المراجعة التي يجريها



- التمتع بالصلاحيات الكاملة التي تكفل له تقديم تقارير عمّا يخلص إليه من استنتاجات سنويًا وبصورة مستقلة إلى البرلمان أو إلى أي هيئة عامة مسؤولة أخرى، مع إتاحة هذه التقارير علناً دون السماح بأي تدخّل أيّ كان.
- التمتع بالصلاحيات الكاملة التي تكفل له متابعة النتائج التي تتحقّق بشأن استنتاجاته وتوصياته
- التمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية، وبحق في إدارة شؤونه المالية وموارد البشرية بالكامل

**ويُعدُّ ديوان المحاسبة التركي نموذجاً للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من حيث امتثاله التام لمبادئ الاستقلالية الإدارية والتشغيلية والمالية.**

### **منظور متطلع للمستقبل وقائم على استراتيجية متكاملة مُحكمة التصميم**

في إطار الطموح إلى خدمة البرلمان وتحقيق رفاه المواطنين على أفضل وجه ممكن، يستند ديوان المحاسبة التركي إلى منظور متطلع للمستقبل في إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وبرامج الأداء منذ عام ٢٠٠٠.

**وحرصاً من ديوان المحاسبة التركي على المحافظة على نجاحه وفعاليته بصفته مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، فإنّه يعمل باستمرار على تطوير أساليب عمله لكي يكون أقدر على التجاوب وأكثر مرونة في سعيه إلى تلبية الاحتياجات المحددة والناشئة للجهات المعنية بعمله.**

وفي إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٩، حدّد ديوان المحاسبة التركي أولويتين استراتيجيتين:

**الأولوية الاستراتيجية ١: زيادة ما تُحدثه المراجعة من تأثير إيجابي وما لها من قيمة مضافة في إدارة الشؤون المالية العامة بأساليب سليمة وحسنة الأداء.**

وتتمثل استراتيجيات التنفيذ المتبعة لتحقيق هذه الأولوية فيما يلي:

- التنفيذ الفعال لنهج قائم على المخاطر في عمليات المراجعة
- زيادة فعالية المراجعة عن طريق تعزيز منظور المراجعة والنهج المتبع فيها والقدرات المخصصة لها
- تعزيز المساءلة والشفافية المالية في هيئات الإدارة العامة عن طريق عمليات المراجعة والمحاكمات
- تسيير الإجراءات القضائية بسرعة وفعالية
- ضمان استفادة الجهات المعنية الخارجية عن طريق المساهمة في حسن سير العمل في نظام الإدارة المالية العامة.

**الأولوية الاستراتيجية ٢**: تعزيز القدرة المؤسسية على النهوض بديوان المحاسبة التركي ليكون مؤسسة نموذجية تلتزم بمعايير مرتفعة.

وتتمثل استراتيجيات التنفيذ المتبعة لتحقيق هذه الأولوية فيما يلي:

- ضمان الفعالية في إدارة الموارد البشرية من أجل زيادة الكفاءة المهنية والتقنية
- زيادة الشعور بالرضا بين صفوف الموظفين عن طريق تعزيز الهيكل التنظيمي
- وتتمثل القيم الأساسية التي يعتمدها ديوان المحاسبة التركي في سعيه إلى تحقيق هاتين الأولويتين فيما يلي:
  - الاستقلالية والموضوعية؛ ومقتضاهما أن إجراء عمليات المراجعة بطريقة غير متحيزة وموضوعية، وبمراعاة الامتثال لمدونة قواعد السلوك المهنية، يشكل عنصراً جوهرياً في المصادقية المؤسسية.
  - الحوكمة الرشيدة والتجاوب مع التوقعات؛ أي أن سياساتنا الأساسية تشمل السعي إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة وتنفيذ مبادئها، ومن هذه المبادئ المساءلة والشفافية والفعالية والمشاركة والمساواة والإنصاف والالتزام وسيادة القانون والالتزام بالمنهج العلمي، وما إلى ذلك.
  - الابتكار؛ ويُقصد به أنه بغية مواكبة القضايا المستجدة والتغيرات السريعة التي تشهدها بيئة القطاع العام، فمن المهم الاستناد إلى فهم قائم على التطوير المستمر من أجل متابعة المبادرات المبتكرة، على أن توضع موضع التنفيذ العملي حسب الاحتياج.
  - الكفاءة المهنية؛ والمقصود بها أن الجودة العالية في عمليات المراجعة تتحقق إذا كان المراجعون يتمتعون بالاستقلال المهني والإبداع والقدرة على التفكير بطريقة تحليلية، ويميلون إلى العمل الجماعي والتعاون، وإذا كانوا قد استوعبوا ثقافة المراجعة. وبناء على هذه القناعة، فإن الهدف المنشود هو التحسين المستمر لما يتمتع به الموظفون الفنيون من معارف ومهارات.

ومن بين أهم مؤشرات الأداء الرئيسية التي تجسد الاستراتيجية المتكاملة المتطلعة إلى المستقبل التي يتبناها ديوان المحاسبة التركي،

تجدر الإشارة إلى ما يلي للتدليل على الجهود المستمرة التي يبذلها ديوان المحاسبة التركي من أجل المساهمة بقيمة مضافة في حسن سير العمل في القطاع العام:

□ الزيادة في عدد المؤسسات التي تحسن لديها إدارة الشؤون المالية وإدارة الأداء ونظم الرقابة الداخلية

□ الزيادة في عدد عمليات المراجعة التي تُقيم على أنها "مُضِيَّة" بناءً على التقييمات التي يجريها فريق توكيد الجودة



- الزيادة في معدّل تنفيذ التوصيات والاستنباطات
- الزيادة في عدد المبادئ التوجيهية للمراجعة التي تخضع للاستعراض و/أو التحديث وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ومنهجية المراجعة المعاصرة
- الامتثال بنسبة ١٠٠٪ للمعايير الدولية في توثيق جوانب عمليات المراجعة وأرشفتها.
- عدد عملية المراجعة على أساس الموضوع التي تترتب عليها منفعة صافية للمواطنين والبرلمان

### الهيكل التنظيمي المُحكم على مستويي التنظيم الإداري وتنظيم الموظفين

- لدى ديوان المحاسبة التركي، بفضل تاريخه العريق وخبراته في مجال مراجعة حسابات القطاع العام، هيكل تنظيمي مُحكم على المستويين الإداري والتقني.
  - ويتمتع ديوان المحاسبة التركي بصلاحيات قضائية، ويضطلع بعمله من خلال مجموعة من المجالس المكلفة بواجبات ومسؤوليات في مجالات مختلفة:
  - الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة معنية بتقرير السياسات في ديوان المحاسبة التركي،
  - مجلس تقييم التقارير، حيث تخضع تقارير المراجعة الصادرة عن ديوان المحاسبة التركي للمناقشة في آخر مرحلة من مراحل مراقبة الجودة قبل تقديمها إلى البرلمان والجمهور،
  - مجلس الطعون، حيث تخضع الطعون على قرارات الدوائر القضائية التابعة لديوان المحاسبة التركي للتقييم والتسوية،
  - مجلس الدوائر القضائية، حيث تُتخذ القرارات المتعلقة باللوائح المعتمدة لدى الكيانات العامة بشأن الأمور المالية، وكذلك العمليات الرقابية الموضوعة في شكل لوائح،
  - مجلس تخطيط وتنسيق المراجعة، والذي يُعدّ الخطة الاستراتيجية والبرنامج السنوي لديوان المحاسبة التركي ويرصد تنفيذهما.
- كما تتجسّد سمعة ديوان المحاسبة التركي باعتباره مؤسسة نموذجية مرموقة في مواصفات موظفيه، حيث إنّ الموارد البشرية في ديوان المحاسبة التركي تتّسم بمستوى رفيع من الكفاءة والتأهيل، وهو ما ييسّر وفاء المؤسسة بواجباتها ومسؤولياتها بأكبر قدر ممكن من الدقة والفعالية.
- ويدرك ديوان المحاسبة التركي مسؤوليته عن الاستفادة مما لديه من موارد بشرية شابة وحيوية بأكثر الطرق فعالية، وعن الارتقاء بمستوى هذه الموارد البشرية.
- ويمكن الاطلاع فيما يلي على لمحة عامة موجزة عن الموارد البشرية لدى ديوان المحاسبة التركي في نهاية عام ٢٠١٩:

- ١ رئيس واحد و ٢ نائبان للرئيس،
- ٨ رؤساء للدوائر القضائية و ٤٨ عضواً،
- ١ رئيس هيئة ادعاء واحد، و ١٠ مدّعين عامين

□ ٨ مديرين عامّين (٣ منهم مسؤولون عن الإدارة و ٥ مسؤولون عن المراجعة)

□ ٥٥ مراجعين مقرّرين يعملون في الدوائر القضائية

□ ٧٢٧ مراجعاً يعملون في أفرقة المراجعة وأفرقة الدعم،

□ ٩٩٣ من العاملين في وظائف الدعم

وإجمالاً، يعمل لدى ديوان المحاسبة ١٨٥٣ فرداً.

منهم ٣٨٦ من الحاصلين على درجة الماجستير و ٢٥ من الحاصلين على درجة الدكتوراة.

ويحمل ٣٧ من زملائنا درجات جامعية عليا من جامعات أجنبية، وقد استفاد ١٠ من الزملاء من برنامج جان مونييه للمنح الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك حتى الآن ٣٨ زميلاً في برامج للتدريب الداخلي على مجموعة متعددة من مجالات المراجعة في ديوان المراجعين الأوروبي.

ومن بين العاملين في ديوان المحاسبة التركي، هناك:

□ ٢٥٠ مراجعاً من الحاصلين على شهادات مراجع خارجي مستقل ومحاسب عام معتمد

□ و ٢٢ ومراجعاً من الحاصلين على شهادات صادرة في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية (شهادة مدرّب على المراجعة المالية ومراجعة الامتثال وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وشهادة برنامج تقييم أداء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وشهادة النهج القائم على المخاطر في مجال المراجعة المالية)،

□ و ٣ مراجعين حاصلين على شهادات إدارة التدريب على أداة الإنتوساي للتقييم الذاتي لإدارة النزاهة

□ ومراجعين اثنين حاصلين على شهادة مراجع نظم معلومات معتمد.



### اتباع نهج يركّز على التطوير المستمر عن طريق أنشطة التدريب

ينظّم ديوان المحاسبة التركي تدريبات داخلية وخارجية ودولية من أجل زيادة القدرات المؤسسية لديه ولدى الكيانات العامة الأخرى المعنية بالإدارة العامة في تركيا ولدى المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى، ومن أجل تنمية المعارف والكفاءات المهنية للعاملين بديوان المحاسبة.



ولدى ديوان المحاسبة التركي مرفق للتدريب المتعدد الجوانب في أنقرة. وتُعد في ذلك المرفق عشرات التدريبات المقدّمة من ديوان المحاسبة ومن كيانات عامة أخرى.

- **أنشطة التدريب المقدّمة للعاملين بديوان المحاسبة:** فيما يتعلق بالتدريبات المقدّمة للمراجعين، استُحدث نظام يقوم على تلقي التدريب بما يعادل ٤٠ ساعة/وحدة دراسية سنوياً (٢٠ ساعة مخصّصة لمواضيع المراجعة الرئيسية، و١٠ ساعات مخصّصة للتدريبات القطاعية، و١٠ ساعات مخصّصة للمواضيع الداعمة مثل المؤتمر وما إلى ذلك) بهدف تعزيز المعارف المهنية وأنواع أخرى من المعارف لدى المراجعين.
- **أنشطة التدريب المقدّمة للكيانات العامة الأخرى:** بناء على طلب الكيانات العامة أو الطلبات الواردة من الجامعات أو أندية الطلبة؛ يقدّم ديوان المحاسبة التركي برامج تدريبية بشأن المواضيع الواقعة ضمن نطاق اختصاصه من أجل المساهمة في تنمية القدرات المؤسسية لدى الكيانات العامة الطالبة، أو يخطط لبرامج أيام التوظيف.
- **أنشطة التدريب الدولية المقدّمة لمؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى:** ينظّم ديوان المحاسبة التركي بمساعدة فريقه من المراجعين الخبراء تدريبات دولية لفائدة مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى، بالاستناد إلى علاقاته الثنائية مع هذه المؤسسات. وتتناول هذه التدريبات مجالات عديدة مثل المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة تكنولوجيا المعلومات ومراجعة المشتريات العامة ومراجعة الأخلاقيات، فضلا عن المراجعة بالاستعانة بالحاسوب أو مراجعة المنشآت الاقتصادية العامة.

## الحرص على تعزيز أدوات التواصل والتعاون

### وضع استراتيجية خاصة للتواصل

سعيًا من ديوان المحاسبة التركي إلى الالتزام بإحدى قيمه الأساسية، وهي "الحوكمة الرشيدة والتجاوب مع التوقعات"، يضع الديوان خطة استراتيجية متعددة السنوات بشأن التواصل، بما يشمل التواصل مع جميع الجهات المعنية بعمله.

وقد صمّمت خطة التواصل الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بحيث تقوم على اتباع نهج استباقي يتجاوز وظيفة تقديم التقارير من الديوان إلى الجهات المعنية بعمله، ويبرز أهمية آليات تقديم التعقيبات، ويقيم نظاماً للتواصل المتبادل في كلا الاتجاهين.

وفي إطار الخطة الاستراتيجية، وُضعت استراتيجيات التواصل بمراعاة التوافق مع الخطوات التي سيتخذها ديوان المحاسبة التركي حتى يضطلع بدور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، وأخذت في الاعتبار المخاطر المؤسسية التي يواجهها الديوان، وأنشئت قنوات التواصل اللازمة لمنع وقوع الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على هذه المخاطر فيما يتعلق بأنشطة المراجعة والأنشطة القضائية التي ينفذها الديوان، أو للتخفيف من حدة هذه الآثار.

## نشر المجلات والكتب الصادرة عن ديوان المحاسبة التركي

ينشر ديوان المحاسبة "مجلة ديوان المحاسبة التركي" الفصلية، وهي مجلة وطنية قائمة على استعراض النظراء. وتحتوي المجلة على دراسات مهنية وأكاديمية في مواضيع العلوم الاجتماعية مثل المراجعة والإدارة والقضاء، من تأليف العاملين بديوان المحاسبة، والأكاديميين، والمديرين والخبراء العاملين بالكيانات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينشر ديوان المحاسبة أيضاً كتباً من تأليف العاملين لديه، والأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات المراجعة والمحاسبة.

## ب- الخصائص التشغيلية

إنّ ديوان المحاسبة التركي مؤسسة مُحكمة التنظيم مكلفة بمهام عديدة منها المراجعة وإعداد التقارير والاضطلاع بوظيفة قضائية وإبداء الرأي وتوفير الإرشادات لضمان المساءلة والشفافية المالية في القطاع العام.

### الأخذ باستراتيجية محكمة التصميم وفعالة في مجال المراجعة

بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية التي تُعدّ وفقاً لتوقعات الجهات المعنية الداخلية والخارجية، أعدت خطة استراتيجية خمسية للمراجعة تحدد أولويات ونطاق أنشطة المراجعة التي سيجري تنفيذها خلال فترة السنوات الخمس المقبلة.

**وتهدف الخطة الاستراتيجية الخمسية للمراجعة إلى أن يظلّ ديوان المحاسبة التركي مؤسسة ذات دور مهم وتتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع المسائل المستجدة والظروف المتغيرة.**

وتسلّط الخطة الاستراتيجية الضوء على النقاط التالية:

- المشاركة النشطة في الأعمال الرامية إلى إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية من خلال أعمال المراجعة المشتركة والمتزامنة التي تشجّعها وتدعمها الإنتوساي وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية في إطار الغايات التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠،
- والاضطلاع بالأنشطة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية،
- وزيادة القدرات المؤسسية في مجال المراجعة عن طريق تحسين البنية الأساسية التقنية للمراجعة والاستفادة إلى أقصى حد من نظم المعلومات،
- والاضطلاع بأعمال تهدف إلى تقديم الخدمات القضائية بسرعة أكبر ومزيد من الفعالية إعمالاً للحق في المحاكمة المنصفة،
- والتعاون مع المؤسسات المهنية والوكالات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

## التمتع بولاية واسعة النطاق في مجال المراجعة

يتولى ديوان المحاسبة التركي مراجعة حسابات جميع الكيانات والموارد الواقعة ضمن نطاق الإدارة العامة التركية ما لم يُنص على غير ذلك.

ويشمل نطاق أعمال المراجعة التي يضطلع بها ديوان المحاسبة التركي ما يلي:

- (1) أ) هيئات الإدارة العامة الواقعة ضمن نطاق ميزانية الحكومة المركزية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، والحكومات المحلية، والشركات المساهمة المنشأة بمقتضى قوانين خاصة والتي يكون رأس مالها مملوكاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنسبة أكبر من ٥٠٪ للقطاع العام ولهيئات الإدارة العامة الأخرى (باستثناء المؤسسات المهنية المتمتعة بصفة الهيئة العامة)؛
  - ب) جميع ما يلي شريطة ألا تقل الحصة العامة في ملكيته عن ٥٠٪، جميع أنواع هيئات الإدارة والمنظمات والمؤسسات والجمعيات والمنشآت الاقتصادية والشركات المنتسبة إلى هيئات الإدارة المذكورة في البند (أ) أو التي تنشئها تلك الهيئات أو تكون شريكة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
  - ج) جميع الأشكال المحلية والأجنبية للاقتراض والإقراض وسداد القروض، واستخدام المنح الأجنبية المتلقاة، وتقديم المنح، وسندات الخزنة، ومستحقات الخزنة، وإدارة النقد، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بما سبق، وجميع تحويلات الموارد واستخداماتها، واستخدامات الموارد والأموال المحلية والأجنبية، بما في ذلك أموال الاتحاد الأوروبي؛
  - د) جميع الحسابات العامة، بما في ذلك الحسابات الخاصة والأموال والموارد والأنشطة بصرف النظر عما إذا كانت واردة في ميزانية الهيئات المعنية بالإدارة العامة.
- (٢) يتولى ديوان المحاسبة التركي أيضاً مراجعة حسابات ومعاملات المؤسسات والمنظمات الدولية في إطار المبادئ المنصوص عليها في المعاهدات أو الاتفاقات ذات الصلة.

## اتباع نهج مراجعة قائم على المعايير

الامتثال للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ينصُ قانون ديوان المحاسبة التركي على أن تُجرى عمليات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ومع إيلاء الاعتبار الواجب للأخذ بمنهجيات المراجعة المعاصرة. وفي هذا الصدد، يعتمد ديوان المحاسبة التركي نهجاً قائماً على المعايير الدولية في جميع ما يضطلع به من أعمال.

- تُعدُّ أدلة المراجعة الخاصة بالديوان وتُحدَّث بناءً على إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (الذي كان معروفاً في السابق باسم إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة).
- بغية المحافظة على ضمان الجودة، تخضع كلُّ مرحلة من مراحل المراجعة للاستعراض المستمر من حيث امتثالها للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك من خلال إجراءات لاستعراض الجودة أثناء تنفيذ المراجعة وبعد إتمامها.
- يركِّز جانب كبير من برنامج التدريب السنوي لدى ديوان المحاسبة التركي على فهم المعايير.

□ فيما يخص مساهمة ديوان المحاسبة التركي في إعداد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، فقد كان لمراجعي الديوان دور رائد في إعداد الوثائق الخاصة بالمعيار ISSAI 5510 بشأن الرقابة على التخفيف من مخاطر الكوارث والمعيار ISSAI 5520 بشأن الرقابة على المعونات المتصلة بالكوارث.

### مراجعة البيانات المالية المعدّة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس):

بدأ العمل بالمحاسبة على أساس الاستحقاق في تركيا مع بدء تنفيذ القانون رقم ٥٠١٨ بشأن إدارة الشؤون المالية العامة والرقابة عليها.

وأنشئ المجلس المعني بالمعايير المحاسبية الحكومية لوضع معايير وطنية تتفق مع معايير إيبساس. وحتى الآن، نُشر ما مجموعه ٣٠ معياراً محاسبياً حكومياً تتناول المواضيع المشمولة بنطاق ٤١ معياراً من معايير إيبساس.

وعدّلت اللوائح والقواعد التنظيمية المتعلقة بنظام المحاسبة العامة بناءً على ذلك، وصارت الهيئات العامة ملزمة بإعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

ويراجع ديوان المحاسبة التركي البيانات المالية التي تعدّها الكيانات العامة وفقاً لمعايير إيبساس كما يقمّ الإرشادات إلى تلك الكيانات في هذا الصدد. وديوان المحاسبة التركي هو عضو نشط في المجلس المعني بالمعايير المحاسبية الحكومية، ويعمل في إطار مشاركته في المجلس على تقديم آراء متعمقة حول مواءمة المعايير المحاسبية الوطنية بحيث تكون ممتثلة تماماً لمعايير إيبساس على المستوى النظري. وفيما يتعلق بالتنفيذ العملي، فإنّ ديوان المحاسبة التركي يسلّط الضوء فيما يقمّ من استنباطات وتوصيات المراجعة على مسار تحقيق الامتثال الكامل.

**وفضلاً عن الدور الذي ينهض به الديوان في مراجعة حسابات الكيانات العامة، فهو يضطلع أيضاً بدور إرشادي في إطار الصلاحية المكفولة له بتقديم المشورة إلى هذه الكيانات بشأن مدى الامتثال لمعايير إيبساس.**

الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS): تُرجمت المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى اللغة التركية ونُشرت في الجريدة الرسمية منذ عام ٢٠٠٥.

ويتولى ديوان المحاسبة التركي مراجعة البيانات المالية التي تعدّها المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويشمل ذلك المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة في العديد من القطاعات، بما فيها القطاع المصرفي وقطاع التأمين العام والصناعات الاستخراجية ومجموعة متنوعة من الشركات العامة.

الامتثال لإطار ضمان موثوقية تكنولوجيا المعلومات (ITAF): يوفر إطار ضمان موثوقية تكنولوجيا المعلومات مصدراً موحداً يكفل للمهنيين العاملين في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات وضمنان موثوقيتها التماس الإرشادات، والبحث في السياسات والإجراءات، والحصول على برامج المراجعة وضمنان الموثوقية، وإعداد تقارير فعالة. وقد أعدّ ديوان المحاسبة التركي دليلاً لمراجعة تكنولوجيا المعلومات على أساس الامتثال لإطار ضمان موثوقية تكنولوجيا المعلومات وغيره من معايير المراجعة الدولية ذات الصلة.



### خبرات ديوان المحاسبة التركي في مختلف مجالات المراجعة

وفقاً للقانون رقم ٦٠٨٥ بشأن ديوان المحاسبة التركي، يضطلع الديوان بأنواع المراجعة التالية:

#### ١- المراجعة المالية

يُجري ديوان المحاسبة التركي عمليات المراجعة المالية بهدف توفير ضمان معقول بشأن موثوقية التقارير والبيانات المالية ودقتها وفقاً للنتائج التي يخلص إليها تقييم الحسابات والمعاملات في الهيئات المعنية بالإدارة العامة، وكذلك الأنشطة المالية والإدارة المالية ونظم الرقابة في هذه الهيئات.

#### ٢- مراجعة الامتثال

يُجري ديوان المحاسبة التركي عمليات لمراجعة الامتثال تتعلق بفحص مدى امتثال الحسابات والمعاملات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأصول في الهيئات المعنية بالإدارة العامة للقوانين وغيرها من الترتيبات القانونية.

وعادة ما يُجري ديوان المحاسبة التركي عمليات المراجعة المالية وعمليات مراجعة الامتثال معاً في إطار ما يُطلق عليه مراجعة الانتظام.

#### ٣- مراجعة معلومات الأداء

بناءً على معلومات الأداء التي تقدّمها الجهات الخاضعة للمراجعة، يُجري ديوان المحاسبة التركي هذا النوع من عمليات المراجعة عن طريق قياس نتائج الأنشطة حسبما ترد في تقارير الأنشطة الصادرة عن الكيانات العامة، مقارنة بالأهداف والمؤشرات المحددة في أطر المساءلة المتضمنة في الخطط الاستراتيجية وبرامج الأداء الخاصة بهذه الكيانات.

#### ٤- مراجعة الأداء (مراجعة مردودية الأموال)

يُجرى هذا النوع من عمليات المراجعة عن طريق قياس وتقييم نتائج الأنشطة مقارنة بالغايات والمؤشرات المحددة في أطر المساءلة المعمول بها لدى الكيانات العامة، والنظر فيما إذا كانت الموارد العامة تُستخدم بكفاءة وفعالية وبطريقة اقتصادية.

#### ٥- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

أجرى ديوان المحاسبة التركي أول عملية لمراجعة تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين، اتخذ الديوان خطوات مهمة في المنهجية التي يتبعها في مراجعة تكنولوجيا المعلومات، واعتمد نهج مراجعة قائم على المخاطر، وأعدّ دليله بشأن مراجعة نظم المعلومات.

ويُجري ديوان المحاسبة التركي عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات إمّا ضمن نطاق مراجعة الانتظام أو بصورة مستقلة مع التركيز على تقييم الأمن والكفاءة والفعالية في نظم المعلومات/المشاريع المحددة و/أو الكيانات العامة المعنية.

ويحتوي دليل مراجعة الانتظام الصادر عن ديوان المحاسبة التركي على مجموعة ضوابط لتقييم تكنولوجيا المعلومات على المستوى الأساسي، وتُطبّق هذه الضوابط في جميع عمليات مراجعات الانتظام.

#### تخطيط المراجعة بالاستناد إلى نهج قائم على المخاطر

يُنصُّ في برنامج المراجعة السنوي على هوية هذه الكيانات ومواضيع عمليات المراجعة وأنواعها وأنشطة المراجعة المستمرة المخطط للانتهاج منها في العام المعني.

وأثناء إعداد برنامج المراجعة، تؤخذ العوامل التالية في الحسبان:

- حالة المخاطر، والتي تُحدّد نتيجة لتحليل جميع البيانات المتعلقة بالكيانات العامة،
- إذا ما كان الكيان المعني قد خضع للمراجعة في الأعوام السابقة،
- الاستنباطات المستخلصة في الأعوام السابقة،
- التقييمات المتعلقة ببيئة الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، والنقاط التي تحتاج إلى التحسين وفقاً لهذه التقييمات.

ويتولى مجلس تخطيط وتنسيق المراجعة إعداد برنامج المراجعة السنوي وفقاً لوثيقة استراتيجية المراجعة الموضوعية وتحليلات المخاطر التي يجريها فريق المراجعة المعني مع مراعاة توقّعات البرلمان والجمهور والجهات الخاضعة للمراجعة، والآراء والتوصيات المقدّمة من رؤساء أفرقة المراجعة والدوائر القضائية.

## إعداد التقارير في إطار نظام متكامل يكفل تعزيز أثر المراجعة

### حقائق وأرقام بشأن عمليات المراجعة التي اضطلع بها ديوان المحاسبة التركي في عام ٢٠١٩

- نشر ديوان المحاسبة التركي في عام ٢٠٢٠ ما مجموعه ٤٧٦ من تقارير مراجعة الانتظام، على النحو التالي:
  - ✓ ١٧٧ تقريراً بشأن كيانات تابعة للحكومة المركزية
  - ✓ تقريران اثنان بشأن مؤسستين عاملتين في مجال الضمان الاجتماعي
  - ✓ ٢٠٥ تقارير بشأن كيانات تابعة للحكومات المحلية
  - ✓ ٨١ تقريراً بشأن منشآت اقتصادية مملوكة للدولة
  - ✓ ٤ تقارير بشأن وكالات إنمائية
  - ✓ ٧ تقارير بشأن مؤسسات أخرى
- أرسل ديوان المحاسبة التركي إلى المحكمة الدستورية ١١٣ تقريراً بشأن مراجعة حسابات الأحزاب السياسية
- أصدر الديوان ٦٥٨ تقريراً قضائياً
- إجمالاً، بلغت نسبة تغطية نطاق المراجعة ٩٤,٨١٪، على النحو التالي:
  - ✓ الكيانات المشمولة بالميزانية العامة: ٩٩,٩٨٪
  - ✓ المؤسسات التنظيمية والرقابية: ٩٧,٨٧٪
  - ✓ مؤسسات الضمان الاجتماعي: ١٠٠٪
  - ✓ بلديات المراكز الحضرية: ١٠٠٪
  - ✓ المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة: ١٠٠٪
  - ✓ الكيانات ذات الميزانيات الخاصة: ٩٦,٤٢٪
- بلغت قيمة الأموال العامة التي تولى الديوان مراجعتها في عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٥,٠٥٠ مليارات ليرة تركية (كان اليورو يساوي ٦,٦٨٤١ ليرة تركية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)، بما يعادل نسبة قدرها ٩٤,٨١٪ من نفقات الميزانية الوطنية.
- تضمن بيان الامتثال العام نفقات الميزانية المركزية البالغة ١ ٠٠٠ مليار ليرة تركية (كان اليورو يساوي ٦,٦٨٤١ ليرة تركية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛ وإجمالي الدين العام البالغ ١ ٣٢٧ مليار ليرة تركية، وسندات خزانة بقيمة ١١٤ مليار ليرة تركية.
- تضمنت تقارير الإحصاءات المالية المجمعّة للقطاع الحكومي العام أصولاً قيمتها ١ ٤٥ مليار ليرة تركية وخصوماً قيمتها ١ ٦٠٦ مليارات ليرة تركية.
- أصدر الديوان ٣٦ من تقارير مراجعة معلومات الأداء في الكيانات العامة

## معلومات موجزة عن آخر عمليات مراجعة الأداء (مراجعة مردودية الأموال) وعمليات المراجعة المواضيعية

يعتبر ديوان المحاسبة التركي أنّ أحد المتطلبات الأساسية لعمله هو أن يعمل جاهداً حتى يؤدي دوراً مهماً ويتجاوب مع الأوضاع المستجدة والمواضيع التي تجذب اهتمام المواطنين والبرلمان. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى ديوان المحاسبة التركي عمليات لمراجعة الأداء وعمليات مراجعة مواضيعية بشأن المواضيع المذكورة أدناه:

- الأعمال التحضيرية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
  - أنشطة إدارة مخاطر الفيضانات (مراجعة بيئية)
  - فعالية عمليات تحصيل الضرائب
  - فعالية عمليات تحصيل أقساط الضمان الاجتماعي
  - إدارة ممتلكات البلديات
  - تحصيل الضرائب والرسوم والنفقات والأتعاب في البلديات
  - مشاريع البحث العلمي لدى الجامعات
- وهناك أيضاً عمليات مراجعة مواضيعية في مرحلة التخطيط، وهي كما يلي:
- مراجعة أنشطة تنمية قطاع البرامجيات المحلي والوطني
  - مراجعة أنشطة تنمية الصناعة الصيدلانية المحلية
  - مراجعة أنشطة تنمية قطاع الثروة الحيوانية في تركيا
  - مراجعة التأثير المالي للتدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩





## تقرير التقييم العام الذي يصدره ديوان المحاسبة التركي

يقدّم ديوان المحاسبة التركي تقريراً عاماً سنوياً إلى البرلمان، يتناول فيه نتائج الأنشطة السنوية للمنظمات الخاضعة للمراجعة ويعرض رؤى متعمّقة حول المسائل المالية التي يرتئي أنّ من المناسب أن ينظر فيها البرلمان.

ومن خلال هذا التقرير، يسهم ديوان المحاسبة التركي بقيمة مضافة في حسن سير إدارة الشؤون المالية العامة في تركيا.

ويعرض تقرير التقييم العام لعمليات المراجعة الخارجية المحتويات التالية:

- حقائق وأرقام بارزة بشأن نتائج عمليات المراجعة
- لمحة عامة عن التخطيط الاستراتيجي ونظام إدارة الأداء
- تقييم نظم الرقابة الداخلية لدى الهيئات المعنية بالإدارة العامة
- الاستنباطات المهمة و/أو العامة الواردة في تقارير المراجعة
- التوصيات بتعديل اللوائح التنظيمية بناء على تأثير عمليات المراجعة

وفي عام ٢٠١٩، قدّم تقرير التقييم العام لعمليات المراجعة الخارجية تلخيصاً وتحليلاً لما مجموعه ٦٥٤٩ من الاستنباطات المستخلصة من عمليات المراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومن تقييم نظم الرقابة الداخلية في ٤٧٦ مؤسسة عامة.

### بيان الامتثال العام

يُعدّ بيان الامتثال العام أداة مهمة لتقييم مدى امتثال نتائج تنفيذ ميزانية الحكومة المركزية للنتائج المحدّدة على أساس حسابات الإدارة العامة.

ويقوم ديوان المحاسبة التركي مدى تقيّد قيمة التزامات الديون المتكبدة فعلياً بالحدود القصوى المحدّدة مسبقاً في قانون الميزانية، ويؤكّد للبرلمان تحقّق الامتثال.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعيد ديوان المحاسبة التركي حساب القيمة السنوية الصافية للمبالغ المقترضة محلياً وخارجياً، ومجموع المبالغ المقترضة، ومجموع التسهيلات المضمونة وسندات الاقتراض الصادرة، ثمّ يقيّم مدى تقيّد هذه المبالغ بالحدود القصوى المحدّدة في قانون الميزانية.

**ويؤدي ديوان المحاسبة التركي دوراً حيويّاً في دعم المصداقية والانضباط في الشؤون المالية.**

١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التقارير العامة التي يعدها ديوان المحاسبة التركي، يُرجى الرجوع إلى الرابط التالي:

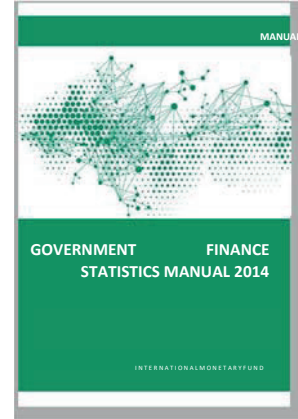
## تقرير التقييم العام للمساءلة

يُعدُّ ديوان المحاسبة التركي هذا التقرير لتوكيد دقّة ما يُعلن للجمهور من المعلومات المالية ومعلومات الأداء من خلال بيان بتوكيد الامتثال في إطار نطاق الخطة الاستراتيجية وبرنامج الأداء وعلاقات الميزانية.

## تقرير تقييم الإحصاءات المالية

تعتمد تركيا الإطار المفاهيمي والتحليلي لإحصاءات مالية الحكومة (GFS)، والذي يكفل أساساً ملائماً للإفصاح عن الإحصاءات المالية لأغراض تحليل السياسات المالية وتقييمها، وتحديداً فيما يخصّ القطاع.

ويقيم ديوان المحاسبة التركي الإحصاءات المالية السنوية التي تنشرها وزارة المالية من حيث إعدادها ونشرها ودقتها وموثوقيتها وامتثالها للمعايير المحددة مسبقاً.



ويتمتع ديوان المحاسبة التركي بخبرة عريضة في مراجعة البيانات المالية الموحّدة المتضمنة للإحصاءات المالية الخاصة بالحكومة، ممّا يشجع على تقديم معلومات مالية مُحكمة وعلى تكوين صورة كاملة ودقيقة لوضع الحكومة المالي وأدائها.

## التقارير العامة الأخرى

فضلاً عن التقارير العامة المذكورة آنفاً، ينشر ديوان المحاسبة التركي "تقرير التقييم العام للوكالات الإنمائية" و"التقارير العامة بشأن المنشآت الاقتصادية التابعة للقطاع العام".

## الخبرة المتخصصة في مراجعة حسابات الكيانات ذات الصلة بالمجال النووي على المستوى الوطني

تتولى تنفيذ الأنشطة والدراسات والمشاريع المتعلقة بالمجال النووي في تركيا مجموعة متعدّدة من المؤسسات التي تتعاون معاً في إطار البرنامج النووي الوطني.

والمؤسسات التي تؤدي أدواراً مهمة في هذا التعاون هي:

- **هيئة الطاقة الذرية التركية:** في عام ١٩٥٦، أنشئت الأمانة العامة لهيئة الطاقة الذرية في أنقرة باعتبارها منظمة تابعة لرئاسة الوزراء، ثم أعيد تشكيلها في عام ١٩٨٢ لتصبح هيئة الطاقة الذرية التركية.

وتتمثل مهمة الهيئة في أن تضطلع بدور قيادي في ضمان استفادة تركيا من التكنولوجيا النووية، وأن تتولى تنفيذ الأنشطة التنظيمية والإشرافية في المجال النووي.

ولأغراض الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير والتطبيق والتدريب في المجال النووي، أنشئ مركز أنقرة للبحوث والتدريب في المجال النووي، ومركز أنقرة للبحوث النووية في مجالي الزراعة والثروة الحيوانية، ومركز ساراكيوي للبحث والتدريب النوويين. وتتولى هذه المراكز تنفيذ أنشطة هيئة الطاقة الذرية التركية.

- **الهيئة الرقابية النووية:** أنشئت الهيئة الرقابية النووية في عام ٢٠١٨ لتكون مسؤولة عن توفير الأمان والأمان وتوكيد الامتثال فيما يتعلق بالأنشطة المنطوية على الطاقة النووية والإشعاعات المؤيونة، وبفعالية التصرف في المصادر الإشعاعية والنفايات المشعة.

- **وزارة الطاقة والموارد الطبيعية / المديرية العامة للطاقة النووية والمشروعات الدولية:** تأسست هذه الوحدة في عام ٢٠١٩ وهي مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ مشاريع محطات القوى النووية والمشاركة في الدراسات التي تجريها المنظمات الوطنية والدولية فيما يتصل بمحطات القوى النووية.

ويجري ديوان المحاسبة التركي عمليات سنوية لمراجعة الانتظام (تجمع بين المراجعة المالية ومراجعة الامتثال) في الكيانات الوطنية ذات الصلة بالمجال النووي المذكورة أعلاه.

ويقوم ديوان المحاسبة التركي نماذج إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية المعمول بها لدى هذه الكيانات، ويرصد مدى امتثال أنشطتها للمؤشرات المحددة مسبقاً فيما لديها من الخطط الاستراتيجية وبرامج الأداء.

ويجري ديوان المحاسبة التركي أيضاً تقييماً لنظم إدارة تكنولوجيا المعلومات المعمول بها لدى هذه الكيانات، ويُعتبر هذا التقييم جزءاً لا يتجزأ من نهج المراجعة الخاص بالديوان.



## الاستعانة بالابتكارات والتكنولوجيات الجديدة في عمليات المراجعة

يُطبَّق ديوان المحاسبة التركي في إطار عملية تحديث وتجديد مستمرة بهدف تعزيز الاستفادة من الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة في عمليات المراجعة. ويسعى ديوان المحاسبة التركي إلى تطوير قدراته في مجال المراجعة عن طريق تيسير إدارة إجراءات المراجعة وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

### برنامج SayCap (برنامج إدارة المراجعة)

تستخدم جميع أفرقة المراجعة برنامج SayCap لتخطيط عمليات المراجعة وتنفيذها وتوثيقها وإدارتها وفقاً للمعايير الدولية.

ويتيح برنامج SayCap أيضاً إمكانية الاستخدام عن بعد، ويخضع للتحديث والتطوير بصورة مستمرة، وفقاً للقرارات التي يتخذها مجلس تخطيط وتنسيق المراجعة والتغيرات التي تطرأ على أدلة المراجعة.

### تحليل البيانات المستمدة من تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب

في إطار سعي ديوان المحاسبة التركي للتجاوب مع التغيرات التي تطرأ على البيانات، من حيث الهيكل والكمية على السواء، يعلِّق الديوان أهمية كبيرة على زيادة الاستعانة بتقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب.

وهناك أعمال جارية لتطوير هذه التقنيات والأدوات وزيادة استخدامها لتحقيق التكامل بين البيانات الضخمة وتحليل البيانات في عملنا اليومي.



وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه التقنيات في زيادة الكفاءة والفعالية في عمليات المراجعة، وتقليل استخدام الموارد، وخفض عبء العمل، وإجراء تحليلات للكشف المبكر عن الأخطاء والمخاطر، والاستعانة بالأتمتة لأغراض المراجعة المستمرة والرصد المستمر.

### إعداد السيناريوهات التحليلية لأغراض تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب

أعدَّ ديوان المحاسبة التركي تحليلات تتناول البيانات المتعلقة بالشؤون المالية وغيرها من البيانات الموجودة لدى الكيانات العامة الخاضعة للمراجعة، وتطبَّق ضوابط الأخطاء والمخاطر على هذه البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، أعدَّ الديوان تحليلات لاختبار اكتمال البيانات ودقتها.

وبفضل هذه التحليلات، تخضع البيانات المعنية للاستعراض دورياً و/أو آنياً لرصد امتثالها لبارامترات محدَّدة مسبقاً، وهو ما يكفل الاستفادة من الأتمتة والتوحيد في عمليات المراجعة.

ويمكن للمراجعين الاطلاع على نتائج التحليل على نظام تحليل البيانات الخاص بديوان المحاسبة التركي والمسمى نظام VERA من خلال وصلة مؤمَّنة. ويتَّسم تصميم نظام VERA بالمرونة وسهولة الاستخدام، ويتيح للمراجعين تفصيل التحليل القائم أو اتِّخاذه أساساً لإعداد تحليلات أخرى.

وفي الوقت نفسه، يمكن للمراجعين تصميم سيناريوهات جديدة ومبتكرة بحسب الهيكل التنظيمي للجهات الخاضعة للمراجعة والتشريعات المنظمة لها.

وصمّم ديوان المحاسبة التركي أيضاً وحدة برامجية لأخذ عينات البيانات تعمل على نظام VERA، بهدف تلافي خطر وقوع الأخطاء المحتملة بسبب العمل بالنهج اليدوي، وزيادة قدرة المراجعين على تقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في مختلف الحسابات، وتحقيق المستوى الأمثل في استخدام الموارد في سياق الممارسات المتعلقة بأخذ العينات.

### جمع البيانات من الجهات الخاضعة للمراجعة

يُحفظ بالبيانات والمعلومات المالية الأخرى الخاصة بالهيئات الإدارية التابعة للحكومة المركزية في نظام يُطلق عليه "نظام الإدارة المالية العامة المتكامل"، وتؤخذ إلكترونياً من قاعدة بيانات هذا النظام عبر وصلة مؤمنة.

أمّا بيانات الهيئات الإدارية المحلية فيجري إبلاغ ديوان المحاسبة التركي بها عن طريق "نظام الحصول على بيانات البلديات" (نظام BVAS).

### نظام تقييم المخاطر

أنشأ ديوان المحاسبة التركي وظيفة مركزية معنية بمعالجة البيانات تعمل على اكتشاف المخاطر القائمة ذات الصلة بالهيئات الإدارية المحلية قبل الشروع في عملية إعداد برامج/خطط المراجعة السنوية، وإبلاغ هذه المخاطر إلى الإدارة. وتؤدي هذه الوظيفة المركزية دوراً أساسياً في تحديد استراتيجية المراجعة.

وعن طريق هذا النظام، تخضع الإدارات المحلية للتقييم بمراعاة حجم ميزانياتها واستثماراتها وإيراداتها وأحجام معاملاتها وحجم نفقاتها وهيكلها الديموغرافي، بحيث تُعطى درجة تقييم ثم تُصنّف إلى فئات وفقاً لبيان المخاطر الخاص بها. وتستخدم الإدارة نتائج التقييمات قبل إعداد خطط المراجعة السنوية.

### تصنيف الاستنباطات المستخلصة من عمليات المراجعة

يعمل ديوان المحاسبة التركي على تصنيف الاستنباطات المستخلصة من عمليات المراجعة سنوياً بهدف تحسين عمليات المراجعة. وفي هذا السياق، تُصنّف جميع الاستنباطات الواردة في تقارير المراجعة (على النحو الوارد في الجدول أدناه) سنوياً وفقاً لمعايير معينة وتُعرض على المراجعين عبر نظام معلومات خاص لكي تُستخدم في عمليات المراجعة التي ستجرى في العام التالي.

وتتمثل أهداف هذا النظام فيما يلي:

- زيادة جودة التقارير،
- إعداد استراتيجية المراجعة،
- تعزيز التواصل مع الكيانات العامة والبرلمان وسائر الجهات المعنية،
- زيادة مستوى استيفاء الكيانات العامة لمقتضيات استنباطات المراجعة

## التمتع بصلاحيات سلطة قضائية

تُعدُّ التقارير القضائية وتُستهل التحقيقات في حال اكتشاف ما يلي أثناء مراجعة حسابات الكيانات العامة ومعاملاتها:

- تنفيذ قرار أو معاملة أو إجراء بالمخالفة للتشريعات،
- وقوع خسارة عامة من جرّاء تنفيذ القرار أو المعاملة أو الإجراء بالمخالفة للتشريعات،
- تحديد الموظف العمومي الذي أفضى تصرّفه إلى وقوع هذه الخسارة العامة،
- إقامة الصلة بين الخسارة العامة من ناحية والقرار الذي اتّخذه الموظف المحدّد أو المعاملة التي أجراها أو الإجراء الذي نفّذه بالمخالفة للتشريعات من الناحية الأخرى.



ويجري إبلاغ الموظفين العموميين المسؤولين وتؤخذ إفاداتهم بشأن الدفاع عن أنفسهم في خلال الفترة المقرّرة قانوناً. فإذا لم تتغيّر قناعة فريق المراجعة بشأن الخسارة العامة والمسؤولية عنها بعد تقييم هذه الإفادات، يُعدُّ تقرير قضائي ويُحال إلى الدائرة القضائية المعنية لبدء إجراءات المحاكمة.

### سلطة ديوان المحاسبة التركي في إبداء الرأي بشأن اللوائح التنظيمية

ييدي ديوان المحاسبة التركي رأيه في اللوائح التنظيمية التي تضعها الكيانات العامة التابعة للإدارة العامة بشأن المسائل المالية، ويُعدُّ ذلك شرطاً لإنفاذ هذه اللوائح، وينطبق الشرط نفسه في حالة المعاملات التنظيمية التي تُعتبر في حكم اللوائح التنظيمية.

وتُعدُّ الآراء التي يبديها الديوان في هذا الصدد أداة مهمة لضمان الانضباط المالي في إدارة الشؤون المالية العامة والتنفيذ السليم للسلسلة الهرمي للقواعد القانونية، كما أنّها تدل على الأهمية التي يتمتّع بها ديوان المحاسبة التركي في منظومة المالية العامة في تركيا. وقد أبدى ديوان المحاسبة التركي رأياً في عام ٢٠١٩.

### الهدف النهائي من الإرشادات بشأن سير العمل في الكيانات العامة

يتبع ديوان المحاسبة التركي أسلوباً منهجياً من ثلاث مراحل بهدف تحسين الإدارة العامة وتيسير عمل الكيانات العامة وتعزيز هياكلها المؤسسية.

**وفي المرحلة الأولى،** يخضع عمل نظم الرقابة الداخلية في الكيانات العامة وأوضاع هذه الكيانات من حيث الإدارة المالية وإدارة الأداء للتقييم من خلال الردود المقدّمة على أسئلة محدّدة ينشرها فريق المراجعة في برنامج إدارة المراجعة SayCap خلال عمليات المراجعة التي يضطلع بها ديوان المحاسبة التركي. وبهذه الطريقة، تخضع الكيانات العامة للتقييم من حيث الرقابة الداخلية والإدارة المالية وإدارة الأداء.

**وفي المرحلة الثانية،** وفي إطار عملية تصنيف الاستنباطات المستخلصة من المراجعة، تُصنّف الاستنباطات المستخلصة من عمليات المراجعة السنوية للكيانات العامة بالتفصيل، وتُحدّد العيوب ومواطن الضعف في النظم المشار إليها في كلّ كيان عام. ويسترشد ديوان المحاسبة بتصنيف الاستنباطات من أجل تحديد المجالات التي ينبغي أن يركّز عليها المراجعون عند مراجعة كيان عام بعينه.

**وفي المرحلة الختامية،** يرصد ديوان المحاسبة التركيبي المسائل التي كشفت عنها عمليات المراجعة ويستخدم البيانات المتأتية من الرصد في إعداد خطط المراجعة الخاصة بالعام التالي. وبفضل هذا النظام، يتمكّن ديوان المحاسبة التركيبي من تحديد المجالات التي ينبغي أن تركز عليها عمليات المراجعة من أجل تحسين نظم الرقابة الداخلية والإدارة المالية وإدارة الأداء، كما يتمكّن من تخطيط التدريبات اللازمة لتحسين هذه النظم من خلال الاستنباطات التي يتوصل إليها.

## ثانياً- الخبرة الواسعة التي يتمتع بها ديوان المحاسبة في الأنشطة التعاونية الدولية

### أ- عضوية ديوان المحاسبة التركي في المنظمات الدولية

يقيم ديوان المحاسبة التركي تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية والإقليمية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

**ويضطلع ديوان المحاسبة التركي بالواجبات التالية في إطار هذه المنظمات:**

- ✓ عضو في الإنتوساي
  - ✓ رئيس مجلس إدارة اليوروساي (٢٠١٧-٢٠٢٠) وعضو مجلس إدارة اليوروساي (٢٠١٧-٢٠٢٣)
  - ✓ وعضو مجلس إدارة الإيكوساي (٢٠١٩-٢٠٢٢)
  - ✓ عضو مجلس المراجعة التابع للأسوساي (٢٠١٨-٢٠٢١)
  - ✓ عضو في منتدى الهيئات العليا لمراجعة الحسابات المتمتعة بالاختصاص القضائي
- ويشارك ديوان المحاسبة التركي بنشاط أيضاً في مجموعات عمل مختلفة تابعة لهذه المنظمات الدولية بصفة عضو/مشارك، على النحو التالي:**

- ✓ عضو في لجنة تبادل المعارف (الإنتوساي)
- ✓ عضو في لجنة بناء القدرات (الإنتوساي)
- ✓ عضو في اللجنة الفرعية المعنية بمراجعات النظراء (الإنتوساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بالرقابة على تقنية المعلومات (الإنتوساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية (الإنتوساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد الأجهزة الرقابية العليا (الإنتوساي)
- ✓ مشارك في مجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة (الإنتوساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية (اليوروساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بمراجعة الأموال المخصصة للكوارث والأزمات (اليوروساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بتقنية المعلومات (اليوروساي)
- ✓ القائم على ملف الحوكمة والثقافة عموماً (اليوروساي)
- ✓ عضو في فرقة العمل المعنية بالمراجعة والأخلاقيات (اليوروساي)
- ✓ عضو في فرقة العمل المعنية بمراجعة حسابات البلديات (اليوروساي)
- ✓ عضو في مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية (الأسوساي)
- ✓ عضو في المشروع البحوث الخاص بالأسوساي
- ✓ مشارك في برنامج الأسوساي في تنمية القدرات بشأن مراجعة تكنولوجيا المعلومات



## شغل منصب رئاسة اليوروساي في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠

ديوان المحاسبة التركي عضو في مجلس إدارة اليوروساي ويشغل رئاسته حالياً، واليوروساي هي المنظمة الإقليمية التابعة للـإنتوساي في المنطقة الأوروبية، وتهدف إلى تشجيع التعاون المهني بين



أعضائها وتعزيز مراجعة حسابات القطاع العام والإدارة المالية العامة في البلدان المشاركة فيها والبالغ عددها ٥٠ بلداً عضواً.

شغل ديوان المحاسبة التركي منصب النائب الأول لرئيس اليوروساي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتولى منصب الرئاسة في مؤتمر اليوروساي العاشر الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٧ في اسطنبول حتى عام ٢٠٢٠، ثم مُدِّدت فترة ولايته حتى عام ٢٠٢١ بسبب أزمة الجائحة.

ويترأس ديوان المحاسبة التركي أيضاً فريق التنسيق، وهو وحدة صغيرة داخل مجلس إدارة اليوروساي تهدف إلى تيسير اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة والرصد المنتظم لتنفيذ خطة اليوروساي الاستراتيجية.

وإلى جانب واجبات الرئاسة والأنشطة المنوطة بها، يعمل ديوان المحاسبة التركي على إعداد تقرير استعراض منتصف المدة والتقرير المرحلي لتقديمهما إلى الجمعية العامة لليوروساي ومجلس إدارتها، بالإضافة إلى إعداد الوثائق الأخرى المطلوبة بشأن متطلبات ضمان جودة منتجات اليوروساي.

ومن بين أعضاء مجلس الإدارة الثمانية، يضطلع ديوان المحاسبة التركي أيضاً بدور القيادة فيما يتعلق بملف الحوكمة والثقافة عموماً، وهو مسؤول عن المساهمة في إرساء هيكل تنظيمي يعمل بفعالية وكفاءة.

وكان أحد أبرز المشاريع التي اضطلع بها ديوان المحاسبة التركي في إطار رئاسته لليوروساي مشروعاً بعنوان "الوصول إلى جميع أعضاء اليوروساي: العرض البصري لخطة اليوروساي التشغيلية وتشجيع مشاركة الأعضاء". ونتيجة لهذا المشروع، صمّم ديوان المحاسبة التركي صفحة شبكية (مرتبطة مباشرة أيضاً بحساب تويتر @EUROSAI\_OP) بهدف العرض البصري لخطة اليوروساي التشغيلية لإيصال معلومات عن المشاريع والأنشطة إلى مزيد من البلدان وزيادة المشاركة ([www.eurosaio.org](http://www.eurosaio.org)).

### عضوية الإيكوساي

الإيكوساي هي محفل إقليمي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في منطقتي جنوب آسيا وآسيا الوسطى أنشئ في عام ١٩٩٤.

وشغل ديوان المحاسبة التركي منصب رئيس مجلس إدارة الإيكوساي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وكذلك في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، وهو الآن عضو في مجلس إدارة الإيكوساي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.

### عضوية الأسوساي

كان ديوان المحاسبة التركي عضواً في مجلس إدارة الأسوساي في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، وانتخبته الجمعية العامة للأسوساي في دورتها الرابعة عشرة عضواً في مجلس المراجعة.

## أنشطة دولية أخرى

في إطار التعاون الثنائي، وقّع ديوان المحاسبة التركي مذكرات تفاهم مع ٣٠ من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات و ٦ من المنظمات الدولية لأغراض تنمية الأنشطة التعاونية. وتشكّل الأنشطة المضطلع بها في إطار مذكرات التفاهم أساساً لتبادل المعلومات وتنظيم التدريبات الدولية. وحيث إنّ ديوان المحاسبة التركي هو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في تركيا، التي تمثّل جسراً بين الشرق والغرب، فإنّه بدوره يسعى لأن يكون جسراً في عالم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفقاً للسياسة التي تنتهجها بلاده عموماً.

## ب-خبرة الديوان في مراجعة حسابات المنظمات الدولية والأموال الممنوحة دولياً

### مراجعة الأموال الممنوحة من اليونيسيف إلى الكيانات العامة

وقّع ديوان المحاسبة التركي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بروتوكولاً بشأن مراجعة الأموال المقدمة من اليونيسيف للكيانات العامة. وتهدف عمليات المراجعة التي يجريها ديوان المحاسبة التركي في إطار هذا البروتوكول إلى الكشف عمّا إذا كانت الأغراض التي تُنفق فيها الأموال الممنوحة من اليونيسيف تتوافق مع عقد الشراكة الموقع بين اليونيسيف والكيان العام المعني ومع الأهداف المحددة في الخطط السنوية أو البرامج، وإبداء الرأي بشأن مدى دقة وموثوقية البيانات المالية المتعلقة بالنفقات المدفوعة من هذه الأموال.

وفي هذا النطاق، مرّت ثلاث سنوات منذ بدء عمليات مراجعة الأموال المقدمّة من اليونيسيف، وأُخذ قرار بإجراء عمليات مراجعة للأموال التي حصلت عليها ثمانية كيانات عامة في عام ٢٠١٩. وتتواصل عمليات المراجعة وإعداد التقارير في إطار هذا التعاون.

### مراجعة الأموال الممنوحة للكيانات العامة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وقّع ديوان المحاسبة التركي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بروتوكولاً بشأن مراجعة الأموال المقدمة من المفوضية إلى الكيانات العامة.

وتهدف عمليات المراجعة التي يجريها ديوان المحاسبة التركي في إطار هذا البروتوكول إلى الكشف عمّا إذا كانت الأغراض التي تُنفق فيها الأموال الممنوحة من المفوضية تتوافق مع عقد الشراكة الموقع بين المفوضية والكيان العام المعني ومع الأهداف المحددة في الخطط السنوية أو البرامج، وإبداء الرأي بشأن مدى دقة وموثوقية البيانات المالية المتعلقة بالنفقات المدفوعة من هذه الأموال. وفي هذا الصدد، جرت مراجعة الأموال التي حصلت عليها ثلاثة كيانات عامة وأعدت تقارير المراجعة الخاصة بها في عام ٢٠١٩.

واعتمدت الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وديوان المحاسبة التركي باعتبارها ممارسة جيدة تفي بجميع المتطلبات المحددة، ومن ثم أُدرجت في المنصة الرقمية الخاصة بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ٢.

### المراجعة الخارجية لمنظمة البلدان النامية الثمانية

أنشئت منظمة البلدان النامية الثمانية (D-8) في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧ وهي منظمة للتعاون الإنمائي بين إندونيسيا وإيران وباكستان وبنغلاديش وتركيا وماليزيا ومصر ونيجيريا.

وأهداف منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي هي تحسين مركز الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وزيادة التنوع وإيجاد فرص جديدة في العلاقات التجارية، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي، وتحسين مستويات المعيشة.

وتولّى ديوان المحاسبة التركي والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بنغلاديش إجراء المراجعة الخارجية لحسابات منظمة البلدان النامية الثمانية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد انتهى ديوان المحاسبة التركي من مراجعة حسابات المنظمة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وقدم تقريره إلى رئاسة المنظمة.

### مراجعة حسابات الأسوساي

الواجب الأساسي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة التركي بصفته عضواً في مجلس المراجعة التابع للأسوساي هو مراجعة حسابات المنظمة كل ثلاث سنوات وتقديم تقريره إلى الجمعية العامة.

### المراجعة العامة الدولية لمعاهدة ميثاق الطاقة

شارك ديوان المحاسبة التركي في المراجعة العامة الدولية لأمانة معاهدة ميثاق الطاقة، التي يُعدُّ بلدنا من الأطراف الموقّعة عليها.

وبناءً على طلب الدول المتعاقدة، اتخذ قرار بتشكيل لجنة دولية لإجراء مراجعة عامة لأمانة مؤتمر ميثاق الطاقة. وضمت لجنة المراجعة ١٥ مراجعاً من ١٠ دول/منظمات دولية، برئاسة مراجع من ديوان المحاسبة التركي.

وكان الهدف العام للمراجعة هو تقديم ضمان معقول إلى مؤتمر ميثاق الطاقة بشأن ما إذا كانت الأمانة تستخدم الأموال المخصّصة وفقاً للمبادئ التي حدّتها الدول الموقّعة.

## ثالثاً- نظرة سريعة على المسائل التشغيلية والمالية في الوكالة

### البيئة التشغيلية لدى الوكالة

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٧ من جانب مؤتمر معقود في نيويورك بمقر الأمم المتحدة، ودخل النظام الأساسي حيّز النفاذ بهدف: "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع".



وتضمّ الوكالة ١٧٢ دولة عضواً ولديها سجل حافل في الخدمة الدولية على مدى ٦٣ عاماً، وتعمل على الإسهام في ضمان عدم تسريب المواد النووية من الاستخدام في الأغراض السلمية. ولهذا فإنّ الوكالة تقدّم مساهمة مهمة وفريدة من نوعها في السلم والأمن الدوليين.

ويتلقى ١٤٧ بلداً وإقليماً الدعم من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك ٣٥ بلداً من أقل البلدان نمواً. وتساعد الوكالة على تحسين صحة الملايين من الناس وتعزيز رخائهم عن طريق إتاحة العلوم والتكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية، والأغذية والزراعة، والصناعة، والعديد من المجالات الأخرى.

والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ هي وثيقة إرشادية تعدّها الوكالة لإرساء توجه استراتيجي ووضع خريطة طريق لإعداد برنامجها وميزانياتها من خلال تحديد أولوياتها.

### تزايد الطلب على الدعم من الدول الأعضاء والتحديات الأخيرة

#### دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

كما هو معروف جيداً، ففي قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة الواردة في الوثيقة المعنونة: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، والتزموا بتنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام ٢٠٣٠.

ومنذ ذلك الحين، أصبح الاعتراف بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وتنفيذها شاغلاً ذا أولوية على جدول أعمال جميع المؤسسات الوطنية والدولية تقريباً. وبالنظر إلى الشواغل العالمية بشأن الفقر والجوع والصحة البشرية والطاقة وتغير المناخ، فقد شهد الطلب على التطبيقات السلمية للتقنيات النووية زيادة هائلة. ومما لا شك فيه أنّ هذه الزيادة المبررة في الطلب قد عزّزت من التشديد على دور الوكالة الذي صارت له أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى.

وكما هو مذكور أيضاً في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، فإنّ الوكالة تدرك مسؤوليتها عن دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

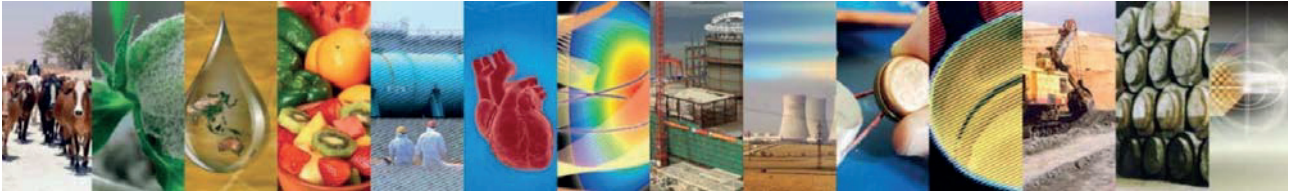
## دعم ضمان الأمان في العلوم والتطبيقات النووية

بالنظر إلى تزايد اهتمام الدول الأعضاء بالعلوم والتطبيقات النووية وبالبحث وتطوير التكنولوجيا، فقد زاد الطلب على دعم الوكالة من أجل تيسير استخدام مفاعلات البحوث والمعجلات استخداماً مأموناً وأمنياً ومعززاً لأغراض البحث والتطوير.

### الحاجة إلى تعزيز القدرة التقنية للوكالة

مع الالتزام بالإطار العالمي للأمان النووي، تبذل جميع البلدان جهوداً كبيرة لتحسين وتعزيز الأمان النووي والتأهب للطوارئ ووقاية الأشخاص من الإشعاعات، مع الانخراط أيضاً في الجهود الدولية في مجال الأمان النووي.

وفي سبيل ذلك، يتعيّن على الوكالة أن تواظب على تحديث قدراتها التقنية بصورة مستمرة من أجل مواجهة التحديات والمخاطر الحالية والناشئة التي تواجه الأمان النووي.



### المسائل المالية لدى الوكالة

في عام ٢٠١٩، حققت الوكالة ٥٨٠,٧٣ مليون يورو من الإيرادات وسجلت نفقات بلغت قيمتها ٥٧٠,٦٦ مليون يورو، وأدارت كذلك أصولاً وخصوصاً بلغت قيمتها ٢١٣,٤٥ مليون يورو و ٦٩٥,٨١ مليون يورو على التوالي.

ومن هذه المبالغ، تكبد البرنامج الرئيسي للتحقق النووي ١٨٠,٨٥ مليون يورو من النفقات (٣١,٦٩٪)، وأدار ١٧٢,٣١ مليون يورو من الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة (١٤,٢٠٪).

وتموّل الميزانية العادية للوكالة من الاشتراكات المقرّرة على الدول الأعضاء والمساهمات الأخرى وإيرادات المعاملات التبادلية والإيرادات المتنوعة. وفي عام ٢٠١٩، تراجع مجموع الإيرادات بنسبة ٠,٧٤٪ وزادت النفقات بنسبة ١,٦٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٨.

وأفيد بأنّ الوضع المالي للوكالة سليم تماماً بناءً على المؤشرات الرئيسية المستمدة من القيمة الإجمالية الصافية للأصول، والنسبة بين قيمة الأصول الجارية والخصوم الجارية، مما يدل على موقف قوي من حيث كفاية الموارد.

وأشير أيضاً في تقرير المراجعة الخارجية إلى مسألة اشتراكات الدول الأعضاء غير المسدّدة والجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة التحصيل، مع التشديد على أنّ تزايد مبلغ الاشتراكات المقرّرة غير المسدّدة يمكن أن يؤثر على وظائف الوكالة واستقرارها المالي.

## رابعاً- الأسباب الوجيهة التي تدعو للتعاون مع ديوان المحاسبة التركي بشأن المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة

دائماً ما يضع ديوان المحاسبة التركي في الاعتبار أنّ المراجعة هي وسيلة للعمل التعاوني بين الجهة القائمة على المراجعة والجهة الخاضعة للمراجعة، ومن ثمّ فإنّنا نقترح التعاون المتبادل بين ديوان المحاسبة التركي والوكالة، في سياق مراجعة حسابات الوكالة وأدائها التشغيلي من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في أنشطة الوكالة.

### اعتماد منظور شامل لنطاق المراجعة

يحدّد ديوان المحاسبة التركي نطاق المراجعة على النحو الذي تنظمه اللائحة المالية للوكالة، بما في ذلك الأحكام الواردة في الاختصاصات الإضافية (الجزء الخامس، القسم ٢، المرفق ١).

ويعتبر ديوان المحاسبة التركي أنّ النطاق المذكور يشمل مراجعة البيانات المالية للوكالة وتقييم كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي وضوابط الرقابة الداخلية على الشؤون المالية والعواقب المالية للممارسات الإدارية المتبعة. وكذلك، ففي حالة النصّ على إجراءات أخرى، تُنفَّذ الإجراءات المتفق عليها في أعمال المراجعة.

وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يحلّل ديوان المحاسبة التركي مخاطر الاحتيايل وفقاً للمعيار ١٢٤٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفي مسؤولياته في هذا الصدد وفقاً لذلك.

### التقيّد بمعايير المراجعة واللوائح المعمول بها

يخطّط ديوان المحاسبة التركي لإجراء كلّ من المراجعة المالية ومراجعة الأداء للوكالة بما يجسّد خبرته الشاملة فيما يتعلق بفهم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس)، وذلك عن طريق التقيّد بهذه المعايير أثناء عمليات المراجعة ومن ثمّ السعي إلى توفير ضمان معقول بشأن الامتثال لهذه المعايير.

وعلى هذا الأساس، فسوف يضطلع ديوان المحاسبة التركي بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)، واللائحة المالية للوكالة، والاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة، ومنهجيات المراجعة المقبولة دولياً. وستؤخذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير إيبساس في الاعتبار عند إجراء المراجعة المالية.

### الهدف النهائي الذي يتوخاه ديوان المحاسبة التركي من الإرشادات بشأن سير العمل في الوكالة

سيتمتع ديوان المحاسبة التركي في المراجعة الخارجية لحسابات الوكالة نهجاً قائماً على ركائز توفير الإرشادات، والقيادة من خلال تقديم خدمات المراجعة المؤهّلة، والدخول في في تعاون وثيق مع الجهة الخاضعة للرقابة. وبعبارة أخرى، فإنّ ديوان المحاسبة التركي يعرض، بمقتضى هذا الاقتراح، توفير القيادة والإرشادات للوكالة عن طريق العمل الوثيق معها من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تسريع وثيرة سير العمل،
- ✓ وإرساء مبدأ الحوكمة الرشيدة،
- ✓ وتنمية الشفافية والمساءلة في الإدارة،
- ✓ وأخيراً، تعزيز الهيكل المؤسسي.

وكما ورد في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، ستسعى الوكالة إلى تحديد الأولويات وتحقيق مكاسب في الكفاءة في تخطيط وتنفيذ برنامجها وميزانيتها. ومن الأمور التي لها أهمية كبيرة لتحقيق ذلك تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ونهج الإدارة المبتكرة، فضلاً عن الأخذ بتوصيات المراجعين الخارجيين. وفي هذا الصدد، سيقدّم ديوان المحاسبة التركي الإرشادات والمساعدة بأقصى قدر ممكن من أجل حسن سير العمل في الوكالة.

### الأساليب المنهجية المتبعة في مراحل المراجعة

يتبع ديوان المحاسبة التركي في عمله المعتاد أسلوباً منهجياً يهدف إلى تحسين الإدارة العامة وتيسيرها وتعزيز هياكلها المؤسسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإذا اضطلع ديوان المحاسبة التركي بمهمة المراجعة الخارجية للوكالة من المنظور المالي ومن منظور الأداء، فسيكون التنفيذ وفقاً للأساليب التالية:

#### □ إجراء تقييم فعال لنظم الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية

سيجري تقييم أداء نظم الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية لدى الوكالة وحالتها من حيث كلّ من الإدارة المالية وإدارة الأداء، وذلك من خلال الردود على بعض الأسئلة التي ستوضع فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية للوكالة.

وسيُجري ديوان المحاسبة التركي تقييماً للمكونات الخمسة التي يتألف منها نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والرصد) للوقوف على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها.

وبناءً على هذا التقييم، سيُعدّ ديوان المحاسبة التركي تقييماً للمنظومة بأكملها يتجاوز مراجعة التقارير المالية.

وبما أنّ تقارير المراجعة السابقة تشير أيضاً إلى مجالات لتحسين ضوابط الرقابة الداخلية، فلا شكّ في أنّ نتائج التقييم الذي سيجريه ديوان المحاسبة التركي ستشكّل قيمة مضافة لنظم الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المعمول بها لدى الوكالة، وقد يمكن اعتمادها أو حتى إدماجها في نظم التقييم الداخلية لديها.

## تتفيذ الضوابط الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات

سيُجري ديوان المحاسبة التركي أيضاً تقييماً للضوابط الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال خبرائه من ذوي الخبرة في هذا الميدان، وسيُبلغ إدارة الوكالة بنتائج ذلك التقييم بالتفصيل عن طريق عرض الوضع الحالي وفقاً للضوابط الأساسية الموضوعية فيما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات التي

**وتتسم ميزانية الوكالة وعملياتها بأنها ذات هيكل متعدد الشرائح / مجزأ بطبيعتها، وهو ما يقتضي وجود قدرات أفضل في مجال تكنولوجيا المعلومات لدعم احتياجات العمل المتغيرة وضمان أمن المعلومات بصورة مستمرة. ولهذا السبب بالذات، فمن شأن إجراء ديوان المحاسبة التركي لتحليلات كفاءة لتكنولوجيا المعلومات في الوكالة من حيث البنية الأساسية والإدارة أن ينطوي على قيمة مضافة فيما يتعلق بتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة حالياً.**

تستخدمها الوكالة.

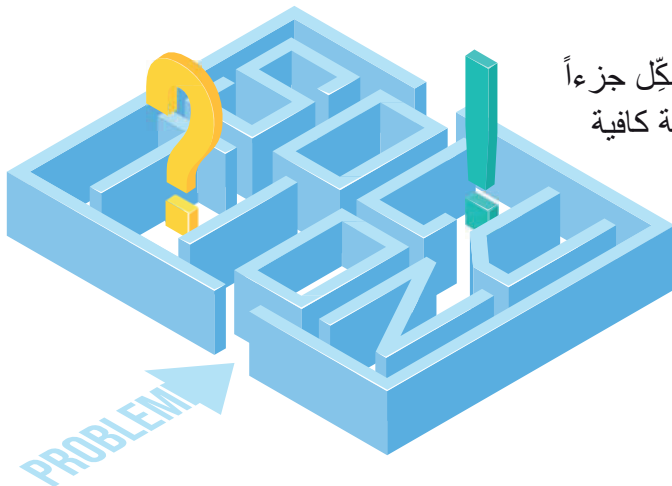
ولدى ديوان المحاسبة التركي أيضاً خبرة في مراجعة نظم تخطيط الموارد المؤسسية، بالنظر إلى أن المؤسسات العامة التركية تستخدم هذه النظم على نطاق واسع، وخصوصاً المؤسسات التي لديها معاملات معقدة. وفي هذا النطاق، تولى أدلة مراجعة الكيانات العامة أهمية خاصة لمسألة فهم نظم الرقابة الداخلية ونظم تكنولوجيا المعلومات التي تعمل بها هذه الكيانات والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظم تخطيط موارد المؤسسات، ومن ثم مهّدت الطريق أمام ديوان المحاسبة التركي لاكتساب هذه الخبرة.

## تخطيط المراجعة بالاستناد إلى نهج قائم على المخاطر

يتبع ديوان المحاسبة التركي نهجاً قائماً على المخاطر في عمليات المراجعة التي يضطلع بها، وذلك بالامتثال أيضاً للمعايير ISSAI 1330 وISSAI 3000 وISSAI 4000 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ومن شأن فهم إجراءات عمل الوكالة، بما في ذلك بيئة العمل، والنظام المحاسبي والهيكل المالي، ونظام تكنولوجيا المعلومات، والضوابط الداخلية، أن يساعد ديوان المحاسبة التركي على تصميم العمل اللازم، والتصدي للمخاطر الكبيرة، ومن ثم إجراء مراجعة فعالة وكفؤة وثرية بالفوائد.

وعند تحديد المخاطر، يراعي ديوان المحاسبة التركي أيضاً الاستنباطات المستخلصة من عمليات المراجعة السابقة، بما في ذلك عمليات مراجعة الأداء التي قد يكون لها تأثير محتمل في البيانات المالية للوكالة.



ويجري ديوان المحاسبة التركي تقييم المخاطر الذي يشكل جزءاً مهماً من هذه المرحلة بهدف استخلاص براهين مراجعة كافية ووافية بأقل التكاليف وفي أقصر فترة زمنية ممكنة. وتشتمل عملية تقييم المخاطر على ما يلي:

- تقييم للمخاطر الكامنة على مستوى البيانات المالية ومستوى رصيد الحساب.

- تقييم للمخاطر الرقابية عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية.



وبناءً على فهم إجراءات عمل الوكالة وتقييمات المخاطر، سوف يضع ديوان المحاسبة التركي خطة للمراجعة، بما في ذلك البرنامج والإجراءات المحددة لعملية المراجعة الخاصة بالوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يقدم ديوان المحاسبة التركي أيضاً جميع أنواع الدعم بشأن أي مواضيع أخرى تطلبها الوكالة بالرجوع إلى البروتوكول الذي سيبرم في هذا الصدد.

وسوف تُستخدم في سياق عملية المراجعة أدوات مراجعة من قبيل لغة الأوامر لمراجعة الحسابات (ACL) وبرامجية (Oracle BI).

#### □ العمل الميداني المرکز المقترن بتدابير كافية لمراقبة الجودة

في هذه المرحلة، سوف يستخلص ديوان المحاسبة التركي براهين المراجعة الكافية والوافية عن طريق تنفيذ الإجراءات الموضوعية، بما في ذلك الإجراءات التحليلية والفحص التفصيلي للحسابات والمعاملات التي تنطوي عليها سجلات المحاسبة؛ واختبار النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الوكالة من أجل استخلاص براهين مراجعة بشأن ما إذا كانت هذه النظم تعمل بالفعالية الكافية لمنع وقوع أي أخطاء جوهرية؛ وتنفيذ الإجراءات التحليلية لتقييم المعلومات المالية عن طريق تحليل العلاقات المنطقية فيما بين مجموعات البيانات، سواء المتعلقة بالشؤون المالية أو غير المتعلقة بها، وفحص امتثال الوكالة للقواعد واللوائح وفقاً للمعيارين ١٥٠٠ و ١٥٢٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

**وسوف يبلغ ديوان المحاسبة التركي الوكالة بشأن ما يتوصل إليه من اكتشافات وتقييمات ذات شأن، مثل الكشف عن أوجه قصور كبيرة في الرقابة، أو الاشتباه في وقوع احتيال ولو لم يكن له تأثير كبير في البيانات المالية، أو الكشف عن وقوع احتيال أو أخطاء جوهرية.**

وسيضمن ديوان المحاسبة التركي مراقبة الجودة في عملية المراجعة من خلال الإشراف المنتظم على تنفيذ إجراءات المراجعة تنفيذاً فعّالاً مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

وقد وضع ديوان المحاسبة التركي نظاماً من مرحلتين لمراقبة جودة عمليات المراجعة، بالامتثال لكلٍ من "العناصر" و"إرشادات التطبيق الموجهة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات" فيما يخص المعيار ISSAI 140. وتضمّ المرحلة الأولى أعمال مراقبة الجودة التي تُجرى أثناء تنفيذ المراجعة وقبل الانتهاء من تقرير المراجعة. أمّا المرحلة الثانية فتشمل أعمال ضمان الجودة التي تُنفَّذ بهدف تقييم فعالية عمليات مراقبة الجودة ومدى امتثال عمليات المراجعة المضطلع بها لأدلة المراجعة المعمول بها، وتحديد الإجراءات اللازمة لبناء القدرات.

#### □ التواصل مع المعنيين بالحوكمة

يسلّم ديوان المحاسبة التركي بأهمية التواصل مع الجهة الخاضعة للمراجعة والمعنيين بالحوكمة فيها طوال عملية المراجعة. وسوف تُعطى الأولوية للتواصل الفعال، مع الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في المعيارين ٢٠٠ و ١٢٦٠ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يجري الإبلاغ عن حالات الاحتيال أو تبديد الأموال أو إنفاقها على نحو غير سليم أو إنفاقها بالمخالفة للسلطة الناظمة، وفقاً للاختصاصات الإضافية.

### □ التوجُّه نحو تحقيق النتائج في عملية إعداد التقارير

في حين سيقدّم ديوان المحاسبة التركي الإشعارات اللازمة بصيغ مختلفة أثناء عملية المراجعة، فسوف يُبدي الديوان رأيه في البيانات المالية بصفته مراجع الحسابات الخارجي وسيصدر تقريراً سنوياً مطوّلاً يبيّن فيه نتائج المراجعة في نهاية العملية.

وسوف يصدر هذا التقرير النهائي بعد استيضاح المجالات الإشكالية من إدارة الوكالة.

وسوف يضمن ديوان المحاسبة التركي أن يكون تقرير المراجعة متوازناً وواضحاً ومنصفاً ودقيقاً وسهل القراءة، وأن يشتمل على توصيات بنّاءة.

### إجراء مراجعة الأداء باتّباع نهج يلبّي احتياجات الوكالة ودولها الأعضاء

كما ورد أعلاه في الجزء المعنون "تزايد الطلب على الدعم من الدول الأعضاء والتحديات الأخيرة"، تواجه الوكالة شواغل متزايدة من الدول الأعضاء، ولا سيما في مجالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان الأمان في العلوم والتطبيقات النووية، إلى جانب بعض الشواغل الداخلية مثل الحاجة إلى تعزيز القدرات التقنية للوكالة .

**وفي هذا الصدد، سيكون من الحكمة أن يركّز ديوان المحاسبة التركي عند تصميم نهج مراجعة الأداء على المسائل التي تهمُّ الأعضاء عموماً أو العمل من أجل تحسين قدرة الوكالة على تقديم الخدمات.**

ويمكن لديوان المحاسبة التركي أن يقدّم للوكالة مساعدة كبيرة عن طريق إجراء مراجعة لأدائها، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدّم الذي أحرزته الوكالة في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والدور الذي يمكن أن تؤديه في تقديم الإرشادات والدعم إلى دولها الأعضاء، بالنظر إلى ما يتمتع به ديوان المحاسبة التركي من خبرة في مجال مراجعة تقييم الاستعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدّم المحرز في هذا الصدد.

وتماشياً مع ذلك، يقترح ديوان المحاسبة التركي أيضاً إجراء مراجعة لمعلومات الأداء لتقييم الإنجازات والتقدّم المحرز صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحدّدة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعتها الوكالة مسبقاً لعملياتها. ويمكن أن يشمل ذلك تقييم فعالية نظام الرصد الذي وضعتّه الوكالة من أجل قياس تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

## الخبرة الحصرية التي يتمتع بها ديوان المحاسبة التركي في وضع استراتيجيات التواصل وتنفيذها بفعالية

إدراكاً من ديوان المحاسبة التركي لأهمية التواصل مع الجهات المعنية في عالمنا المعاصر، فقد أعدَّ الديوان بالفعل استراتيجية التواصل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، والتي تهدف إلى الانتقال بممارسات التواصل المتباعدة حالياً إلى استراتيجية جديدة حديثة من خلال عملية جيّدة التوجيه لإدارة التغيير.

وقد صُمّمت استراتيجية التواصل الجديدة وفق نهج استباقي، ومن المتوقع أن تؤدي إلى زيادة أثر عمليات المراجعة وتعزيز التقدير الذي يحظى به ديوان المحاسبة التركي بين صفوف الجمهور.

وبغية استغلال الفرصة لتكوين صورة عامة إيجابية عن الديوان من خلال إجراءات تواصل تفاعلية، بدأ الديوان استخدام قنوات اتصال جديدة مثل الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع الشبكية المعروضة بلغات أجنبية مختلفة، ووحدة برامجية شبكية لتلقي طلبات التدريب من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأخرى.



وعلى النحو المبين في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة، فإنَّ المشاركة في حوار مفتوح ونشط مع الدول الأعضاء أمرٌ لا غنى عنه، مع التركيز على المجالات التي يمكن للوكالة أن تقدّم فيها مساهمة فريدة. ومن أجل تعزيز الاعتراف على نطاق واسع بمكانة الوكالة ومهمتها وأنشطتها وإنجازاتها، يجب على الوكالة أيضاً أن تضع استراتيجية فعّالة وتفاعلية للتواصل، ويمكن أن يكون ذلك من خلال عملية يقدّم ديوان المحاسبة التركي فيها المساعدة ومساهمات ذات قيمة مضافة.

## الخبرة التي اكتسبها ديوان المحاسبة التركي أثناء شغله رئاسة اليوروساي في مجال الأنشطة التعاونية المتعددة الجنسيات

أثناء الفترة التي شغل فيها ديوان المحاسبة التركي منصب رئاسة اليوروساي والفترة التي تعهّد فيها ملف الحوكمة والثقافة عموماً منذ عام ٢٠١٧، شارك الديوان في العديد من أنشطة التعاون المهني بدءاً من صياغة الإجراءات العامة والخطط الاستراتيجية والخطط التشغيلية، ورصد فعالية تنفيذ الأهداف المتوخاة في هذه الخطط وتقديم التقارير عن ذلك، والمساهمة الفعالة في المشاريع المتعلقة بالمراجعة.

وأثناء تولي ديوان المحاسبة التركي المسؤوليات الهامة التي تنطوي عليها رئاسة اليوروساي، كان الديوان دائماً على دراية جيدة بالقضايا المدرجة على جدول أعمال البلدان الأوروبية، وقد نظّم أسلوب عمله وفقاً لذلك لتلبية التوقعات المتغيرة لدى الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبها ديوان المحاسبة التركي في رئاسة اليوروساي، فسيكون اضطلاع الديوان بدور مراجع الحسابات الخارجي للوكالة بمثابة تجربة ثرية، من خلال تقديم توصيات علاجية وموجّهة نحو المستقبل من أجل إضافة قيمة إلى عمل الدول الأعضاء وتحفيز مشاركتها بفعالية في عمل الوكالة.

## خامساً- تقدير حجم جهود المراجعة وقيمة أتعاب المراجعة

### تشكيل فريق المراجعة ومؤهلات أعضائه

سوف يشرف رئيس ديوان المحاسبة التركي، السيد/ سيد أحمد باش، مباشرة على العمل الذي تضطلع به أفرقة المراجعة التابعة لديوان المحاسبة بشأن الوكالة.

وسوف يعيّن ديوان المحاسبة التركي موظفاً واحداً بدرجة مدير عام ليقود عملية المراجعة وينقّذ ضوابط مراقبة جودة المراجعة.

وسيتألف فريق المراجعة من قائد للفريق وخمسة أعضاء، على أن يتمتعوا بالمؤهلات التالية فضلاً عن الإجابة الممتازة للغة الإنكليزية:

✓ أن يكونوا من الحاصلين درجات جامعية عليا في الاقتصاد بما في ذلك المحاسبة والمراجعة، وفي تخصصات أخرى، وتحديدًا القانون والعلوم الاجتماعية،

✓ وأن يكونوا على إمام جيّد بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة،

✓ وأن يكونوا على إمام جيّد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيباساس)،

✓ أن يكون بينهم (عضو واحد على الأقل) حاصل على شهادة مراجع حسابات خارجي مستقل / شهادة محاسب عام معتمد،

✓ أن يكون بينهم (عضو واحد على الأقل) حاصل على شهادة مراجع نظم معلومات معتمد

وبالإضافة إلى ذلك، سوف يُنشأ مكتب للدعم التقني داخل ديوان المحاسبة التركي. وسوف يقدّم هذا المكتب خدمات الدعم اللازمة للأفرقة خلال عملية المراجعة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل تكنولوجيا المعلومات. وسوف يكون هذا الدعم بمعرفة الوكالة ووفقاً لسياسة أمن المعلومات المعمول بها لديها.

ويراعي ديوان المحاسبة التركي التوازن بين الجنسين في جميع مهام المراجعة على أساس نظام يقوم على الجدارة.

### تقديرات أشهر عمل المراجعين

اضطلعنا بتقييم جهود المراجعة اللازمة لعملية المراجعة في المقر الرئيسي، بما في ذلك المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمختبرات ومراكز البحوث.

وسوف تُستكمل المراجعة في المقر الرئيسي دورياً بمراجعة مؤقتة ومراجعة نهائية. وستخضع المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمختبرات ومراكز البحوث للمراجعة مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنتين. وعلى هذا الأساس، فإننا نقدر أن إجراء المراجعة الخاصة بالوكالة، بما فيها المراجعة المالية ومراجعة تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الأداء، سيتطلب ٣٩ شهراً من أشهر عمل المراجعين عن كلّ سنة.

## أتعاب المراجعة

يقترح ديوان المحاسبة التركي أتعاباً للمراجعة تبلغ ١ ٤٤٢ ٧٢١,٦ يورو عن فترة الست سنوات أو ٢٤٠ ٤٥٣,٦ يورو لكل سنة من السنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٧.

وتستند الأتعاب المذكورة إلى الاسترداد الكامل للتكاليف المتكبّدة في عملية المراجعة، وتتضمن جميع تكاليف السفر ومهام السكرتارية وغيرها من التكاليف الثانوية وكذلك نفقات المعيشة/بدل المعيشة اليومي للمراجعين الذين نرسلهم للقيام بأعمال المراجعة.

وتشمل الأتعاب السنوية البالغة ٢٤٠ ٤٥٣,٦ يورو أتعاب المراجعة البالغة ١٩٩ ٩٠٣,٦ يورو لكل سنة و٤٠ ٥٥٠,٦ يورو لتغطية النفقات الثابتة وتذاكر الطيران ونفقات اللوازم.

ويبلغ متوسط الأتعاب في الشهر ٥ ١٢٥,٧ يورو لكل موظف من مجموع الموظفين البالغ ٣٩ موظفاً. (يمكن الاطلاع على التفاصيل في جدول "أتعاب المراجعة" الوارد أدناه).

وفي حال طرأت أي تغييرات جوهرية على بنود التكاليف الواردة في حساب أتعاب المراجعة، أو على نطاق العمل أو برنامج العمل بسبب ظروف غير متوقعة، فسوف يُنظر في تلك التغييرات بالاشتراك مع الوكالة إمّا بناءً على طلبنا أو على طلب الوكالة. وفي حال طرأت أيُّ زيادة في التكاليف، فسوف تُؤيّد بالمستندات الكافية وتكون رهناً بموافقة السلطة المختصة في الوكالة عليها.

## جدول: أتعاب المراجعة

النفقات الثابتة وتذاكر الطيران واللوازم المكتبية (باليورو)				عدد أشهر عمل الفرد	عدد الأفراد	الشهر	عدد الأشخاص المشاركين	المكان	الوصف
المجموع	اللوازم المكتبية	تذاكر الطيران	التكاليف الثابتة						
١٣٩٠٠	٢٠٠٠	١١٩٠٠		٢٨	٧	٤	مدير/مسؤول إداري، مراجع/قائد فريق	فيينا	المقر الرئيسي
٧٢٠٠	٢٠٠٠	٥٢٠٠		١	٢	٠,٥	مراجع/قائد فريق	تورونتو	المكتب الإقليمي التابع للوكالة في تورونتو
٥٨٠٠	٢٠٠٠	٣٨٠٠		١	٢	٠,٥	مراجع/قائد فريق	طوكيو	المكتب الإقليمي التابع للوكالة في طوكيو
							مراجع/قائد فريق	نيويورك	مكتب الاتصال في نيويورك
٣٨٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠		٣	٣	١	مراجع/قائد فريق	جنيف	مكتب الاتصال في جنيف
							مراجع/قائد فريق	موناكو	مختبرات البحوث في موناكو
٦٥٠٠	٢٠٠٠	٤٥٠٠		٣	٣	١	مراجع/قائد فريق	زايرسدورف، النمسا	مختبرات البحوث في زايرسدورف، النمسا
٣٣٥٠	٢٠٠٠	١٣٥٠		٣	٣	١	مراجع/قائد فريق	تريبيستي، إيطاليا	المركز الدولي للفيزياء النظرية، تريبيستي
٤٠٥٥٠	١٢٠٠٠	٢٨٥٥٠		٣٩					المجموع

## ملحوظة على جدول أتعاب المراجعة (باليورو)

قيمة العطاء للسنة الواحدة.....٢٤٠ ٤٥٣,٦ يورو  
النفقات الثابتة وتذاكر الطيران واللوازم المكتبية.....٤٠ ٥٥٠ يورو  
المبلغ المخصص لأتعاب المراجعة.....١٩٩ ٩٠٣,٦ يورو  
مجموع أشهر عمل المراجعين المتوقعه.....٣٩  
متوسط الأتعاب عن شهر عمل المراجع .....٥ ١٢٥,٧ يورو



## United Kingdom Mission to the UN Vienna

08 January 2021

H.E. Rafael Mariano Grossi  
Director General  
International Atomic Energy Agency  
Vienna International Centre  
1400 Vienna

United Kingdom Mission  
to the UN and other  
International Organisations  
Jaurèsgasse 12  
1030 Vienna  
Austria

Tel: (+43) (1) 716 13 4018  
Fax: (+43) (1) 716 13 4900  
Email: ukmis.enquires@fco.gov.uk  
www.fco.gov.uk

سعادة المدير العام السيد غروسي،

من دواعي سروري أن أقدم ترشيح المملكة المتحدة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في المملكة المتحدة، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات الذي ينتمي إليه، لتعيينه مراجعاً خارجياً لحسابات للوكالة، بناءً على الطلب الوارد في المذكرة 79/2020.

وقد أعد المكتب الوطني لمراجعة الحسابات الوثيقة المرفقة لدعم هذا الترشيح. وتتضمن الوثيقة نظرة عامة على المؤسسة المستقلة المعنية بمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، فضلاً عن سرد مفصل لخبرتها في التعامل مع الهيئات العامة المحلية والدولية. وتلخص الوثيقة نموذج المراجعة الخارجية للحسابات التي يضطلع بها المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وترد فيها تفاصيل عن مجموعة أنشطة المراجعة المتوخاة، كما تبرز التخصصات التي سوف تكون ذات فائدة إضافية لأهداف الوكالة.

كما يتضمن هذا الترشيح السيرة الذاتية للمرشح وللفريق الذي سيضطلع بمهام المراجعة الخارجية للحسابات، والرسوم المقترحة للمراجعة والأطر الزمنية.

ويتمتع المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالخبرة في تقديم خدمات المراجعة الخارجية للحسابات للوكالة. ويقدم المكتب خدمة حديثة وسريعة الاستجابة تركز على المخاطر وذات جودة عالية للمراجعة الخارجية للحسابات، ويتيح خبرة هائلة ومدخلات متخصصة، مما يعود بالفائدة على الوكالة. وهو ملتزم أيضاً بزيادة المشاركة في أنشطة مراجعة الحسابات التي يضطلع بها مع الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال الإحاطات الإعلامية بشأن ما يثار من مسائل في تقاريره.

وختاماً، أود أن أشركم على تفضلكم بالنظر في الترشيح الذي نقدمه، مع وافر التقدير لتواصل دوركم القيادي،

مخلصكم

ويليام غاتوارد

ويليام غاتوارد

نائب الممثل الدائم لدى الوكالة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية







National Audit Office

كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

---

الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

مقترح المراقب المالي ومراجع الحسابات  
العام بالمملكة المتحدة لتقديم خدمات  
المراجعة الخارجية للحسابات

## نحن الهيئة المستقلة المكلفة بمراقبة الإنفاق العام في المملكة المتحدة

ونعمل على تعزيز أعلى المعايير في الإدارة المالية والإبلاغ،  
والأداء السليم للأعمال العامة، وإدخال التغييرات المفيدة في  
تقديم الخدمات العامة

---

ويتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام رئاسة المكتب الوطني لمراجعة الحسابات (المكتب الوطني)،  
الذي هو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويتمتع المراقب المالي ومراجع الحسابات  
العام والمكتب الوطني بالاستقلالية عن حكومة المملكة المتحدة، ويكفلان إنفاق الأموال العامة على النحو  
السليم والفعال والمساءلة لبرلمان المملكة المتحدة. ونحن نتولى التدقيق في حسابات جميع هيئات القطاع العام  
المركزية في المملكة المتحدة. ويقدم المكتب الوطني خدمات المراجعة الخارجية للحسابات للمنظمات الدولية،  
بما فيها الأمم المتحدة، وهو إذ يقوم بذلك فإنه يعمل بشكل مستقل عن كونه المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات  
في المملكة المتحدة. ويحظى المكتب الوطني بفريق متفرغ من الموظفين المؤهلين مهنيًا الذين يتمتعون بخبرة  
واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

## المحتويات

٤	تصدير
٦	الجزء الأول
٦	أنشطة المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة
١٦	الجزء الثاني
١٦	نهجنا في المراجعة
٢٩	الجزء الثالث
٢٩	تكلفة مراجعتنا للحسابات



## تصدير

- ١- يسرني غاية السرور أن أقدم هذا المقترح المتعلق بتقديم خدمات المراجعة الخارجية للحسابات للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) لمراجعة البيانات المالية للسنوات المالية من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.
- ٢- وبصفتي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، وهي المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، أستطيع أن أقدم خدمة حديثة وسريعة الاستجابة، تركز على المخاطر، وذات جودة عالية للمراجعة الخارجية للحسابات. ويظهر سجلنا أن لدينا خبرة كبيرة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية، بما يدعم تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في المنظمات الدولية. ونتمتع بخبرة واسعة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيبساس).
- ٣- ونركز على إضافة قيمة من خلال اضطلاعنا بمراجعة الحسابات. وعملنا في مجال مراجعة الأداء مشهود به على المستوى الدولي، ويحظى بحسن القبول لدى الهيئات التسييرية والإدارية باعتباره يدعم أهداف الهيئات التي نتولى مراجعتها. ونتمتع بخبرة داخلية كبيرة في المواضيع التي ستكون ذات صلة باستعراض أداء الوكالة. ونحن نتشاطر التزاما جماعيا بالتعاون التقني وبضمان تحقيق أقصى قدر من فوائد الاستثمار. وإلى جانب مهارتنا القوية في مجالات النشاط الرئيسية مثل إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة المشاريع الكبرى وإنجازها، نستطيع أن نضيف قيمة حقيقية إلى الوكالة وللطريقة التي تستخدم بها مواردها وتحقق بها أهدافها.
- ٤- ونحن ندعم العملاء لتحسين جودة الإدارة المالية لديهم وموثوقيتها ونساعدهم على جني الفوائد بشكل كامل من التقارير المالية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى الاستخدام الأفضل للبيانات لتوجيه عملية اتخاذ القرار، وفي نهاية المطاف، إلى جودة أفضل وحصائل أكثر كفاءة. كما أنه يعزز المساءلة عن استخدام الموارد، وقد سلطنا الضوء على ما يمكن أن تعتمده المنظمات من أساليب لتحسين وتعزيز الطريقة التي تقدم بها التقارير عن الأداء إلى الدول الأعضاء. ويشهد لنا عملاؤنا بأننا نعمل على بقاء تقاريرهم المالية في مستوى عالٍ، كما ندعمهم من خلال الرؤى والملاحظات العملية التي تجعل إعداد التقارير فعالاً وعملياً لأقصى قدر ممكن.
- ٥- ونحن نقدر الحوار المفتوح، وسوف تكون عملية مراجعة الحسابات عملية شفافة ننقل فيها النتائج التي نتوصل إليها إلى الإدارة طوال عملية مراجعة الحسابات، تجنباً لحدوث المفاجآت غير السارة. وستكون طريقة عملنا شاملة وبناءة، وسنعمل عن كثب مع الأمانة والدول الأعضاء انطلاقاً من الموقف المستقل والموضوعي لمراجع الحسابات الخارجي. وترتكز مراجعتنا على المخاطر وتستخدم التكنولوجيا الحديثة على أفضل وجه. ومع إيلاء الاعتبار الواجب لأعمال الخدمات الإشرافية الداخلية، سيكون نهجنا مصمماً ليتناسب مع ظروف الوكالة لتقديم خدمة فعالة من حيث التكلفة وتتسم بالكفاءة للحد من الأثر الكربوني الذي تخلفه.
- ٦- وسنقيكم على علم بأعمالنا وسنستجيب على النحو الملائم لأي مخاوف أو مسائل قد تُثار. ونرحب بمشاركة الدول الأعضاء في تقييمنا للمخاطر، إذ يكفل ذلك استجابة مراجعتنا لشواغل أصحاب المصلحة. ونتيح الفرصة لإطلاع الدول الأعضاء على نتائج مراجعتنا للحسابات وللمساعدة في تقييم تفاصيل عملنا على نحو أفضل بما يكفل المجال لتعزيز المساءلة وزيادة قيمة مخرجات عملنا إلى أقصى حد.

٧- ويقدم هذا المقترح المزيد من المعلومات عن قدرتنا على العمل كمراجع حسابات خارجي لدى الوكالة:

- ونورد في الجزء الأول السير الذاتية للموظفين الرئيسيين، فضلاً عن التفاصيل المتعلقة بالأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، بما في ذلك مجموعة أنشطة مراجعة الحسابات والتخصصات التي يمكن أن تفيد الوكالة. كما نبرز أننا اضطلعنا بنجاح بولاية سابقة كمراجع حسابات خارجي لدى الوكالة انتهت في عام ٢٠٠٣؛
- ويتضمن الجزء الثاني عرضاً تقديمياً لنهجنا في المراجعة، وعدد الموظفين المُزْمَع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛
- ويقدم الجزء الثالث الرسوم المقترحة للمراجعة (باليورو) وتقديراً لمجموع عدد شهور عمل المراجعين لفترة السنوات الست.

٨- وأرحب بإتاحة الفرصة لنا بالتقدم بمقترح لإسداء خدمات المراجعة الخارجية للحسابات للوكالة، ولخدمة الوكالة مرة أخرى كمراجع خارجي لحساباتها.

*Garrett Davis*

غاريت دافيز

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة

٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

## الجزء الأول

### أنشطة المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة

#### المراقب المالي ومراجع الحسابات العام

١-١- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو رئيس المكتب الوطني لمراجعة الحسابات (المكتب الوطني) ومفوض مجلس العموم، وقد عُيِّنَ في عام ٢٠١٩ لولاية مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد. ولا يجوز خلعه من منصبه إلا بأمر من الملكة، بموافقة البرلمان البريطاني بكلتا غرفتيه. والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام مسؤول مباشرة أمام برلمان المملكة المتحدة فيما يتعلق بعمله المحلي، وتتولى لجنة الحسابات العامة، وهي لجنة مشتركة بين الأحزاب تابعة لمجلس العموم، النظر في تقاريره وفحصها.

#### المكتب الوطني لمراجعة الحسابات

٢-١- يقوم المكتب الوطني، تحت قيادة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، بفحص إنفاق الحكومة المركزية للمملكة المتحدة بالنيابة عن البرلمان. وتكفل التشريعات حقوق مراجعة الحسابات والتفتيش، وتخولها للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام الذي يقوم بتعيين موظفي المكتب الوطني. ولذلك فإن هؤلاء الموظفين مستقلون تماما عن الحكومة، وليسوا من موظفي الخدمة العامة، وليسوا مسؤولين أمام أي وزير حكومي.

٣-١- وتعود جذور المكتب إلى "مراجع حسابات الخزانة" في عام ١٣١٤، وهو موجود بهيئته الحالية منذ عام ١٩٨٣. وبالإضافة إلى مسؤوليتنا عن مراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، لدينا تقاليد في مراجعة حسابات المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة تمتد لأكثر من ٦٠ عاماً، ولذلك فقد تراكمت لدينا خبرة ودراية كبيرتان في إجراء عمليات المراجعة الدولية، بما في ذلك أربع فترات في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وولايات مراجعة في العديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والعمل مراجعاً خارجياً لحسابات الوكالة لعدة فترات انتهت في عام ٢٠٠٣. ويدعم المكتب بقوة تطوير ممارسة مراجعة الحسابات على الصعيد الدولي، ويشارك في مجموعة متنوعة من برامج التعاون التقني مع الحكومات الوطنية وغيرها من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

## السّير الذاتية للفريق الدولي الرفيع المستوى

### المراقب المالي ومراجع الحسابات العام

#### غاريت دافيز المراقب المالي ومراجع الحسابات العام



عُيّن غاريت دافيز في هذا المنصب في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقد التزم طوال حياته المهنية بتقديم خدمات المراجعة الخارجية والتأمين في جميع أنحاء المملكة المتحدة والقطاع العام الدولي. وقد بدأ أولاً من مفاوضات مراجعة الحسابات، حيث اضطلع بمسؤوليات منصوص عليها في النظام الأساسي عن المراجعة الخارجية لحسابات الحكومة المحلية ودائرة الصحة الوطنية، ثم ترقى ليتبوأ منصب المدير الإداري لوحدة ممارسات المراجعة التابعة للمفوضية. ومن هناك انتقل غاريت ليصبح رئيس الخدمات العامة في مازارز، وهي شركة محاسبة عالمية متخصصة في تقديم خدمات المراجعة والخدمات الاستشارية على المستوى الدولي. كما أدى غاريت أدواراً متنوعة باعتباره عضواً في مجلس الأمناء في منظمات غير حكومية كبيرة من القطاع الثالث، تتشاطر الالتزام بتقديم العون على نحو فعال من حيث التكلفة. وهو زميل في المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة وعضو في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

### المديرة التنفيذية

#### كيت ماثرز، المديرة التنفيذية، المكتب الوطني لمراجعة الحسابات



كيت ماثرز عضو في الفريق التنفيذي للمكتب الوطني وهي شريكة في المسؤولية عن قيادة ممارسات مراجعة الحسابات المالية في المكتب الوطني. وكيت محاسبة قانونية عملت مع المكتب الوطني لمراجعة الحسابات لأكثر من ١٨ عاماً، وتتمتع بخبرة واسعة في مراجعة حسابات مجموعة واسعة من هيئات القطاع العام.

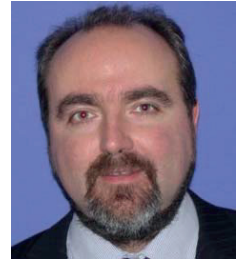
وقبل انضمامها إلى فريق قيادة المكتب الوطني، عملت كيت مديرةً لممارسات المراجعة المالية والجودة في المكتب الوطني، حيث تولت قيادة الفريق المسؤول عن سياسة المراجعة



ومنهجيتها على مستوى المكتب الوطني، وعن المسائل التقنية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، وعن جودة المراجعة. وعلى نطاق أوسع، شغلت كيت مناصب إدارية عليا في مجالي التمويل والعمليات أثناء فترات إعارتها من المكتب الوطني. وكيت عضو في مجلس ولجنة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، وهي رئيسة مجلس التعليم والتطوير المهني.

#### فريق الارتباط

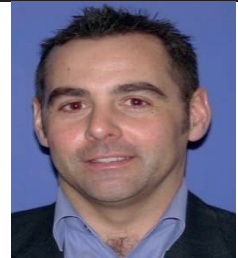
#### داميان بريويت: مدير عمليات المراجعة الدولية: مدير الارتباط



يتمتع داميان بخبرة عملية في المراجعة الخارجية للحسابات تنيف عن ٢٦ عاماً، وهو محاسب قانوني مؤهل. (المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز) وبعد قضائه ١٠ أعوام مع لجنة المراجعة، بدأ حياته المهنية في إدارة عمليات مراجعة حسابات المنظمات الدولية في المكتب الوطني، بما في ذلك مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الغذاء العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة العمل الدولية.

وبعد سبع سنوات من العمل مديراً في العديد من الوظائف المهمة والبارزة في المملكة المتحدة، بما في ذلك الثقافة والإعلام والرياضة (أولمبياد لندن ٢٠١٢) ووزارة الدفاع، عاد للعمل مديراً مسؤولاً عن العمل الدولي للمملكة المتحدة. وتولى قيادة مهمة المملكة المتحدة في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في أوروبا، وهي مهمة تشمل المفاوضات السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشغل داميان منصب منظم اجتماعات الفرقة التقنية التابعة لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة في ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

#### سايمون إروين: مدير عمليات المراجعة - على الصعيد الدولي، مدير ارتباط



عمل سايمون لمدة ٣٠ عاماً في المكتب الوطني وهو محاسب مؤهل. ويتمتع بخبرة واسعة مع الأمم المتحدة وغيرها من عملائنا الدوليين، بما في ذلك العمل المكثف مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وسايمون ممارس مرخص له في مجال معايير إيبسباس.

---

وهو إداري متمرس يتمتع بالمهارة واسعة بشتى مجالات احتياجات عملاء المكتب الوطني. ولديه خبرة راسخة في كل من معايير إيبساس والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وساعد في توجيه العديد من العملاء في معالجة التحديات التي تواجه تنفيذ معايير إيبساس. وهو يتولى حالياً إدارة مراجعتنا لحسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وهو يمثل المملكة المتحدة في الفرقة التقنية التابعة لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة.

---

## قوة عمل عالية التأهيل ومتنوعة

٤-١- نحن نوظف زهاء ٩٠٠ موظف بمعايير مكافئ العامل المتفرغ. ومعظم موظفينا محاسبون مؤهلون أو متدربون، وجميع من يتولون مراجعة الحسابات المالية لدينا هم إما أعضاء في معاهد المحاسبة الرئيسية أو متدربون فيها. ونحن جهة تدريبية مسجلة لدى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز الذي يشكل المسار الرئيسي للمتدربين بنا من خريجي المدارس والجامعات. ويدعم هذه الخبرة موظفون متخصصون آخرون في مجالات مثل: التجارة والتعاقد؛ ومالية الشركات؛ والتحول الرقمي؛ وإدارة العمليات والإجراءات؛ وتنفيذ المشاريع؛ والتنظيم الرقابي. وهذا يعني أن لدينا معيماً ثراً من الموارد يمكن من خلاله إتاحة فريق مؤهل وذو خبرة عالية لمراجعة حسابات الوكالة.

٥-١- والمكتب الوطني ملتزم بتعزيز المساواة والتنوع. نملك قوة عمل متنوعة، ونشجع الاعتراف الحقيقي والواسع النطاق بالفرق الإيجابي الذي يتأتى من خلال التنوع. وحصل المكتب الوطني على تصنيف ذهبي في الدراسات الاستقصائية المرجعية التي يجريها كلٌّ من برنامج "إتاحة الفرصة الآن" فيما يتعلق بالمساواة الجنسانية وبرنامج "سباق إتاحة الفرصة" فيما يتعلق بالمساواة العرقية. كما يسمح لنا تنوعنا بالاستفادة من المهارات الأوسع التي يتمتع بها الزملاء، بما في ذلك تعدد اللغات، لدعم عمليات المراجعة على الصعيد الدولي التي نقوم بها.

## الأنشطة الوطنية للمكتب الوطني

### الاستقلالية والحيمة

٦-١- من أجل الحفاظ على استقلاليتنا وحيدتنا، فإن البرلمان هو الذي يحدد ميزانيتنا، وليس وزارة الخزانة أو الحكومة القائمة. وفي كل سنة مالية، يعد المكتب الوطني تقديراً للموارد تقوم باستعراضه لجنة الحسابات العامة، وهي لجنة تابعة لمجلس العموم، تضطلع أيضاً بتعيين مراجعينا الخارجيين وتدقق في أدائنا. وهو يراقبنا بنفس الطريقة التي نراقب بها الآخرين لتحسين كفاءة العمليات. ويتعين استرداد كامل التكاليف الخاصة بجميع التزامات المراجعة غير تلك التي ينص عليها نظامنا الأساسي. ويتيح ذلك قدراً أكبر من

التأكيد على استقلالية مراجعة الحسابات، حيث أنّ عملنا لا يعتمد على التمويل من الحكومات الوطنية ويتمشى مع مبادئ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنتوساي).

## المراجعة المالية

٧-١- يقدم المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، بدعم من موظفي المكتب الوطني، رأياً مستقلاً في مراجعة الحسابات لنحو ٤٠٠ حساب فردي في مختلف أنحاء القطاع العام. ويتوافق عملنا توافقاً تاماً مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، التي تقوم عليها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

٨-١- والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو المراجع الخارجي القانوني لجميع الإدارات الحكومية في المملكة المتحدة والعديد من الكيانات الأخرى المهمة في القطاع العام في المملكة المتحدة، مثل هيئة الإذاعة البريطانية، وشبكة السكك الحديدية، وشركات الخدمات المالية التي تمولها الدولة. ويقدم عملنا في مجال مراجعة الحسابات المالية توكيداً مباشراً على أكثر من ١,٧ تريليون جنيه إسترليني من الإنفاق الحكومي. وتتضمن محفظتنا هيئات ذات صلة بهذه المهمة، مثل وزارة الأعمال واستراتيجية الطاقة والصناعة، ومكتب الرقابة النووية، وهيئة الطاقة الذرية في المملكة المتحدة، وهيئة النووية المعنية بالإخراج من الخدمة. ومن شأن ذلك أن يتيح لنا الإلمام بالصناعة النووية مما يساعدنا في النظر في مواضيع مراجعة الأداء ذات الصلة بالبيئة النووية.

## مراجعة الأداء

٩-١- نحن ندرس مدى الكفاءة والفعالية والاقتصاد الذي تستخدم به الهيئات العامة مواردها، ويعتبر هذا الأمر في المملكة المتحدة من قبيل دراسات القيمة مقابل المال. وعادةً ما تركز هذه الدراسات على مجال محدد من مجالات الإنفاق الحكومي، وتسعى إلى التوصل إلى تقدير بشأن ما إذا كانت القيمة مقابل المال قد تحققت. كما نقدم توصيات بشأن المجالات التي يمكن فيها إدخال تحسينات على الخدمات العامة.

١٠-١- ويمثل هذا العمل تمام الامتثال للمعايير الدولية لمراجعة الأداء. وقد أبرز العديد من تقاريرنا وجود مشاكل في مختلف الوحدات الحكومية، ما أدى إلى تحسن كبير في الخدمات العامة. وفي العام الماضي وحده، حددت تقاريرنا أكثر من مليار جنيه إسترليني من التأثيرات المالية الإيجابية. ونجاحنا في تحديد التحسينات في تقديم الخدمات العامة التي تؤدي إلى تحقيق وفورات هو جزء من الطريقة التي نختار بها برنامج عملنا ونصممه، والطريقة التي نعمل بها لضمان متابعة توصياتنا.

١١-١- ونحن نتفاعل بشكل إيجابي مع برلمان المملكة المتحدة ولجنة الحسابات العامة، وبعض اللجان الخاصة الأخرى، وفرادى أعضاء البرلمان في التدقيق في الإنفاق العام وتقديم الخدمات. وتنظر لجنة الحسابات العامة في معظم تقاريرنا عن القيمة مقابل المال، وفي بعض ما نقوم به من أنشطة التحقيق وأعمال مراجعة الحسابات المالية، وذلك في جلسات يقوم خلالها أعضاء اللجنة بأخذ شهادات من كبار المسؤولين في المنظمات الخاضعة للتدقيق. وفي البيئة الدولية، لدينا خبرة واسعة في تقديم نتائج مراجعتنا إلى الهيئات الإدارية وتقديم إحاطات إعلامية إلى الدول الأعضاء لجعل نتائج عملنا أيسر منالاً وفهم ما تحتاجه من ضمانات على نحو أفضل.

## التحقيقات

١٢-١- نقوم بإجراء التحقيقات لإثبات الحقائق عندما يتكشف، من خلال بعض الأشخاص أو من خلال عملنا، أنّ ثمة مخاوف تتعلق باستخدام الأموال العامة. وتقدم تحقيقاتنا تفسيراً سريعاً وناجراً للحالة أو المسألة المثارة. وحتى نتمكن من إتاحة هذه الأدلة بسرعة، لا تسعى التحقيقات إلى التوصل إلى استنتاج بشأن القيمة في مقابل المال. بل هي دراسات تستند إلى الحقائق وتسمح للبرلمان بالنظر بسرعة وفي وقت مبكر في المسائل والمشاريع الناشئة. وتبدي دوائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أوروبا اهتماماً كبيراً في هذا العمل.

## الأنشطة المكتب الوطني على الصعيد الدولي

### مراجعة حسابات المنظمات الدولية

١٣-١- إن ارتباطنا الطويل بمراجعة حسابات المنظمات الدولية، وبيبرامج التنمية والتعاون التقني الدولية، قد منح موظفينا خبرة قيمة في العمل في المنظمات المتعددة الثقافات والمتعددة الجنسيات والموزعة جغرافياً. وقد ساعدنا ذلك على مر السنين في توسيع نهجنا وممارساتنا وتصوراتنا، فضلاً عما أتاحه لنا من نظرة ثاقبة في الخصائص التي تفرّد بها المنظمات الدولية مثل الإدارة القائمة على النتائج، وعمليات الميزنة، وإدارة البرامج.

١٤-١- وفي إطار أسرة الأمم المتحدة، لدينا خبرة واسعة في تقديم مراجعة خارجية لحسابات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، ووكالاتها المتخصصة. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اختتمنا فترة عضوية مدتها ست سنوات في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (قضينا قبلها فترة عضوية مدتها تسع سنوات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١) حيث قمنا خلال فترة ولايتنا بمراجعة حسابات كيانات رئيسية مثل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي غضون السنوات الخمس عشرة الماضية، تولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام منصب مراجع الحسابات الخارجي المعين في منظمة العمل الدولية؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والمكتب العالمي للأرصاء الجوية. ولدينا سجل حافل في مراجعة حسابات الوكالات المتخصصة، يتضمن النظر في مجالات مثل فعالية برامج التعاون التقني وضمان استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه. وأعضاء الفريق المقترح لديهم معرفة محددة بالوكالة تعود إلى فترة خدمتنا السابقة كمراجع حسابات خارجي في عام ٢٠٠٣.

١٥-١- والمكتب حالياً هو مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمحكمة الخاصة للبنان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمركز الاستشاري لقانون منظمة التجارة العالمية. واختير المكتب ليؤدي دور مراجع الحسابات الخارجي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ابتداءً من عام ٢٠٢٢.

١٦-١- وتسمح لنا تجربتنا بالاستفادة من حصيلة ثرة من أفضل الممارسات، كما تمكننا من البتّ بحجّة في المسائل الجديدة والأحكام المحاسبية. ونحن حريصون على مساعدة عملائنا على الاستفادة من الممارسات

الجيدة واستخدام شبكاتنا للمساعدة في تعزيز النهج المشتركة من خلال منتديات مثل فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التابعة للأمم المتحدة، التي نتعاون معها بشكل منتظم. ويشهد لنا عملاؤنا بأننا نعمل على بقاء تقاريرهم المالية في مستوى عالٍ، وأنها ندعمهم من خلال الرؤى والملاحظات العملية التي تجعل إعداد التقارير فعالاً وعملياً لأقصى قدر ممكن.

## العلاقات الدولية

١٧-١- لقد تسنى لنا، بفضل ما نضطلع به من مهام المراجعة ومن دور قيادي مع فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة - الذي تولينا رئاسته في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ - ومع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، بأن نظل في الطليعة وأن نكون على إمام بالتطورات كافة التي تؤثر على الهيئات الدولية. ومن ذلك تنفيذ معايير إيبساس وتحقيق فوائدها، ودعم تحويل الأعمال والإصلاح التنظيمي، وتحسين الحوكمة، والرقابة الداخلية والمساءلة، وإدارة المخاطر في المؤسسات، وتكنولوجيا المعلومات، والميزة المستندة إلى النتائج، وإعداد تقارير الأداء، وهي مجالات نتمتع فيها جميعاً بخبرة خاصة وبمكنا الاعتماد على فرق داخلية من الاختصاصيين.

١٨-١- ويتيح العمل مع مكاتب مراجعة الحسابات في جميع أنحاء العالم رؤية متعمقة لمختلف النهج ووجهات النظر الجديدة بشأن طرق العمل. ونحن نستخدم هذه العلاقات لزيادة استخدام أسس المقارنات الدولية في تقاريرنا. على سبيل المثال، قمنا بإنشاء فريق لمشروع دولي معني بمراجعة التصدي لوباء كوفيد-١٩. وعلى نطاق أوسع، يسهم عملنا الدولي في تحسين نُهجنا الخاصة بدراسات القيمة مقابل المال في مواضيع مثل البيئة والدفاع الوطني.

١٩-١- وتدفع سمعتنا الدولية القوية المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات إلى التواصل معنا لكي نشارك في ما تقيمه من استعراضات النظراء - وذلك نهج تستخدمه المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لأجل تعزيز التعلُّ وتحسينه. وقد أكملنا مؤخراً استعراضات من هذا القبيل في كل من ليتوانيا وهولندا وسنكمل استعراضاً مماثلاً في فرنسا في شباط/فبراير ٢٠٢١.

٢٠-١- ويشغل المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وفريق عمله عدة مناصب رسمية. وتشمل هذه المناصب عضوية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ كما يقوم خبراء تقنيون من المكتب بتمثيله كأعضاء في مجموعة من لجان وأفرقة العمل التابعة لهاتين المؤسستين، بما في ذلك اللجان المعنية بالمعايير المهنية، وبناء القدرات، وأهداف التنمية المستدامة، والمراجعة البيئية، وتحليلات البيانات، وكوفيد-١٩، والتحديث المالي والإصلاح الرقابي.

## بناء القدرات فيما بين النظراء

٢١-١- يشاطر المكتب الوطني التزام الوكالة الطويل الأجل ببرامج التعاون التقني، كما عمل مع العديد من مؤسسات المراجعة العليا. على سبيل المثال، تشتمل حافظتنا الأخيرة من مشاريع الدعم المباشر عملنا مع المؤسسة في كل من نيبال، وإثيوبيا، وقبرص، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، ونيجيريا، وتنزانيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وأراضي المملكة المتحدة في ما وراء البحار، وفيت نام، والمغرب، والسويد، وكوسوفو، وغيرها.

## تخصصات المراجعة

### الخبرة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٢-١- لدينا خبرة كبيرة في مراجعة البيانات المالية وفق معايير إيبساس، وكان لنا تأثير كبير في إدخال هذه المعايير في المنظمات الدولية. وكان المكتب الوطني في الطليعة من حيث تنفيذ هذه المعايير داخل منظومة الأمم المتحدة، ابتداءً من العمل جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي الذي كان أول وكالة متخصصة تعتمد هذه المعايير في عام ٢٠٠٨، إلى العمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة على تنفيذها بنجاح في عام ٢٠١٤.

٢٣-١- ولدينا علاقات عمل مباشرة ممتازة مع كبار أعضاء المجلس المعني بهذه المعايير، مما يتيح لنا الإلمام الفاحص بهذه المعايير والاطلاع على ما يعنُّ فيها من تغييرات قيد النقاش. ويتعزز ذلك أكثر من خلال مشاركتنا المباشرة في فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التابعة للأمم المتحدة.

### الخبرة ذات الصلة في مراجعة حسابات الهيئات المعنية بالمجال النووي

٢٤-١- توفر لنا محفظة المراجعة في المملكة المتحدة تجربة بيئة التشغيل في الهيئات العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، ويمكننا الاعتماد على ما نتمتع به من خبرة بالقطاع داخل مكتبنا عند الضرورة لدعم عملنا. وستكون هذه الفرق متاحة للتشاور وإسداء المشورة بشأن هذه المراجعة عند الضرورة. ونقدم أدناه بعض الأمثلة، التي لا تشكل قائمة شاملة، على الأعمال ذات الصلة المباشرة في المملكة المتحدة:

### مكتب الرقابة النووية

٢٥-١- مكتب الرقابة النووية هو الهيئة الرقابية المستقلة في المملكة المتحدة، وله السلطة القانونية لتنظيم الأمان والأمن النوويين والصحة والأمان التقليديين في ٣٦ موقعا نوويا مرخصا له في بريطانيا العظمى.

### الهيئة النووية المعنية بالإخراج من الخدمة

٢٦-١- هذه الهيئة مسؤولة عن تشغيل ١٧ مفاعلاً وموقعاً بحثياً نووياً في المملكة المتحدة، وإخراجها من الخدمة وتنظيفها. ويتضمن عمل هذه الهيئة إعادة معالجة الوقود المستهلك من المفاعلات النووية القديمة، والتصريف في المواد النووية وتخزينها، وإزالة النفايات الملوثة والتصريف فيها، وإزالة التلوث من المرافق القديمة وتفكيكها.

### إدارة مشاريع البنية الأساسية في المواقع الخاضعة للتنظيم الرقابي النووي

٢٧-١- لدى المملكة المتحدة العديد من المشاريع النووية الضخمة والمعقدة قيد التشييد في مواقع خاضعة للتنظيم الرقابي النووي. وقد نشرنا تقارير تدرس على وجه التحديد التقدم المحرز حتى الآن في تلك المشاريع.

## التكنولوجيا والتحليل المحوسب للبيانات

٢٨-١- نحن ندرك أهمية التكنولوجيا في تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء، وستتقّم مراجعتنا أي مخاطر تنجم عن استخدام هذه التكنولوجيات على العمليات الإدارية للوكالة. كما يستخدم نهجنا في المراجعة علوم وتكنولوجيا البيانات ويطبّقها لتحسين جودة وكفاءة الطريقة التي نجري بها مراجعتنا.

٢٩-١- ونستخدم على نطاق واسع تقنيات مراجعة الحسابات بمساعدة الحاسوب، بما في ذلك تطبيق برمجيات الاستجواب لتحليل مجموعات كبيرة من البيانات الخاصة بالمعاملات التي تعالجها وتستخدمها المنظمات التي نقوم بمراجعة حساباتها. وباستخدام هذه التقنيات، يمكننا تحديد الاتجاهات والأنماط في محصلة حصر الحسابات الكبيرة. ويساعدنا ذلك في تحديد المخاطر المحتملة التي تحتاج إلى إجراء المزيد من التحقيقات التفصيلية، مثل إدخال الدفاتر اليومية غير العادية، كما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في نهج مراجعتنا. ونستخدم أيضاً البرمجيات الخاصة بتحديد المعاملات الخاطئة أو غير العادية مثل إدخال المحاسبة اليدوية، والمعاملات المكررة، وإعادة إنشاء بيانات العميل للتحقق من دقة البيانات المالية.

٣٠-١- وتسمح لنا تجربتنا في تحليلات البيانات بإجراء تحليل تفصيلي لكفاءة إجراءات العمل في مجالات رئيسية مثل الشراء والدفع (المشتريات)، ونفقات السفر، وكشوف الرواتب، والميزانية. ونتوقع نشر مراجعين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات يدعمون فرق المراجعة التابعة لنا في تقييم الضوابط والتفاعلات التلقائية بين الأنظمة لضمان أن تكون الضوابط ملائمة ومصممة بشكل جيد. وغالباً ما يجد عملاؤنا بنات أفكارنا في هذا المجال مفيدة في تعزيز ضوابطهم الإدارية ومعرفة كيف يمكنهم الاستفادة بشكل أفضل من مجموعات بياناتهم الحالية.

## الخبرة في مراجعة نظم المعلومات

٣١-١- لقد قمنا بتطوير الخبرة في مراجعة نظم التخطيط المركزي للموارد في المنظمة وتطبيقها، بما في ذلك برمجيات أوراكل، وأغريسو، وورك داي، وسيلز فورس، ومايكروسوفت داينامكس، وساب. ونقدم تقارير منتظمة عن تطوير الخدمات والمنصات الرقمية؛ والأمن السبراني؛ واستراتيجيات التكنولوجيا والبيانات والتخطيط المركزي للموارد. لدى المكتب متخصصون في التحوّل الرقمي، والتكنولوجيا، وعلم البيانات، بالإضافة إلى مراجعي نظم معلومات معتمدين مؤهلين، وهم في طليعة تطوير منهجيات المراجعة التي تضمن الجودة وفي نفس الوقت تضيق الاستبصار لعملائنا فيما يتعلق ببرامج تغيير تكنولوجيا المعلومات وترقياتها الرئيسية.

٣٢-١- وأدمجت الأساليب الحديثة والفعالة لاستعراض نظم المعلومات إدماجاً كاملاً في عملنا الرئيسي لمراجعة الحسابات المالية وفي برامجنا التدريبية الداخلية، ويتمتع جميع الموظفين بالكفاءة في مراجعة نظم المعلومات ويستوعبونها. ونقوم باستعراض مدى تعقيد أنظمة المعلومات لدى جميع العملاء كجزء من أعمال التخطيط الأولية، وفي هذه المرحلة، نحدد ما إذا كنا بحاجة إلى الاستعانة بمختصين ذوي خبرة واسعة في استعراض العملاء وإسداء المشورة لهم. ونحن على دراية بأنساق النظام المتعلقة بمخصصات الميزانية والالتزامات المتعهد بها بما يتماشى مع النظام المالي للأمم المتحدة، والذي يعمل غالباً على أساس نقدي معدل.

## مراكز الخبرة

١-٣٣- أصبحت البيانات المالية معقدة بشكل متزايد، فظهرت حاجة معدّي الحسابات إلى إشراك خبراء في هذا العمل. ونتيجة لهذا التعقيد المتزايد، تزايدت أيضاً المطالب التي تدعو مراجعي الحسابات بأن تكون لديهم مجموعة المهارات المناسبة لمواجهة هذا التعقيد. ويعتمد المكتب الوطني إلى مواكبة هذه التطورات. ونقوم بذلك من خلال إنشاء مراكز خبرة داخلية. وتوفر مراكز الخبرة هذه مصدراً داخلياً للخبرة التقنية في المجالات المتخصصة وتعمل كبوابة لفرادى أفرقة مراجعة الحسابات التي تسعى إلى إشراك خبراء في ما تقوم به من عمليات المراجعة. ولذلك فإن دور مراكز الخبرة هذه يتمثل في توفير مستوى إضافي من الدعم لأفرقة مراجعة الحسابات.

١-٣٤- وقد أنشأنا مراكز متخصصة في المجالات التالية، وهي ذات أهمية بالنسبة للوكالة:

- الممتلكات وتقييم المباني، ويمكنها تقديم المشورة بشأن تقييم الأصول المتخصصة؛
  - واستحقاقات ما بعد الخدمة والمنهجيات الاكتوارية، ذات الصلة بتلك الالتزامات الناشئة عن استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل؛
  - والأدوات المالية والمحاسبة الخاصة بالاستثمارات؛
  - ومركز لمنع الاحتيال وتلافي الأخطاء يقدم إرشادات حول معالجة مخاطر المراجعة المرتبطة بالمعاملات التي يُحتمل أن تنطوي على احتيال أو أخطاء.
- وستتمكن من الاستعانة بخبراء لدعم مراجعتنا للبيانات المالية للوكالة.



## الجزء الثاني

### نهجنا في المراجعة

#### فهم الوكالة

٢-١- سيقوم نهجنا في مراجعة الحسابات على أساس فهمنا للوكالة وسيتكيف مع احتياجات الدول الأعضاء. ولا ينحصر هدف المراجعة التي نقوم بها في مجرد ضمان المساءلة الجيدة عن استخدام الموارد، بل يتعدى ذلك لإضافة قيمة من خلال تقديم توصيات ذات صلة وبعيدة المدى من أجل التحسين المستمر.

٢-٢- والوكالة هيئة حكومية دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح، وهي المركز العالمي للتعاون في المجال النووي، وهي تسعى إلى تشجيع استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية استخداماً آمناً ومأموناً. وما فتئت الحاجة إلى عملها تتنامى مع تنامي إمكانية أن توفر التكنولوجيا النووية والطاقة النووية الحلول اللازمة لتلبية طموحات أهداف التنمية المستدامة والطلب العالمي المتزايد على الطاقة.

٢-٣- ويمول هذا العمل من خلال الاشتراكات المقررة والتبرعات المقدمة من الجهات المانحة من الدول الأعضاء وغيرها. وسيكون التمويل الموثوق به حاسماً في تحقيق الوكالة لأهدافها الاستراتيجية. ويأتي ذلك في سياق عالم سيكون في حالة تعافٍ من أزمة صحية عامة لم يسبق لها مثيل؛ وهي أزمة ستؤثر على اقتصادات الدول الأعضاء وأولوياتها ومواردها لسنوات عديدة قادمة.

٢-٤- وستكون قدرة الوكالة على إظهار الكفاءة في عملها وتخصيص الموارد لتحقيق أفضل الحاصلات سمةً أساسية من سمات برنامجها المقبل. وهنا تكمن القيمة الحقيقية في نهج المراجعة الذي نقدمه. وستكون لدينا رؤية شاملة ومستقلة لجميع جوانب عمليات الوكالة. ولن يقتصر عملنا على التصديق على البيانات المالية، بل سيقدم مجموعة من التوصيات بشأن كيفية تحسين أجزاء عديدة من عمل الوكالة أمثال تحسين. ويمكننا الاستفادة من أمثلة أفضل الممارسات من رصيدنا الشامل، حيث نجد نهجاً أدى إلى عزو حدوث تأثيرات مالية بقيمة بليون جنيه إسترليني بصورة مباشرة إلى تقاريرنا في العام الماضي في المملكة المتحدة.

#### المراجعة المالية

٢-٥- ستجرى مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويتلخص هدفنا العام في التخطيط للمراجعة وإجرائها بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية، في مجموعها، لا تشوبها أخطاء جوهرية، وأن نفقات الوكالة وعائداتها قد طُبِّقت، في الجوانب الجوهرية كافة، وفقاً لمقاصد الدول الأعضاء. ومراجعتنا مصممة لتقديم رأي بشأن تقديم البيانات المالية على نحو يتسم بالنزاهة بما يتفق مع معايير إيبساس، وأن المعاملات تمتثل لللائحة المالية والقواعد المالية.

٢-٦- وتجرى مراجعتنا في ثلاث مراحل رئيسية من العمل: التخطيط، والعمل الميداني، والإكمال، وهي موجزة في الشكل ١. ورهنا بإجراء مناقشات مفصلة مع الأمانة، فإن توقعنا في دورتنا السنوية هو القيام بأعمال تخطيط المراجعة في أواخر الصيف، وأن تكتمل المراجعة المؤقتة خلال الخريف، وأعمال المراجعة

النهائية في شباط/فبراير. وستكون هناك زيارات ميدانية إلى المكاتب الإقليمية أو مكاتب الاتصال أو مواقع المختبرات على أساس دوري خلال فترة المراجعة، حيثما يلزم النظر في عناصر المشاريع أو البرامج.

## مراجعة الأداء

٧-٢- مع زيادة فهمنا لبيئة عمل الوكالة والتحديات التي تواجهها، سنضع خطة لفترة ولايتنا لتغطية ما ننتقيمه بوصفه مخاطر الأداء الرئيسية. وسيركز برنامجنا على المسائل التشغيلية والاستراتيجية الرئيسية التي تهم الدول الأعضاء. ونكفل أن نغطي المجالات ذات الأهمية، وحيثما نستطيع أن نضيف قيمة ورؤية ثاقبة.

٨-٢- ونهدف إلى تحقيق الريادة في تقييم أداء الخدمات العامة، ونتبنى نهجاً وتقنيات مبتكرة. ونعمل وفق معايير تعتمد على أفضل الممارسات في مراجعة الأداء، ويحظى دورنا القيادي بالاعتراف به في هذا المجال. ويتبع عملنا منهجية إجرائية واضحة تضمن أن تضيف الموضوعات التي نخارها قيمة، وأن يستخدم نطاق عملنا أفضل ما لدينا من الخبراء. ويرتكز هذا العمل على الاستعراض المنتظم لضمان صحة الأدلة التي يقوم عليها ما نتوصل إليه من نتائج ولضمان أننا نقدم أفضل التوصيات الخاصة بإضافة القيمة. ونحن نحسن استخدام حصيلتنا الثرة من التقارير الدولية والمحلية السابقة.

٩-٢- ويتمتع فريقنا بخبرة واسعة في إجراء مراجعة أداء المنظمات الدولية، ونعزز ذلك باستخدام فريق متخصص في مراجعة الأداء يتمتع بطائفة واسعة من الخبرات المهنية في مسائل محددة، تشمل على سبيل المثال: إدارة الموارد البشرية؛ وإدارة المشاريع والمشتريات، والميزنة القائمة على النتائج؛ والمشاريع الرأسمالية؛ ونظم تكنولوجيا المعلومات وإدارة التغيير، وتدبير الكفاءة، وتحسين إجراءات العمل، وفعالية إدارة البرامج والمشاريع.

١٠-٢- وسنستخلص استنتاجاتنا وتوصياتنا معاً في تقرير مطول سوف يُنشر إلى جانب رأينا في مراجعة الحسابات كما هو موضح في الشكل ١.

## الشكل ١: نهج المراجعة لدى المكتب الوطني

### وضع خطة مراجعة الحسابات

نضع خطة مراجعة الحسابات بالتشاور مع الإدارة، والمسؤولين المكلفين بالحوكمة، والإشراف الداخلي، وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وتتمثل أهدافنا في ما يلي:

- فهم التطورات الداخلية والخارجية؛
  - وفهم المخاطر التي تواجه الوكالة؛
  - وفهم العمليات الأساسية والضوابط القائمة والتأكيد الذي ننوي استخلاصه من هذه الضوابط.
- والنتائج من هذه المرحلة هو تقديم خطتنا التفصيلية لمراجعة الحسابات وموجز تقرير تخطيط مراجعة الحسابات، لكي ينظر فيها الأشخاص المكلفون بالحوكمة. ويتضمن ذلك استجابتنا تجاه مخاطر ورود أخطاء جوهرية.

### أداء المراجعة

نقوم باختبار الضوابط واختبار المعاملات وكشوف البيانات من حيث الجوهر لتحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على تأكيد بشأن المخاطر الكبيرة التي حُدِّت في إطار مرحلة تخطيط المراجعة؛
  - والحصول على تأكيد بأن أرصدة الحسابات والمعاملات وكشوف البيانات لا تنطوي على أخطاء جوهرية؛
  - والحصول على تأكيد بأن المعاملات منتظمة وتتوافق مع مقاصد الدول الأعضاء؛
  - والحصول على تأكيد بأن البيانات المالية أعدت وفقاً لإطار التقارير المالية ذي الصلة.
- وسوف تتضمن إجراءاتنا الموضوعية مزيجاً من اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية واستخدام التحليل المحوسب للبيانات.

### اختتام العمل وتقديم التقارير

تؤدي نتائج عملنا في مراجعة الحسابات إلى ما يلي:

- اقتراح رأي (آراء) مراجع الحسابات على المراقب المالي ومراجع الحسابات العام؛
- تأكيد أن فريق مراجعة الحسابات ظل مستقلاً وموضوعياً طوال فترة عمله؛
- الإبلاغ عن المسائل ذات الأهمية من حيث الحوكمة والنتائج الأخرى التي توصلت إليها مراجعتنا للحسابات.

والمخرجات في هذه المرحلة هي تقريرنا المشترك عن إكمال مراجعة الحسابات (رسالة إدارية)؛ ورأي مراجع الحسابات وتقرير المراجعة المطول المقدم إلى الدول الأعضاء.

## المخاطر وتوثيق عملنا

١١-٢- نعتد، طوال عملية المراجعة، نهجاً قائماً على المخاطر، ونسعى إلى أخذ توكيد من الضوابط الداخلية المعمول بها، حيثما أمكن. ويتناول المعيار الدولي لمراجعة الحسابات ٣١٥ (المنقح) مسؤولية مراجع الحسابات عن تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وتقييمها. ويعزز المعيار المنقح إجراءات تقييم المخاطر التي يقوم بها مراجع الحسابات في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

١٢-٢- وتتضمن حزمة المراجعة الإلكترونية لدينا برامج عمل قياسية لمجالات المراجعة الخاصة بمعايير إيبساس، وهي تعكس سنوات من الخبرة في تقديم مراجعات الحسابات وفقاً لمعايير إيبساس في المنظمات الدولية، كما تضمن أن تعالج البرامج متطلبات إيبساس وخلق رابط بها. ونطبق هذه البرامج بشكل متناسب في سياق المخاطر والأهمية النسبية.

١٣-٢- وستخزن جميع أوراق عمل المراجعة والأدلة والمستندات الأخرى وستخضع للاستعراض وتدار إلكترونياً باستخدام برمجية المراجعة المشفرة الخاصة بنا. وتحتوي البرمجية التي نستخدمها على برامج عمل مفصلة وقوائم مراجعة، ونماذج تقارير وأدوات لدعم المراجعة المالية الحديثة والشاملة وإثبات القيام باستعراض متعمق مكون من مرحلتين لنتائج المراجعة. توفر برامج العمل تأكيداً بأن عمليات المراجعة التي نقدمها تغطي جميع متطلبات المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

### الأهمية النسبية:

١٤-٢- يسلم مفهوم الأهمية النسبية بأن البيانات المالية نادراً ما تكون صحيحة تماماً، وأن مراجعة الحسابات تهدف إلى تقديم توكيد معقول، وليس توكيداً مطلقاً، بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

١٥-٢- وأثناء عملية التخطيط، نحدد مستوى من الأهمية النسبية يشكل أساساً لإجراءاتنا المفصلة لتقييم المخاطر، ولتحديد طبيعة إجراءات المراجعة الإضافية وتوقيتها ومداهها. وهذا المستوى هو مسألة تقدير مهني، ويستند إلى تقديرنا لمدى استشعار مستخدمي الحساب للأخطاء. والنطاقات التي نطبقها عادة في المكتب الوطني هي من واحد إلى اثنين في المائة من إجمالي النفقات/المبيعات أو إجمالي الأصول.

١٦-٢- ونطبق الشفافية الكاملة في تقاسم تفاصيل مستويات الأهمية النسبية التي نقيمها، بما في ذلك تلك الواردة في تقارير التخطيط الموحدة التي نطلع عليها الوكالة، وهذا جزء لا يتجزأ من أساليب عملنا العادية.

### الاحتيايل

١٧-٢- نحن نمثل لمتطلبات المعيار الدولي لمراجعة الحسابات ٢٤٠ الخاص بمسؤولية المراجع عن إيلاء الاعتبار للاحتيايل عند مراجعة البيانات المالية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن الاعتماد على مراجعتنا لتحديد جميع البيانات الخاطئة، إلا أننا نخطط لمراجعتنا للبيانات المالية بحيث يكون لدينا توقع معقول لتحديد الأخطاء الجوهرية (بما في ذلك تلك الناتجة عن الاحتيايل). وبالإضافة إلى استخدام التحليل المحوسب للبيانات، نقوم بدمج عنصر عدم إمكانية التنبؤ كجزء من نهجنا، ونقدم تقارير إلى المسؤولين عن الحكومة بشأن نهجنا في التعامل مع مخاطر الاحتيايل، والمواطن التي حددنا وجود احتيايل فيها، والمواطن التي حصلنا على معلومات

تشير إلى إمكانية وجود احتيال فيها. كما أننا نستعرض ترتيبات الإدارة ونعلق على التزامها بمنع الاحتيال وكشفه وتشجيع ثقافة مكافحته.

### العمل مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

٢-١٨- في مرحلة التخطيط، نجتمع مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لمناقشة مشروع أعماله الحالية وأي استعراضات أجريت خلال العام. وننظر في أية مسائل ذات أهمية خاصة قد تكون لدى الخدمات الإشرافية الداخلية وتتطلب المزيد من العمل والتركيز عليها من جانب المراجعة الخارجية، أو إذا كانت هناك مجالات يمكن فيها الاعتماد على أعمال الإشراف الداخلي. ويساعدنا هذا الاجتماع على فهم عمليات الوكالة خلال العام، كما يستهدى به تقييمنا لمخاطر مراجعة الحسابات.

٢-١٩- وفي حال سلطت مناقشاتنا المتعلقة بالتخطيط الضوء على مجالات قد يكون فيها تداخل مع العمل الذي يقوم به مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية، فسوف نسعى إلى الاعتماد على عمله في هذا المجال بعد استعراض ما لديه من أوراق عمل وما خلص إليه من استنتاجات واستنتاجات. ونقوم بذلك لضمان مراجعة خارجية أكثر كفاءة وفعالية، شريطة التزام عمل المكتب بالمعيار الملائم، واكتماله وفقاً لجدولنا الزمني لمراجعة الحسابات. ونرى فوائد واضحة في العمل بشكل تعاوني من أجل تحقيق أقصى قدر من التغطية التوكيدية المتاحة للدول الأعضاء.

### أمن البيانات

٢-٢٠- من المهم، بصفتكم هيئة دولية لها مسؤوليات عن الضمانات، أن تكونوا على ثقة بكيفية استخدامنا لبياناتكم وضمان حمايتها والحفاظ عليها بأمان. ونحن نتعامل بجدية مع أمن بيانات عملنا. وعلى وجه التحديد، لدينا عمليات لضمان الإدارة السليمة للبيانات الحساسة ونلتزم بالأبلا نطلب البيانات الشخصية إلا عند الضرورة، وأن نتفق معكم مسبقاً على كيفية استخدام هذه البيانات وتأمينها وتدميرها وبيان التصرف فيها، وأن يأذن موظف كبير بجميع الطلبات.

٢-٢١- وأنظمة تكنولوجيا المعلومات لدينا معتمدة لمستوى الأعمال العالية التأثير، مما يسمح لنا بتخزين بيانات بالغة الحساسية حين يصبح وجودها ضرورياً لأغراض المراجعة. وتتضمن تدابير الحماية عدة طبقات من التحكم في الوصول معتمدة خارجياً. وتسمح لنا هذه التدابير بالاحتفاظ بالبيانات الحساسة بأمان داخل الملفات المشفرة، والتواصل عند انتهاء مراجعتنا بشأن تدميرها أو الاحتفاظ بها بشكل آمن. وحصلت أنظمتنا لإدارة أمن المعلومات (حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠) على شهادة اعتماد خارجية وفقاً للمعيار ISO/IEC 27001:2013.

### تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

٢-٢٢- لقد أثبتت ترتيباتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات فعاليتها العالية سواء خلال مهماتنا الدولية أو خلال بيئة العمل الشاقة الصعبة في ظل كوفيد-١٩، حيث واصلنا تقديم مراجعتنا الكاملة للمنظمات الدولية، على الرغم من اضطرابات العمل. وسيستخدم المكتب الوطني الأنظمة التالية لأغراض المراجعة التي يقوم بها:

- برامج مراجعة متخصصة: أوراق عمل مشفرة ومؤتمتة للمراجعة وتخزين أدلة المراجعة ذات الصلة.
- تطبيقات أوفيس ٣٦٥: بما في ذلك أوتلوك، وشير بوينت، وإكسيل، ووردز، وتيمز. وستوثق معظم أعمال المراجعة المفصلة في مستندات ورد وإكسيل وتخزينها ضمن برنامج المراجعة الخاصة بنا.
- *Audit Information Management System (AIMS)* [نظام إدارة معلومات مراجعة الحسابات]: أداة تستخدم لتخزين بيانات دفتر الأستاذ المجمع. تسمح هذه البرمجية المطورة داخلياً بالتعيين الآلي لدفاتر الأستاذ العامة والأرصدة التجريبية لرموز البيانات المالية. وهي تتيح أدوات تحليلية لتحديد المخاطر في مجالات مثل الدفاتر اليومية والتباينات. وهذه أداة أساسية لتمكيننا من إجراء عمليات مراجعة قائمة على المخاطر وفعالة في بيئة آمنة لبيانات العملاء.
- *Tableau* (تابلو): أداة لإعداد التقارير تستخدم إلى جانب برمجية إيمز للسماح بتطبيق تقنيات العرض البصري على نتائج عملنا في مجال التحليل المحوسب للبيانات.
- *Huddle* (هادل): هذه أداة تعاون نقترح استخدامها لتسهيل طلب المعلومات والبيانات ومشاركتها مع العملاء. وهي إحدى الطرق الرئيسية التي مكنتنا من مواصلة تقديم عمليات المراجعة أثناء فترة الإغلاق بسبب كوفيد-١٩، وهي منصة آمنة ومعتمدة تخضع لبروتوكولات الأمان الصارمة الخاصة بنا. وفي حال طلبت الوكالة استخدام أداة تعاون مختلفة لتبادل المعلومات، فإننا نتفق على ذلك، مع الحرص على تحري اليقظة الواجبة وتحقيق النتائج المقبولة.
- *Bloomberg* (بلومبيرج): لدينا منصة باسم بلومبيرج للوصول إلى خدمة البيانات، وهي توفر بيانات مالية في الوقت الحقيقي للتحقق من الاستثمارات والحصول على معلومات السوق عامة.

## التواصل والمشاركة

٢-٢٣- نحن نعتمد نهجا عمليا وداعما لعملائنا، وسنحافظ على حوار مفتوح ومنتظم مع الأمانة لتيسير المناقشات المفتوحة بشأن المسائل حال ظهورها. ويشمل التزامنا تجاه عملائنا في مجال المراجعة أن نكون متاحين على المستوى المناسب لتلبية احتياجات عملائنا، خاصة في ما يتعلق بالمسائل المهمة التي تثيرها الإدارة أو الهيئات الإدارية، وخارج دورة المراجعة الروتينية، بحيث يكون كبار موظفينا جاهزين لتقديم الاستشارة عند الحاجة.

٢-٢٤- إننا نضع في اعتبارنا الظروف والشواغل الخاصة بعملائنا، ونتبع نهجاً منظماً في التعامل مع العملاء، بما في ذلك التواصل المنتظم المخطط له طوال فترة المراجعة. ومن بين العناصر الرئيسية في هذا السياق التشاور في وقت مبكر بشأن خططنا والمسائل كما يعنّ لنا فهمها، ومتابعة المسائل المتعلقة بنشاط وشفافية؛ والإبلاغ عن المشاكل حال الكشف عنها تعزيزاً لروح "عدم السماح بالمفاجآت". ومن شأن ذلك أن يزيد من فرص التوصل إلى حل إيجابي، وأن يزيد من تأثير ما نخلص إليه من استنباطات أو توصيات.

٢-٢٥- ونتوقع أن يكون كبار أعضاء الفريق في تواصل منتظم عن بُعد وفي الموقع أثناء فترة ولايتنا وأن يكونوا حاضرين كفاحاً لأغراض العروض التقديمية أمام الهيئة الإدارية. وسيكون لدينا مشاركات وجهاً لوجه

مع موظفي الوكالة في السنوات الأولى من ولايتنا، ونعمل على تكييف العمل عن بعد بالتشاور مع الإدارة عندما نكون على دراية أكبر بالوكالة.

### خطاب الالتزام وتقرير تخطيط المراجعة

٢-٢٦- بعد عمل التخطيط الأولي، نوافق على خطاب الالتزام، كما هو مطلوب وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وبعد زيارة التخطيط التفصيلي التي نقوم بها، سوف نضع اللمسات النهائية لخطط المراجعة، ونقوم بمشاركتها. ونرى أن من المهم إشراك الإدارة والجهات المكلفة بالحوكمة في وقت مبكر فيما يتعلق بمخاطر المراجعة الرئيسية التي تُحدّد. وتضمن هذه المشاركة تركيز مراجعتنا على المخاطر والتحديات الرئيسية ذات الصلة بالكيان وبهيئته الإدارية. وسوف تحدد استراتيجيتنا للمراجعة الأمور التالية:

- نهجنا العام لتنفيذ المراجعة، بما في ذلك المستويات التي نتبناها للأهمية النسبية؛
- ونظرتنا إلى المخاطر الرئيسية للمراجعة التي تواجهها الوكالة ونهجنا المخطط للمراجعة للتصدي لتلك المخاطر وطبيعة وتركيز عملنا في مراجعة الأداء؛
- والجدول الزمني التفصيلي المتفق عليه لإنجاز المهمة لضمان إتاحة نتائج المراجعة في الوقت المناسب لاجتماعات الهيئات الإدارية ذات الصلة؛
- واتصالنا مع خبراء المراجعة الداخلية والإدارة، مثل الخبراء الاكتواريين؛
- والمسؤوليات النسبية للوكالة والمكتب الوطني من أجل ضمان مراجعة شاملة وناجحة.

### تقرير اكتمال المراجعة

٢-٢٧- في ختام أعمال مراجعتنا، وفقاً للمعيار ٢٦٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات *التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة*، سنصدر تقريراً بشأن إكمال مراجعة الحسابات يتضمن ملاحظات الضوابط الداخلية الرئيسية وتوصياتنا لتحسين بيئة الرقابة في الوكالة. وسيشرح تقرير اكتمال المراجعة ما يلي:

- أي مسائل هامة نرى، بصفتنا مراجعين مستقلين، أنه ينبغي لفت انتباه المسؤولين المكلفين بالحوكمة إليها، بما في ذلك أي أخطاء قد حددت، وتعديلات أجريت، ومعالجات حددناها في خططنا الأولية وأثناء مراجعتنا للحسابات؛
- وآراؤنا المقترحة بصفتنا مراجع الحسابات بشأن البيانات المالية (المعدة وفقاً للمعيار ٧٠٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات *تكوين الآراء وتقديم التقارير بشأن البيانات المالية*)؛
- وأي توصيات موجهة إلى الإدارة لإدخال تحسينات على عمليات الوكالة أو حوكمتها أو ضوابطها.

## تقرير المراجعة المطول

٢-٢٨- سوف نقدم أيضاً مشروع تقرير مراجع الحسابات الخارجي الذي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الناشئة عن عملنا في مجال مراجعة الأداء، إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب لكي يتسنى للأمانة أن تقدم تعليقاتها لنا لكي نأخذها في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للتقرير لتلبية متطلبات الجدول الزمني لمجلس المحافظين والمؤتمر العام.

٢-٢٩- وسوف نحضر الاجتماعات ذات الصلة حسب الاقتضاء. وهدفنا من وراء ذلك هو إبقاء الوكالة على علم بما يجري طوال عملية المراجعة، ومناقشة أية مسائل هامة في أقرب فرصة ممكنة. وسيكون المدير ومدير مراجعة الحسابات متاحين للاجتماع ومناقشة أي شواغل قد تكون لدى الأمانة أو أعضاء المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٢-٣٠- وقد وجدنا أن ممثلي الدول الأعضاء يرحبون بتقديم إحاطات إعلامية إضافية تدعم فهمهم لتقاريرنا. وتساعدهم هذه التفاعلات الإضافية، التي تجري خارج الهيئة الإدارية، في الحصول على تقدير أعمق للتفاصيل والآثار العملية المترتبة عن التوصيات المقدمة، مما يضمن حصولهم على أقصى قيمة من تقارير المراجعة الخارجية للحسابات والخبرة التي نقدمها. ويتيح ذلك أيضاً محفلاً للدول الأعضاء لكي تفهم على نحو أفضل محتوى البيانات المالية وممارسة الحوكمة عموماً، وهو محتوى قد يكون معقداً أحياناً. وسنقدم هذه المشاركات بدون احتساب تكلفة إضافية للمراجعة.

## معايير المراجعة وجودتها

٢-٣١- الجودة أمر أساسي في نهجنا وفي قدرتنا على المساعدة في تحسين التقارير المالية للجهات التي نقوم بمراجعة حساباتها. ولدى أصحاب المصلحة الذين نتعامل معهم توقعات عالية منا، والحفاظ على الجودة أمر بالغ الأهمية لتقديم تعليق جدير بالثقة ويتسم بالحجية بشأن الكيفية التي تستخدم بها الهيئات العامة مواردها. وينعكس التزامنا بالجودة في سمعتنا كخبراء في المراجعة المالية.

٢-٣٢- ونحن نمثل للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات في كل عمليات المراجعة المالية التي نقوم بها. وكل موظف من الموظفين ملم كامل بالإلمام بهذه المعايير ويمارسها في جميع أعماله. ونحن في طليعة فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة في الترويج للممارسات الجيدة في تطبيق هذه المعايير، وقد عملنا، من خلال دورنا السابق كرئيس لهذا الفريق، بتضمين هذه الممارسات باعتبارها عنصراً رئيسياً في جدول أعمال الفريق. وتتفق ممارساتنا في العمل تمام الاتفاق مع إطار العمل الخاص بالإفصاح عن الآراء المهنية الخاص بالإننتوساي. ويجد الامتثال الدعم من خلال دليل المراجعة المالية الخاص بالمكتب الوطني، الذي يقدم إرشادات مفصلة حول كيفية تفسير منهجيتنا في المراجعة للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويستند ذلك إلى عمليات صارمة تتعلق بالجودة.

## عمليات ضمان الجودة

٢-٣٣- تشكل إجراءات الجودة جزءاً أساسياً في كل مرحلة من مراحل عمليات المراجعة المالية التي نقوم بها، وذلك من خلال:



- مساوقة الموارد التي ننشرها مع مستوى التعقيد والمخاطر في المراجعة؛
  - والاستعراض ذو المرحلتين لجميع ملفات مراجعة الحسابات؛
  - والتشاور مع فريقنا التقني و/أو "لجنة المراجعة" التي تدعى للانعقاد خصيصاً بمشاركة كبار الأعضاء لتناول أي مسألة تتعلق بتقدير مهم من تقديرات المراجعة.
- ٢-٣٤- وبالنسبة لعمليات المراجعة التي تنطوي على أشد المخاطر وعمليات المراجعة الجديدة مثل هذه، نطلب أيضاً استعراضاً لمراقبة جودة المشاركة يقوم به مدير مستقل من المكتب الوطني. وأخيراً، نقوم بإجراء "استعراضات باردة" منتظمة بأثر رجعي لعملائنا في مجال مراجعة الحسابات.
- ٢-٣٥- بالإضافة إلى ذلك، هناك استعراض خارجي لجودتنا. ففي كل عام، يفحص فريق استعراض الجودة التابع لمجلس التقارير المالية في المملكة المتحدة عينة من مراجعتنا للحسابات. ويقوم الفريق نفسه أيضاً بتفتيش كبرى شركات مراجعة حسابات القطاع الخاص وفقاً لنفس المعايير. وتوفر نتائج كل من استعراضاتنا الباردة والتفتيش السنوي الذي يضطلع به مجلس التقارير المالية مؤشرات قيمة لمجالات منهجنا أو ممارساتنا التي قد تحتاج إلى التركيز المحدد عليها. وتنشأ هذه المجالات من نتائج عمليات التفتيش الفردية التي تتم على أساس العينة، ومن المجالات التي يختارها مجلس التقارير المالية سنوياً للتركيز الموضوعي.
- ٢-٣٦- ويلخص الرسم أدناه (الشكل ٢) العناصر الرئيسية للجودة - التي تنطبق على عمل المراجعة لدينا، وعلى نهجنا تجاه المسائل الأخلاقية، ومعايير الخدمة التي يمكن أن يتوقعها عملاؤنا منا - في المكتب الوطني

#### الشكل ٢: العناصر الرئيسية لجودة مراجعة الحسابات

<p>مراجعة قائمة على المخاطر ومتناسبة</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• إتاحة مجموعة من عمليات الاستعراض الداخلي والتشاور في حالات المسائل الشديدة المخاطر</li><li>• مبادرات للتدريب وتبادل المعرفة من أجل اتساق النهج في مجمل المراجعة</li></ul>	<p>لا مساوقة على المهنية</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تطبيق معايير المراجعة المهنية</li><li>• الالتزام بتوظيف مراجعي حسابات من ذوي الكفاءة والخبرة الفنية وتطويرهم</li><li>• استعراض على مرحلتين لكل أعمال مراجعة الحسابات</li><li>• عمليات استعراض ضمان الجودة لما بعد المراجعة الداخلية</li></ul>
<p>جودة المراجعة في المكتب الوطني لمراجعة الحسابات</p>	
<p>الاستقلالية</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تطبيق أعلى المعايير والنهج الأخلاقية في عملنا</li><li>• اضطلاع فريق استعراض جودة المراجعة التابع لمجلس التقارير المالية بالاستعراض الخارجي للامتثال للمعايير المهنية</li></ul>	<p>الاستجابة للعملاء</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• الالتزام بعلاقات إيجابية مع العملاء</li><li>• استبيان آراء العملاء بشأن جميع عمليات المراجعة المالية</li><li>• تعقيبات خاضعة للإشراف لمجموعة مختارة من العملاء سنوياً</li></ul>

## تكوين الفريق ومهاراته

### المهارات والخبرة

٢-٣٧- لدى الفريق المقترح لمراجعة حسابات الوكالة خبرة كبيرة ومحددة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية والبيانات المالية وفقاً لمعايير إيبساس. وتسمح لنا هذه التجربة بمراجعة حسابات المجالات التقنية ذات الصلة الخاصة بالبيانات المالية للوكالة، مثل تقييمات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والمحاسبة الخاصة بحقوق استخدام الممتلكات والخدمات المشتركة، والمشاريع الرأسمالية، وتقييم المعدات والمخزونات المتخصصة. ولدينا أيضاً خبرة محددة في مجال تقييم الإيرادات المتأتية من العقود غير المتعلقة بالصرف بموجب المعيار ٢٣ من معايير إيبساس، والتي يمكن أن تكون مركبة، ومجالاً للمخاطر، إذ تتكون من مزيج من الاشتراكات المقررة ومن الاشتراكات الخارجة عن الميزانية. ونشارك بنشاط مع مجلس إيبساس وفرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التابعة للأمم المتحدة في المناقشة حول المعيار الخلف ومسودات التعرض المرتبطة به بشأن الإيرادات ونفقات التحويل.

٢-٣٨- وكما أشرنا سابقاً، فإننا نستخدم موظفين متخصصين آخرين، يشكلون جزءاً من فريقنا المكرس لمراجعة الأداء. وتشمل الدراية المتاحة للاستفادة منها في مراجعة الحسابات موظفين ذوي كفاءة وخبرة في مجالات مثل الموارد البشرية، والمشتريات، وتمويل الشركات والاستثمار، ونظام تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة العمليات والإجراءات، وتنفيذ البرامج والمشاريع، والتنظيم الرقابي، والحوكمة، وإدارة المخاطر. ونعتبر هذه المهارات ذات صلة بالعمل الذي نتوقعه في الوكالة.

٢-٣٩- ويتقن موظفو المكتب الوطني اللغة الإنكليزية، وهم حاصلون على شهادات جامعية أو ما يعادلها، كما يتمتع المكتب بمجموعة واسعة من اللغات ويمكننا الاعتماد على مراجعي حسابات يتمتعون بالطلاقة في لغات أخرى إنْ تطلبت المهمة ذلك.

### هيكل الفريق وحجمه

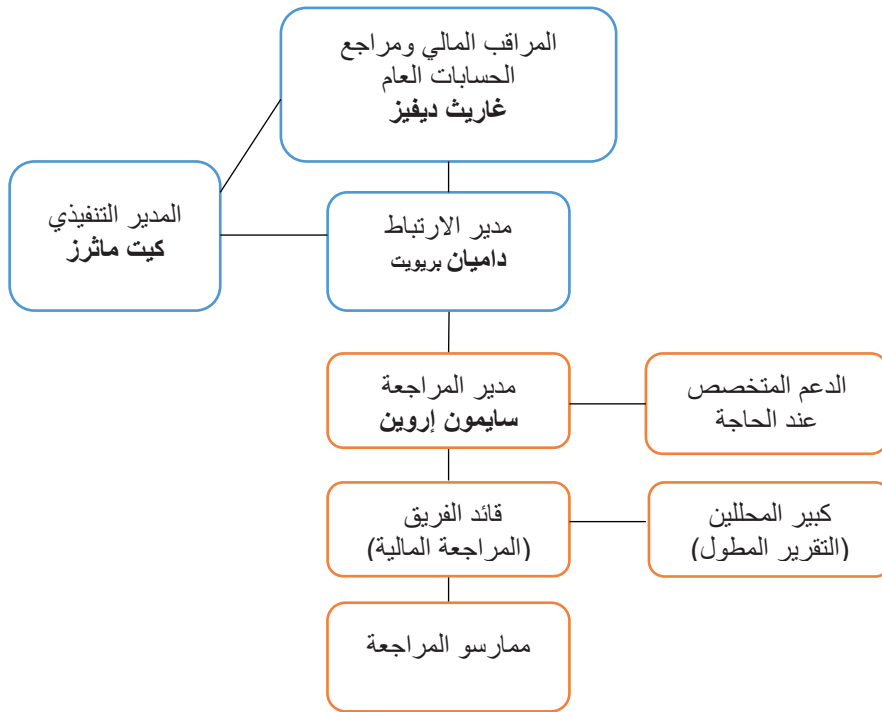
٢-٤٠- مدير الارتباط مسؤول أمام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عن إنجاز المراجعة والإشراف عليها، وعن جودة المخرجات كافة والمشاركة مع العملاء. وتقع الإدارة التشغيلية للفريق على عاتق مدير الارتباط، ويتولى الإشراف على الفريق رئيس المراجعين. ويُخصص أعضاء آخرون في الفريق لجوانب محددة من العمل، استناداً إلى المخاطر وخبراتهم.

٢-٤١- ونحن نقدر أهمية استمرارية الموظفين في عمليات مراجعة الحسابات، وهذا هو السبب في أننا نقترح الاحتفاظ بالفريق الرئيسي الرفيع المستوى طوال مدة المهمة. ونقوم أيضاً بالتخطيط لفرق مراجعتنا بحيث يتقدم المبتدئون من خلال الأدوار من سنة إلى أخرى، بحيث يتحول "المساعد" لمدة عام واحد إلى "قائد فريق" في المستقبل، حتى يتمكن الأفراد من تطوير فهمهم للمؤسسة وأنظمتها وقضاياها ولتزويدكم أيضاً باستمرارية المعرفة بين عملية المراجعة والتي تليها.

٢-٤٢- وإلى أن ننتهي من التخطيط التفصيلي للارتباط، من الصعب التنبؤ باحتياجات الموارد الدقيقة في المجالات الشديدة التخصص، إذ إن ذلك يعتمد على تقييمنا للمخاطر. ومع ذلك، فإننا نقدر أن حجم فريق المراجعة الأساسي سيكون معادلاً لخمسة موظفين يعملون تحت إشراف مدير الارتباط.

٢-٤٣- ويتيح لنا نهجنا القائم على المخاطر واستخدام التحليل المحوسب للبيانات والقدرة على الاعتماد على خبراء على المدى القصير من مراكز الخبرة التابعة لنا بتجديد فريق المراجعة الأساسي. الهيكل المقترح للفريق الأساسي مبين في الشكل ٣.

الشكل ٣: هيكل الفريق الأساسي



### التدريب والخبرة

٢-٤٤- نحن هيئة تدريب مهني، نوظف أكثر من ٧٠ متدرباً جديداً من خريجي الجامعات كل عام. ويجب على جميع الموظفين المؤهلين، كجزء من متطلباتهم المهنية، المشاركة في تطورهم المهني المستمر وإثبات ذلك، ويخضع هذا الأمر للمراجعة داخلياً وخارجياً لضمان الامتثال. وتتجاوز متطلباتنا بكثير مستوى التطور المهني المستمر الذي نتوقعه المعاهد المهنية. ونطلب من كل موظف أن يؤدي ما لا يقل عن ٤٠ ساعة تدريب كل عام عبر مجموعة من المواضيع المهنية والإدارية والشخصية المتعلقة بالفعالية. وكجزء من ذلك، يتلقى الموظفون تدريباً مركزياً إلزامياً على جميع المعايير الجديدة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات. ويُدعم هذا الجهد من خلال فريق التدريب الداخلي المخصص التابع لنا، واستخدام وحدات التعلم الإلكتروني، ومن خلال ميزانية كبيرة للتدريب الخارجي والتخصصي.

٢-٤٥- ويتمثل أحد المجالات الرئيسية للتدريب والتطوير في استخدام تكنولوجيا المعلومات والتحليل المحوسب للبيانات. وقد أنشأنا تدريباً إلزامياً محدداً لجميع موظفي مراجعة الحسابات المالية. ونحن نرى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والتحليل المحوسب للبيانات يمثلان مستقبل مراجعة الحسابات، ونستثمر بكثافة لدعم الفرق في هذا الصدد.

### السلوك المهني والأخلاقي

٢-٤٦- من أجل الالتزام بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والأخلاقيات المهنية لهيئات المحاسبة المهنية التي يكون موظفونا أعضاء فيها، يُطلب من الفرق الامتثال لمتطلبات هذه المعايير الدولية وكذلك للمعايير الأخلاقية للمعايير التي ينتمون إليها. وتلفت آراؤنا في مراجعة الحسابات الانتباه بشكل خاص إلى هذه المسائل، مما يدل على التزامنا بها.

٢-٤٧- بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، يُطلب من الموظفين الالتزام بالمعايير الأخلاقية لمراجعي الحسابات التي ينشرها مجلس التقارير المالية في المملكة المتحدة والمعايير الدولية لمراقبة الجودة لعمليات المراجعة. وإلى جانب مسؤوليات مدير الارتباط عن ضمان تحقيق هذه الغاية، هناك رصد مركزي للامتثال يستند إلى شيوخ ثقافة الالتزام المهني، والصرامة في التطبيق، وتقبل الاعتراضات. ومن بين السمات الرئيسية لإطار عملنا الهادف إلى الترويج لأعلى المعايير الأخلاقية إقامة دورات تدريبية محددة؛ وإعلان سنوي لقواعد السلوك؛ وإجراءات لتحديد التهديدات وتنفيذ الضمانات الضرورية لفرادى عمليات المراجعة؛ وتناوب كبار الموظفين كل سبع سنوات - بما يتجاوز متطلبات المعايير الأخلاقية.

٢-٤٨- وتُعزّز هذه المتطلبات من خلال وثائق محددة يقوم بملئها كل عضو في الفريق في ملفات مراجعتنا، تأكيداً للامتثال، وللإقرار بأي تضارب محتمل أو متصور أو فعلي في المصالح مع الجهة الخاضعة للمراجعة، أو مع بعض الأفراد داخلها. ولدينا قواعد صارمة لإبعاد الموظفين من الفرق إن لم يتمكنوا من إكمال هذه الإعلانات، أو في حال تغيرت الظروف أثناء المراجعة. والامتثال لهذه المتطلبات مطلوب للاحتفاظ بعضويتهم في معاهدتهم المهنية والامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمكتب الوطني. ويترتب عن عدم الامتثال عواقب تأديبية. ونتوقع معايير عالية من السلوك والممارسة المهنية من جميع موظفينا ونطالبهم بها.

### مراجعة حسابات مستدامة

٢-٤٩- تمشياً مع أهداف الأمم المتحدة للاستدامة والتزام الوكالة نفسها بالحد من الكربون، قررنا تسريع تقدمنا في إدارة مواردنا على نحو مستدام، هادفين أن نكون مؤسسة خالية من الكربون بحلول عام ٢٠٢٩. ويعني ذلك أننا سنترك تأثيراً محايداً على المناخ من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، قبل أن تبلغ المملكة المتحدة هدفها الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠.

٢-٥٠- ويعني ذلك أننا نرصد أنشطتنا في مجال المراجعة ونضمن أن تكون سفرياتنا المعتادة فعالة قدر الإمكان. وفي حين تشكل الاجتماعات والعروض المقدمة إلى الهيئات الإدارية وجهاً لوجه جزءاً حيوياً من مراجعة الخارجية للحسابات، فإننا سوف نتأكد من أن ذلك لا يحدث إلا عند الضرورة، وسوف نتجنب السفر

كلما أمكننا استخدام التكنولوجيا الرقمية استخداما فعالا لتحقيق أهداف المراجعة مع ضمان قدرتنا على الاستجابة المناسبة وضمان أن نكون متاحين للأمانة العامة والدول الأعضاء.

وبناءً على نجاحنا في إنجاز عمليات مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٠، سنعمل مع الأمانة على تطوير القدرات المناسبة للوصول عن بُعد بغية التمكن من العمل من خارج الموقع في جوانب أعمال المراجعة ذات الطابع الأكثر روتينية. وأي وصول من هذا القبيل سيكون ممثلا تماما لبروتوكولات الوكالة وبروتوكولاتنا الخاصة بالأمن. وقد أظهرت أساليب عملنا مدى قدرتنا والتزامنا بالوفاء بتوقعات عملائنا فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الهيئات الإدارية.

## الجزء الثالث

### تكلفة مراجعتنا للحسابات

٣-١- سنكمل ولاية مراجعة الحسابات بمبلغ إجمالي ثابت قدره ٤٨٨ ٠٠٠ يورو خلال الفترة المعنية، بما في ذلك تكاليف السفر والسكرتارية على النحو المبين في الشكل ٤.

٣-٢- ولا يُتوخى من الرسوم التي نتقاضاها سوى استرداد تكاليف مراجعة الحسابات، بما يتفق مع مبادئ إنتوساي. وهذا يوفر قدرا أكبر من الضمان على استقلالية المراجعة، وضمان ألا يُعوّل عملنا على أي تمويل من الحكومة الوطنية.

٣-٣- وتشمل تكاليف المراجعة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والدعم الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات الإعاشة. وتشمل تكاليف السفر تكاليف الانتقال من المكتب الوطني إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا وإلى المكاتب الأخرى التابعة للوكالة، إن اقتضى الأمر ذلك.

٣-٤- وتسمح تكاليف المراجعة الثابتة للسنوات الست بقضاء ١٠٥ شهور من شهور عمل مراجعي الحسابات على مراجعة الحسابات المالية الأساسية ومراجعة الأداء. وتعكس تكاليفنا مهارات موظفينا وتركيز جهودنا في مجال مراجعة الحسابات على النهوض بالكفاءة، مما يقلل من معدل مدخلات المراجعة. ومن شأن ذلك أن يقلص إلى أدنى حد من أثر مراجعتنا على الأمانة ومقدار مدخلات السفر المطلوبة. وسيكون كبار الأعضاء والأعضاء الرئيسيون في فريق المراجعة متاحين بسهولة لإسداء المشورة وللتشاور بدون أي تكلفة إضافية.

#### الشكل ٤

#### توزيع تكاليف مراجعة الحسابات وشهور عمل مراجعي الحسابات

إجمالي تكاليف مراجعة الحسابات	تكاليف السفر	تكاليف موظفي مراجعة الحسابات المالية ومراجعة الأداء	
يورو	يورو	يورو	
١ ٤٨٨ ٠٠٠	١٧٥ ٦٠٠	١ ٣١٢ ٤٠٠	٢٠٢٧-٢٠٢٢

ونتوقع أن تتطلب السنوات الأولى من ولايتنا مدخلات أكبر من الموارد، ولكننا نقترح دفع فواتير على أساس ٢٤٨ ٠٠٠ يورو سنويا لفترة ولايتنا، من دون زيادات بسبب التضخم.

- ٣-٥- وعند إعداد عرض أسعار الرسوم هذا وميزانية تكاليف المراجعة، قمنا بوضع الافتراضات التالية.
- لن تتغير طبيعة أنشطة الوكالة ونطاقها بشكل كبير عن ذلك الذي أفصح عنه في أحدث البيانات المالية المنشورة؛
  - وستقدم الوكالة بيانات مالية كاملة تخضع للاستعراض الإداري ومتوافقة مع معايير إيبساس، ووثائق داعمة، بحسب التواريخ المستهدفة المتفق عليها؛
  - وستقدم الوكالة بيانات المعاملات إلى فريق المراجعة في أحد الأشكال الإلكترونية المستخدمة على نطاق واسع والتي تناسب استخدامنا في أعمال مراجعة الحسابات؛
  - وسوف يتاح لنا الوصول الملائم (بما في ذلك الوصول عن بُعد) إلى أنظمة الوكالة (مع الامتثال الكامل لبروتوكولات الأمن) لتسهيل العمل بكفاءة؛
  - ولن توضع أي احتياجات إضافية على مراجع الحسابات الخارجي فوق المتطلبات المنصوص عليها في اللائحة المالية للوكالة؛
- ٣-٦- وإن رغبت الوكالة في أن نقوم بأي عمليات مستقلة لمراجعة حسابات المشاريع، أو القيام بأي عمل إضافي يتجاوز ما يلزم لدعم آراء مراجعة الحسابات، فسوف يسعدنا النظر في القيام بذلك. وسيجري التفاوض على اختصاصات هذا العمل والرسوم المتعلقة به على حدة، وتستند الرسوم إلى المبادئ نفسها المذكورة أعلاه.







المعلومات المطلوبة <sup>١</sup>	الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية	المؤسسة الألمانية العليا لمراجعة الحسابات	المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند	المجلس المعني بمراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا	لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين	غرفة الحسابات للاتحاد الروسي	ديوان المحاسبة التركي	المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة
أتعاب المراجعة المقترحة شاملةً الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٣٥.٠٠٠ لكلِّ عام (أي إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٣٠.٠٠٠ لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٢٥.٠٠٠ لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧، عرضة لتقلبات تصل إلى ٨٪ للتغيرات في تكاليف الموظفين، والسفر الجوي، وبدل الإقامة اليومي.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٥٠.٠٠٠ لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٤٠.٧٧٧ ٣٤ يورو لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ١٨٢.٤٠٠ يورو لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٤٠.٤٥٣ ٦ يورو لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ٢٤٨.٠٠٠ يورو لكلِّ عام (أي بورو إجمالاً) للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.
عدد أشهر عمل المراجعين المقرَّر تكريسها لإجراء المراجعة	قُدِّرت بما مقداره ١٥٠ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ٣٠٦ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ١٦٨ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ١٩٣ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ٢٢٥ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ٢٨٨ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ٢٣٤ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.	قُدِّرت بما مقداره ١٠٥ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة للفترة ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧.

<sup>١</sup> مذكرة من الأمانة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.